

جمهورية مصر العربية  
وزارة الأوقاف  
الإمام الأمامي الشيخ محمد عبد السلام

# الكتاب الأول

من

دار الإفتاء المصرية

دار الإفتاء المصرية  
القاهرة - مصر







إهداء ٢٠٠٦

المرحوم الدكتور/ علي حسين كرار  
القاهرة



جمهورية مصر العربية  
وزارة الأوقاف  
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

# الفتاوى الإسلامية

من

دار الإفتاء المصرية

المجلد العاشر

٢٩

أعلام المفتين

محمد عبده

حسونة المنأوى عبد المجيد سليم عبد الرحمن قراعة  
محمد بخيت حسنين مخلوف حسن مأمون

يشرف على إصدارها

فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر  
فضيلة الشيخ إبراهيم الدسوقي وزير الدولة للأوقاف  
فضيلة الشيخ عبد اللطيف حمزة مفتي جمهورية مصر العربية  
الدكتور جمال الدين محمد محمود الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية

القاهرة

١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الموضوع

ميراث الهدمى (١٢٧٦)

## المبادئ

١- من هدم عليهم منزل فساتوا ولم يعرف السابق فى الوفاة منهم من اللاحق فلا توارث بينهم طبقاً للمادة ٣ من القانون ٧٧ سنة ١٩٤٣ .

٢- من توفى منهم عن وريثة أحياء تكون التركة لهم حسب الفريضة الشرعية ، وإذا كان هناك فرع غير وارث فإنه يستحق بطريق الوصية الواجبة فى حدود الثلث بمقدار ما يستحقه أصله .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ١٩٧٩/٢٥٠ المتضمن وفاة المرحوم ب . ل . أ سنة ١٩٧٨ فى حادث انهيار منزل - عن ابنه وعن ابن بنته المتوفاة معه فى نفس الحادث ولم يعرف أيهما مات قبل الآخر . وطلب السائل الإفادة عن يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث . ؟

أجاب :

إنه إذا ثبتت وفاة المرحوم ب . ل . أ فى سنة ١٩٧٨ وابنته معاً فى حادث انهيار المنزل ولم يعرف أيهما السابق موتاً ، فإنهما لا يتوارثان طبقاً للمادة الثالثة من قانون الموارث رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ وإذا كان ذلك

---

(ج) الفتى : نفيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٤ - م ١٢٤ -  
٢ سبتمبر ١٩٧٩ م .

وكانت وفاة المرحوم ب . ل . أ في سنة ١٩٧٨ بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ عن ابنه وعن ابن بنته المتوفاة معه فقط يكون لابن بنته هذا في تركته وصية واجبة بمقدار ما كانت تستحقه والدته لو كانت على قيد الحياة حقيقة حين وفاة والدها في حدود الثلث طبقاً للمادة ٧٦ من قانون الوصية المرقوم . وعلى ذلك تقسم تركة هذا المتوفى ثلاثة أسهم يختص ابن بنته المتوفاة معه بثلاثها سهم واحد وصية واجبة . والباقي وقدره سهمان يكون هو التركة ينفرد به ابن المتوفى الموجود على قيد الحياة وقت وفاته تعصياً لعدم وجود صاحب فرض . وهذا إذا كان الحال كما ورد بالسؤال ولم يكن لهذا المتوفى وارث آخر ولا فرع آخر كذلك يستحق وصية واجبة ولم يكن المتوفى قد أوصى لابن ابنته هذا بشئ ولا أعطاه شيئاً بغير عوض عن طريق تصرف آخر . والله أعلم .



من أحكام الغضب





## الموضوع

### (١٣٧٧) عقار مفتصب

#### المبادئ

١ - الغصب هو الاستيلاء على حق للغير تعدياً وحكمه رد المغصوب إلى صاحبه .

٢ - تصرف الغاصب في المغصوب موقوف على إجازة المغصوب منه فإن أجازه نفذ وإلا بطل .

٣ - للمالك استرداد العين المغصوبة ، وله الرجوع على الغاصب بأجرة مثلها مدة الغصب ، ومقابل ما نقص منها بالاستعمال أو التعدي أو الإهمال .

٤ - من صار إليه أمر العين المغصوبة يلزم شرعاً بإزالة الغصب وتمكين مالك العقار منه متى كان الغصب ثابتاً بدون شبهة . وإن لم يفعل مع تمكنه وقدرته كان آثماً ومشاركاً للغاصب الأول .

٥ - على المغصوب منه إقامة الدعوى أمام القاضي وتقديم الدليل . فإن ثبتت الدعوى كان القضاء له بحقه وفقاً للنصوص الشرعية . وبذلك جرى قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء والقضاة المسلمين .

ستل :

بالطلب المقيد برقم ١١٥ بتاريخ يناير سنة ١٩٧٩ المتضمن أن زيدا في عهد سلطته ومكتبته أخذ عقار عمرو غصباً بدون عذر شرعي أو لزوم ، وبدون إعلام وإخبار عنه وتقرير لأسباب الأخذ والغصب . ثم وهبه لإدارة لم يكن لها سابق عهد بعمرو ولا بعقاره ، واتفق أن سيطر بكر على زيد وغالبه على جميع اختصاصاته وسلطته وأخذ عهدة رد المظلمة والاحتساب وجزاء الاعتداء على الحقوق ، فصار عقار عمرو المغصوب والإدارة التي وهبها زيد

(\*) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٢ - م ٣٣٧ -  
٢٠ ربيع الأول ١٤٠٠ هـ - ٧ فبراير ١٩٨٠ م .

هذا العقار كلها بيد بكر وتحت إمرته ، ولكن بكرأ لم يهتم برد هذا العقار إلى عمرو مع طلب عمرو له مراراً واستغاثته ، ملحاحاً على بكر وطال عليه الأمد ولم يبد سبب ظاهر لإغفال بكر هذا الأمر ، فلم يتقدم ولو شبرا لإزالة تلك الحناية لزيد على عمرو ولإعادة العقار إليه ورد المظلمة للآن بل استأثره واستبد به .

وطلب السائل الإفادة عما يجب على بكر في هذا الشأن وما هي ذمته في هذا العقار المغصوب أمام الحق ، وإزاء نصوص القرآن وأحاديث النبي الكريم ، فإن كان هناك حكم في إدانة الغاصب لعقار عمرو بدون حق وتخليكه لرجل آخر أو إدارة خاصة . هل ينطبق ذلك الحكم على هذا الظلم الأخير الذي اجترأ بكر في إدانة الغصب والغض فيه مع استغاثة الخفي عليه عمرو لعقاره المغصوب ، ومع القدرة التامة لبكر على النصفة ورد المظلمة من إعادة الحق إلى صاحبه فما قضى بكر شيئاً للآن في حق عمرو وربما يريد أن يقضى وطره منه ، فهل يعاقب بكر على عمله هذا أم لا ؟ وما هي العقوبة الشرعية لمثل هذا العمل في ضوء كتاب الله وسنة خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم وآثار الفقهاء وأقضية القضاة وتوصيات المجتهدين الكرام ؟

أجاب :

إن الغصب هو الاستيلاء على مال الغير بلا حق عقاراً كان أو منقولاً أو انتفاعاً ، وهو محرم بالقرآن والسنة وإجماع المسلمين . أما الكتاب فقوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) الآية رقم ٢٩ سورة النساء وقوله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون ) الآية رقم ١٨٨ من سورة البقرة ، وقوله تعالى : ( أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا ) الآية رقم ٧٩ من سورة الكهف . وأما السنة فأرواه جابر من قول الرسول صلى الله عليه وسلم في خطبة يوم النحر «( إن دماءكم وأموالكم حرام كحرمه يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا ) وما رواه سعيد بن زيد

قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ( من أخذ شبراً من الأرض ظلماً طوقه الله من سبع أرضين ) متفق عليهما وما رواه أبو إسحاق الجوزجاني بسنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه ) وقد أجمع المسلمون على تحريم الغصب في الجملة ، ومن أجل هذا اتفق الفقهاء على أن من غصب شيئاً - عقاراً أو منقولاً - لزمه رده لقول النبي صلى الله عليه وسلم ( على اليد ما أخذت حتى تؤديه ) ولأن حق المغصوب منه معلق بين ماله ومالئته ولا يتحقق إلا برده .

هذا : وتصرفات الغاصب في العين المغصوبة إما باطلة لأنه لا يملك ذات العين ، وإما موقوفة على إجازة المالك . فإذا وهب الغاصب العين المغصوبة لآخر ولم يجز المالك هذه الهبة وقعت باطلة ، وكان للمالك أخذ العين وأجرة مثلها مدة الغصب ، ومقابل ما نقص منها بسبب الاستعمال أو التعدي أو الإهمال .

لما كان ذلك : فبي واقعة السؤال يكون زيد آثماً بغصبه عقار عمرو بكون وجه شرعى ، أو إذن من مالكه ثم إن هبة زيد هذا العقار المغصوب لأية جهة تقع باطلة ، لأنه غير مالك لما وهب ، ولو اتخذها مسجداً حرمت الصلاة فيه باتفاق الفقهاء ، وإن اختلفوا في سقوط الفرض بها أو عدم سقوطه . ثم إن بكراً الذى صار إليه أمر هذه العين المغصوبة يلزمه شرعاً إزالة الغصب ، وتمكين مالك العقار منه إذا كانت واقعة الغصب ثابتة قطعاً دون شبهة وإن لم يفعل مع تمكنه وقدرته كان آثماً ومشاركاً لزيد الغاصب الأول . أما عقوبة الغصب يوم القيامة فقد بينتها الأحاديث الشريفة المسطورة آنفاً . وأما في القضاء في الدنيا فإن على المغصوب منه إقامة دعواه أمام القاضى وتقديم دليله ، فإن ثبتت الدعوى كان القضاء له بحقه وفقاً للنصوص الشرعية وإجماع المسلمين ، على أن على الغاصب رد ما أخذ . بذلك جرى قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء والقضاة المسلمين المتهدين فإن البيئة على من ادعى واليمين على من أنكر . والله سبحانه وتعالى أعلم .



من أملاك التأمين



## الموضوع

(١٢٧٨) التأمين ضد الحريق محرم شرعاً

### المبادئ

- ١- التأمين ضد الحريق من الوجهة القانونية يعتبر عقداً احتمالياً ولا ترى الشريعة الإسلامية جوازه لما فيه من غبن وضرر .
- ٢- التزام المسلمين بنصوص الشريعة الإسلامية واجب .

سئل :

بالطلب المقدم من جمعية نور الإسلام للإسكان التعاوني المقيد برقم ٢٥٣ سنة ١٩٨٠ المتضمن : أن إحدى الهيئات المختصة بإقراض الجهات القائمة على بناء المساكن قد طلبت منا إبرام عقد للتأمين ضد الحريق كشرط يتوقف عليه قيام هذه الهيئة بإقراضنا المال اللازم لإنشاء المباني التي تزمع جمعيتنا إنشاءها ، وطلب السائل بيان الحكم الشرعي فيما إذا كان يجوز للجمعية إبرام هذا العقد ضد الحريق شرعاً أم لا يجوز ؟ وهل يدخل هذا العقد ضمن عقود الغرر ؟ .

أجاب :

المعروف أن وثيقة التأمين ضد الحريق التي تصدرها شركات التأمين في مصر تحتوي على بند مضمونه ( تتعهد الشركة بتعويض المؤمن له أو ورثته أو منفذى وصيته أو مديري تركته كل تلف مادي بسبب الحريق بالعين المؤمن عليها طبقاً للشروط العامة والخاصة الواردة بهذه الوثيقة ) .

---

(\*) المتن : نقيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ٧٤ - ٧ مصر ١٤٠١ هـ - ١٤ ديسمبر ١٩٨٠ م .

ونصت المادة ٧٦٦ من التقنين المدني<sup>(١)</sup> المصرى على أنه :

( فى التأمين ضد الحريق يكون المؤمن مسئولاً عن كافة الأضرار الناشئة عن حريق أو عن بداية حريق ، يمكن أن تصبح حريقاً كاملاً ، أو عن خطر حريق يمكن أن يتحقق ، والتأمين ضد الحريق على هذا يكون مقصوداً به تعويض المؤمن عليه عن خسارة تلحق ذمته المالية بسبب الحريق ) .

وتطبيقاً لنصوص هذا القانون ينشئ عقد التأمين إلزامات على عاتق كل من المؤمن والمؤمن له إذ على هذا الأخير أن يدفع أقساط التأمين ، وعلى الأول أن يدفع للمؤمن له العرض المالى أو المبلغ المؤمن به ، ومع هذا فهو من الوجهة القانونية يعتبر عقداً احتمالياً حيث لا يستطيع أى من العاقدين أو كلاهما وقت العقد معرفة مدى ما يعطى أو يأخذ بمقتضاه فلا يتحدد مدى تضحيته إلا فى المستقبل تبعاً لأمر غير محقق الحصول أو غير معروف وقت حصوله . وإذا كان واقع عقد التأمين من وجهة هذا القانون أنه يعتبر عملية احتمالية حيث جاءت أحكامه فى الباب الرابع من كتاب العقود تحت عنوان : عقود الغرر لأن مقابل القسط ليس أمراً محققاً ، فإذا لم يتحقق الخطر فإن المؤمن لن يدفع شيئاً ويكون هو الكاسب ، وإذا تحقق الخطر ووقع الحريق مثلاً فسيُدفع المؤمن إلى المؤمن له مبلغاً لا يتناسب مع القسط المدفوع ، ويكون هذا الأخير هو صاحب الخطر الأدنى فى الأخذ ، وبذلك يتوقف أيهما الأخذ ومقدار ما يأخذه من عملية التأمين على الصدفة وحدها ، وإذا كان عقد التأمين ضد الحريق بهذا الوصف فى القانون الذى يحكمه تعين أن نعود إلى صور الضمان والتضمين فى الشريعة الإسلامية لنحتكم إليها فى مشروعية هذا العقد أو مخالفته لقواعدها .

---

(١) القانون المدنى المعمول به الآن فى مصر رقم ١٢١ لسنة ١٩٢٨ م .



وإذا كان المعروف في الشريعة الغراء أنه لا يجب على أحد ضمان مال لغيره بالمثل أو بالقيمة إلا إذا كان قد استولى على هذا المال بغير حق أو أضاعه على صاحبه ، أو أفسد عليه الانتفاع به بحرقه أو بتزريقه أو هدمه مثلاً أو تسبب في إتلافه ، كما لو حفر حفرة في الطريق فسقطت فيها سيارة أو حيوان أو وضع يداً غير مؤتمنة على مال ، كيد البائع بعد البيع أو يد السارق ، أو غر شخصاً كأن طلب منه أن يسلك طريقاً مؤكداً له أنه آمن ، فأخذ اللصوص ماله فيه ، أو كفل أداء هذا المال ولا شيء من ذلك بمحقق في التأمين ضد الحريق ، بل وغيره من أنواع التأمين التجاري ، حيث يقضى التعاقد أن تضمن الشركة لصاحب المال ما يهلك أو يتلف أو يضيع بغرق أو حرق أو بفعل اللصوص وقطاع الطرق كما أن المؤمن لا يعد كفيلاً بمعنى الكفالة الشرعية ، وتضمن الأموال بالصورة التي يحملها عقد التأمين مخوف بالغبين والخيف والغرر ، ولا تقر الشريعة كسب المال بأى من هذه الطرق وأشباهها لأنها لا تبيح أكل أموال الناس بغير الحق . قال الله تعالى<sup>(١)</sup> : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل .. ) وقوله تعالى<sup>(٢)</sup> ( يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وإنما تبيح العقود التي لا غرر فيها ولا ضرر بأحد أطرافها ، وفي عقد التأمين غرر وضرر محقق بأحد الأطراف ، لأن كل عمل شركة التأمين أنها تجمع الأقساط من المتعاقدين معها وتحوز من هذه الأقساط رأس مال كبير تستثمره في القروض الربوية وغيرها ، ثم تدفع من أرباحها الفائقة الوفيرة ما يلزمها به عقد التأمين من تعويضات عن الخسائر التي لحقت الأموال المؤمن عليها ، مع أنه ليس للشركة دخل في أسباب هذه الخسارة لا بالمباشرة ولا بالتسبب ، فالزامها بتعويض الخسارة ليس له وجه شرعى ، كما أن الأقساط التي تجمعها من أصحاب الأموال بمقتضى عقد

(١) من الآية ١٨٨ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة النساء .

التأمين لا وجه لها شرعاً أيضاً ، وكل ما يحويه عقد التأمين من اشتراطات والتزامات فاسد ، والعقد إذا اشتمل على شرط فاسد كان فاسداً .

والمراد من الغرر في هذا المقام المخاطرة . كما جاء في موطأ مالك في باب بيع الغرر ، أو ما يكون مستور العاقبة كما جاء في مبسوط السرخسي ( ج ١٣ ص ١٩٤ ) . وهذا متوفر في عقد التأمين ، لأنه في الواقع عقد بيع مال بـ مال وفيه غرر فاحش ، والغرر الفاحش يؤثر على عقود المعاوضات المالية في الشريعة باتفاق الفقهاء ، ولا خلاف إلا في عقود المعاوضات غير المالية وهو قمار معنى ، لأنه معلق على خطر تارة يقع وتارة لا يقع ، وبذلك يكون مبناه الاعتماد على الخطر فيما يحصل عليه أى من المتعاقدين ، ومع هذا في عقد التأمين تعامل بالربا الذى فسرهُ العلماء بأنه زيادة بلا مقابل في معاوضة مال بـ مال . والفائدة في نظام التأمين ضرورة من ضرورياته ولوازمه ، وليست شرطاً يشترط فقط في العقد ، فالربا في حساب الأقساط حيث يدخل سعر الفائدة وعقد التأمين محله عبارة عن الأقساط مضافاً إليها فائدتها الربوية ، وتستثمر أموال التأمين في الأغلب أو على الأقل احتياطها بسعر الفائدة وهذا ربا . وفي معظم حالات التأمين - ( حالة تحقق أو عدم تحقق الخطر المؤمن ضده ) يدفع أحد الطرفين قليلاً ويأخذ كثيراً أو لا يدفع ويأخذ وهذا ربا .

وفي حالة التأخير في سداد أى قسط يكون المؤمن له ملزماً بدفع فوائد التأخير وهذا ربا النسيئة وهو حرام شرعاً قطعاً .

وإذا كان التأمين ضد الحريق من عقود الغرر - بحكم التقنين الملبى المعمول به في مصر فضلاً عما فيه من معنى القمار ومن الغبن ومن الشروط الفاسدة وكان القمار وعقود الغرر من المحرمات شرعاً بأدلتها المبسوطة في موضعها من كتب الفقه كان هذا العقد بواقعه وشروطه التى يجرى عليها التعامل الآن من العقود المحظورة شرعاً .

ولما كان المسلم مسئولاً أمام الله سبحانه عن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفق ، كما جاء في الحديث الشريف الذي رواه الترمذى ونصه : ( لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه وعن علمه فيم فعل وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفق وعن جسمه فيم أبلاه <sup>(١)</sup> ) وجب على المسلمين الالتزام بالمعاملات التي تجيزها نصوص الشريعة وأصولها والابتعاد عن الكسب المحرمة أياً كانت أسماؤها ومغرياتها . والله سبحانه وتعالى أعلم :

---

(١) صحيح الترمذى ج ٦ ص ٢٥٢ في أبواب سنة الغلبة والرفائق والورع .



من أمكم المباحات



## الموضوع

(١٢٧٩) إقامة المتاحف وعرض التماثيل

### المبادئ

- ١ - القرآن الكريم ذم عبادة الأوثان وردد قصص الأقوام الوثنيين السابقين ومواقف الأنبياء معهم .
- ٢ - التصوير الضوئي المعروف الآن للإنسان والحيوان والرسم لأبأس بهما متى كان ذلك لأغراض علمية مفيدة للناس ، وخطت الصور والرسوم من مظاهر التعظيم ومظنة التكريم وإثارة الغرائز لارتكاب الفواحش والخرمات .
- ٣ - تحريم النحت والحفر الذى يكون تمثالا كاملا لإنسان أو حيوان :
- ٤ - آثار الأمم السابقة وسيلة لدراسة تاريخهم علمياً وسياسياً وحريراً ، وأخذ النافع من هذا التاريخ . وهذا يقتضى جواز إقامة المتاحف .
- ٥ - اعتبار الآثار سجلاً تاريخياً يلزم المحافظة عليه . لأنه من الضرورات العلمية .
- ٦ - جواز استعمال لعب الصغار ولو على هيئة تماثيل لتعليم الأطفال وتسليتهم ، ودليل ذلك .
- ٧ - حرمة وضع التماثيل فى المساجد أو حولها ، وحرمة الصلاة فى المتاحف .
- ٨ - يحرم الإسلام عرض الجثث الانسانية للموتى لما فيه من امتهان الإنسان الذى كرمه الله سبحانه .

---

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١٠٥ - م ٢٧٦ -  
س ٢١٨ - ٢٢٢ - ٢٦ جمادى الآخرة ١٤٠٠ هـ - ١١ مايو ١٩٨٠ م .

سئل :

يكتتاب السيد المهندس رئيس مركز المنيا برقم ١١٧ في ١٣/٢/١٩٧٩  
المقيد برقم ٧٦ لسنة ١٩٧٩ . وفيه : أنه قد وردت شكاوى من بعض  
المواطنين معترضين على إنشاء متحف للآثار على أساس أن هذا مناف لتعاليم  
وروح الإسلام وأنه لهذا يستين رأى الإسلامى فيما يلى :

١- هل يحرم الدين الإسلامى إقامة المتاحف عموماً .

٢- إذا لم يكن هذا محرماً . فما هى الأشياء التى يحرم عرضها  
فى المتاحف ؟

٣- يقال إن الإسلام حرم عرض التماثيل والصور المحسمة عموماً  
سواء فى المتاحف أو غيرها من الأماكن فما رأى الدين فى ذلك خصوصاً  
عرض التماثيل الفرعونية ؟

أجاب :

إن القرآن الكريم نزل على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم فى أمة  
وثنية تصنع أصنامها وتضعها حول الكعبة المشرفة : فكانوا يصورون  
ويعبدون ولقد ذم الرسول عليه الصلاة والسلام الصور وصنعها فى كثير من  
أحاديثه لعل التشبيه بخلق الله ولعبادتها من دونه ، ومن قبله جاهد الأنبياء  
عليهم السلام عبادة الأوثان واتخاذها آلهة تعبد من دون الله أو تقريباً  
إلى الله « ما نعبدكم إلا ليقربونا إلى الله زلفى » من الآية ٣ سورة الزمر  
ولقد ردد القرآن الكريم قصة إبراهيم عليه السلام مع الوثنيين فى كثير  
من سوره ليلفت الناس إلى إخلاص العبادة والعبودية لله رب العالمين  
وساق القرآن كثيراً من المحاجة التى جرت والمحاورات بالمنطق والاستدلال  
العلمى فيما بين الأنبياء وأقوامهم فى شأن عبادة غير الله فى العديد من السور .

إباحة التصوير والخلاف فيه :

ومن هنا كان اختلاف فقهاء الإسلام فى حكم التصوير المجسم « التماثيل »  
الكامل أو الناقص ، وحكم الرسم بين التحريم والكراهة .



### إباحة التصوير الضوئي والرسم :

الذى تدل عليه الأحاديث النبوية الشريفة التى رواها البخارى وغيره من أصحاب السنن وترددت فى كتب الفقهاء أن التصوير الضوئى للإنسان والحيوان المعروف الآن والرسم كذلك لا بأس به متى كان لأغراض علمية مفيدة للناس ، إذا خلطت الصور والرسوم من مظاهر التعظيم ومظنة التكريم والعبادة ، و خلط كذلك من دوافع تحريك غريزة الجنس وإشاعة الفحشاء والتحريض على ارتكاب المحرمات .

### تحريم النحت والحفر المكون لتمثال كامل لإنسان أو حيوان :

النحت والحفر الذى يتكون منه تمثال كامل لإنسان أو حيوان فإنه محرم . لما رواه البخارى ومسلم عن مسروق قال : دخلنا مع عبد الله بيتاً فيه تماثيل فقال لتمثال منها : تمثال من هذا ؟ قالوا : تمثال مريم : قال عبد الله : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » وفى رواية « الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم أحيوا ما خلقتم » فهذا النص صريح فى أن نفس صنع التماثيل معصية ، وإنما كان ذلك سداً للزريعة عبادة التماثيل واتخاذها وسيلة للتقرب إلى الله كما كانت حاجة بعض الأمم السابقة حسبها حكى القرآن الكريم .

### الأثار وسيلة لدراسة التاريخ :

وإذ كان ذلك وكانت الأمم الموعلة فى القدم كالمصريين القدماء والفرس والرومان ، وغير أولئك وهؤلاء ممن ملئوا جنبات الأرض صناعة وعمراناً قد بلجشوا إلى تسجيل تاريخهم اجتماعياً وسياسياً وحرية نقوشاً ورسوماً ونحتاً على الحجارة ، وكانت دراسة تاريخ أولئك السابقين والتعرف على ما وصلوا إليه من علوم وفنون أمراً يدفع الإنسانية إلى المزيد من التقدم العلمى والحضارى النافع ، وكان القرآن الكريم فى كثير من آياته قد لفت نظر الناس إلى السير فى الأرض ودراسة آثار

الأم السابقة والاعتبار والانتفاع بتلك الآثار ، وكانت الدراسة الجادة لهذا التاريخ لا تكتمل إلا بالاحتفاظ بآثارهم وجمعها واستقرارها . إذ منها تعرف لغتهم وعاداتهم ومعارفهم في الطب والحرب والزراعة والتجارة والصناعة ، وما قصة حجر رشيد الذى كان العثور عليه وفك رموزه وطلسمه فاتحة التعرف علميا على التاريخ القديم لمصر ، وما قصة هذا الحجر وقيمتة التاريخية والعلمية بخافية على أحد . والقرآن الكريم حث على دراسة تاريخ الأمم وتبيين الآيات فى هذا الموضع :

إذ كان كل ذلك . كان حثا الحفاظ على الآثار والاحتفاظ بها بسلام وتاريخا دراسيا ، لأن دراسة التاريخ والاعتبار بالسابقين وحوادثهم للأخذ منها بما يوافق قواعد الإسلام والابتعاد عما ينهى عنه ، من مأمورات الإسلام الصريحة الواردة فى القرآن الكريم فى آيات كثيرة . منها قوله تعالى : « أفلم يسيروا فى الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور » الآية ٤٦ من سورة الحج . وقوله تعالى : « قل سيروا فى الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة إن الله على كل شئ قدير » الآية ٢٠ من سورة العنكبوت . وقوله سبحانه « أو لم يسيروا فى الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم كانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض وعمروها أكثر مما عمروها وجاءتهم رسلهم بالبينات فما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون » الآية ٩ من سورة الروم . وقوله تعالى : « أو لم يسيروا فى الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم وكانوا أشد منهم قوة وما كان الله ليعجزه من شئ فى السموات ولا فى الأرض إنه كان عليا قديرا » الآية ٤٤ من سورة فاطر .

إقامة المتاحف ضرورة :

لما كان التحفظ على هذه الآثار هو الوسيلة الوحيدة لهذه الدراسة أصبح حفظها وتثبيتها للدارسين أمرا جائزا إن لم يكن من الواجبات

باعتبار أن هذه الوسيلة للفحص والدرس ضرورة من الضرورات . وقاعدة الضرورة مقررة في القرآن الكريم في قوله تعالى « وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه » من الآية ١١٩ من سورة الأنعام . وغير هذا من الآيات . ولعل مما نسترشد به في تقرير هذه الضرورة الدراسية والأخذ بها ما نقله أبو عبد الله محمد ابن أحمد الأنصارى القرطبي في كتابه الجامع لأحكام القرآن عند تفسيره قول الله تعالى في الآية ١٣ من سورة سبأ « يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل » من استثناء لعب البنات المحسمة من تحريم صنع التماثيل . فقد قال في المسألة الثامنة ما نصه : وقد استثنى من هذا لعب البنات لما ثبت ( عن عائشة رضی الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت سبع سنين ، وزفت إليه وهي بنت تسع ولعبها معها ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة سنة ) وعنها أيضاً قالت ( كنت أَلْعِبُ بالبنات عند النبي صلى الله عليه وسلم وكان لي صواحب يلعبن معي ) فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل ينقمعن منه « أى يتخفين حياء منه » فيسرن « أى يرسلهن ويبعثن » إلى ليلعن معي . أخرجهما مسلم . قال العلماء : وذلك للضرورة إلى ذلك وحاجة البنات حتى يتدربن على تربية أولادهن . ثم إنه لا بقاء لذلك ، وكذلك ما يصنع من الخلوة أو من العجين لا بقاء له . فرخص في ذلك . وتخريجاً على هذا : كان الاحتفاظ بالآثار سواء كانت تماثيل أو رسوماً أو نقوشاً في متحف للدراسات التاريخية ضرورة من الضرورات الدراسية والتعليمية لا يحرمها الإسلام لأنها لا تنافيه ، بل إنها تخدم غرضاً علمياً وعقائدياً إيمانياً حث عليه القرآن فكان ذلك جائزاً إن لم يصل إلى مرتبة الواجب ، بملاحظة أن الدراسات التاريخية مستمرة لا تتوقف .

**حرمة وضع التماثيل في المساجد أو حولها وحرمة الصلاة في المتاحف**  
هذا : ويجب الالتفات إلى ضرورة البعد بهذه التماثيل وكافة الآثار عن المساجد إذ يحرم جمعها ووضعها فيها أو حولها أو قريباً منها ، كما تحرم

الصلاة في الأماكن التي تحتويها ( المتاحف ) حتى لا تشبه الأمور  
وتؤول إلى عبادتها وتصير بتقادم الزمان وضعف العقائد آلهة تعبد ،  
ويسجد لها من دون الله الذي نعوذ به من كل سوء في الدنيا والدين .  
وبعد : فإنه مما سلف يستبين الجواب واضحاً على الأسئلة المطروحة  
بما موجزه :

أولاً : لا يحرم الإسلام إقامة المتاحف بوجه عام ، لأن ما يحفظ  
بها من آثار وسيلة لدراسة تاريخ الأمم السابقة .

ثانياً : لا يحرم الإسلام عرض أى شئ من الآثار مادام حفظها  
وعرضها بهدف الدراسة ، ويحرم عرض الجثث الإنسانية للموتى  
لما فيه من إهانة الإنسان الذي كرمه الله سبحانه .

ثالثاً : وبناء على ما سلف لا يحرم الإسلام عرض التماثيل والصور  
المجسمة بالمتاحف للتاريخ والدراسة ويحرم عرضها على وجه التعظيم ،  
كما يحرم صنعها لهذا الغرض . والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

### (١٢٨٠) حكم سماع الموسيقى

#### المبادئ

- ١- الضرب بالدف وغيره من الآلات مباح باتفاق في أمور معينة .
- ٢- سماع الموسيقى وحضور مجالسها وتعلمها أيا كانت آلاتها من المباحات ما لم تكن محرمة للغرائز باعثة على الهوى والغواية والغزل والمجون مقترنه بالخمر والرقص والفسق والفجور ، أو اتخذت وسيلة للمحرمات أو أوقعت في المنكرات أو ألهت عن الواجبات .

سئل :

بالكتاب الوارد من مجلة منبر الإسلام المقيّد برقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ باستطلاع الحكم الشرعي في الموسيقى منفردة معزولة عن أى لون من ألوان الفنون التى تصاحبها عادة بعد أن أثير هذا في الندوة التى عقدها المجلس في هذا الشأن واختلف التدويرون بين محرم ومبيح .

أجاب :

نقل ابن القيسراني في كتابه السماع<sup>(١)</sup> قول الإمام الشافعي : الأصل : قرآن وسنة ، فإن لم يكن فقياس عليهما ، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وضح الإسناد فيه فهو سنة والإجماع أكبر من خبر المنفرد والحديث على ظاهره ، وإذا احتمل الحديث معاني فإشبه منها ظاهره أولاها به ، فإذا تكافأت الأحاديث فأصحها إسناداً أولاها وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع ابن المسيب .

(\*) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١٠٥ - م ١٧٩ - ٢١ رمضان ١٤٠٠ هـ - ١٢ أغسطس ١٩٨٠ م .  
(١) (٢) ص ٣١ و ص ٦٢ وهو طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م تحقيق الأستاذ أبو الوفاء المرافى .

وفي هذا الكتاب أيضاً<sup>(١)</sup> : وأما القول في استماع القضيب والأوتار ويقال له : التغيير . ويقال له الطقطقة أيضاً فلا فرق بينه وبين الأوتار إذ لم نجد في إباحته وتحريمه أثراً لا صحيحاً ولا سقياً، وإنما استباح المتقدمون استماعه لأنه مما لم يرد الشرع بتحريمه فكان أصله الإباحة .

وأما الأوتار فالقول فيها كالقول في القضيب ، لم يرد الشرع بتحريمها ولا بتحليلها ، وكل ما أوردوه في التحريم فغير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد صار هذا مذهباً لأهل المدينة ، لا خلاف بينهم في إباحة استماعه ، وكذلك أهل الظاهر بنوا الأمر فيه على مسألة الحظر والإباحة .

وأما القول<sup>(٢)</sup> في المزامير والملاهي فقد وردت الأحاديث الصحيحة بجواز استماعها ، كما يدل على الإباحة قول الله عز وجل<sup>(٣)</sup> : ( وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة والله خير الرازقين ) وبيان هذا من الأثر ما أخرجه مسلم في باب الجمعة عن جابر بن سمرة : ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائماً ، فمن نباك أنه كان يخطب جالساً فقد كذب ، فقد والله صليت معه أكثر من ألفي صلاة ) وعن جابر بن عبد الله : ( أنه كان يخطب قائماً يوم الجمعة فجاءت عير من الشام ، فأنتفل الناس إليها حتى لم يبق إلا اثنا عشر رجلاً فأنزلت هذه الآية ) وأخرج الطبري هذا الحديث عن جابر وفيه : ( أنهم كانوا إذا نكحوا تضرب لهم الجوايز بالمزامير فيشتد الناس إليهم ويدعون رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً ) .

فهذا عتاب الله عز وجل بهذه الآية . ثم قال ابن القيسراني<sup>(٤)</sup> والله عز وجل عطف الله على التجارة وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه وبالإجماع تحليل التجارة ، فثبت أن هذا الحكم مما أقره الشرع على ما كان

(١) المرجع السابق من ٧١ وما بعدها .

(٢) الآية ١١ من سورة الجمعة .

(٣) من ٧٢ من المرجع السابق .

عليه في الجاهلية ، لأنه غير محتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم حرمه ثم يمر به على باب المسجد يوم الجمعة ، ثم يعاتب الله عز وجل من ترك رسوله صلى الله عليه وسلم قائماً ، وخرج ينظر إليه ويستمع ، ولم ينزل في تحريمه آية ، ولا سن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سنة ، فعلمنا بذلك بقاءه على حاله ، ويزيد ذلك بياناً ووضوحاً ما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها زفت امرأة من الأنصار إلى رجل من الأنصار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( أما كان معكن من هو فإن الأنصار يبعجهم اللهو ) وهذا الحديث أورده البخاري<sup>(١)</sup> في صحيحه في كتاب النكاح .

وقد عقد الغزالي في كتاب إحياء علوم الدين<sup>(٢)</sup> الكتاب الثامن في السماع وفي خصوص آلات الموسيقى قال : إن الآلة إذا كانت من شعار أهل الشرب أو الخنثين وهي المزامر والأوتار وطبل الكوبة فهذه ثلاثة أنواع ممنوعة ، وما عدا ذلك يبقى على أصل الإباحة كالدف وإن كان فيه الجلال والطبل والشاهين والضرب بالقضيب وسائر الآلات ونقل القرطبي في الجامع لأحكام القرآن<sup>(٣)</sup> : قول القشيري : ضرب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم يوم دخل المدينة فهم أبو بكر بالزجر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( دعهن يا أبا بكر حتى تعلم اليهود أن ديننا فسيح ) فكن يضرين ويقلن نحن بنات النجار حبذا محمد من جار ثم قال القرطبي : وقد قيل : إن الطبل في النكاح كالدف وكذلك الآلات المشهورة للنكاح يجوز استعمالها فيه بما يحسن من الكلام ولم يكن ردف<sup>(٤)</sup> .

<sup>(٥)</sup> ونقل الشوكاني في نيل الأوطار في باب ما جاء في آلة اللهو أقوال الحرميين والمبيحين وأشار إلى أدلة كل من الفريقين ، ثم عقب على حديث ( كل هو يلهو به المؤمن فهو باطل إلا ثلاثة ملاعبة الرجل أهله وتأديبه فرسه ورميه عن قوسه ) بقول الغزالي : قلنا قوله صلى الله عليه وسلم فهو

(١) شرح عمدة القاري على صحيح البخاري ٢٠/١٢٦ هامش المرجع السابق .

(٢) ص ١١٥٠ ج ٦ لجنة نشر الثقافة الإسلامية ١٤٣٥ هـ .

(٣) ج ١٤ ص ٥٤ .

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ١٤٦٤

(٥) ج ٨ ص ١٠٤ و ١٠٥

باطل لا يدل على التحريم ، بل يدل على عدم الفائدة ثم قال الشوكاني : وهو جواب صحيح لأن ما لا فائدة فيه من قسم المباح ، وساق أدلة أخرى في هذا الصدد من بينها حديث<sup>(١)</sup> من نذرت أن تضرب بالدف بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم إن رده الله سالماً من إحدى الغزوات وقد أذن لها عليه صلوات الله وسلامه بالوفاء بالنذر والضرب بالدف ، فالإذن منه يدل على أن ما فعلته ليس بمعصية في مثل ذلك الموطن ، وأشار الشوكاني إلى رسالة له عنوانها : إبطال دعوى الاجماع على تحريم مطلق السماع .

وفي المحلى<sup>(٢)</sup> لابن حزم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ) فمن نوى استماع الغناء عوناً على معصية الله تعالى فهو فاسق ، وكذلك كل شيء غير الغناء ، ومن نوى به ترويح نفسه ليقوى بذلك على طاعة الله عز وجل وينشط نفسه بذلك على البر فهو مطيع محسن وفعله هذا من الحق ، ومن لم ينو طاعة ولا معصية فهو لغو معفو عنه ، كخروج الإنسان إلى بستانه متنزهاً ، وعوده على باب داره متفرجاً .

وعقد<sup>(٣)</sup> البخارى في صحيحه باباً بعنوان : كل لمو باطل إذا شغله عن طاعة الله . وعقب في الرشد السارى على هذا العنوان بقوله : ولو كان مأذوناً فيه ، كمن اشتغل بصلاة نافلة أو تلاوة أو ذكر أو تفكير في معانى القرآن حتى خرج وقت المفروضة عمداً . وفي الفقه الحنفى : جاء في كتاب الديائم<sup>(٤)</sup> للكاسانى : فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل : وأما الذى يضرب شيئاً في الملامه فإنه ينظر إن لم يكن مستشعراً كالقضب والدف ونحوه لا بأس به ولا تسقط عدالته وإن كان مستشعراً كالعود ونحوه سقطت عدالته ، لأنه لا يحل بوجه من الوجوه .

(١) ج ٨ ص ١٠٦ المرجع السابق .

(٢) ج ٦ ص ٦٠ .

(٣) ج ١ ص ١٧١ في آخر كتاب الاستئذان . المطبعة الأميرية سنة ١٣٠٥ هـ على هامشه صحيح مسلم .

(٤) ج ٦ ص ٢٦٦ .



وفي مجمع الأنهر<sup>(١)</sup> في ذات الموضع : أو يلعب بالطنبور لكونه من اللهو ، والمراد بالطنبور كل هو يكون شنيعاً بين الناس احترازا عما لم يكن شنيعاً كضرب القضيبي فإنه لا يمنع قبولها ، إلا أن يتفاحش بأن يرقصوا به فيدخل في حد الكبائر . وجاء مثل هذا في كتاب الدر<sup>(٢)</sup> المختار للمصنف وحاشية رد المحتار لابن عابدين وفي المغني لابن قدامة<sup>(٣)</sup> : الملاهي على ثلاثة أضرب : محرم : وهو ضرب الأوتار والنايات والمزامير كلها والعود والطنبور والمعزفة والرباب ونحوها ، فمن أدام استماعها ردت شهادته . وضرب مباح : وهو الدف فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (أعلنوا النكاح واضربوا عليه بالدف) أخرجه مسلم ، وذكر أصحابنا وأصحاب الشافعي أنه مكروه في غير النكاح وهو مكروه للرجال على كل حال .

وأما الضرب بالقضيب فمكروه إذا انضم إليه محرم أو مكروه كالتصفيق والغناء والرقص ، وإن خلا عن ذلك كله لم يكره ، لأنه ليس بألة طرب ولا يطرب ولا يسمع منفرداً بخلاف الملاهي ، ومذهب الشافعي في هذا الفصل كذهبي .

وفي لسان العرب : اللهو ما لهوت به ولعبت به وشغلك من هوى وطرب ونحوهما ، والملاهي آلات اللهو . وفيه القصب كل نبات ذى أنابيب ، والقاصب الزامر ، والقصاب الزمار .

وفي المصباح المنير : وأصل اللهو الترويح عن النفس بما لا تقتضيه الحكمة ، وألهاثي الشيء شغلتي ، وفي فتوى للإمام الأكبر<sup>(٤)</sup> المرحوم الشيخ محمود شلتوت في تعلم الموسيقى وسماعها : ان الله خلق الإنسان بغريزة يميل بها إلى المستلذات والطيبات التي يجد لها أثراً في نفسه ، به يهدأ وبه يرتاح وبه ينشط وتسكن جوارحه ، فتراه ينشرح بالناظر الجميلة

(١) ج ٢ ص ١٩٨

(٢) ج ٤ ص ٣٦٨

(٣) ج ١٠ ص ٢٤٠ و ٢٤٢

(٤) ص ٣٧٥ - ٣٨٥ من أوى الشيخ ثلاث طبعه ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٩ م الإدارة الثقافية بالأزهر .

كانخضرة المنسقة والماء الصافي والوجه الحسن والروائح الذكية ، وأن الشرائع لا تقضى على الغرائز بل تنظمها ، والتوسط في الإسلام أصل عظيم أشار إليه القرآن الكريم في كثير من الجزئيات : منها قوله تعالى<sup>(١)</sup> ( يا بني آدم خلوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ) وهذا كانت شريعة الإسلام موجهة الإنسان في مقتضيات الغريزة إلى الحد الوسط ، فلم تترك لانتزاع الغريزة في حب المناظر الطيبة ولا السموعات المستلذة وإنما جاءت بتهدئتها وتعديلها إلى مالا ضرر فيه ولا شر . وأضاف الإمام الأكبر في هذه الفتوى أنه قرأ في الموضوع لأحد فقهاء القرن الحادى عشر المعروفين فيه بالورع والتقوى رسالة هى ( لىضاح الدلالات فى سماع الآلات ) للشيخ عبد الغنى التابلسى الحنفى قرر فيها : أن الأحاديث التى استند بها القائلون بالتحريم على فرض صحتها مقيدة بذكر الملامى وبذكر الخمر والقينات والفسوق والفجور ولا يكاد حديث يخلو من ذلك ، وعليه كان الحكم عنده فى سماع الأصوات والآلات المطربة أنه إذا اقترن بشئ من المحرمات أو اتخذ وسيلة للمحرمات أو أوقع فى المحرمات كان حراماً ، وأنه إذا سلم من كل ذلك كان مباحاً فى حضوره وسماعه وتعلمه . وقد نقل عن النبى صلى الله عليه وسلم ثم عن كثير من الصحابة والتابعين والأئمة والفقهاء أنهم كانوا يسمعون ويحضررون مجالس السماع البريئة من الخجون والمحرم ، وذهب إلى مثل هذا كثير من الفقهاء ؛ وانتهت الفتوى إلى أن سماع الآلات ذات النغمات أو الأصوات الجميلة لا يمكن أن يحرم باعتباره صوت آلة وإنما يحرم إذا استعين به على محرم أو اتخذ وسيلة إلى محرم أو ألهى عن واجب وتخلص من هذه القول من كتب فقه المذاهب وأحكام القرآن واللغة إلى أن الضرب بالدف وغيره من الآلات مباح باتفاق فى الخداء وفى تحريض الجند على القتال وفى العرس وفى العيد وقلوب الغائب وللتنشيط على الأعمال الهامة ، وأن الاختلاف الذى ثار بين الفقهاء وجرى فى كتبهم كان فى حل أو عدم

(١) من الآية ٣١ من سورة الاعراف .

حل الاشتغال بالموسيقى سماعاً وحضوراً وتعلماً إذا صاحبها محرم كشراب الخمر أو غناء ماجن أو غزل أو كانت الموسيقى مما يحرك الفرائر ويبعث على الهوى والفسوق كذلك التي تستثير في سامعها الرقص والخلاعة وتلك التي تستعمل في المنكرات المحرمات كالزمار وأمثاله أو فونت واجباً .

وهذا ظاهر مما قاله <sup>(١)</sup> فقهاء المذهب الحنفي : من أن الضرب غير المستثنى لا بأس به ولا يسقط العدالة وفسروا المستثنى بأن يرقصوا به فيدخل في حد الكبائر .

وظاهر أيضاً مما قال به ابن <sup>(٢)</sup> العربي المالكي في أحكام القرآن : من أن الطبل في النكاح كالدف - وكذلك الآلات المشهورة للنكاح يجوز استعمالها فيه بما يحسن من الكلام ولم يكن رثاً .

ومن جملة ما قال به ابن <sup>(٣)</sup> قدامة في المغني نقلاً للمذهب الإمامي الشافعي وأحمد في هذا الموطن يتضح أنه لا يخالف أو يختلف مع ما قال به الفقه الحنفي والمالكي وأورده من قيود .

ثم إن ما جاء في عبارات الفقهاء <sup>(٤)</sup> من إجازة الضرب ببعض الآلات دون بعض يبدو أن المنع في بعضها إنما هو للآلات التي تدفع سامعها لفحش القول أو الرقص وليس لذات الآلات ، كما يدل على هذا قول فقهاء <sup>(٥)</sup> الحنفية الذي سبق نقله ، وما قال به الفقه الحنبلي والشافعي <sup>(٦)</sup> من انضمام المحرم أو المكروه كالتصفيق والرقص هو المحرم ، وما قال به ابن العربي المالكي : ولم يكن معه رث .

لما كان ذلك: وكانت القضية قد واجهها الفقه على هذا الوجه وتصدى لتحقيق النصوص فيها صاحب كتاب السماع <sup>(٧)</sup> وهو محمد بن طاهر ابن علي بن أحمد بن أبي الحسن الشيباني أبو الفضل المقدسي المعروف بابن القيسراني من رجال الحديث وقال : إنه لا فرق بين استماع التضييب

(١) انظر الهوامش السابقة .

(٢) انظر الهوامش السابقة .

(٣) انظر الهوامش السابقة .

وبين الأوتار إذ لم نجد في إباحته وتحريمه أثراً لا صحيحاً ولا سقيماً ، وإنما استباح المتقدمون استباحه لأنه لم يرد الشرع بتحريمه فكان أصله الإباحة كما تصدى لذلك الشيخ عبد الغنى النابلسي الحنفى في رسالته<sup>(١)</sup> المنوه بها آنفاً التى قرر فيها : أن الأحاديث التى استدلت بها القائلون بالتحريم على فرض مصحتها مقيدة بذكر الملاهى وبذكر الخمر والقينات والفسوق والفجور ولا يكاد حديث يخلو من ذلك .

وهذا أيضاً قول ابن حزم<sup>(٢)</sup> : إن الأمر مرتبط بالنية . فمن نوى ترويع نفسه وتنشيطها للطاعة فهو مطيع محسن ، ومن لم ينو لا طاعة ولا معصية فهو لغو معفو عنه ، كخروج الإنسان إلى بستانه متزهاً وقعوده على باب داره متفرجاً .

وأيضاً قول الغزالي<sup>(٣)</sup> فيما نقله الشوكانى فى تفسير الحديث الشريف ( كل هو يلهو به المؤمن فهو باطل ) لا يدل على التحريم ، بل يدل على عدم الفائدة ، ومالا فائدة فيه من قسم المباح . كما قال الشوكانى .

لما كان ذلك : كان القول بالتحريم على وجه الإطلاق خالياً من السند الصحيح قال تعالى ( ولا تقولوا<sup>(٤)</sup> ) لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ) والقول بأن تحريم سماع الموسيقى وتعلمها وحضورها من باب سد الذرائع أو من باب أن درء المفسد مقدم على جلب المصالح ليس مقبولاً لأن الموسيقى وإن كان قد يصاحبها الخمر والرقص وغير هذا من المنكرات إلا أن هذا ليس الشأن فيها دائماً ، ومن ثم صار مثلها مثل الجلوس على الطريق . ففى الحديث الشريف<sup>(٥)</sup> الذى أخرجه مسلم فى صحيحه عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إياكم والجلوس بالطرقات » فقالوا : يا رسول الله مالنا من مجالسنا بد نتحدث فيها . فقال : « فإذا أبيتم إلا المجلس فأعطوا

(١) (٢) (٣) انظر الهوامش السابقة .

(٤) من الآية ١١٦ من سورة النحل .

(٥) شرح السنة للبغوى ١٢/٢٣٢٨

الطريق حقه . قالوا : وما حق الطريق يا رسول الله ؟ قال : « غض البصر وكف الأذى ورد السلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » .

ومن هذا نأخذ أن من المباحات ما يحرم إذا اقترن به محرم ، وعندئذ تكون الحرمة طارئة ، بمعنى أنها ليست حكماً أصلياً .

لما كان ذلك . كان الوقوف عند الوسط<sup>(١)</sup> من الأقوال هو الأولى بالاتباع . ومن ثم نميل إلى أن سماع الموسيقى وحضور مجالسها وتعلمها أياً كانت آلتها من المباحات ما لم تكن محرمة للفرائض باعثة على الهوى والغواية والغزل والمجون مقترنة بالخمر والرقص والفسوق والفسجور ، أو اتخذت وسيلة للمحرمات أو أوقعت في المنكرات أو ألهت عن الواجبات ، كما جاء في تبويب<sup>(٢)</sup> البخاري فإنها في هذه الحالات تكون حراماً كالجلوس على الطريق دون حفظ حقوقه التي بينها ذلك الحديث الشريف لأن الحلال ما أحله الله ورسوله والحرام ما حرمه الله ورسوله<sup>(٣)</sup> قال جل شأنه : ( قل<sup>(٤)</sup> ) من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغى بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ) .

قال<sup>(٥)</sup> ابن العربي من معاني ( زينة الله ) جمال الدنيا في ثيابها وحسن النظرة في ملابسها وملذاتها قال تعالى : ( ويحل<sup>(٦)</sup> ) لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ) .

قال الشوكاني<sup>(٧)</sup> الطيبات في الآية تشمل كل طيب ، والطيب يطلق

---

(١) الموافقات للشاطبي ج ٤ ص ٢٥٨ وما بعدها طبع المكتبة التجارية تحقيق المرحوم الشيخ عبد الله دراز .

(٢) إرشاد المساري ج ٢ ص ١٧١ على حاشيته صحيح مسلم .

(٣) أملاهم الموقعين لابن القيم ج ١ ص ٣٢

(٤) الأيتان ٢٢ ، ٢٣ من سورة الأعراف .

(٥) أحكام القرآن ج ٢ ص ٧٨٢

(٦) من الآية ١٥٧ من سورة الأعراف .

(٧) نيل الأوطار ج ٨ ص ١٠٥

يلزأ المستلذ ، وهو الأكث المتبادر إلى الفهم عند التجرد عن القرائن  
ويطلق يلزأ الظاهر والحلال وصيغة العموم كلية تتناول كل فرد  
من أفراد العام ، فتدخل أفراد المعاني الثلاثة كلها ولو قصرنا العام على بعض  
أفراده لكان قصره على المتبادر وهو الظاهر . وقد صرح ابن عبد السلام  
في دلائل الأحكام: أن المراد في الآية بالطبيات المستلذات . والله سبحانه  
وتعالى أعلم .



## الموضوع

(١٢٨١) الزى الجامى وهل يجوز الحضور بالجلباب

### المبادئ

١ - الالتزام بلبس الثياب وستر البدن للرجال والنساء أمر شرعى واجب الامثال لثبوته بالقرآن والسنة .

٢ - هيئة الثياب وطريقة إحاطتها بالجسد وتفصيلها ترك الشارع بيانها باعتبارها أموراً دنيوية لتعرف بالضرورات والتجارب والعادات .

٣ - أمر الناس موكول إلى أولياء الأمور فيهم كل فى موقعه ولأولى الأمر على الناس الطاعة فيما لا معصية فيه ، وهذا يتناول المسائل المباحة التى لم يرد فيها نص صريح .

٤ - هيئة الزى وما يلبسه الطلاب والطالبات من المباحات التى تخضع للعرف والعادة ، ولا تدخل للتصوص الشرعية من الكتاب والسنة فى تحديد رسمها وهيئتها .

٥ - على الجامعة أن تلزم الطالبات بارتداء الزى السائغ السائر لجميع الجسد دون الوجه والكفين ، ودون أن يشف أو يحدد تفاصيل الجسد . والطلاب بالزى الذى استقر العرف على ارتدائه فى الجامعات أو تراه مناسباً .

٦ - لا يجوز للطلاب الخروج على تنظييات الجامعة فيما تفرضه من زى فى النطاق المشروع .

(\*) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١٠٥ - م ٢٨٧ -  
٨ ربيع الاول ١٤٠١ هـ - ١٤ يناير ١٩٨١ م .

سئل :

بكتاب اتحاد كلية الفنون الجميلة بالاسكندرية الوارد بدون رقم وبلا تاريخ ، والمقيد برقم ٣٥٠ سنة ١٩٨٠ بالسؤال التالى :

ما هو الزى الذى يجب أن تلتزم به الجامعة الطلاب والطالبات ؟

وهل يجوز أن يحضر الطلاب بالجامعة بالحلباب فى فصول الدراسة ؟

أجاب :

قال الله سبحانه وتعالى فى القرآن الكريم :

( يا بنى آدم خلوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا  
إنه لا يحب المسرفين )<sup>(١)</sup> وقال سبحانه ( وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن  
ويحفظن فروجهن ولا يبدین زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على  
جيوبهن ولا يبدین زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن  
أو أبناء بعولتهن أو إخوانهن أو بنى إخوانهن أو بنى أخواتهن أو نساءهن  
أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولى الإربة من الرجال أو الطفل الذين  
لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن  
وتوبوا إلى الله جميعاً أيه المؤمنون لعلكم تفلحون )<sup>(٢)</sup> . وقال سبحانه  
( يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنین یدنین علیهن من جلابیبهن  
ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين وكان الله غفوراً رحیماً )<sup>(٣)</sup> .

وجه الله سبحانه وتعالى فى الآیة الأولى الخطاب عاماً شاملاً إلى بنى  
آدم ليشمل الرجال والنساء المسلمين وغير المسلمين . أمراً إياهم بالزينة  
أى بلبس الثياب اللسرة والزينة عند كل اجتماع يلتقى فيه بنو آدم ، سواء  
كان ذلك فى المسجد أى مسجد ، أو ناد أو مدرسة أو جامعة ، وبهذا تكون

(١) الآیة ٣١ من سورة الاعراف .

(٢) الآیة ٣١ من سورة النور .

(٣) الآیة ٥٩ من سورة الاحزاب .



هذه الآية الكريمة قد قررت أصلاً من أصول الإصلاحات الدينية والمدنية ، يدل لهذا ما ذكره المفسرون في أسباب نزولها من أن العرب كانوا يطوفون حول البيت متجردين من الثياب ، رجالاً ونساء على حد سواء وهذا الأمر قد كان سائداً في كثير من أمم الأرض ، بل إنه مازال إلى اليوم في بعض البلاد الأفريقية والآسيوية التي لم يدخلها الإسلام . ولم تحدد هذه الآية نوع الثياب ولا هيئتها ( الموديل ) لأن الإسلام يشرع أصولاً صالحة لكل زمان ومكان ، فالأمر العام : أن يأخذ الإنسان زينته عند كل اجتماع مع الغير حسب وسعه وقدرته وفي نطاق عرف زمنه وعادات قومه ، وما اصططح عليه الناس من هيئة للزى وورسمه وحب الزينة ومهيئة الثياب أمر مشروع في الإسلام ، ارتفع بهذه الآية إلى مرتبة الواجبات المفروضات ، لأن الزينة بهذا المعنى من أسباب العمران ، وفيها إظهار استعداد الإنسان لمعرفة سنن الله وآياته ، والانتفاع بما خلق من نعم امتن بها على عباده ، كما استنكر قول من يقولون بتحريم الطيبات من اللبس والطعام وسائر الطيبات ، نجد كل هذا واضحاً في قوله سبحانه : ( قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون )<sup>(١)</sup> . وقوله تعالى : ( والله جعل لكم من بيوتكم سكناً وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين . والله جعل لكم مما خلق ظلالاً وجعل لكم من الجبال أكنناً وجعل لكم سرائيل تقيمكم الحر وسرايل تقيمكم بأسكم كذلك يمت نعمته عليكم لعلكم تسلمون )<sup>(٢)</sup> .

كل ذلك دون إسراف أو اتخاذه وسيلة للتكبر والاستعلاء على الناس في القرآن الكريم الكثير من أوامر الله الناهية عن الإسراف والتبذير والتكبر على الناس والتعالى عليهم ، وإنما إظهاراً لنعمة الله وشكراً

(١) الآية ٣٢ من سورة الأعراف .

(٢) الأيتان ٨٠ و ٨١ من سورة النحل .

له فقد روى أبو داود عن أبي الأحوص عن أبيه قال : (أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب دون ( يعنى غير لائق ) فقال : ألك مال ؟ قال : نعم . قال : من أى المال ؟ قال : قد آتاني الله من الإبل والغنم والخيول والرقيق . قال : فإذا آتاك الله فليز أثمر نعمة الله عليك وكرامته ) وفى هذا الباب أحاديث كثيرة أخرجهما الترمذى وأبو داود وغيرهما .

ثم اختص الله النساء بالآيات الأخرى ( ٣١ سورة النور و ٥٩ سورة الأحزاب ) فى آية سورة النور كان أمر الله للنساء المسلمات بالآيدين زينةن للناظرين ، ثم استثنى فيها بعض الناظرين وما يجوز للمسلمة إظهاره من الزينة لغير هؤلاء .

قال العلماء : إن ظاهر الزينة هو الثياب والوجه والكفان ، يباح للمرأة المسلمة أن تبدى هذا لكل من دخل عليها من الناس ، ويؤكد هذا المعنى ما رواه أبو داود عن عائشة رضى الله عنها قالت : ( إن أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق ( تظهر ما تحتها من جسدها ) فأعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لها : يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يعصم أن يرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه) .

وذهب بعض العلماء إلى أن المرأة إذا كانت جميلة وخيف من وجهها وكفها الفتنة فعليها ستر ذلك<sup>(١)</sup> .

وفى آية سورة الأحزاب أمر صريح واضح لكافة بنات ونساء المؤمنين بأن يسترن أجسادهن بارشاء الجلابيب عليهن حتى لا يبين ولا يظهر من أجسادهن إلا ما قصت ضرورة التعامل بإظهاره وهو الوجه والكفان على ما تقدم بيانه .

---

(١) كتاب الجلب لآحكام القرآن للقرطبي ج ١٢ ص ٢١٨ وما بعدها .

والجلابيب جمع جلباب وهو ثوب أكبر من الخمار وروى عن ابن عباس وابن مسعود أنه الرداء . وقال أبو بكر<sup>(١)</sup> بن العربي في تفسيره :  
اختلف الناس في تفسير الجلباب على ألفاظ متقاربة عماها أنه الثوب الذي يستر البدن . وبهذا المعنى كانت هذه الآية أمرة لجميع بنات ونساء المسلمين بستر أجسادهن ، وإذا ضمت إليها آية سورة النور كان هذا السر من قبة الرأس إلى الخصر القدمين فيما عدا الوجه والكفين وفي رأى بعض الفقهاء والقدمين ، وعلى ألا تصف الملايس الجسد أو تبدى تفاصيله ، وقد بينت السنة الشريفة أوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم وبيانه للنساء ألا يبدن أجسادهن لغير أزواجهن ومن جاءوا بعدهم في آية سورة النور<sup>(٢)</sup> .

لما كان ذلك : كان الالتزام بلبس الثياب وستر البدن للرجال والنساء أمراً شرعياً واجب الامتثال لأنه ثابت بالقرآن والسنة .  
أما هيئة هذه الثياب وطريقة إحاطتها بالجسد وتفصيلها ، فإن الشرع قد ترك بيانها باعتبارها أموراً دنيوية لتعرف بالضرورات والتجارب والعادات .

ومن أجل هذا : لم يكن للرسول صلى الله عليه وسلم لباس خاص لا يتعداه إلى غيره ، وقد نقلت كتب السنة أنه كان يلبس الضيق من الثياب والواسع منها ، وكذلك الصحابة والتابعون ولم يرد عن النبي عليه الصلاة والسلام ولا عن أحد من أصحابه أو التابعين صفة أو هيئة خاصة للثياب سواء للرجال أو للنساء .

ولذا كان ذلك : وكانت حاجة الناس إلى من يقودهم ويسوس أمورهم ويقوم بمصالحهم ، وكان أمر الناس موكولاً إلى أولياء الأمور فيهم

(١) احكام القرآن لأبي بكر بن العربي ج ٢ ص ١٥٨٦ .

(٢) كتاب الجلباح لاحكام القرآن للقرطبي ج ١٤ ص ٢٤٢ وما بعدها .

كل في موقعه الذى يتولى الأمر فيه . كان لأولى الأمر على الناس الطاعة فيما لا معصية فيه . .

ووجوب إقامة أولى الأمر ، قد استنبطه فقهاء المسلمين من نصوص القرآن الكريم ومن السنة الشريفة ، فقد فهموه من قول الله سبحانه<sup>(١)</sup> ( وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة ) ولزوم طاعتهم فهموه من قوله تعالى<sup>(٢)</sup> ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ) .

قال كثير من العلماء : إن أولى الأمر في هذه الآياتهم الأمراء والولاة والعلماء ، وفي هذا قال ابن تيمية ( ان المراد بأولى الأمر ، أصحاب الأمر وذووه وذلك يشترك فيه أهل اليد والقدرة وأهل العلم والكلام . كما قال : ( أولو الأمر صنفان : الأمراء والعلماء )<sup>(٣)</sup> .

فحاجة المجتمع ماسة إلى ضرورة إقامة ولى يرجع إليه في تنظيم شئون الناس ، وجمهور الفقهاء على أن إقامة الحكام وولاة الأمر من فروض الدين ، قال ابن تيمية :

( إن ولاية الناس من أعظم واجبات الدين ، ولا قيام للدين إلا بها فإن بنى آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع ، ولا بد لهم عند اجتماعهم من رأس ، حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو داود ( إذا خرج ثلاثة في سفر ، فليؤمروا عليهم أحدهم ) لأن الله أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة ، وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل ) .

وهذا أمر يكاد يكون متفقاً عليه بين الأمة الإسلامية جميعاً<sup>(٤)</sup> .

(١) من الآية ٣٠ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٥٩ من سورة النساء .

(٣) تفسير الألوسى ج ٥ ص ٦٦ والسياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٦٢ طبعة سنة ١٩٦١ م دار الجهاد .

(٤) الفصل في الملل والنحل لابن هزم ج ٤ ص ٨٧

وإذا كانت إقامة أولياء الأمور من الواجبات التي لا تستقيم الحياة والنظام إلا بها كانت طاعتهم واجبة شرعاً فيها لا معصية فيه ، امتثالاً لأمر الله في تلك الآية الكريمة ، وتحقيقاً لمعنى الولاية ، حتى لا تتفرق كلمة المسلمين ، وضماناً لانتظام أمور الدولة . ففي الحديث الشريف ( لا طاعة لبشر في معصية الله ) . أخرجه ابن أبي شيبة عن علي رضي الله عنه .

لهذا قال العلماء : إنه يشترط لطاعة ولي الأمر ، ألا يكون أمره بمعصية متيقنة ، وهذا يتناول المسائل المباحة التي لم يرد فيها نص صريح وكانت بهذا موضع الاجتهاد ، فالامتثال في المباح أمراً أو نهياً لا يترتب عليه معصية ، فتجب طاعة ولي الأمر إذا أمر بفعل المباح أو بتركه .

وقد سبق لعمر بن الخطاب رضي الله عنه أن تعرض لتحريم المباح في بعض الصور ، فإن أكل اللحوم المشروعة مباح بنص القرآن الكريم<sup>(١)</sup> ( أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم ) . ( كلوا<sup>(٢)</sup> ) من طيبات ما رزقناكم ) .

جاءت هذه الإباحة من غير تقييد ببعض الأيام دون بعض ، ودرج المسلمون على ذلك منذ عهد النبوة ، ولما كانت خلافة عمر رأى أن يمنع الناس من أكل اللحم يومين متوالين أسبوعياً ، فكان يأتي مجزرة الزبير ابن العوام بالبقيع ولم يكن بالمدينة غيرها فإذا رأى رجلاً اشترى لحماً يومين متتابعين ضربه بالدرة وقال : ( ألا طويت بطنك يومين )<sup>(٣)</sup> .

وهذا اجتهاد من الخليفة الثاني أداه إلى حظر تناول اللحم يومين متتاليين حتى يكون هناك مجال لتداوله بين الناس ، وقد كان اللحم مباحاً طوال جميع الأيام على ما يقتضيه نص القرآن الكريم .

(١) من الآية ١ من سورة المائدة .

(٢) من الآية ١٧٢ من سورة البقرة .

(٣) ممر بن الخطاب لأبي الفرج الجوزي ص ٦٨ .

ومنع عمر كبار الصحابة من الزواج بالكنائيات ، وقال أنا لا أحرمه ولكنى أخشى الإعراض عن الزواج بالمسلمات ، وفرق بين كل من طلحة وحذيفة وزوجتيهما الكنائيتين ، فالزواج بالكنائية مباح عند من فعله من الصحابة بنص القرآن الكريم ، ولأن النهى عن نكاح المشركات لا يشمل الكنائيات ، ومع ذلك اجتهد عمر وهو ولى أمر المسلمين ورأى المصلحة فى منعه وإن كان لا يحرمه ، والزم بأمره صحابيان من أهل الاجتهاد<sup>(١)</sup> .

ولقد ابنى على هذا ما قال به الفقهاء من سلطة ولى الأمر فى تغيير المباح إلى الوجوب أو التحريم ، بما لا يختلف مع أصول الشريعة أو يناقضها وأن عليه أن يتحرى مصلحة الناس فى نطاق أحكام الشرع ، وما جرى به العرف والعادة الصحيحان .

وإذ كان تحديد هيئة الزى أو الثياب من الأمور التى لم يرد فيها نص فى القرآن والسنة ، بل لم تعرض نصوصها لهذا التحديد ، لأنه من الأمور التى تختلف فيها الأحكام ، باختلاف العصور والأعراف ، كان هذا من الأمور المنوطة بولى الأمر ، وكان تحديد هذا للناس جميعاً أو لفئة معينة جائزاً ، ولقد جرت عادة المسلمين وعرفهم ، بل وعرف وعادة الناس جميعاً على تحديد زى لرجال الجيش والشرطة وتحريمه على غيرهم ، إذ المقصود بهذا ألا يندس فى مزاوله المهام المنوطة بهم من ليس منهم ، وليكونوا معروفين لعامة الناس وخاصتهم ، لأن الشريعة — كمال قال ابن القيم<sup>(٢)</sup> — مبناهـا وأساسها على الحكم والمصالح ، فهى عدل كلها ورحمة ومصالح وحكم .

وإذ كانت هيئة الزى وما يلبسه الطلاب والطالبات من المباحات التى تخضع للعرف والعادة ، ولا دخل للنصوص الشرعية من الكتاب والسنة فى تحديد رسمها وهيئتها .

كان لأولى الأمر ، فى الجامعات والمدارس بمقتضى ما تقدم من القواعد الشرعية — أن يلزموا الطلبة والطالبات بالزى الذى يرونه مناسباً ، بحيث

(١) الجلبع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٣ ص ٦٨ .

(٢) أملاء المومنين ج ٢ ص ١٤ - ٢٢ .

لا يكشف عورة ولا يئني عنها ، ويمتنع على هؤلاء مخالفة ما يراه أولياء الأمر في الجامعة أو المدرسة ، باعتباره أمراً تنظيمياً من صاحب الاختصاص المنوط به رعاية المصلحة شرعاً ، وباعتبار أن ما يأمرون به لم يمنعه نص شرعي ، بل أوجب القرآن طاعة أولى الأمر مادام ما يأمرون به لا يدخل في دائرة المعاصي ، بمعنى أنهم لم يأمرُوا بفعل ما حرم الله ، ولم ينهوا عن فعل ما ألزم الله به الناس ، وما عدا هذا فيجوز أن يضع له. ولي الأمر من الأنظمة ما يرى فيه مصلحة للناس ولكيان الحكم ، اتباعاً لما فعل عمر بن الخطاب في المثاليين سألني الذكر مع أن كلا منهما مباح بنص القرآن .

لما كان ذلك :

في واقعة السؤال : يكون على الجامعة أن تلزم الطالبات بارتداء الزي السابغ الساتر لجميع الجسد من الرأس إلى القدم فيما عدا الوجه والكفين دون أن يشف عما تحته أو يحدد تفاصيل الجسد ، وأن تلزم الطلاب بالزي الذي استقر العرف في المجتمع على ارتدائه في الجامعات أو الزي الذي تراه مناسباً ، ولا يجوز للطلاب الخروج على تنظيمات الجامعة فيما تفرضه من زي في النطاق المشروع ، فإذا كانت الحلاية ليست زي الجامعات عرفاً ، فلا يجوز للطلاب ارتداؤها داخل الجامعة وكان عليها أن تلزمهم بذلك ، باعتبار أن القائمين على الأمر فيها هم من أولياء الأمور في نطاقهم يعملون للمصلحة المنوطة بهم ، ماداموا لم يأمرُوا بمعصية امتثالاً للقرآن الكريم ، ولحديث الرسول عليه الصلاة والسلام ، في الصحيحين أن النبي بالغ في الترغيب في طاعة الأمراء فقال : ( من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ) وروى البخاري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة ما أقام فيكم كتاب الله ) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الموضوع (١٢٨٢) الملاقى للحى

### المبادئ

- ١ - إطلاق اللعى من سنن الإسلام التى ينبغى المحافظة عليها .
  - ٢ - إتلاف شعر الخلية بحيث لا ينبت بعده جناية توجب المساءلة بالدية على خلاف فى مقدارها .
  - ٣ - إطلاق الأفراد المختدين اللعى اتباع لسنة الإسلام ، فلا يؤاخذون على ذلك فى ذاته ، ولا ينبغى إجبارهم على إلزائها ، أو عقابهم بسبب إطلاقها .
- مثل :
- بالكتاب ٨١/٦٠ المؤرخ ١٩٨١/٦/١٦ المقيّد برقم ١٩٤ سنة ١٩٨١ وبه :
- طلب بيان الرأى عن إطلاق الأفراد المختدين اللعى ، حيث إن قسم القضاء العسكرى قد طلب الإفتاء بخصوص ذلك الموضوع ، لوجود حالات لديها .

### أجاب :

إن البخارى روى فى صحيحه عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ( خالفوا المشركين ، ووفروا اللعى ، واحفوا الشوارب ) وفى صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ( احفوا الشوارب واعفوا اللعى ) وفى صحيح مسلم أيضاً عن عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : ( عشر من الفطرة : قص الشارب ، وإعفاء

---

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١٠٥ - م ٢٩٧ -  
١٩ شعبان ١٤٠١ هـ - ٢١ يونيو ١٩٨١ م .



الحية ، والسواك ، واستنشاق الماء ، وقص الأظفار ، وغسل البراجم<sup>(١)</sup> ونشف الإبط ، وحلق العانة ، وانقاص الماء . قال بعض الرواة : ونسيت العاشرة ، إلا أن تكون المضمضة ) .

قال الإمام النووي في شرحه حديث ( احفوا الشوارب واعفوا الحية ) أنه وردت روايات خمس في ترك الحية ، وكلها على اختلاف في ألفاظها تدل على تركها على حالها ، وقد ذهب كثير من العلماء إلى منع الحلق والاستئصال ، لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم بإعفائها من الحلق ولا خلاف بين فقهاء المسلمين في أن إطلاق الحية من سنن الإسلام فيها عبر عنه الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث السابق الذي رواه عائشة ( عشر من القطرة ) .

وما يشير إلى أن ترك الحية وإطلاقها أمر تفرقه أحكام الإسلام وسننه ما أشار إليه فقه<sup>(٢)</sup> الإمام الشافعي من أنه : ( يجوز التعزير بخلق الرأس لا الحية ) وظاهر هذا حرمة حلقها على رأى أكثر المتأخرين .

وتقل ابن قدامة الحنبلي في المغني<sup>(٣)</sup> : أن الدية تجب في شعر الحية عند أحمد وأبي حنيفة والثوري ، وقال الشافعي ومالك : فيه حكمة عدل .

وهذا يشير أيضاً إلى أن الفقهاء قد اعتبروا التعدي بإتلاف شعر الحية حتى لا ينبت جنابة من الجنابات التي تستوجب المساءلة ، إما بالدية الكاملة كما قال الأئمة أبو حنيفة وأحمد والثوري ، أو دية يقدرها الخبراء كما قال الإمامان : مالك والشافعي . ولاشك أن هذا الاعتبار من هؤلاء الأئمة يؤكد أن الحية وإطلاقها أمر مرغوب فيه في الإسلام وأنه من سننه التي ينبغي المحافظة عليها .

(١) البراجم : يمسح الأصابع بن ظهر الكف ( ينصرف : مختار الصحاح ) .

(٢) تحفة المحتاج بشرح المنهاج وهوأشبهها ج ٦ من ١٧٨ في باب التعزير .

(٣) من ٤٣٣ ج ٨ مطبعة الآسام في باب التعزير .

لما كان ذلك : كان إطلاق الأفراد المجتدين للهِ اتباعاً لسنة الإسلام فلا يؤاخذون على ذلك في ذاته ، ولا ينبغي إجبارهم على إزالتها ، أو عقابهم بسبب إطلاقها - إذ : ( لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ) وهم متبعون لسنة عملية جرى بها الإسلام .

ولما كانوا في إطلاقهم للهِ مقتلين برسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجوز أن يؤثموا أو يعاقبوا ، بل إن من الصالح العام ترغيب الأفراد المجتدين وغيرهم في الالتزام بأحكام الدين ، فرائضه وسننه ، لما في هذا من حفز مهمتهم ، ودفعهم لتحمل المشاق ، والالتزام عن طيب نفس حيث يعملون بإيمان وإخلاص .

وتبعاً لهذا : لا يعتبر امتناع الأفراد الذين أطلقوا للهِ عن إزالتها واقضين عمداً لأوامر عسكرية ، لأنه - بافتراض وجود هذه الأوامر - فلها - فيما يبدو - لا تتصل من قريب أو بعيد بمهمة الأفراد ، أو تقلل من جهدهم ، وإنما قد تكسبهم سمات وخشونة الرجال ، وهذا ما تتطلبه المهام المنوطة بهم .

ولا يقال : إن مخالفة المشركين تقتضي - الآن - حلق اللُحى ، لأن كثيرين من غير المسلمين في الجيوش وفي خارجها يطلقون اللُحى ، لأنه شتان بين من يطلقها عبادة اتباعاً لسنة الإسلام وبين من يطلقها لمجرد التجميل ، وإضفاء سمات الرجولة على نفسه ، فالأول متقاد لعبادة يثاب عليها ، إن شاء الله تعالى ، والآخر يرتديها كالثوب الذي يرتديه ثم يزدرية بعد أن تنتهى مهمته .

ولقد عاب الله الناهين عن طاعته وتوعدهم : ( .. أُرأيت<sup>(١)</sup> الذي ينهى عبداً إذا صلى أُرأيت إن كان على الهدى . أو أمر بالتقوى . أُرأيت إن كذب وتولى . ألم يعلم بأن الله يرى ) .. والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) الآيات من ٦ إلى ١٤ من سورة العلق .

## الموضوع

(١٢٨٣) الغاء الوقف الاهلى وسنده

### المبادئ

- ١- وقف المسجد صحيح نافذ لازم شرعاً ، متى توفرت شروطه .
- ٢- وقف غير المسجد عند جمهور الفقهاء صحيح على خلاف فى لزومه وفيما يجوز وقفه وما لا يجوز .
- ٣- عدم لزوم الوقف وجواز الرجوع عنه مذهب أبى حنيفة ويرى باقى الأئمة لزومه من وقت حصوله على خلاف فى ذلك .
- ٤- الوقف يتم بالإرادة المنفردة ، ولا يكون إلا مؤبداً ، وأجاز البعض تأقيته .
- ٥- الوقف فى مرض الموت ولو لكل أملاكه صحيح بإجازة الورثة وإلا كان كالوصية صحيح فى الثلث باطل فيما عداه .
- ٦- تصرف ولى الأمر منوط بالمصلحة فيما يتعلق بالأمور العامة وصدور قانون إلغاء الوقف على غير انخيارات من هذا القبيل .

سئل :

من السيد / . . . . . بجامعة الملايو — ماليزيا  
بالكتاب المخرى فى ٩ من شهر جمادى الآخرة سنة ١٤٠٠ هـ ٢٤ من أبريل  
سنة ١٩٨٠ المقيده لدينا برقم ١٧٥ سنة ١٩٨٠ وقد جاء به :

---

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق — س ١٠٧ — م ٧٠ —  
١٦ شعبان ١٤٠٠ هـ — ٢٦ يونيه ١٩٨٠ م .

أن السائل قال : إنه قد استولى ولا يزال يستولى على فكرى وهى من حين  
لآخر سؤال ولم أجده له جواباً شافياً مقتناً .. وأتوقع الرد على هذا لما فى الرد  
من مصلحة تهم المسلمين ، وبالأخص مسلمى ماليزيا . وسؤالى كالاتى  
بعد الاطلاع على المادة الأولى من قانون الوقف ( الوقف الأهلى )  
رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، حيث تنص على أنه : ( لا يجوز الوقف على  
غير الخيرات ) مما يبدو لى أن هذه المادة تشير إلى إلغاء الوقف الأهلى  
إن صح تصوورى . فهل يعتبر هذا إلغاء مشروعاً لدى الشرع ، فإذا كان  
كذلك فما وجهة نظر الفقهاء فى ذلك استناداً إلى الحجج المعبرة لديهم ؟  
والله يوفقكم مع رجائى التفضل فى الرد عليه .

أجاب :

إن الأصل فى جواز الوقف وشرعيته هو قول رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لعمر رضى الله عنه حينما شاوره فى أرض له بخير ، حبس  
أصلها وسبل الثمرة ) ، وقد اختلفت أفهام الأئمة وفقهاء المذاهب  
المعبرة فى معنى هذا الأثر ومداه تبعاً لاختلاف ما وصل إلى كل منهم  
من الروايات لهذا الحديث ، وما روى من آثار أخرى عن وقوف لبعض  
الصحابه رضى الله عنهم . وتبعاً كذلك لاختلاف مداركهم للدلول  
تلك الآثار ، ولقد أدى هذا إلى اختلافهم فى خصائص الوقف وحقيقته  
اختلافاً بيناً واسع المدى ، ولعل فقهاء المذاهب الإسلامية لم يختلفوا  
على عقد من العقود الشرعية اختلافهم فى الوقف . ونوجز عناصر كل  
ذلك فيما يلى :

اتفاق واختلاف :

اتفقت كلمة الفقهاء على أن وقف المسجد صحيح نافذ لازم متى  
توافرت الشروط ، ولا يعرف - فيما طالعنا من كتب الفقه التى بأيدينا  
أن أحداً منهم خالف فى أصل صحة وقف المسجد ولزومه بشروطه  
وإن تفاوتوا فى بعض الأحكام التفصيلية .

أما وقف غير المسجد فقد تشعبت فيه أقوالهم ، فمنهم من قال بطلانه وهذا مروي عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس وابن مسعود من فقهاء الصحابة ، وبه قال شريح من فقهاء التابعين ومروي أيضاً عن الإمام أبي حنيفة وعن أبي جعفر الطبري ، فقد روى عن ابن مسعود قول : لا حبس إلا في سلاح أو كراع ، وروى ابن أبي شيبه موقوفاً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قوله : لا حبس عن فرائض الله إلا ما كان من سلاح أو كراع ، وروى الطحاوي في شرح معاني الآثار أن ابن عباس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدما أنزلت سورة النساء وأنزل فيها الفرائض نهى عن الحبس وآثار أخرى رواها الطحاوي وابن حزم . ( معاني الآثار ج ٢ ص ٦٤٩ والمحلى لابن حزم ج ٩ ص ١٧٥ وفتح القدير للكمال بن الهمام الحنفى المصرى ج ٥ ص ٤٢ ) .

وذهب جمهور الفقهاء وأئمة الأمصار إلى جواز وقف غير المسجد وصحته على خلاف بينهم في لزومه ، وفيما يجوز وقفه وما لا يجوز ، وحججهم في هذا مشروحة ومستفيضة في مواضعها من كتب الفقه .

ومما سلف يتضح أن ما ذهب إليه بعض فقهاء الصحابة والتابعين قول له أدلته ، ويصح الاستناد إليه والأخذ به متى دعت إلى ذلك مصلحة الأمة وخيرها ، وإن خالف ما عليه جمهور الفقهاء .

أما عدم لزوم الوقف وجواز الرجوع عنه فهو قول الإمام أبي حنيفة نفسه في أصح الروايتين عنه وقول زفر بن الهذيل ( المبسوط للسرخسي ج ١٢ ص ٣٧ والفتاوى الخانية ج ٣ ص ٣٨٥ وشرح معاني الآثار للطحاوي ج ٩ ص ١٧٥ ) .

أما لزوم الوقف الصحيح الناجز من وقت حصوله ، لا يباع ولا يرهن ولا يوهب ولا يورث ولا يقض فهو قول باقى الفقهاء على اختلاف بينهم في لزوم الوقف وعدم لزومه .

ولقد اختلف الفقهاء كذلك فى عقد الوقف ، فقالت طائفة إنه يتم بالإرادة المنفردة ، ولا يتوقف انعقاده وصحته وثبوت الاستحقاق للموقوف عليه إلى القبول ، وطائفة ثانية تقول إن الأصل فى العقود أنها رباط بين متعاقدين وهذا يقتضى اشتراط القبول ، والوقف من العقود فلا بد فيه من القبول ، هذا بينما ذهب طائفة ثالثة إلى أن الوقف لا بد أن يظهر فيه معنى القربة ، فى حين أن طائفة رابعة لا تشترط ذلك .

ثم من قال من الفقهاء إن الوقف عقد غير لازم وللواقف فسخه . قال أيضاً إن لزوم وعلمه تابع لمشيئة الواقف ، ولا يجبر على إنفاذه لو أراد الفسخ ، وأن لورثته كذلك هذه المشيئة والاختيار .

ومن قالوا بلزوم الوقف متى انعقد صحيحاً اختلفوا ، فمنهم من جعله لازماً بالنسبة للعقد وللشروط وللوقوف ومن وقف عليه ، وتبعاً لهذا منعوا الواقف من اشتراط الحق فى الاستبدال أو التغيير فى المصارف والشروط ، لأن فى هذا منافية لمقتضى العقد وهو اللزوم ، ومنهم من أجاز للواقف اشتراط كل ذلك ورتب عدم لزوم الوقف فيما يشترط فيه التغيير .

ثم جرى الخلاف أيضاً فى أبدية الوقف أو علمها : فمنهم من قال : إن الوقف لا يكون إلا مؤبداً ، ومنهم من أجازة مؤبداً ومؤقتاً .

كما وقع الاختلاف فى ملكية الموقوف ، وهل يخرج بالوقف عن ملك الواقف لا إلى مالك ، أو يبقى فى ملكه ، أو يخرج إلى ملك الموقوف عليه وإن كان جهة عامة .

ولقد ترتب على هذا الاختلاف أن تنوعت تعاريف الفقهاء للوقف فراعى كل منهم حقيقة الوقف وخصائصه التى انتهى إليها اجتهاده .

وفى تأييد الوقف وتأقيته كانت أقوال الفقهاء متنوعة :

حيث ذهب الإمامان أبو حنيفة ومحمد بن الحسن رحمهما الله تعالى إلى أن التأييد من شروط صحة الوقف وأن توقيته مبطل له ، وأن التأييد

قد يكون صراحة في العقد ، أو يجعل مآل الاستحقاق فيه أخيراً إلى جهة  
بر لا تنقطع غالباً كالمساكين ومصالح المساجد .

ونقل عن الإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى قولان : أحدهما أنه  
لا يشترط التأييد لصحة الوقف ، وأنه بعد انقطاع الجهة الموقوف عليها  
يرجع الوقف إلى ملك الواقف أو لورثته ، جاء هذا القول في أوائل  
كتاب الوقف في المبسوط للسرخسي ج ١٢ ، وجاء في أجناس الناطقي  
فروع دالة على هذا القول وقال الناطقي إن عليه الفتوى ، وفي فتح القدير :  
وإذا عرف عن أبي يوسف جواز عوده إلى الورثة فقد يقول في وقف  
عشرين سنة بالجواز ، لأنه لا فرق أصلاً .

أما القول الآخر عن أبي يوسف فهو : أن التأييد شرط لصحة  
الوقف ، لكنه لا يشترط النص عليه ولا جعله لجهة لا تنقطع ، لأن لفظ  
الوقف والصدقة مني عن التأييد .

أما وقف المساجد فلا بد فيه من التأييد لأن التوقيت ينافيه ، ولأن  
المسجدية جهة لا تنقطع ، فتي وجد من الواقف ما يدل عليهما حصل التأييد .  
( فتح القدير للكمال بن الهمام على شرح الهداية ج ٥ ص ٦٤ وما بعدها  
والإسعاف ص ٧١ وما بعدها )

وزهد الفقه المالكي إلى أن التأييد في الوقف ليس شرطاً لصحته  
فيصح مؤبداً ، ومؤقتاً ، إذا لم يتأبد الوقف رجع بعد انقطاع جهته ملكاً  
لملكه أو لورثته ، وإذا تأبد لا يباع ولا يوهب ولا يورث .

( حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ١٠٠ إلى ص ١٠٥  
طبع دار الطباعة سنة ١٢٨٧ هـ ) .

ولنفهاء المالكية تفصيلات فيمن يستحق الوقف المؤبد بعد انقطاع  
مصرفه .

وقد جاء في إجازات المدونة : انه لا بأس بأن يكرى أرضه على  
أن تتخذ مسجداً عشر سنين فإذا انقضت كان النقص لمن بناه .

( منح الجليل شرح مختصر خليل ج ٤ ص ٣٦ أوائل الوقف ) .  
وهذا واضح في أن المسجد يصح أن يكون وقفه مؤقتاً كسائر  
الأوقاف ، وأظهر الأقوال في فقه الإمام الشافعي أن الوقف لا يكون  
إلا مؤبداً . ( التحفة ج ٢ ص ٣٢٢ ) .

وفي فقه مذهب الإمام أحمد بن حنبل : لا يصح الوقف مؤقتاً  
( القروع لابن مفلح ج ٢ ص ٨٦٧ ) .

وفي المغني لابن قدامة ( ج ٦ ص ٢١٤ ) المطبوع مع الشرح الكبير :  
أن الوقف المنتقطع ، وهو ما لا يعلم انتهاءه ، فالوقف مع ذكر ما ينقطع به  
يصح ، وبه قال مالك وأبو يوسف والشافعي في أحد قولي ، وقال محمد  
ابن الحسن لا يصح وهو القول الثاني للشافعي .

وفي الاختيارات لشيخ الإسلام ابن تيمية ( ج ٤ ص ١٠١ ) : ان  
مأخذ الوقف المنتقطع هو أن الوقف هل يصح توقيته بغاية مجهولة  
أو غير مجهولة فعلى قول من قال : لا يزال وقفاً لا يصح توقيته ،  
وعلى قول من قال : يعود ملكاً يصح توقيته ، فإن غلب جانب التحريم فالتحريم  
لا يتوقف ، وإن غلب جانب التملك فتوقيته جميعه قريب من توقيته  
على بعض البطون ، كما لو قال : وقفت على زيد سنة ثم على عمر سنة  
ثم على بكر سنة .

وذهب فقه الإمامية إلى صحة الوقف المؤقت لمدة صراحة ، والمؤقت  
ضماً بذكر مصرف ينقطع ، وقالوا بانتهاء الوقف بانتهاء المدة وانقطاع  
المصرف ( جواهر الكلام ص ٦٣٨ ) .

**مسلك القانون المصري في التأيد والتأقيت وسنده :**

لهذا الاختلاف في تأييد الوقف وتوقيته أخذ القانون المصري رقم  
٤٨ لسنة ١٩٤٨ بمذهب الحنفية في المسجد فلا بد من تأييده ، وكذلك  
الموقوف على المسجد حيث لا يجوز الرجوع ولا التغيير فيه ، وعدل القانون



عن هذا المذهب فيما عداه إلى الأخذ بقول القائلين بجواز تأييد الوقف الخيري وتوقيته تيسيراً على الناس في فعل الخير . وقد أخذ في جواز تأقيته بالمدة وبذكر مصرف ينقطع مع التصريح بعودته ملكاً بعد الانتهاء بمذهب المالكية . وهو أيضاً مذهب الإمامية وأحد قولين في مذهب الإمام أحمد بن حنبل وإحدى روايتين عن الإمام أبي يوسف فيما إذا ذكر الواقف جهة تنقطع ، وما اقتضاه التوقيت في المدة على ما استظهره الكمال بن الهمام في فتح القدير ، واعتبر الوقف مؤبداً إذا أطلق عن التأييد والتوقيت أخذاً بالرواية الأخرى عن أبي يوسف .

كما أخذ هذا القانون بوجوب توقيت الوقف على ما عدا وجوه الخير ، ومبنى هذا : القول بجواز توقيت الوقف ، والقول بعدم جوازه أصلاً .

فن وقت الوقف من تلقاء نفسه مدة معينة لا تتجاوز ٦٠ سنة جاز وقفه ، ومن وقته بطبيعة أو بطيقتين جاز أيضاً أخذاً بقول القائلين بجواز توقيت الوقف ، وإن تجاوز ذلك صح وقفه على الطيقتين ، وفي المدة المذكورة فقط ، وبطل فيما عدا ذلك أخذاً في الجائز بقول الحيز ، وفي الباطل بقول من قال بعدم جواز الوقف أصلاً..

وتصحیح الوقف في بعضه وإبطاله في بعض آخر بمعنى إعطاء كل أمر منهما حكماً لم يعط للآخر ، لامانع منه فقهاً وإن كان العقد واحداً ، إذ لو وقف في عقد واحد ما يجوز وقفه وما لا يجوز صح الوقف فيما يجوز وقفه وبطل فيما لا يجوز وقفه ، ولو وقف المريض مرض الموت كل أملاكه ورد الورثة وقفه صح وقفه في الثلث وبطل فيما زاد عليه . بهذه الأحكام جرى نص المادة الخامسة من هذا القانون إذ جاء بها :

وقف المسجد لا يكون إلا مؤبداً ، ويجوز أن يكون الوقف على ما عداه من الخيرات مؤقتاً أو مؤبداً وإذا أطلق كان مؤبداً ، أما الوقف على غير الخيرات فلا يكون إلا مؤقتاً ولا يجوز على أكثر من طيقتين .

**تصرف ولى الأمر فى التشريع وغيره ومناطه شرعاً :**

من القواعد الشرعية : ان تصرف الإمام ( ولى أمر المسلمين ) منوط بالمصلحة ، نص على ذلك الإمام الشافعى إذ قال : ( منزلة الإمام من الرعية منزلة الولى من اليتيم ) .

وأصل هذه القاعدة ما أخرجه سعيد بن منصور فى سننه عن البراء ابن عازب قال : قال عمر رضى الله عنه : ( إني أنزلت نفسى من مال الله بمنزلة ولى اليتيم ، إن احتجت أخذت منه ، فإذا أيسرت رددته ، فإن استغنيت استعفت ) .

وهذه القاعدة واردة بعنوان : القاعدة الخامسة : فى كتابى الأشباه والنظائر لابن نجيم المصرى الحنفى وللسيوطى الشافعى .

وقد أسندها ابن نجيم إلى الإمام أبى يوسف أيضاً ، وساق واقعات عن الخلفين أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، ثم قيد القاعدة بأن فعل الإمام إذا كان مبنياً على المصلحة فيما يتعلق بالأمور العامة لم ينفذ أمره شرعاً إلا إذا وافقه ، فإن خالفه لم ينفذ وأورد أمثلة لهذا القيد .

**إلغاء الوقف الأهلى فى مصر وهل يجيزه الشرع :**

تقدم أن فقهاء المذاهب قد اختلفوا فى تأييد الوقف وتأقيته ، بل إن منهم من قال : إن الوقف باطل أصلاً وغير جائز ، وفى نطاق هذا وما سبق تفصيله صدر القانون المصرى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ونصت مادته الأولى على أنه : لا يجوز الوقف على غير الخيرات . ونصت مادته الثانية على : إنهاء كل وقف لا يكون مصرفه فى الحال خالصاً لجهة من جهات البر .

وجاء فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون : إن نظام الوقف نشأ لتشجيع التصديق على الفقراء من طريق حبس الملك على وجه التأييد بيد أن تطور الأوضاع الاقتصادية فى عالم اليوم كشف عن مسافة الخلف

بين آثار نظام الوقف وبين ما تتطلبه الأوضاع الاقتصادية من حرية تداول المال وما جد في ثناياها من معاني البر ، ولذلك أضحي نظام الوقف أداة لحبس المال عن التداول ، وعقبة في سبيل تطور الحياة الاقتصادية على نحو جعل الفقراء في طليعة ضحايا هذا النظام ، ذلك أن نصيبهم من خيرات الوقف تضاعل حتى أصبح عديم الجدوى ، فضلاً عن أن حبس الأموال حال دون استثمارها على وجه يفسح مجال العمل والكسب الكريم لمؤلاء الفقراء ، وهذه مى أرفع صور البر وأبلىتها في معنى التقرب إلى الله .. ويصلور تشريع الإصلاح الزراعى للحد من الملكية الزراعية صار من الضرورة التنسيق بين نظام الوقف وبين أغراض الإصلاح ، وكانت مناسبة موفقة لإعادة النظر في هذا النظام على الأقل فيما يتصل بحبس الملك على غير الخيرات ، وقد قصد من مشروع القانون إلى إلغاء نظام الوقف على غير الخيرات حتى يتسنى تطبيق أحكام تشريع الإصلاح الزراعى على الأراضى الزراعية الموقوفة التى يتمتع فيها المستحقون بحكم الواقع بمركز لا يختلف في جوهره عن مركز الملاك في الوقت الحاضر - وحتى يتسنى إطلاق طائفة جسيمة من الأموال من عقالها لتصبح عنصراً من عناصر التداول .

وهذا الذى أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية بيان للمصلحة العامة التى استهدفها هذا القانون من إنهاء الوقف على غير الخيرات ( الوقف الأهل ) .

ولما كان تقدير المصلحة منوطاً بولى الأمر المسلم - كما سبق بيانه وتأصيله - كان ما انتهى إليه القانون واقعاً في نطاق الشرع ، إذ قد تقدم أن من الفقهاء من قال بعدم لزوم الوقف بل ويبطلانه وعدم جوازه أصلاً .

وأخذنا بفقهاء هؤلاء . كان لولى الأمر في مصر إصدار هذا القانون باعتباره مقلداً ، له أن يختار من أقوال الفقهاء ما يراه مناسباً لمصالح الناس وله أن يأخذ حكماً من مذهب في مسألة وحكماً في مسألة أخرى من مذهب آخر على ما حرره علماء أصول الفقه في أحكام التقليد والتلفيق والتخريج .

وكما سلف القول : كان جائزاً تصحيح بعض الوقف وإبطال بعضه الآخر . فحين استبقى القانون الوقف على الخبرات اتبع قول القائلين بلزوم الوقف عليها ، وحين أنهى الوقف على غير الخبرات ( الأهل ) اتبع قول القائلين بعدم جواز الوقف أصلاً وبطلانه ، وذلك توفيق في التشريع يميزه أقوال الفقهاء وعلماء أصول الفقه .

ولاشك أن المصلحة التي تغياها هذا القانون واضحة ظاهرة لأن تطور الأنظمة الاقتصادية اقتضى إطلاق الأموال المحبوسة عن التداول حرصاً على تعبئها ، وزيادة غلاتها وخبراتها حين تؤول ملكاً خاصاً لمن استحقها ، ومن ثم تكون هذه المصلحة شرعية جاءت في إطار القواعد المتقدمة ، وأقوال الفقهاء المختلفة في شأن الوقف المشار إليها . والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع التداوى بالخمر (١٢٨٤)

### المبدأ

الخمر حرام ويجوز التداوى بالمحرم عند الضرورة بشروط معينة .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ١٩٧٨-٣٢٠ المتضمن بيان رأى الدين فيما إذا كانت الخمر هى العلاج الوحيد بدون بديل لشفاء مريض مسلم . والحكم الشرعى فى ذلك ؟

أجاب :

إن الخمر رجس محرم قطعاً بقول الله تعالى فى سورة المائدة فى الآية رقم ٩٠ ( يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ) وقد أبان النبى صلى الله عليه وسلم فى أحاديث كثيرة تحريم الخمر أياً كانت المادة التى أخذت منها . ومن هذه الأحاديث ( كل مسكر خمر وكل خمر حرام ) رواه الإمام مسلم فى صحيحه . وقوله ( ما أسكر كثيره فقليله حرام ) رواه الإمام أحمد وابن ماجه والدارقطنى . وقد اختلف فقهاء المذاهب فى إباحة التداوى بالمحرم ومنه الخمر . فنع التداوى بالمحرم فقهاء مذهبي الإمامين مالك وأحمد بن حنبل ، وأجاز التداوى به فقهاء مذهب الإمام أبى حنيفة فى القول المختار وفقهاء المذهب الشافعى فى أحد الأقوال وذلك بشرطين أحدهما : أن يتعين التداوى بالمحرم بمعرفة طبيب مسلم خبير بمهنة

---

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٢ - م ١١٢ - ١٢ ربيع الآخر ١٣٩٩ هـ - ١٢ مارس ١٩٧٩ م .

الطب معروف بالصدق والأمانة والتدين . والشرط الآخر : ألا يوجد دواء من غير المحرم ليكون التداوى بالمحرم متعيناً ، ولا يكون القصد من تناوله التحايل لتعاطي المحرم ، وألا يتجاوزه قدر الضرورة .

هذا : وأساس هذه الإباحة الضرورة ، لأن صون نفس الإنسان عن الهلاك من الضرورات الخمس التي هي مقاصد الأحكام في الإسلام . وقد استدلل الفقهاء الذين أجازوا التداوى بالمحرم عند الضرورة بالشروط السابقة بآيات القرآن الكريم التي أباحت المحرمات عند الضرورة ، ومنها قوله تعالى في سورة البقرة من الآية رقم ١٧٣ ( فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ) ولما كانت لإباحة التداوى بالمحرم حسبا تقدم في قول فقهاء المذهب الحنفي ، وقول في مذهب الإمام الشافعي للضرورة ، وكانت الضرورة تقدر بقدرها ، فإنه ينبغي ألا يتأدى المريض المسلم في تعاطي المحرم استغلالا لحال الضرورة . فإن الله سبحانه يعلم السر وأخفى . وعلى المسلم الحريص على دينه أن يتحرى الصدق ، وأن يبتعد عن الشبهات استبراء للدين ، وألا يسوغ لنفسه رخصة أباحها الله دون حاجة وضرورة ، وأن يجد ويجتهد في طلب مشورة أكثر من طيبب مسلم قبل الإقدام على التداوى بالمحرم .

هذا : وإنه مع التقدم العلمي في كيمياء الدواء لم تعد حاجة ملحة لاستعمال الخمر في التداوى لوجود البديل المباح . ومما تقدم يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الموضوع

(١٢٨٥) تفضيل الابن البار بالمال وحرمان العاق منه

### المبادئ

- ١ - تفضيل بعض الأولاد ببعض من المال دون بعض مكروه ويجوز ذلك مادام هناك سبب يدعو إليه .
- ٢ - عقوق الولد لأمه وتعديه عليها يبيح تفضيل غيره عليه في العطية .

سئل :

بالطلب المقيده برقم ٢١ لسنة ١٩٨٠ المتضمن أن السائلة ابنتين أنفقت على تربيتهما وتعليمهما حتى كبرا ، والتحق كل منهما بوظيفة يتكسب منها ، وقد زوجت أحدهما وهيات له أسباب الراحة بالسكن في شقة ملائمة على حسابها ، ولكن هذا الابن الذي تزوج وأنجب أولاداً بدأ يعاملها بقسوة ، بل ويعتدى عليها بالضرب والشتم والسب العلني فهو عاق لدرجة أنها لا تطيق رؤيته . أما الولد الآخر فهو بار بها يعطف عليها ويحترمها ويقدرها ويعترف بفضلها ، ويذل قصارى جهده للعمل على إرضائها ، وأن السائلة إزاء ذلك تريد أن تتصرف في مالها بحيث لا ينال هذا الولد العاق شيئاً منه . وأن تعطى ذلك المال لابنها الطائع البار بها ، ولكن ابنها هذا يرفض حرمان أخيه . فهل لو تصرفت السائلة كما تقول في مالها لأي إنسان آخر دونها ، أو أن الولد البار قبل هذا التصرف لنفسه . هل يكون في تصرفها هذا شيء نحاسب عليه أم ماذا ؟

(\*) المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٢ - م ٢٢٦ - ص ٢٧٦ -  
٢ ربيع الآخر ١٤٠٠ هـ - ١٨ فبراير ١٩٨٠ م .

## أجاب :

عن النعمان بن بشير قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : ( اعدلوا بين أبنائكم . اعدلوا بين أبنائكم . اعدلوا بين أبنائكم ) رواه أحمد وأبو داود والنسائي . وروى مسلم وأبو داود وأحمد عن جابر قال : ( قالت امرأة بشير انحل ابني غلاماً ) أى اعطه عبداً ( وأشهد لى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن ابنة فلان ( أى زوجته وسماها ) سألتنى أن أنحل ابنها غلامى . فقال : له إخوة ؟ قال نعم . قال : فكلهم أعطيت مثل ما أعطيت ؟ . قال لا . قال فليس يصلح هذا ، وإنى لا أشهد إلا على حق ) ورواه أبو داود من حديث النعمان بن بشير . وقال فيه : ( لا تشهدنى على جور . إن لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم ) .

هذا : وقد اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على كراهية التفاضل أو التفضيل أو لإفراد بعض الأولاد ببعض المال أو كله . ثم اختلفوا هل يحرم ذلك التخصيص أو التفضيل بينهم ؟ فيرى أبو حنيفة والشافعى أن ذلك لا يحرم وقال الإمام مالك إنه يجوز إعطاء الرجل بعض ماله لبعض ولده دون بعض . وقال الإمام أحمد بن حنبل إن التفاضل بين الأولاد أو تفضيل بعضهم على بعض أو تخصيصه لا يجوز ، ومن فعل ذلك فقد أساء . والذي نختاره للفتوى ما قال به الأئمة أبو حنيفة ومالك والشافعى بشرط أن يكون هناك سبب يدعو إلى تخصيص بعض الأولاد بشئ من المال دون بعض . وقد قال بهذا أيضاً فقهاء الحنابلة ، كما جاء فى كتاب المصنف لابن قدامة فى باب الهبة إذ قال : فإن خص بعضهم لمعنى يقتضى تخصيصه لحاجة أو زمانة ( أى مرض طويل مزمن ) أو عى أو كثرة عائلته أو اشتغاله بالعلم أو نحوه من الفضائل فذلك جائز وكذا لو صرف عطيته ومنعها عن بعض ولده لنفسه أو بدعته أو لكونه يستعين بما يأخذه على معصيه الله فله ذلك ، ولا شك أن عقوق الابن وتعديه على أمه بالضرب والشم والسب من أكبر الفسوق والآثام



لأن الله أمر بالبر بالوالدين ، وجعل برهما قرين عبادته فقال :  
 ( واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً ) من الآية رقم  
 ٣٦ من سورة النساء . وغير هذا من الآيات والأحاديث الوفيرة عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الشأن . ومنها حديث أبي هريرة  
 رضى الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :  
 ( يا رسول الله من أحق بحسن صحابتي ؟ قال : أمك . قال ثم من ؟  
 قال : أمك . قال ثم من ؟ قال : أمك قال ثم من ؟ قال أبوك ) رواه  
 البخارى . وإذا كان ذلك كان للسائلة أن تصرف مالها إلى البار من  
 أولادها ولا لثم عليها في ذلك ، وإن كان الأولى من هذا أن تعفو وتصفح  
 وتدعو لولدها العاق بالهداية والتوفيق وترك المال على ذمتها ، فإن الآجال  
 بيد الله ( وما تدري نفس ماذا تكسب غداً وما تدري نفس بأى أرض  
 تموت<sup>(١)</sup> ) وفى العفو عن الإساءة الكثير من الآيات الكريمة منها قوله  
 تعالى : ( فمن عفا وأصلح فأجره على الله<sup>(٢)</sup> ) وفى الحديث الشريف  
 ( أحسن إلى من أساء إليك ) . وبهذا علم الجواب عن السؤال .  
 والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) من الآية ٢٤ من سورة لقمان .  
 (٢) من الآية ٤٠ من سورة الشورى .

## الموضوع

### ١٢٨٦) الصيد الواقع في الماء

#### المبادئ

- ١- الصيد حلال شرعا ما لم يكن نخرد اللّهُو أو تعذيب الحيوان أو كان فيه ضرر بالناس .
- ٢- إذا وقع الصيد في الماء فأخرج ميتا لا يحل أكله .

سئل :

بالطلب المتقيد برقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٩ المتضمن أنه يوجد لدى أهالي الصحراء الغربية موسم لصيد الطيور في شهرى أغسطس وسبتمبر من كل عام ، والصيادون يكونون بجوار البحر الأبيض المتوسط ، فأحيانا يضربون الطيور بالنندقية فتقع في البحر وينزل أحدهم لإخراجها منه وأحيانا يجلبونها لا تزال بها حياة فيذبونها فيكون أكلها حلالا ، وأحيانا يجلبونها ميتة وليس بها حياة . وقد اختلفت الآراء في ذلك فبعض العلماء يقول إن أكلها حلال . والبعض يحرم أكلها بعد إخراجها من البحر ميتة . وطلب السائل الإفادة عن حكم الدين فيما أخرج من البحر ميتا .

أجاب :

إن الصيد من الحلال الطيب الذى أباح الله أكله والانتفاع به ، وهو مباح إذا لم يترتب عليه إضرار للناس بإتلاف مزارعهم ، أو لإزعاجهم في منازلهم أو كان الغرض منه مجرد اللّهُو أو اللعب أو القمار وتعذيب الحيوان . وإلا فيحرم ، وقد ثبت حل الصيد وأكله بالكتاب والسنة والإجماع .

---

(\*) المتنى : مغيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٣ - م ٢٥١ -  
٧ ربيع الآخر ١٤٠٠ هـ - ٢٢ فبراير ١٩٨٠ م .

أما الكتاب فقوله تعالى في سورة المائدة الآية رقم ٤ ( يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونن مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه ) . وقوله تعالى في سورة المائدة أيضاً من الآية ٢ ( وإذا حللتم فاصطادوا ) وأما السنة فما رواه البخارى ومسلم أن أبا ثعلبة قال : ( قلت يا رسول الله أنا بأرض صيد أصيد بقوسى وبكلبى الذى ليس بمعلم وبكلبى المعلم فما يصلح لى ؟ فقال الرسول ما صدت بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل ، وما صدت بكلبك فكل ، وما صدت بكلبك فكل ) وروى مسلم عن عدى بن حاتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( إذا رميت بسهمك فاذكر اسم الله عليه ، فإذا وجدته ميتاً فكل ، إلا أن تجده قد وقع فى الماء فإت ، فإت لا تدرى الماء قتله أو سهمك ) ولو رى صيداً فوقع فى الماء أو على سطح أو جبل ثم تردى منه على الأرض فإت حرم . لقوله تعالى في سورة المائدة من الآية ٣ ( حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخقة والمقودة والمتروية ) إلخ الآية . ولهذا أجمع فقهاء المسلمين على أن الصيد إن وجد فى الماء ميتاً أو تردى من فوق سطح أو جبل ميتاً لا يحل أكله ، لجواز أن يكون موته اختناقاً بالماء أو قتل متردياً من السطح أو الجبل ، فيدخل فى هذه المحرمات المنصوص عليها فى هذه الآية الكريمة .

لما كان ذلك : فإن الصيد الذى وقع فى الماء لا يحل أكله أو الانتفاع به إذا خرج ميتاً فاقداً كل مظاهر الحياة ، وكذلك ما تردى من فوق جبل أو سطح فإت قبل إدراكه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الموضوع

### (١٢٨٧) نزول المريض على رأى الأطباء

#### المبادئ

- ١- على المريض النزول على رأى الأطباء لأن من الضرورات في الإسلام المحافظة على النفس من التلف .
- ٢- إذا تيسر وجود الطبيب المسلم للعلاج كان أولى ، وإلا جاز ذلك للطبيب غير المسلم للضرورة .
- ٣- على المريضة أن تطلع أولياء أمرها على رأى الأطباء ليكونوا على علم ودراية بسبب زوال غشاء البكارة ، وأنه ضرورة علاج للمحافظة على صحتها . وهم أن يباشروا معها كل ذلك .
- ٤- الدم الأسود الذى ينزل من رحم المرأة قبل ميعاد الدورة الشهرية بأسبوع أو خمسة أيام هو من ألوان دم الحيض حسبما قرر الفقهاء ، وعليها أن تعتبر ذلك مبدأ الدورة الشهرية مادام يسيل تلقائياً إلى الخارج .
- ٥- تحرم عليها الصلاة كما يحرم عليها الصوم إلى انقطاعه كعادتها أو إلى مدة أقصاها عشرة أيام .
- ٦- تقضى الصوم إن كان في شهر رمضان ولا تقضى الصلاة .

مثل :

بالمطلب المتقدم من الآتية ف - س بأمريكا - المقيد برقم ١٧١ سنة ١٩٨٠ المتضمن أنها طالبة بإحدى الجامعات بأمريكا ، وتبلغ من العمر ثلاثين عاماً ولم يسبق لها الزواج ، وأنها دخلت إحدى المستشفيات

---

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ٢٠ -  
٢٦ شعبان ١٤٠٠ هـ - ٦ يولييه ١٩٨٠ م

للعلاج من ورم في رجلها اليمنى ، وعند الكشف عليها وجد الأطباء أن لديها أوراما غير معروفة داخل الرحم الأمر الذي يتطلب إدخال آلة لأخذ عينات من هذه الأورام وتحليلها ، وهذا يعني إجراء فحص داخلي مما يتسبب عنه إزالة غشاء البكارة ، ولما امتنعت عن إتمام هذا الإجراء أخرجوها من المستشفى على أن تعود إليها في أقرب وقت لإجراء هذه الفحوص قبل أن يستفحل الأمر ، وأشاروا عليها بإحضار أحد الأطباء المسلمين ليقف على أن هذا الفحص لازم للعلاج . ثم انتهت إلى السؤال عن :

هل إجراء مثل هذه العملية من الناحية الدينية جائز أو يعتبر زنا ؟ وإذا جازها إجراء تلك العملية فما هي الخطوات التي تتبعها ليعرف الأهل ما حدث ؟ وما حكم الصلاة في حالة نزول نزيف أسود قبل ميعاد الدورة الشهرية بأسبوع أو خمسة أيام ؟ وما حكم الصوم أيضاً في رمضان في حالة نزول هذه المادة السوداء التي تشبه القهوة وليست دم حيض ؟

أجاب :

إنه قد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه تداوى وأمر بالتداوى . فقد روى عن أسامة بن شريك قال : ( جاء أعرابي فقال : يا رسول الله أنتداوى ؟ قال : نعم فإن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله ) رواه أحمد . وفي لفظ : ( قالت الأعراب يا رسول الله ألا نتداوى ؟ قال : نعم عباد الله تداووا ، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء أو حواء إلا داء واحداً ، قالوا : يا رسول الله وما هو ؟ قال : الهرم ) رواه ابن ماجه وأبو داود والترمذي ومصححه .

لما كان ذلك : وكان الظاهر من السؤال أن الأطباء الذين تولوا فحص السائلة قد قرروا لزوم أخذ جزء من الأورام الداخلية بالرحم لتحليلها لمعرفة ، نوعها وتشخيص المرض إن كان وتحديد طرق العلاج ، كان على السائلة التزول عند رأيهم ، لأن من الضرورات في الإسلام المحافظة على النفس من التلف . ففي القرآن الكريم قوله تعالى ( ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة )

من الآية ١٩٥ من سورة البقرة . وقوله تعالى : ( ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ) من الآية ٢٩ من سورة النساء . ولاشك أن إهمال العلاج من باب إهلاك النفس الإنسانية ومؤد إلى قتلها ، وهو محرم ومنهى عنه شرعاً بهذه النصوص .

وإذا تيسر وجود الطيب المسلم كان أولى ، وإلا جاز ذلك للطيب غير المسلم للضرورة ، أو أخذاً بمذهب الإمام مالك رحمه الله الذي يميز العمل برأى الطيب غير المسلم الثقة .

ومن ثم فعلى السائلة المبادرة إلى إجراء هذا الفحص حماية لنفسها عن الهلاك امثالاً ، لأمر الله بالمحافظة على النفس في القرآن الكريم ، وترخيص الرسول صلى الله عليه وسلم في التداوى بل وأمره به . وعليها أيضاً أن تطلع أولياء أمرها على رأى الأطباء ، ليكونوا على علم ودراية بسبب زوال غشاء البكارة ، وأنه ضرورة علاج للمحافظة على صحتها ، وعليهم أن يباشروا معها كل ذلك .

أما عن الدم الأسود المشبه للقهوة الذى ينزل من رحم السائلة قبل ميعاد الدورة الشهرية بأسبوع أو خمسة أيام ، فإن الدم الأسود من ألوان دم الحيض حسباً قرر الفقهاء . وتبعا لذلك عليها أن تعتبر هذا مبدء الدورة الشهرية مادام يسيل تلقائياً إلى الخارج ، وعندئذ تحرم عليها الصلاة كما يحرم الصوم إلى حين انقطاع الدم كما دلتها ، أو إلى مدة أقصاها عشرة أيام ، ويجب عليها أن تقضى الصوم إن كان في شهر رمضان ولا تقضى الصلاة . والله سبحانه وتعالى أعلم ..

## الموضوع

(١٢٨٨) جراحة تحويل الرجل الى امرأة وبالعكس جائزة للضرورة

## المبدأ

إجراء عملية جراحية بتحويل الرجل إلى امرأة أو العكس جائز متى كان المقصود منها إبراز عضو خلقى مطمور ولا يجوز ذلك لخبر الرغبة في التغير فحسب .

مثل :

بالطلب المقدم من السيد / أ . س . أ - من ماليزيا المقيّد برقم ١٨٤ سنة ٨١ المتضمن أن مركز البحث الإسلامى فى ماليزيا طلب منه بيان حكم الشريعة الإسلامية فى إجراء عمليات جراحية يتحول بها الرجل إلى امرأة وما أشبه ذلك . وبيان ما إذا كان يوجد من النصوص الشرعية والفقهية ما يؤيد ذلك ؟ وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى هذا الموضوع حتى يتسنى له أن يرسله إلى حكومة ماليزيا .

أجاب :

عن أسامة بن شريك قال : ( جاء أعرابي فقال : يا رسول الله أنتدأوى . قال : نعم فإن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله ) - رواه أحمد وفى لفظ : ( قالت الأعراب يا رسول الله : ألا نتدأوى . قال نعم . عباد الله تداووا . فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء أو دواء إلا داء واحدا ، قالوا يا رسول الله وما هو . قال : الهرم ) . رواه ابن ماجه وأبو داود والترمذى ومصححه<sup>(١)</sup> .

(\*) المتن : منبيلة الشيخ جاد الحق على جسد الحق - ص ١١٥ - م ١٢٢ -  
٢٥ شعبان ١٤٠١ هـ - ٢٧ يونية ١٦٨١ م .  
(١) منبى الأخبار وشرحه نيل الأوطار للشوكلى ج ٨ ص ٢٠٠ .

وعن جابر قال : ( بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي بن كعب طبيباً فقطع منه عرقاً ثم كواه ) رواه أحمد ومسلم<sup>(١)</sup> .

وفى حديث عرفجه<sup>(٢)</sup> الذى قطع أنفه يوم الكلاب قال : ( أصيب أنى يوم الكلاب فى الجاهلية فاتخذت أنفاً من ورق ( فضة ) فأنتن على ، فأمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتخذ أنفاً من ذهب ) — قال ابن العربى فى شرحه لهذا الخبر إنه استثناء من تحريم الذهب بإجازة الانتفاع به عند الحاجة على طريق التداوى .

وعن عروة<sup>(٣)</sup> بن الزبير : أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أم سلمة أخبرتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وفى البيت مخنث ( بفتح النون وكسرها ) وهو المؤنث من الرجال وإن لم تعرف منه الفاحشة ، فإن كان ذلك فيه خلقة فلا لوم عليه ، وعليه أن يتكلف إزالة ذلك وإن كان بقصد منه فهو الملعوم .

وفى فتح البارى بشرح صحيح البخارى<sup>(٤)</sup> لابن حجر العسقلانى فى باب المتشبهين بالنساء ( أما ذم التشبيه بالكلام والمشى فمختص ممن تعدد ذلك وأما من كان ذلك من أصل خلقته فإنما يؤمر بتركه والإدمان على ذلك بالتدريج ، فإن لم يفعل وتمادى دخله الدم ، ولا سيما إن بدا منه ما يدل على الرضا به ، وأخذ هذا واضح من لفظ المتشبهين ، وأما إطلاق من أطلق — كالنووى — وأن المخنث الخلق لا يتجه عليه اللوم فمحمول على ما إذا لم يقدر على ترك التثنى والتكسر فى المشى والكلام بعد تعاطيه المعالجة لترك ذلك ، وإلا متى كان ترك ذلك ممكناً ولو بالتدريج فتركه بغير عذر لحقه اللوم . واستدل لذلك الطبرى بكونه صلى الله عليه وسلم لم يمنع المخنث من الدخول على النساء حتى سمع منه التدقيق فى وصف المرأة ،

(١) المرجع السابق ص ٢٠٤

(٢) صحيح الترمذى بشرح ابن العربى المالکى ج ٧ ص ٢٦٦ و ٢٧٠ طبعة أولى المطبعة البهية المصرية بالأزهر سنة ١٣٥٠ هـ — ١٩٣١ م .

(٣) صحيح البخارى بشرح ارشاد السارى للقسطلانى ج ٧ ص ١٤٦٠ طبعة سادسة المطبعة الأميرية ببغداد ١٣٠٥ هـ مع شرح النووى على صحيح مسلم فى باب اخراج المتشبهين بالنساء من البيوت .

(٤) ج ١ ص ٢٧٣ طبعة حسنة ١٣٤٨ هـ المطبعة البهية المصرية بالأزهر .



كما في ثالث أحاديث الباب الذى يليه ، فمنعه حينئذ . فدل على أنه لا ذم على ما كان من أصل الحلقة .

لما كان ذلك : كان من فقه هذه الأحاديث الشريفة وغيرها من الأحاديث الواردة في التداوى لإجادة إجراء جراحة يتحول بها الرجل إلى امرأة ، أو المرأة إلى رجل متى انتهى رأى الطبيب الثقة إلى وجود الدواعى الخلقية في ذات الجسد بعلامات الأنوثة المظمورة ، أو علامات الرجولة المغمورة ، باعتبار هذه الجراحة مظهرة للأعضاء المظمورة أو المغمورة تداوياً من علة جسدية — لا تزول إلا بهذه الجراحة ، كما جاء في حديث قطع عرق من أبي بن كعب وكيه بالنار حسبها تقدم . ومما يزكى هذا النظر ما أشار إليه القسطلانى والعسقلانى في شرحيهما على النحو السابق حيث قالوا ما مؤداه : إن على الخنث أن يتكلف إزالة مظاهر الأنوثة ، ولعل ما قال به صاحب فتح البارى : ( بعد تعاطيه المعالجة لترك ذلك ) واضح الدلالة على أن التكلف الذى يؤمر به الخنث قد يكون بالمعالجة والجراحة علاج ، بل لعله أنجح علاج .

ولا تجوز هذه الجراحة لمجرد الرغبة في التغير دون دواع جسدية صريحة غالبية ، وإلا دخل في حكم الحديث<sup>(١)</sup> الشريف الذى رواه البخارى عن أنس قال : ( لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخنثين من الرجال والمترجلات من النساء وقال أخرجوهم من بيوتكم ، فأخرج النبي صلى الله عليه وسلم فلاناً وأخرج عمر فلاناً ) رواه أحمد والبخارى . وإذ كان ذلك : جاز إجراء الجراحة لإبراز ما استتر من أعضاء الذكورة أو الأنوثة ، بل إنه يصير واجباً باعتباره علاجاً متى نصح بذلك الطبيب الثقة .

ولا يجوز مثل هذا الأمر لمجرد الرغبة في تغيير نوع الإنسان من امرأة إلى رجل أو من رجل إلى امرأة . وسبحان الذى خلق فسوى والذى قدر فهدى . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) منتهى الأخبار وشرحه نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ١٩٢ .



من أحكام المنوعات



## الموضوع

(١٢٨٩) المخدرات محرمة شرعا

### المبادئ

١- أجمع فقهاء المذاهب الإسلامية على تحريم إنتاج المخدرات وزراعتها وتجارها وترويجها وتعاطيها طبيعية أو مخلقة وعلى تجريم من يقدم على ذلك .

٢- لا ثواب ولا مثوبة لما يتفق من ربحها .

٣- الكسب الحرام مردود على صاحبه يعذب به في الآخرة وساءت مصيرا .

٤- لا يحل التداوى بالخرمات إلا عند تعينها دواء وعدم وجود مباح سواها وبقدر الضرورة حتى يزول هذا الإدمان وبإشراف الأطباء المتقنين لمهنتهم .

٥- الخالس التي تعد لتعاطي المخدرات مجالس فسق وإثم والجلوس فيها محرم على كل ذى مروءة .

٦- على الكافة إرشاد الشرطة المختصة لمكافحة تجارة هذه السموم القاتلة والقضاء على أوكارها .

٧- هذا الإرشاد هو ما سماه الرسول الأكرم بالنصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم .

---

(\*) المتن : مفصلة الشيخ جواد الحق على جواد الحق - ص ١٠٥ - م ٢٤٨ -  
٥ ربيع الآخر ١٣٩٩ هـ - ٤ مارس ١٩٧٩ م .

سئل :

بكتاب الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية بالقاهرة  
المحرر في ١٩٧٩/٢/٥ المطلوب به بيان الحكم الشرعى فى المسائل الآتية :

١- تعاطى المخدرات .

٢- إنتاج المخدرات وزراعتها وتهريبها والاتجار فيها والتعامل فيها  
على أى وجه كان .

٣- من يؤدى الصلاة وهو تحت تأثير المخدر .

٤- الربح الناتج عن التعامل فى المواد المخدرة .

٥- التصديق بالأموال الناتجة عن التعامل فى المواد المخدرة .

٦- تعاطى المخدرات للعلاج .

٧- التواجد فى مكان معد لتعاطى المخدرات وكان يجرى فيها  
تعاطيها .

أجاب :

إن الشريعة الإسلامية جاءت رحمة للناس ، اتجهت فى أحكامها  
إلى إقامة مجتمع فاضل تسوده المحبة والمودة والعدالة والمثل العليا فى  
الأخلاق والتعامل بين أفراد المجتمع ، ومن أجل هذا كانت غايتها الأولى  
تهذيب الفرد وتربيته ليكون مصدر خير للجماعة ، فشرعت العبادات سعياً  
إلى تحقيق هذه الغاية وإلى توثيق العلاقات الاجتماعية ، كل ذلك لصالح  
الأمة وخير المجموع . والمصلحة التى ابتغاهها الإسلام وتضافرت عليها  
نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة تهدف إلى المحافظة على أمور  
خمس يسميها فقهاء الشريعة الإسلامية الضرورات الخمس : وهى الدين  
والنفس والمال والعقل والنسل . إذ الدين والتدين خاصة من خواص  
الإنسان ، ولا بد أن يسلم الدين من كل اعتداء ، ومن أجل هذا نهى الإسلام

عن أن يفتن الناس في دينهم ، واعتبر الفتنة في الدين أشد من القتل . قال الله سبحانه<sup>(١)</sup> ( والفتنة أشد من القتل ) ومن أجل المحافظة على التدين وحماية الدين في نفس الإنسان وتحصينها شرعت العبادات كلها ، والمحافظة على النفس تقضى حمايتها من كل اعتداء بالقتل أو بتر الأطراف أو الجروح الجسمية ، والحفاظ عليها من إهدار كرامتها بالامتهان كالقذف وغير هذا مما يمس كرامة الإنسان وصورته عما يودى بها من المهلكات سواء من قبل ذات الفرد كتمريض نفسه للدمار بالمهلكات المادية والمعنوية أو من قبل الغير بالتعدي ، والمحافظة كذلك على العقل من الضرورات التي حرص الإسلام على تأكيدها في تشريعه ، وحفظ العقل من أن تناله آفة تجعل فاقده مصير شر وأذى للناس وعبئاً على المجتمع ، ومن أجل هذا حرم الإسلام وعاقب من يشرب الخمر وغيرها مما ي تلف العقل ويخرج الإنسان عن إنسانيته . وكما قال الإمام الغزالي<sup>(٢)</sup> ( إن جلب المنفعة ودفع المضرّة مقاصد الحق وصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم لكننا نغني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع ، ومقصود الشرع من الخلق خمسة وهو أن يحفظ عليهم دينهم وأنفسهم وعقلهم ونسلهم ومالههم ، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة ، وكل ما يفوت هذه الأصول الخمسة فهو مفسدة ودفعها مصلحة ) .

ولقد حرص الإسلام على حماية نفس الإنسان وقدمها على أداء الصلاة المكتوبة في وقتها ، بل وعلى صوم يوم رمضان ، ومن أمثلة هذا ما أورده العز بن عبد السلام تقرير التقديم واجب على أداء الصلوات ثابت ، لأن إنقاذ الغرق المعصومين عند الله أفضل ، والجمع بين المصلحتين ممكن ، بأن ينقذ الغريق ثم يقضى ، ومعلوم أن ما فاته من أداء الصلاة لا يقارب إنقاذ نفس مسلمة من الهلاك ، وكذلك لو رأى في رمضان غريقاً لا يمكن

(١) من الآية ١٦١ من سورة البقرة .

(٢) المستصلى للغزالي ج ١ ص ٢٨٨ .

(٣) قواعد الأحكام في مصالح الأئمة ج ١ ص ٦٣ .

تخليصه إلا بالفطر فإنه يفطر وينتقذه ، وهذا أيضاً من باب الجمع بين المصالح ، لأن في النفوس حقاً لله وحقاً لصاحب النفس ، فقدم ذلك على أداء الصوم دون أصله أى دون أصل الصيام لأنه يمكن القضاء ) .

وإذا كان من الضروريات التي حرص الإسلام على المحافظة عليها حفظ النفس وحفظ العقل ، فإنه في سبيل هذا حرم الموبقات والمهلكات المذهبات للعقل والمفسدات له ، فإن أحداً من الناس لا يشك في أن سعادة الإنسان رهينة بحفظ عقله ، لأن العقل كالروح من الجسد ، به يعرف الخير من الشر والضار من النافع ، وبه رفع الله الإنسان ففضله وكرمه على كثير من خلقه وجعله به مسؤولاً عن عمله ، ولما كان العقل بهذه المثابة فقد حرم الله كل ما يوبقه أو يذهب حرمه قطعية ، ومن أجل هذا حرم تعاطي ما يودى بالنفس وبالعقل من مطعوم أو مشروب ، ومن هذا القبيل ما جاء في شأن أم الموبقات والخبائث « الخمر » فقد ثبت حرمتها بالكتاب والسنة والإجماع ، ففي القرآن الكريم قوله تعالى<sup>(١)</sup> : ( يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون . إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون ) . أفادت هاتان الآيتان أن الخمر صنو للشرك بالله ، وأنها رجس ، والرجس لم يستعمل في القرآن إلا عنواناً على ما اشتد قبحه وأنها من عمل الشيطان - وهذا كناية عن بلوغها غاية القبح ونهاية الشر ، وأمرنا باجتنابها بمعنى البعد عنها ، بحيث لا يقر بها المسلم فضلاً عن أن يلمسها أو يتصل بها بل فضلاً عن أن يتناولها ، وبجلب الآية الأخيرة آثار الخمر السيئة في علاقة الناس بعضهم مع بعض ، إذ يؤدي إلى قطع الصلات وإلى انتهاك الحرمات وسفك الدماء ، وبعد هذا الضرر الاجتماعي الضرر الروحي إذ تنقطع بها صلة الإنسان بربه ، وتنزع من نفسه تذكّر عظمة الله عن طريق

(١) الآيتان ٩٠ و ٩١ من سورة المائدة .



مراقبته بالصلاة الخاشعة ، مما يورث قسوة في القلب ودنسا في النفس ، وجرت سنة الرسول صلى الله عليه وسلم كذلك مبينة هذا التحريم ، ومن هذا قوله (١) ( كل مسكر خمر وكل خمر حرام ) .

### تعاطي المخدرات :

ومدلول لفظ الخمر في اللغة العربية والشريعة الإسلامية : كل ما خامر العقل وحجبه . كما قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه في الحديث المتفق عليه (٢) ، دون نظر إلى المادة التي تتخذ منها إذ الأحاديث الشريفة الصحيحة الواردة في الخمر ناطقة بهذا المعنى (٣) ( كل مسكر حرام ) وهكذا فهم أصحاب الرسول رضوان الله عليهم ، وقال عمر هذه المقالة المبينة للمقصود بهذا اللفظ في محضر كبار الصحابة دون تكثير من أحد منهم ، ومن ثم فإن الإسلام حين حرم الخمر وقرر عقوبة شاربها لم ينظر إلى أنها سائل يشرب من مادة معينة ، وإنما نظر إلى الأثر الذي تحدثه فيمن شربها من زوال العقل الذي يؤدي إلى إفساد إنسانية الشارب وسلبه منحة التكريم التي كرمه الله بها ، بل ويفسد ما بين الشارب ومجتمعه من صلات المحبة والصفاء ، وقد كشف العلم الحديث عن أضرار جسمية أخرى يحدثها شرب هذه المفسدات ، حيث يقضى على حيوية أعضاء هامة في الجسم كالمعدة والكبد . هذا عدا الأضرار الاقتصادية التي تذهب بالأموال سفهاً وتبذيراً فيما يضر ولا ينفع . هذا فوق امتحان من يشرب الخمر بذهاب الحشمة والوقار واحترام الأهل والأصدقاء ، هذه الأضرار الجسمية والأدبية والاقتصادية التي ظهرت للخمر وعرفها الناس هي مناط تحريمها .

وإذا كانت الشريعة إنما أقامت تحريمها للخمر على دفع المضار وحفظ المصالح فلأنها تحرم كل مادة من شأنها أن تحدث هذه الأضرار أو أشد ، سواء كانت مشروباً سائلاً أو جامداً مأكولاً أو مسحوقاً أو مشموماً . ومن هنا لزم

(١) أخرجه مسلم — من شرح سبل السلام على متن بلوغ المرام ٤٧ ج ٤ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) ج ٨ من ١٧٢ نيل الأوطار للشوكلي .

ثبوت حكم تحريم الخمر لكل مادة ظهرت أو تظهر تعمل عملها ، يدل  
لذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> ( كل مسكر حرام ) إذ لم  
يقصد الرسول بهذا إلا أن يقرر الحكم الشرعى وهو أن كل ما يفعل  
بالإنسان فعل الخمر يأخذ حكمها فى التحريم والتجريم .

وإذا كانت المخدرات كالحشيش والأفيون والكوكايين وغيرها من المواد  
الطبيعية المخدرة ، وكذلك المواد المخلقة المخدرة تحدث آثار الخمر فى الجسم  
والعقل بل أشد ، فلأنها تكون محرمة بحرفية النصوص المحرمة للخمر وبروحها  
ومعناها ، والى استمدت منها القاعدة الشرعية التى تعتبر من أهم القواعد  
التشريعية فى الإسلام ، وهى دفع المضار وسد ذرائع الفساد .

ومع هذا : فقد أخرج الإمام أحمد فى مسنده وأبو داود فى سننه<sup>(٢)</sup>  
عن أم سلمة رضى الله عنها قالت ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن كل مسكر ومفتر ) والمفتر كما قال العلماء كل ما يورث الفتور  
والخور فى أعضاء الجسم ، وقد نقل العلماء لإجماع فقهاء المذاهب على حرمة  
تعاطى الحشيش وأمثاله من المخدرات الطبيعية والمخلقة ، لأنها جميعاً تودى  
بالعقل وتفسده وتضر بالجسم والمال ، وتحط من قدر متعاطيها فى المجتمع  
قال ابن تيمية رحمه الله فى بيان حكم الخمر والمخدرات<sup>(٣)</sup> (والأحاديث  
فى هذا الباب كثيرة ومستفيضة جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بما أوتي من جوامع الكلم كل ما غطى العقل وأسكر ولم يفرق بين نوع  
ونوع ولا تأثير لكونه مأكولاً أو مشروباً على أن الخمر قد يصطبغ بها (أى  
يؤتد) وهذه الحشيشة قد تداف (أى تذاب) فى الماء وتشرب وكل  
ذلك حرام ، وإنما لم يتكلم المتقدمون فى خصوصها لأنه إنما حدث أكلها  
من قريب فى أواخر المائة السادسة أو قريباً من ذلك ، كما أنه قد حدثت  
أشربة مسكرة بعد النبى صلى الله عليه وسلم وكلها داخلية فى الكلم للجوامع

(١) من حديث ابن عمر الذى رواه الجماعة إلا البخارى وابن ماجه من كتاب نيل الاوطار  
للإمام الشوكانى ص ١٧٢ ج ٨ .

(٢) سنن أبى داود ص ١٢٠ ج ٢ .

(٣) فتاوى ابن تيمية ج ٤ ص ٢٥٧ وكتاب السياسة الشرعية له ص ١٢١ .

من الكتاب والسنة ) وإذا كان ما أسكر كثيره فقليله حرام ، كذلك فإنه يحرم مطلقاً بإجماع فقهاء المذاهب الإسلامية ما يفتر ويخدر من الأشياء الضارة بالعقل أو غيره من أعضاء الجسد ، وهذا التحريم شامل لكل أنواع المخدرات مادام تأثيرها على هذا الوجه القليل منها والكثير . وقد ذهب بعض الفقهاء إلى وجوب حد متعاطي المخدرات كشارب الخمر تماماً ، لأنها تفعل فعلها بل وأكثر منها ، بل قال ابن تيمية<sup>(١)</sup> ( إن فيها ( المخدرات ) من المفسد ما ليس في الخمر ، فهي أولى بالتحريم ، ومن استحلها وزعم أنها حلال فإنه يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل مرتداً ، لا يعصى عليه ولا يذنب في مقابر المسلمين ) .

ونخلص مما تقدم : أن المخدرات بكافة أنواعها وأسمائها طبيعية أو مخلقة مسكرة ، وأن كل مسكر من أى مادة حرام ، وهذا الحكم مستفاد نصاً من القرآن الكريم ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حسبما تقدم بيانه وبذلك يحرم تعاطيها بأى وجه من وجوه التعاطي من أكل أو شرب أو شم أو حقن لأنها مفسدة ، ودرء المفسد من المقاصد الضرورية للشرعية حماية للعقل والنفس ، ولأن الشرع الإسلامى اعتنى بالمنهيات . وفي هذا يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه<sup>(٢)</sup> ( إذا أمرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه ) وفي حديث آخر يقول<sup>(٣)</sup> ( ترك ذرة كباثر إلا عند الاضطرار على ما يأتي بيانه .

إنتاج المخدرات وزراعتها وتهريبها والاتجار فيها والتعامل فيها على أى وجه كان :

ثبت مما تقدم أن المخدرات بكافة أنواعها وأسمائها محرمة قطعاً بدخولها في اسم الخمر والمسكر . فهل إنتاجها بكافه وسائله والاتجار فيها وتهريبها والتعامل فيها كذلك يكون محرماً ؟

(١) فتاوى ابن تيمية من ٢٥٧ المجلد الرابع .  
(٢،٣) الانبياء والنظائر لابن نجيم المصرى الحنفى في القواعد الخامسة .

يتضح حكم هذا : إذا علمنا أن الشريعة الإسلامية إذا حرمت شيئاً على المسلم حرمت عليه فعل الوسائل المفضية إليه، وهذه القاعدة مستفادة من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ففي القرآن تحريم الميتة والدم والخمر والخنزير، وفي بيع هذه المحرمات يقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه فيما رواه الجماعة عن جابر رضى الله عنه<sup>(١)</sup> (إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام) وحين حرم الله الزنا حرم دواعيه من النظر واللمس والخلوة بالمرأة الأجنبية في مكان خاص لأن كل هذا وسيلة إلى الوقوع في المحرم، وهو المخالطة غير المشروعة وفي آيات سورة النور الخاصة بالاستئذان قبل دخول بيوت الغير، والأمر للرجال وللنساء بغض البصر عن النظر لغير المحارم، وإخفاء زينة النساء وسر أجسادهن، كل ذلك بعداً بالمسلمين عن الوقوع فيما لا يحل وحماية لحرمة المنازل والمساكن. ومن هنا تكون تلك النصوص دليلاً صحيحاً مستقيماً على أن تحريم الإسلام لأمر تحريم لجميع وسائله. ومع هذا فقد أفصح الرسول عن هذا الحكم في الحديث الذي رواه أبو داود في سننه كما رواه غيره عن ابن عباس رضى الله عنه (إن من حبس العنب أيام القطاف حتى يبيعه ممن يتخذه خيراً فقد يقحم في النار) وقوله صلى الله عليه وسلم المروى عن أربعة من أصحابه منهم ابن عمر<sup>(٢)</sup> (لعن الله الخمر وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وآكل ثمنها وحاملها والمحمولة إليه) صريح كذلك في تحريم كل وسيلة مفضية إلى شرب الخمر. ومن هنا تكون كل الوسائل المؤدية إلى ترويج المخدرات محرمة سواء كانت زراعة أو إنتاجاً أو تهريباً أو تجاراً. فالتعامل فيها على أى وجه مندرج قطعاً في المحرمات باعتبارها وسيلة إلى المحرم، بل إن الحديثين الشريفين سألني الذكر نصان قاطعان في تحريم هذه الوسائل المؤدية إلى إشاعة هذا المنكر بين الناس، باعتبار أن اسم الخمر بالمعنى السالف

(١) نيل الأوطار للشوكلي ج ٥ ص ١٤١ وسبل السلام للصنعاني ج ٢ ص ٣١٦ .

(٢) رواه أبو داود في سننه ج ٢ ص ١٢٨ في كتاب الاشرية وابن ماجه في سننه .

( ما خامر العقل كما فسرهما سيدنا عمر بن الخطاب ) شامل للمخدرات بكافة أسمائها وأنواعها ، ولأن في هذه الوسائل إغانة على المعصية ، والله سبحانه نهي عن التعاون في المعاصي كقاعدة عامة في قوله سبحانه<sup>(١)</sup> ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ) وفي إنتاج المخدرات والاتجار فيها وتهريبها وزراعة أشجارها إغانة على تعاطيها ، والرضا بالمعاصي معصية محرمة شرعاً قطعاً ، سيما وأن هذه الوسائل مؤداها ومقصودها تهئية هذه السموم المخدرة للتداول والانتشار بين الناس ، فهي حرام حزمة ذات المخدرات ، لأن الأمور بمقاصدها .

#### من يؤدي الصلاة وهو تحت تأثير المخدر :

وصف ابن تيمية المخدرات وأثرها في متعاطيها فقال<sup>(٢)</sup> : ( وهي أخبث من الخمر من جهة أنها تفسد العقل والمزاج حتى يصير في الرجل تخلف وديانة « الديوث الذي لا يغار على أهله » وغير ذلك من الفساد ) ولامراء في أن المخدرات تورث الفتور والخدر في الأطراف . وقد قال<sup>(٣)</sup> ابن حجر المكي في فتاويه في شرح حديث أم سلمة السالف ( نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر ) فيه دليل على تحريم الحشيش مخصوصه ، فلأنها تسكر وتخدر وتفتر ، ولذلك يكثر النوم لمتعاطيها ، ومن أجل تأثير المخدرات وإصابتها عقل متعاطيها بالفتور والخدر فإنه لا يحسن المحافظة على وضوئه ، فتنتفلت بطنه دون أن يدري أو يتذكر ، ولهذا أجمع فقهاء المذاهب على أن من نواقض الوضوء أن يغيب عقل المتوضئ مجنون أو صرع أو إنعماء ، وبتعاطي ما يستتبع غيبة العقل من خمر أو حشيش أو أفيون أو غير هذا من المخدرات المغيبات ، ومتى كان الشخص مخدراً بتعاطي أى نوع من المخدرات غاب عقله وانعدم تحكمه وسيطرته على أعضاء جسمه وفقد ذاكرته ، فلم يعد يدري شيئاً وانتقض وضوؤه

(١) من الآية ٢ من سورة المائدة .

(٢) السلسلة الشرعية لابن تيمية ص ١٢٨ في حد الشرب .

(٣) ص ٢٣٣ ج ٤ في باب الاشربة والمخدرات .

وبطلت صلاته وهو بهذه الحال ، ولا فرق في هذا بين خلد وسكر بمخمر سائل أو مشوم أو مأكول فإن كل ذلك خمر ومسكر ، ولقد أمر الله سبحانه المسلمين ألا يقربوا الصلاة حال سكرهم فقال<sup>(١)</sup> ( يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون .. ) وهذا غاية النهي عن قربان الصلاة في حال السكر حتى يزول أثره وهو دليل قاطع على بطلان صلاة السكران بمسكر أو بمخمر ، لأنه في كل أحواله انتقص وضوؤه وانتقص عقله ، أو زال بعد إذ فترت أطرافه وتراخت أعضاؤه ، واختلط على السكران أو المتعاطي للمخدر ما يقول وما يقرأ من القرآن الكريم . ولذا قال الله في نهيه عن الصلاة حال السكر ( حتى تعلموا ما تقولون ) أى بزوال حال السكر والفقر والخلد .

#### الربح الناتج عن التعامل في المواد المخدرة :

من الأصول الشرعية في تحريم بعض الأموال قول الله تعالى<sup>(٢)</sup> ( يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل .. ) أى لا يحل لأحدكم أخذ وتناول مال غيره بوجه باطل ، كما لا يحل كسب المال من طريق باطل أى محرم . وأخذ المال أو كسبه بالباطل على وجهين : الأول : أخذه على وجه غير مشروع كالسرقة والغصب والخيانة ، والآخر أخذه وكسبه بطرق حظرها الشرع كالقمار أو العقود المحرمة كما في الربا ، وبيع ما حرم الله الانتفاع به كالميتة والدم والخمر المتناولة للمخدرات بوصفها العنواى على ما سلف بيانه فإن هذا كله حرام .

وترتيباً على هذا : يكون الربح والكسب من أى عمل محرم حرام . وبهذا جاءت الأحاديث الكثيرة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، منها قوله<sup>(٣)</sup> ( إن الله حرم الخمر وثمنها وحرم الميتة وثمنها ، وحرم الخنزير وثمنه ) .

(١) من الآية ٤٣ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة النساء .

(٣) رواه ابو داود في سننه في باب الاشرية ج ٢ .

وفى هذا أيضاً قال العلامة ابن القيم<sup>(١)</sup> ( قال جمهور الفقهاء إذا بيع العنب لمن يعصره خراً حرم أكل ثمنه ، بخلاف ما إذا بيع لمن يأكله ، وكذلك السلاح إذا بيع لمن يقاتل به مسلماً حرم أكل ثمنه ، وإذا بيع لمن يغزو فى سبيل الله فثمنه من الطيبات ) وإذا كانت الأعيان التى يحل الانتفاع بها إذا بيعت لمن يستعملها فى معصية الله . رأى جمهور الفقهاء - وهو الحق - تحريم ثمنها ، بدلالة ما ذكرنا من الأدلة وغيرها ، وعليه كان ثمن العين التى لا يحل الانتفاع بها كالمخدرات حراماً من باب أولى .

وبهذه النصوص تقطع بأن الاتجار فى المخدرات محرم وبيعها محرم وثمنها حرام وربحها حرام ، لا يحل للمسلم تناوله ، يدل لذلك قطعاً أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما نزلت آية تحريم الخمر<sup>(٢)</sup> ( إنما الخمر والميسر ) أمر أصحابه بإزاحة ما عندهم من خمر ومنعهم من بيعها حتى لغير المسلمين بل إن أحد أصحابه قال إن عندى خمرأ لأيتام فقال له صلى الله عليه وسلم « أهرقها » فلو جاز بيعها أو حل الانتفاع بثمنها لأجاز لهذا الصحابى بيع الخمر التى يملكها الأيتام لإتفاق ثمنها عليهم .

#### التصدق بالأموال الناتجة عن التعامل فى المواد المخدرة :

فى القرآن الكريم قول الله تعالى<sup>(٣)</sup> ( يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم .. ) وفى الحديث الشريف الذى رواه مسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً ، إن الله تعالى أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال<sup>(٤)</sup> : ( يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً ) وقال<sup>(٥)</sup> : ( يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون ) ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد

(١) زاد المحاد لابن القيم ج ٤ ص ٤٧٤ .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٥١ من سورة المؤمنون .

(٥) الآية ١٧٢ من سورة البقرة .

يده إلى السماء يارب يارب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام فأنى يستجاب له ) وفى الحديث الذى رواه الإمام أحمد فى مسنده عن ابن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( والذى نفسى بيده لا يكسب عبد مالا من حرام فينفق منه فيبارك له فيه ، ولا يتصدق فيقبل منه ، ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده فى النار ، إن الله لا يمحو السيئ بالسيئ ، ولكن يمحو السيئ بالحسن إن الخبيث لا يمحو الخبيث ) وفى الحديث المروى عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( من كسب مالا حراماً فتصدق به لم يكن له أجره ، وكان أجره ) يعنى إثمه وعقوبته ( عليه وفى حديث آخر أنه قال : ( من أصاب مالا من مآثم فوصل به رحمه أو تصدق به أو أنفقه فى سبيل الله جمع ذلك جمعاً ثم قذف به فى نار جهنم ) والحديث الذى رواه الطبرانى فى الأوسط عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( إذا خرج الحاج حاجاً بنفقة طيبة ووضع رجله فى الغرز (ركاب من جلد ) فنادى لبيك اللهم لبيك نادى مناد من السماء لبيك وسعديك زادك حلال وراحلتك حلال وحجك مبرور غير مأزور ، وإذا خرج بالنفقة الخبيثة ( أى المال الحرام ) فوضع رجله فى الغرز ، فنادى لبيك ، ناداه مناد من السماء لا لبيك ولا سعديك ، زادك حرام وحجك مأزور غير مبرور ) .

فهذه الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة قاطعة فى أنه لقبول الأعمال الصالحة عند الله من صدقة وحج وعمرة وبناء المساجد وغير هذا من أنواع القربات لابد وأن يكون ما ينفق فيها حلالاً خالصاً لاشبهة فيه ، وإذ كانت الأدلة المتقدمة قد أثبتت أن ثمن المحرمات وكسوبها حرام فلا يحل أكلها ولا التصديق بها ولا الحج منها ولا إنفاقها فى أى نوع من أنواع البر ، لأن الله طيب لا يقبل إلا الطيب ، بمعنى أن منفق المال الحرام فى أى وجه من وجوه البر لا ثواب له فيما أنفق ، لأن الثواب



جزاء القبول عند الله ، والقبول مشروط بأن يكون المال طيباً كما جاء في تلك النصوص .

### تعاطي المخدرات للعلاج :

الإسلام حرم مطعومات ومشروبات صوناً لنفس الإنسان وعقله ورفع هذا التحريم في حالة الضرورة فقال<sup>(١)</sup> ( فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ) وقال<sup>(٢)</sup> : ( فن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم ) وقال<sup>(٣)</sup> : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ) ولقد استنبط الفقهاء من هذه الآيات ومن أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في الضرورة قواعد يأخذ بعضها بحجز بعض ، فقالوا: الضرر يزال والضرورات تبيح المحظورات ، ومن ثم أجازوا أكل الميتة عند المخصة وإساعة اللقمة بالحمر والتلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه عليها<sup>(٤)</sup> قال تعالى : ( إلا من أكره وقلبه مغمض بالإيمان ) وقالوا أيضاً : إن الضرورة تقدر بقدرها وما جاز لعذر يزيل بزواله والضرر لا يزال بضرر . وقد اختلف الفقهاء في جواز التداوى بالمحرم ، والصحيح من آرائهم هو ما يلتقي مع قول الله في الآيات البيّنات السالفات ، بملاحظة أن إباحة المحرم للضرورة مقصورة على القدر الذي يزول به الضرر وتعود به الصحة ويتم به العلاج ، وللتثبت من توافر هذه الضوابط اشترط الفقهاء الذين أباحوا التداوى بالمحرم شرطين . أحدهما : أن يتعين التداوى بالمحرم بمعرفة طبيب مسلم خبير بمهنة الطب معروف بالصدق والأمانة والتدين ، والآخر ألا يوجد دواء من غير المحرم ليكون التداوى بالمحرم متعيناً ، ولا يكون القصد من تناوله التحايل لتعاطي المحرم ، وألا يتجاوز به قدر الضرورة . وقد أفنى ابن حجر المكي الشافعي<sup>(٥)</sup> حين سئل عن ابتلى بأكل الأفيون والحشيش ونحوهما

(١) من الآية ١٧٣ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٤٥ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ١١٩ من سورة الأنعام .

(٤) من الآية ١٠٦ من سورة النحل .

(٥) نقل هذا ابن عابدين في حاشيته رد المحتار ج ٥ ص ٤٥٦ في آخر كتاب الحظر والإباحة .

وصار حاله بحيث إذا لم يتناوله هلك . أفنى : بأنه إذا علم أنه يهلك قطعاً حل له بل وجب لاضطراره لإبقاء روحه كالميتة للمضطر ، ويجب عليه التدرج في تقليل الكمية التي يتناولها شيئاً فشيئاً حتى يزول اعتياده وهذا — كما تقدم — إذا ثبت بقول الأطباء الثقات ديناً ومهنة أن معتاد تعاطي المخدرات يهلك بترك تعاطيها فجأة وكلية .

وترتيباً على هذا : فإذا ثبت أن ضرراً ماحقاً محققاً وقوعه بمتعاطي المخدرات سواء كانت طبيعية أو مخلقة إذا انقطع فجأة عن تعاطيها جاز مداواته بإشراف طبيب ثقة متدين حتى يتخلص من اعتياده عليها كما أشار العلامة ابن حجر في فتواه المشار إليها ، لأن ذلك ضرورة ولا إثم في الضرورات متى روعيت شروطها المنوه بها ، إعمالاً لنصوص القرآن الكريم في آيات الاضطرار سائلة الإشارة .

هذا : ولأنه مع التقدم العلمي في كيمياء الدواء لم تعد حاجة ملحة للتداوى بالمواد المخدرة المحرمة شرعاً لوجود البديل الكيميائي المباح .

**التواجد في مكان معد لتعاطي المخدرات وكان يجري فيه تعاطيها :**

كرم الله الإنسان ونأى به عن مواطن الريب والمهانة ، وامتدح عباده الذين تجنبوا مجالس اللهو واللغو فقال سبحانه<sup>(١)</sup> : ( والذين هم عن اللغو معرضون ) وقال<sup>(٢)</sup> : ( والذين لا يشهلون الزور وإذا مروا باللغو مروا كراما ) وقال<sup>(٣)</sup> : ( وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه ) وفي الحديث عن الرسول الأكرم صلوات الله وسلامه عليه ( استماع الملاحى معصية والجلوس عليها فسق ) وروى أبو داود في سننه عن ابن عمر رضي الله عنه قوله : ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر .. ) والمستفاد من هذه النصوص أنه

(١) الآية ٣ من سورة المؤمنون .

(٢) الآية ٧٢ من سورة الفرقان .

(٣) من الآية ٥٥ من سورة العنكبوت .

يحرم مجالسة مقرفي المعاصي أيا كان نوعها ، لأن في مجالستهم إهدارا لحرمات الله ، ولأن من يجلس مع العصاة الذين يرتكبون المنكرات يتخلق بأخلاقهم السيئة ، ويعتاد ما يفعلون من مآثم كشرب المسكرات والمخدرات كما يجرى على لسانه ما يتناقلونه من ساقط القول ، ومن أجل البعد بالمسلم عن الدنيا وعن ارتكاب الخطايا كان لإرشاد الرسول صلى الله عليه وسلم للمسلمين في اختيار المجالس والجلس في قوله<sup>(١)</sup> ( إنما مثل المجلس الصالح والجلس السوء كحامل المسك ونافخ الكبر ، فحامل المسك إما أن يحذيك<sup>(٢)</sup> وإما أن تبتاع منه وإما أن تجد منه ريحاً طيبة ، ونافخ الكبر إما أن يحرق ثيابك وإما أن تجد منه ريحاً خبيثة ) رواه البخاري ومسلم . فالجلس الصالح يهديك ويرشدك ويدلك على الخير وترى منه المحامد والمحاسن وكله منافع وثمرات . أما المجلس الشرير فقد شبهه الرسول صلوات الله وسلامه عليه بنافخ الكبر يضر ويؤذي ويعدى بالأخلاق الرديئة ويجلب السيرة المذمومة ، وهو باعث الفساد والإضلال ومحرك كل فتنه وموقد نار العداوة والخصام . وفي هذا الحديث الشريف دعوة إلى مجالسة الصالحين وأهل الخير والمروءة ومكارم الأخلاق والورع والعلم ، وفيه النهي عن مجالسة أهل الشر والبدع والفجار الذين يجاهرون بارتكاب المنكرات وشرب المسكرات والمخدرات ، لأن القرين ينسب إلى قرينه وجليسه ويرتفع به وينحدر وتهبط كرامته بدناءة من يجالسهم ، ولقد تحدث القرآن الكريم عن قرناء السوء وحذر منهم ومن مجالستهم وأخبر أنهم سوء وندامة في الدنيا والآخرة قال تعالى : ( ومن يكن الشيطان له قريناً فساء قريناً<sup>(٣)</sup> ) وإذا كان المجلس يقتدى ويهتدى بجليسه وبمجلسه فإن في جلوس الإنسان التي البعيد عن المآثم والشبهات في مجالس الإفك والشرب وتعاطي المخدرات يؤذيه ويرديه في الدنيا بالمهانة وانزعاج المهابة عند عارفيه من أقارب وأصدقاء ، لأن المخدرات كما نقل العلامة ابن حجر المكي<sup>(٤)</sup> في

(١) من كتاب الترغيب والترهيب ص ٤٦ و ٥٠ ج ٤ .

(٢) يحذيك : يعني يعطيك .

(٣) من الآية ٢٨ من سورة النساء .

(٤) ج ٤ ص ٢٢٤ .

فتاواه الكبرى فيها مضار دينية ودنيوية ، فهي تورث الفكرة وتعرض البدن لحدوث الأمراض وتورث النسيان وتصدع الرأس وتورث موت الفجاءة واختلال العقل وفساده والسل والاستسقاء وفساد الفكر وإفشاء السر وذهاب الحياء وكثرة المراء وانعدام المروعة وكشف العورة وعدم الغيرة وإتلاف الكسب ومجالسة إبليس وترك الصلاة والوقوع في المحرمات واحترق الدم وصفرة الأسنان وثقب الكبد وغشاء العين والكسل والفشل وتعييد العزيز ذليلاً والصحيح عليلاً إن أكل لا يشبع وإن أعطى لا يقنع ومن هنا كان على الإنسان أن ينأى عن مجالس الشرب المحرم خراً سائلاً أو مخدرات مطعومة أو مشروبة أو مشحومة ، فلإنها مجالس الفسق والفساد وإضاعة الصحة والمال ، وعاقبتها الندم في الدنيا والآخرة قال تعالى : ( ومن يعيش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطاناً فهو له قرين <sup>(١)</sup> ) بل إن مصاحبة هؤلاء المارقين على الدين الذين يتعاطون هذه المهلكات إثم كبير لأن الله قد غضب عليهم وعلى مجالسهم وفي هذا يقول سبحانه ( يا أيها الذين آمنوا لاتتولوا قوماً غضب الله عليهم .. ) <sup>(٢)</sup> وفي مصاحبة هؤلاء ومجالستهم معادة المولى سبحانه وتحد لأوامره ، فقد نهى عن مودة العصاة <sup>(٣)</sup> ( لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ) وهؤلاء قد استغفروا في مجالسهم المحرمة المليئة بالآثام ، فالخاوس معهم مشاركة فيما يرتكبون ، ومودة معهم مع أنهم غير جديرين بهذه المودة لعصيانهم أوامر الله ورسوله واستباحتهم ما حرم الله ورسوله ، أولئك حزب الشيطان من جلس معهم فقد رضى بمنكرهم وأقر فعلهم ، والمؤمن الحق مأمور بإزالة الباطل متى استطاع وبالوسيلة المشروعة ، فإن لم يستطع فعليه بالابتعاد عن مجالس المنكرات ففي الحديث الشريف في صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال <sup>(٤)</sup> : سمعت رسول الله صلى الله

(١) الآية ٣٦ من سورة الزخرف .

(٢) من الآية ١٢ من سورة المتحنة .

(٣) من الآية ٢٢ من سورة المجادلة .

(٤) الترغيب والترهيب للمنفرد ج ٣ ص ٢٢٢ .

عليه وسلم يقول ( من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه  
فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان ) .

ففي الحديث النبوى دعوة إلى مكافحة المنكرات ومنها هذه السموم  
( المخدرات ) بعد أن بان ضررها وشاع سوء آثارها وكانت عاقبة أمرها خسراً  
للإنسان وللمال بل وفي المال ، فمن كان له سلطة لإزالة هذه المخدرات والقضاء  
على أوكارها وتجارتها كان لزاماً عليه بتكليف من الله ورسوله أن يجتهد  
ويجتهد في مطاردة هذه الآفة ، ومن لم يكن من أصحاب السلطة فإن عليه  
واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فبين للناس آثارها المدمرة  
لنفس الإنسان وماله ، ومن الأمر بالمعروف لإبلاغ السلطات بأوكار تجارتها  
ومتعاطيها ، فالتمس على الجريمة لثم وجريمة في حق الأمة وإشاعة للفحشاء  
فيها ، وجميع الأفراد مطالبون بالأمر بالمعروف وبالإرشاد عن مرتكبي  
هذه المنكرات ومروجى المخدرات ، إذ هي النصيحة التى أمر بها الرسول  
صلوات الله وسلامه عليه في الحديث الذى رواه البخارى ومسلم عن تميم  
الدارى<sup>(١)</sup> ( الدين النصيحة : قاله له ثلاثاً : قال : قلنا لمن يا رسول الله . قال : لله  
ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ) وفي الحديث<sup>(٢)</sup> الذى رواه النسائى  
عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول : ( إن القوم إذا رأوا المنكر فلم يغيروه عهم الله  
بعقاب ) .

والنصيحة لأئمة المسلمين أى للحكام بالإرشاد ومعاونتهم على منع  
المنكرات والآثام ، لأنهم القادرون على تغييرها بالقوة ، فلنأخذنا رحمة  
في دين الله ، إذ التمس على هذه الآثام إعانة لمروجيها على الاستمرار في  
هذه المهمة الخبيثة .

(١) الترغيب والترهيب للبغوى ج ٣ ص ٢٢٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٢٦ .

وبعد : فقد أوضحنا فيما تقدم لإجماع فقهاء المذاهب الإسلامية على تحريم إنتاج المخدرات وزراعتها وتجارتها وترويجها وتعاطيا طبيعيا أو مخلفة ، وعلى تجريم أى إنسان يقدم على شئ من ذلك بنصوص صريحة فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وأنه لا ثواب ولا مثوبة لما ينفق من ربحها فإن الله طيب لا يقبل إلا طيبا . أما الكسب الحرام فإنه مردود على صاحبه ، يعذب به فى الآخرة وساءت مضيرا . وبيننا حكم مداواة المدمنين بإشراف الأطباء المتقنين لمهنتهم وبقدر الضرورة حتى يزول هذا الإدمان ، وأنه لا يحل التداوى بالمحرمات إلا عند تعينها دواء وعدم وجسود دواء مباح سواها ، كما أوضحنا أن المجالس التى تعسد لتعاطى هذه المخدرات مجالس فسق وإثم ، الجلوس فيها محرم على كل ذى مروءة يحافظ على سمعته وكرامته بين الناس وعند الله ، وأن على الكافة إرشاد الشرطة المختصة لمكافحة تجارة هذه السموم القاتلة ، والقضاء على أوكارها وأن هذا الإرشاد هو ما سماه الرسول الأكرم بالنصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم .

وبعد : فإن الله الذى حرم هذه الموبقات المخدرات المهلكات للأنفس والأموال حرم أم الخبائث (الخمير) وقد آن لنا أن نخشع لذكر الله تعالى وما أنزل فى قرآنه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم قال سبحانه : ( إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون<sup>(١)</sup> ) .

آن لنا أن نجعل هذا الحكم نافذاً فى مجتمعتنا حماية لأولادنا ونسائنا أولا وأخيراً طاعة لربنا ، وفق الله الجميع للتمسك بدينه والعمل بشريعته وهو حسبنا ونعم الوكيل ( يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحيككم<sup>(٢)</sup> ) . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

(١) من الآية ٩٠ من سورة المائدة .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة الانفال .

## الموضوع

(١٢٩٠) رسم الانسان عارياً « موديل »

### المبادئ

١ - لا يحل شرعاً تجريد الأثنى من ثيابها ولا تجريد الذكر مما يستر ما بين سرته وركبته إلا للضرورة وليس من الضرورة ما يسمى ( الموديل العارى ) للذكر والأثنى .

٢ - للرسم أن يلجأ إلى الطبيعة ففيها من الحلال ما لا يقارن به بدن الإنسان عارياً .

سئل :

من اتحاد طلاب كلية الفنون الحميلة بالاسكتندرية جامعة حلوان بكتابه المؤرخ ١٩٧٩/٢/٤ الافادة عن الحكم الشرعى فى الموديل العارى الذى تستخدمه كليات الفنون الحميلة ، وهو رسم أو عمل تمثال للشخص العارى - سواء كان ذلك الموديل رجلاً متخلياً أو امرأة متخيلة عن كل ما يستر العورة أو نصف عارى - بحجة دراسة للنسب الإنسانية أو الإحساس ببروزاته . وهل يباح اتخاذ هذا الموديل الإنسانى العارى لهذا الغرض أو يحرم ؟

أجاب :

إن الله سبحانه كرم الإنسان بنوعيه الذكر والأثنى وصانه عن التبذل والمهانة فقال سبحانه فى سورة الأعراف الآية ٣١ ( يا بنى آدم خلوا زينبكم عند

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١٠٥ - م ٢٥٢ - م ١٦٢ -  
١٦٥ - ٢٥ ربيع الآخر ١٣٩١ هـ - ٢٤ مارس ١٩٧٩ م .

كل مسجد ) وفي سورة الأحزاب الآية ٥٩ ( يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ) وفي سورة النور في الآيتين ٣٠ ، ٣١ ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدین زینتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدین زینتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن أو أبناء بعولتهن أو إخوانهن أو بنى إخوانهن أو بنى أخواتهن أو نسائهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولى الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون ) وقد جرت السنة الشريفة مبينة أنه لا يحل للرجل المسلم أن يتجرد من ثيابه حتى تظهر عورته وهي ما بين السرة والركبة من جسده ، وأنه لا يحل للأثني متى بلغت شرعاً بالحیض أو السن أن تتجرد من ثيابها إلا أمام زوجها ، بل إنه لا يحل لحارمها كالآب والابن والأخ أن يطلع على ما بين سرتها وركبتها ، وإنما هذا لزوجها فقط على ما تدل عليه صراحة هذه الآيات الكريمة . وما رواه أبو داود عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق ، فأعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : « يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه » ومن أجل هذا أجمع جمهور الفقهاء على أن جميع بدن الأثني لا يحل كشفه ونظر الغير إليه فيما عدا الوجه والكفين . ووقع الخلاف في القدمين ، هل هما مما لا يحل كشفه أو مما يجوز . فذهب الإمام أحمد بن حنبل إلى أن جميع بدن الأثني لا يحل لها كشفه لغير من ذكروا في الآية الأخيرة ، ذلك حكم الله أنزله في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، ومن ثم واتباعاً لأمر الله لا يحل للأثني أن تتجرد من ثيابها كلياً أو جزئياً ، ولا يحل للذكر أن



يتجرد من ثيابه حتى تبدو سوءته « ما بين سرته وركبته » إلا لضرورة  
 كالعلاج بمعرفة طبيب مثلاً ، أما في غير ضرورة فلا يحل شيء من هذا .  
 وليس من الضرورات هذا « الموديل » العارى للأثنى والذكر ، إذ لا ضرورة  
 فيه ، وللرسم أن يلجأ إلى رسم الأزهار والأشجار وغيرها مما أباح الله  
 لعباده ، وفيها من الجمال ما لا يقارن به بدن الإنسان عارياً ، بل إن الله  
 قد امتن على آدم وحواء بستر جسديهما حين خلقهما ، وحسنهما من  
 الأكل من الشجرة وعاتبهما على مخالفته وأكلهما منها حتى بدت سوءتهما .  
 ولعل في لفظ السوء ما يشعر بقبح النظر إلى ما أوجب الله ستره عن  
 الأنظار .

لما كان ذلك : فإنه لا يحل شرعاً تجريد الأثنى من ثيابها ولا تجريد  
 الذكر مما يستر ما بين سرته وركبته إلا لضرورة العلاج والتداوى فقط .  
 ولأنه لحق على أولياء الأمور ونحن نبني بلدنا على الخلق القويم في نطاق  
 العلم والإيمان أن نرقى النوق ونبرز عظمة خلق الله فيما أباحه الله لا فيما  
 حرمه ، وليذكر الجميع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه النسائي  
 وابن حبان في الصحيح عن أنس أنه قال : ( إن الله تعالى سائل كل راع  
 عما استرعاه أحفظ ذلك أم ضيع حتى يسأل الرجل عن أهل بيته ) .  
 والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

(١٢٩١) خطف الاطفال والاناث محرم شرعا

### المبادئ

١ - من مقاصد التشريع الإسلامى ما سماه الفقهاء بالضروريات الخمس حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل . وقد شرعت العقوبات لحفظها .

٢ - العقوبات فى الحدود مقدرة بالشرع أما عقوبات التعازير فتروكة للإمام وقد تصل إلى القتل سياسة متى رأى الإمام ذلك .

سئل :

بالكتاب المؤرخ ١٤/٤/١٩٧٩ عما إذا كانت أحكام الشريعة الإسلامية تجيز فرض عقوبة الإعدام على جرائم خطف الأطفال وخطف الإناث للاعتداء على عرضهن ؟

أجاب :

إن من مقاصد التشريع الإسلامى ما سماه الفقهاء بالضروريات الخمس وقد جرت عبارتهم بأنها حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ النسل وحفظ المال وحفظ العقل - وقالوا إنه بالاستقراء وجد أن هذه الضروريات الخمس مراعاة فى كل ملة .

وفى سبيل حفظ هذه الضروريات شرعت العقوبات وهى كما جاءت فى استنباط الفقهاء من مصادر الشريعة تتنوع إلى ما يأتى :

---

(\*) المتن : مغيلة الشيخ جواد الحق على جواد الحق - ص ١٠٥ - م ٢٥٦ - ١٧ جمادى الآخرة ١٣٩٦ هـ - ١٤ مايو ١٩٧٩ م .

أولاً - الحدود : والحد هو العقوبة المقدرة بنص الشارع ، وهي حق الله تعالى لا تقبل العفو عنها - والمقصود من عقوبات الحدود المصلحة العامة للمجتمع .

ثانياً - جرائم الجنائية على النفس وما دون النفس وما يتبعها من الدية والأرض .

ثالثاً - جرائم التعازير : وهي التي جرت الشريعة على عدم تحديد عقوبة كل جريمة منها مكتفية بتقرير أنواع من العقوبات لهذه الجرائم ، وقد تبلغ أقصى عقوبة الحدود وهي القتل . فمقياس العقوبة في جرائم التعازير مرن غير ثابت عكس الحدود فإنها ثابتة .

وإذا كانت الجرائم المسئول عنها لا تدخل في نطاق الحدود بمعناها الشرعي ، كما لا تندرج تحت عقوبات الاعتداء على النفس ومادون النفس فهل تدخل في نطاق التعازير ؟ وإذا انطوت تحت هذا العنوان فما عقوبتها التي يشير إليها فقه الشريعة ؟

من المناسب قبل الإجابة على هذا : النظر في أقوال فقهاء المذاهب في أمثال هذه الجرائم . يقرر فقهاء الحنفية عقوبة القتل سياسة في الجرائم التي تمس أمن المجتمع وتهدد مصالح الناس ، سيما إذا وقعت من معتاد الإجرام فقالوا : إن السارق إذا تكرر منه فعل السرقة قتل سياسة - والجاسوس الذي ينقل أسرار الدولة للأعداء يقتل سياسة ، وذلك لسعيه بالفساد في الأرض .

جاء في شرح فتح القدير للكمال بن الهمام ص ٢٧٥ ج٤ تعليقاً على عبارة صاحب الهداية ( لأنه صار ساعياً في الأرض بالفساد ) وكل من كان كذلك فيدفع شره بالقتل .

فجعلوا كل جرم ترتب عليه الإضرار بأمن الناس وأمانهم على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم إفساداً في الأرض ، فلذا لم يصادفه عقوبة حد مقرر جاز عقابه بالقتل سياسة وتعزيراً ، لأن في مثل هذه العقوبة الحازمة ردعاً

للغير وزجراً عن سلوك هذا الطريق - ( الهداية وفتح القدير ج ٤ ص ٢٧٤ و ٢٧٥ والدر المختار - وحاشية رد المختار لابن عابدين ج ٣ ص ٢٠٣ و ٢٠٤ في كتاب الحدود في باب التعزير ص ٢٤٤ وما بعدها وجمع الأنهر ج ١ ص ٦١٧ في فصل التعزير وص ٦٣٩ في آخر باب قطع الطريق .

واتفق فقهاء المالكية على أن أقل عقوبة التعزير غير مقدرة - واختلفوا في أقصاها ، والمشهور عن مالك أنه يميز التعزير بما فوق الحد ، وأن هذه العقوبة بحسب الخيانة والخاني والمخني عليه - وأجاز المالكية قتل الخاسوس المسلم إذا كان يتجسس للعدو ، وقتل المفسدين في الأرض كالقنطرة وأشباههم ( الفروق للقرافي ج ٤ ص ١٧٧ - ١٨٣ وتهذيب الفروق على هامشه ص ٢٠٤ - ٢٠٩ وتبصرة الحكام لابن فرحون ج ٢ ص ٣٠٢ على هامش فتاوى عليش ) .

وذهب بعض فقهاء الشافعية إلى جواز قتل صاحب البدعة المخالف للكتاب والسنة ، والقتل في اللواط للفاعل والمفعول به قتلاً بالسيف - كما قالوا : إن قطع الطريق كما يكون في الصحراء أو الخلاء يكون في المصر ، وأنه إذا علم الإمام بقوم يخيفون الطريق ولم يأخذوا مالا ولا قتلوا نفساً عززهم وجوباً ، وأضاف الشافعية في أحكام الصيال : أن ضمان الولاية دفع كل صائل على نفس أو طرف أو منفعة أو بضع ( عرض ) أو مال ومقتضى دفع الصائل قتله . ( المذهب للشيرازي ج ٢ ص ٢٨٦ وتحفة المحتاج وحواشيا في التعزير ودفع الصائل ج ٩ والأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٢ و ٢١٣ ) وفي كتاب قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام الشافعي ج ٢ ص ٨٣ و ٨٤ في الباب العاشر : الإتلاف وهو أضرب : الضرب الثاني : إتلاف الدفع وهو أنواع . أحدها : القتل والقطع والجرح لدفع ضرر الصيال على الأرواح والأبضاع والأموال - إلى أن قال : الخامس : إتلاف لدفع المعصية كقتال الظلمة دفعاً لظلمهم وعصيانهم ، وكذلك تخريب ديارهم وقطع أشجارهم وقتل دوابهم إذا لم يمكن دفعهم إلا بذلك .

ويستفاد من عبارة العز بن عبد السلام أن الإلتلاف أى القتل لدفع المعصية من حق ولى الأمر ، لأن قتال الظلمة يقتضى قتلهم .

وذهب بعض فقهاء المذهب الحنبلى إلى جواز التعزير بقتل الجاسوس وقتل المبتدع فى الدين ، وكل من لم يندفع فسادة إلا بالقتل ومن تكرر منه الفساد ولم تردعه الحسلود - وقالوا : إن قطع الطريق كما يكون فى الصحراء يكون فى المصر لتناول الآتية بعمومها كل محارب ، ولأن ذلك إذا وجد فى المصر كان أعظم خوفاً وأكثر ضرراً فكان بذلك أولى وأضافوا أن الفساد فى الأرض كالأصائل إذا لم يندفع إلا بالقتل قتل وقد جاء فى كتاب السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٣٥ فى التعزير ما ملخصه : أنه قد حكى عن مالك وغيره أن من الجرائم ما يبلغ به القتل ووافقه بعض أصحاب أحمد ، وكذلك أبو حنيفة : يعزر بالقتل فيما تكرر من الجرائم إذا كان جنسه يوجب القتل ، كما يقتل من تكرر منه التلوط أو اغتيال النفوس لأخذ المال ونحو ذلك . وفى رسالة الحسبة لابن تيمية ص ٥٨ فى فصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ( ومن لم يندفع فسادة فى الأرض إلا بالقتل قتل . مثل المفرق للجماعة المسلمين والداعى إلى البدع فى الدين قال تعالى <sup>(١)</sup> ) من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ) وجاء فى المحلى لابن حزم فى المسألة رقم ٢٣٠٥ ص ٤٠١ ج ١١ فى التعزير أن الناس اختلفوا فى مقداره ، وأن مالكا وأبا يوسف فى أحد أقواله وأبا ثور والطحاوى من الحنفية قالوا : إن للإمام أن يبلغ بالتعزير ما يراه وأن يجاوز به الحدود بالغاً ما بلغ .

وقال ابن جرير الطبرى فى تفسيره ج ٦ ص ١٣٦ بعد بيان الأقوال فى تفسير آتية ( إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ) وأولى هذه الأقوال عندى بالصواب : قول من قال : المحارب لله ورسوله من حارب فى سابلة المسلمين

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة المائدة .

وذمهم والمغير عليهم في أمصارهم وقراهم حراية .. وأما قوله ( ويسعون في الأرض فسادا ) فإنه يعني ويعملون في أرض الله بالمعاصي من إخافة سبل عياده المؤمنين به ، أو سبل ذمهم وقطع طرقهم وأخذ أموالهم ظلماً وعدواناً والتوثب على حرمهم فجورا وفسوقاً .

ونخلص من هذا العرض : إلى أن القتل تعزيراً يميزه فقهاء مذهب أبي حنيفة سياسة ، وأنه مشروع في الجرائم التي لا يمكن فيها دفع شر الخائف سبياً إذا كان معتاداً . وأيضاً الجرائم التي تعتبر إفساداً للمجتمع وتكرر من المقررف لها الإفساد ، وقد وافق على هذا الرأي من الخنابلة ابن عقيل وابن تيمية وابن القيم . ومبدأ القتل تعزيراً مسلم به في الفقه المالكي، كما جاء في قتل الخاسوس والمفسد في الأرض ، وجرى بذلك قول بعض الشافعية سبياً في أحكام دفع الصائل .

ولعل في قول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه : تحدث للناس أقضية بقدر ما يحدثون من فجور ، ما يشير إلى ضرورة الأخذ بقول جمهور فقهاء المذاهب « على نحو ما سبق بيانه » من جواز القتل تعزيراً سياسة سبياً هؤلاء المجرمين الذين يثبت احترافهم للقتل والسطو على الناس في الشوارع والسيارات والقطارات بل وفي المنازل ، وهؤلاء الذين يخطفون الأطفال والإناث متى ثبت عليهم هذا الجرم يجوز عقابهم بالقتل ، باعتبارهم خطراً على المجتمع ولا يرجى صلاحهم ، وباعتبار أن فعلهم مناف لمقاصد الشريعة التي تدعو لحفظ النفس والدين والعرض ، وفي أقوال ابن جرير الطبري سالفه الذكر في تفسير آية الحراية تأييد واضح لأقوال الفقهاء الذين أجازوا عقوبة القتل تعزيراً وسياسة .

هذا : ولما كانت الجرائم المستول عنها تمس أمن المجتمع وسلامته إذ فيها ما يهز الأمن ، وفيها ترويع الأطفال والنساء والاعتداء على الأعراض التي صانها الإسلام ، بل إنه حرم مجرد النظر إلى النساء الأجنبية .

وفىها إشاعة الفوضى والاضطراب فى البلاد، وإضاعة الثقة فى قدرة الحكام على ضمان الأمن العام ، فإن المجرمين الذين اعتادوا الإجرام ولا يرجى منهم التوبة ، والإفلاخ عن القتل والخطف والسرقة والزنا ، كل هؤلاء يجوز أن تشرع لهم عقوبة القتل سياسة ، على أن توضع الضوابط الكفيلة بالتطبيق العادل حاية للإنسان الذى حرم الله قتله إلا بحق ، فلا يؤخذ فى مثل هذه العقوبة بالظنة والشبهة ، بحيث يكون ملحوظاً فى التشريع الحيلة فى الإثبات سيما إذا لم يتم القبض على الجانى متلبساً . يجرمه . والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

(١٢٩٢) تمثيل شخصيات الانبياء محرم شرعا

### المبادئ

١ - القصص القرآني على تنوعه يهدف لبيان غرض ديني موضوعي وتكراره في أكثر من موضع تأكيد لذلك .

٢ - قصص الانبياء في القرآن الكريم جاءت تصحيحاً لمفاهيم خاطئة

٣ - الانبياء والرسل أعزواً كرم من أن يمثلهم إنسان أو يتمثل بهم شيطان .

٤ - عصمة الله لأنبيائه ورسله من أن يتمثل بهم شيطان مانعة من أن يمثل شخصياتهم إنسان ويمتد ذلك إلى أصولهم وفروعهم وزوجاتهم وصحابة الرسول صلى الله عليه وسلم

سئل :

هل يجوز شرعاً تشخيص نبي من الانبياء أو زوجه أو ولده أو والده أو والدته .

أجاب :

تعقياً على ما نشر بجريدة الأهرام يوم الجمعة ٢٠ رمضان ١٤٠٠ هـ في خصوص المسلسل التلفزيوني : محمد رسول الله . إن القصص القرآني على تنوعه ليس مجرد بيان معجز في أسلوبه وصياغته ، وإنما هو مضمون موضوعي مقيد بفرض ديني يهدف إلى إبانته وتحقيقه وإقراره ، فالقصة تتكرر في غير موضع وتصاغ في عبارات متغايرة ، وفي كل مرة تدعو

---

(\*) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١٠٥ - م ٢٨٠ - ٧ شوال ١٤٠٠ هـ - ١٧ أغسطس ١٩٨٠ م .



دعوة مباشرة لشيء ، وفي ذات الوقت لا تنفك عن إعجاز القرآن ، ومع هذا وذلك تبتعد عن الخيال ، وكيف يحتويها أو يحوطها خيال والقرآن كلمة الله . ومن بين قصص القرآن كانت قصص الأنبياء عليهم السلام جاءت تصحيحاً لمفاهيم خاطئة امتلأت بها كتب الديانات السابقة المحرفة ، كما جاءت مينة لما كان لهم من شرائع درست بنبذ أهلها إياها ، وتحدث القرآن الكريم عن أنبياء الله ورسله باعتبارهم المصطفين الأخيار من بني الإنسان ، ومع هذا فهم بشر يمشون في الأسواق ويأكلون الطعام ويجرى عليهم الموت .

اختارهم الله لما علمه فيهم سلفاً من نقاء وفضل ، فهم أفضل بشر على الإطلاق وإن تفاوتوا في الفضل فيما بينهم قال تعالى : ( ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض ) . من الآية ٥٥ سورة الإسراء . وهم بهذه المنزلة أعز من أن يمثلهم أو يتمثل بهم إنسان أو حتى شيطان ، فقد عصمهم الله واعتصموا به فلم يزلوا لأن لهم عصمة تصونهم وتقودهم بعيداً عن الخطايا الكبار والصغار قبل الرسالة وبعدها .

يدلنا على هذه الحصانة - كما نسميها في تعبيراتنا العصرية - الحديث الشريف الذي رواه أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( من رآني في المنام فقد رآني ، فإن الشيطان لا يتمثل بي ) وفي رواية أخرى هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ( من رآني في المنام فسيراني في اليقظة ولكأنيما رآني في اليقظة ولا يتمثل الشيطان بي ) . متفق على صحته .

وهذا واضح الدلالة في أن الشيطان لا يظهر في صورة النبي صلى الله عليه وسلم عياناً أو مناماً صوتاً من الله لرسله وعصمة لسيرتهم ، بعد أن عصم ذواتهم ونفوسهم .

وإذا كان هذا الحديث الشريف يقودنا إلى أن الله قد عصم خاتم الرسل عليه الصلاة والسلام من أن يتقمص صورته شيطان ، فإن فقه هذا المعنى أنه يحرم على أي إنسان أن يتقمص شخصيته ويقوم بدوره .

وإذا كان هذا هو الحكم والفقہ فی جانب الرسول الخاتم ، فإنه أيضاً الحكم بالنسبة لمن سبق من الرسل ، لأن القرآن الكريم جعلهم في مرتبة واحدة من حيث التكریم والعصمة ، فإذا امتنعوا بعصمة من الله أن يتمثلهم الشيطان امتدت هذه العصمة إلى بنى الإنسان ، فلا يجوز لهم أن يمثلوا شخصيات الرسل ، إذ لا يوجد الإنسان الذى ابيضت صفحته وظهرت سريره ونقاه الله من الخطايا والدنایا كما عصم أنبياءه ورسله ويستدل على ذلك من قول الله سبحانه ( آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله .. ) من الآية ٢٨٥ سورة البقرة . وإذا كان في قصصهم عبرة لأولى الألباب كما قال القرآن ( لقد كان في قصصهم عبرة لأولى الألباب ما كان حديثاً يفترى .. ) من الآية ١١١ سورة يوسف . فإن القصة لا تستفاد منها العبرة آخذة بالنفوس إلا إذا كانت من الإنسان الذى اصطفاه الله واختاره لإبلاغ الرسالة وإنقاذ أمته ، وكيف تتأتى الاستفادة من تمثيل إنسان لشخص نبى ومن قبل مثل شخص عريد مقامر سكير رفيق حانات وأخ للدعارة والداعرات ، ومن بعد يمثل كل أولئك أو كثير منهم ؟

إنه جميل جداً أن نتجه إلى القصص الدينية القرآنية نعرضه بطرق العصر ولغته ومواده ونقر به إلى أذهان أولادنا بدلاً من القصص المستورد الذى يحرض على التحلل والانحلال .

نعم : إن هذا أمر محمود ، لكن لابد فيه من الالتزام بأداب الإسلام ونصوص القرآن ولنصور الوقائع كما حكاها القرآن واقعاً لا خيال فيه ولنحجب شخص النبى الذى نعرض قصصه مع قومه ، فلا يتمثله أحد ، وإنما نسمع صوت من يردد إبلاغه الرسالة وم حاجته لقومه وإبانيته لمعجزته كما أوردتها القرآن الكريم .

وإذا كان هذا أمراً لازماً بمقتضى فقه ذلك الحديث الشريف فإن ما بدا في مسلسل محمد رسول الله من إظهار شخص المتحدث باسم رسول الله موسى عليه السلام وقت النطق بما يرويه من أقوال هذا النبى ،

هذا الذى حدث يكون منافياً لالتزامنا نحن المسلمين نحو الأنبياء من التكريم والتوقير والارتفاع عن الغضب من مكانتهم التى صانها الله .

كما أن النبي هارون وأم موسى وأخته وزوجه يأخذون هذا الحكم فلا يجوز أن يتقمص أشخاصهم أحد من الممثلين ، بل نسمع الأقوال المنسوبة إليهم نطقاً ، لأن الله سبحانه كرم أم موسى بقوله : ( وأوحينا إلى أم موسى أن أرضعيه .. )<sup>(١)</sup> وأيا ما كان معنى هذا الوحي وطريقه فهو وحي من الله إلى من اصطفاها أمماً لتبنيه ترتفع به عن مستوى الغير فلا تتمثلها امرأة — مع الاحترام لأشخاص من قاموا بهذا التمثيل — وهذه أخته وهذه زوجه لكل منهما مكانتها وموضعها الذى رفعها الله إليه فى قرآنه ، ثم هذا النبي هارون شريك موسى فى الرسالة قال تعالى : ( اشدد به أزرى وأشركه فى أمرى )<sup>(٢)</sup> .

إن فقه كل ذلك يجعل لأولئك مكاناً علياً بالتبع لهذا النبي إن لم يكن لنواتهم التى كرمها الله وشرفها بالوحي .

ولعلنا نسترشد فى هذا المعنى بقول الرسول صلى الله عليه وسلم فى حق نفسه ونشأته ونسبه . ( .. أنا خيار من خيار .. ) وهذا الحكم — كما سبق — يمتد إلى غيره ممن سبقه من الأنبياء .

من أجل ذلك : يجب أن ينقى هذا المسلسل وغيره من المناظر المصورة التى يمثل الأنبياء فيها بأشخاص ظاهرين ، أو يمثل فيها أصولهم كالأم أو زوجاتهم وأولادهم ، بل إن هذا الخطر يمتد إلى الأصحاب الذين عاصروا الرسالة وأسهموا فى إبلاغها ، لأن القدوة من بعد النبي فى هؤلاء الأصحاب ومن ثم كان لزاماً صونهم عن التمثيل والتشخيص ، ويكفى أن نسمع أقوالهم مرددة من خلال الأصوات التالية لها .

(١) من الآية ٧ من سورة القصص .  
(٢) الأيتان ٢١ ، ٢٢ من سورة طه .

وإني لأهيب بالمستولين عن الإذاعة والتلفزيون أن يبادروا إلى تصحيح ما وقع من تجاوز في هذا المسلسل وغيره ، إن كان ما أخت إليه ( الأهرام ) فيما نشرت صحيحا

وأهيب بالمستولين عن الثقافة في المسارح أن يعيدوا النظر فيما لديهم من قصص مستفاة من القرآن أو السيرة النبوية الشريفة ، وأن يرفعوا منها كل ما كان فيه تشخيص لأحد الأنبياء أو زوجه أو ولده ووالده ووالدته أو أحد أصحابه ، فإنه إذا كانت المصلحة في تقريب هذه القصص تمثيلا وتصويرا للناس إلا أن المفسدة في تجسيد النبي أو أحد هؤلاء الأقربين إليه عظيمة والخطر منها أفدح ، ولاشك أن درء المفاصد مقدم على جلب المصالح كما تقتضى قواعد الشريعة الغراء .

وأهيب بمن ييدهم الرقابة على هذه المصنفات أن يتابعوا مراحل إعدادها وإخراجها ، وأن يقولوا للناس ما انتبهوا إليه من رأى فيها فلأنهم إن سكتوا عما فيها من تجاوزات كانوا مقرين لها وهم في هذا آثمون مخالفين للحديث الشريف ( من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وهذا أضعف الإيمان ) .

إن شريعة الإسلام هى قانوننا بمقتضى نصوص القرآن والسنة وتنظيمها بمقتضى المادة الثانية من دستورنا .

ومن أجل هذا أهيب بالمختصين في مجمع البحوث أن يتخذوا الإجراءات القانونية في حال ثبوت مخالفة النصوص المعتمدة للقصص القرآنية ، أو المستمدة من السيرة النبوية لوقف إذاعتها أو إخراجها تمثيلا أو تصويرا . والله الهادى إلى سواء السبيل وهو ولى التوفيق .

## الموضوع

(١٢٩٢) مشروب الكينا بأنواعها وأسمائها داخل في نطاق الخمر

## المبادئ

- ١ - العبرة في الحرمات ليست بالأسماء ، وإنما بالمسميات .
- ٢ - مشروب الكينا يعتبر من الخمر ومن المشروبات الكحولية وليس من الأدوية بتقرير أهل الخبرة وبنص القانون .
- ٣ - الكينا باعتبارها مادة كحولية مسكرة . داخلية في نطاق الخمر ومحرمة بنص القرآن والسنة وإجماع المسلمين . لا يدفع عنها وصف التحريم تسميتها بغير اسمها .

سئل :

بكتاب المجلس الشعبي الأعلى لحي وسط القاهرة المؤرخ ٦ مايو سنة ١٩٨١ الذي جاء به :

أن المجلس أصدر بجلسته المعقودة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٨٠ قراره بعدم منح تراخيص بيع الخمر والمشروبات الروحية وإخالة العامة المصرح لها ببيع الخمر وشرابها ، مع إلغاء جميع التراخيص السابق إصدارها بجميع أقسام حي وسط القاهرة ، وذلك اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨١ .

وانتهى الكتاب إلى السؤال التالي :

هل مشروب الكينا بأنواعها وأسمائها المختلفة تدخل في إطار الخمر والحرمات أم لا ؟

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١٠٥ - م ٢٠٠ -  
٢٧ رمضان ١٤٠١ هـ - ٢٨ يولية ١٩٨١ م .

## أجاب :

إن الله سبحانه وتعالى حرم الخمر قطعاً وأمر باجتنابها باعتبارها رجساً نجساً في قوله جل شأنه : (إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) <sup>(١)</sup> . ولما كانت العبرة في المحرمات ليس بالأسماء ، وإنما الاعتبار للمسميات ، وهل تدخل في نطاق مواصفات التحريم الذي حكم الله به أم لا ؟

ولما كانت العلة في تحريم الخمر الإسكار ، وكانت الخمر - كما فسرهما عمر بن الخطاب <sup>(٢)</sup> - رضى الله عنه - ما خامر العقل ، وكان كل ما ينطبق عليه وصف الخمر وعلة تحريمه يسرى عليه حكمها الثابت قطعاً وهو التحريم في هذه الآية الكريمة وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإجماع المسلمين .

ولما كانت دار الإفتاء سبق أن أصدرت عدة فتاوى في شأن حكم مشروب (الكينا) بمختلف أسمائه التجارية . منها الفتوى الصادرة بتاريخ ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٩٦ هـ ٢٠ مايو سنة ١٩٧٦ م التي جاء فيها <sup>(٣)</sup> :

أنه ثبت من التقرير المؤرخ ١٨ / ٤ / ١٩٧٦ الذي أرسلته إلينا الإدارة العامة للمعامل المركزية بوزارة الصحة بعد تحليلها لمشروب الكينا بمختلف أسمائه التجارية الواردة بالتقرير : أن هذا المشروب يحتوى على مادة الكحول الموجودة في الخمر المحسمة شرعاً بنسبة تتراوح ما بين ٢٥ ٪ ، ٣٥ ٪ ، ٣٥ ٪ .

ولما كان كتاب الإدارة العامة لقطاع الصيدلة بوزارة الصحة المخبر في ٢٧ يونيو سنة ١٩٨١ الرقم ١٢٥٢ الوارد لدار الإفتاء رداً على كتابها رقم ٣٢٨ المؤرخ ٢ يونيو سنة ١٩٨١ في شأن مشروب الكينا ونسبة مادة الكحول فيه قد جاء به :

(١) من الآية ٩٠ من سورة المائدة .

(٢) نيل الأوطار للشوكلي ج ٨ ص ١٧٦ .

(٣) رقم ٤٤٥ م / ١٠٨ س .

أن الكينا تعتبر من الخمر وتنظمها المواصفات القياسية رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن المشروبات الكحولية الصادرة من وزارة الصناعة .

كما أنه قد صدر القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ باعتبار الكينا من المشروبات الكحولية ، وبأنها لا تعتبر من الأدوية .

لما كان ذلك : وكان تقرير أهل الخبرة قد انتهى إلى أن مشروب الكينا يعتبر من الخمر ومن المشروبات الكحولية فقد اعتبرها القانون من هذا القبيل أيضاً ، ومن ثم صارت بهذا كله من الخمر دون اشتباه .

ولما كانت (١) الأحاديث الشريفة قد وردت وفيرة مقررمة مؤكدة أن ما أسكر كثيره فقليله حرام . وفي شأن بيع الخمر بوصفها العنوافي العام جاء الحديث الشريف (٢) .

( لعن الله الخمر وشاربها وساقياها وبائعاها ومبتاعها وعاصرها ومعتصمها وحاملها والمحمولة إليه ) وإذ كان مشروب الكينا بكافة أنواعه وأسمائه داخلا في نطاق الخمر بمقتضى تلك التقارير ، وبنص القانون وأنه ليس من الأدوية كانت الكينا باعتبارها مادة كحولية مسكرة محرمة بنص آيات القرآن الكريم وبالسنّة الشريفة وإجماع المسلمين . لا يرفع عنها وصف التحريم تسميتها بغير اسمها .

هذا : وإن هذا القرار الذي أصدره المجلس الشعبي لحي وسط القاهرة في شأن الخمر حسبما جاء بكتابه المرقوم ليرضى عنه الله ورسوله وصالح المؤمنين . لأنه تنفيذ لأوامر الله ، ودفع لإثم ومنع لكبيرة من الكبائر ، نرجو الله أن يوفق أولى الأمر في اتخاذ مثل هذا القرار وتنفيذه على كافة المستويات طاعة لله ورسوله ( ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقنه فأولئك هم الفائزون (٣) ) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) نيل الاوطار للشوكاني ج ٨ من ١٧٩ - ١٨٠ .  
(٢) رواه أبو داود - المنتخب من السنة المجلد التاسع من ١٢٨ المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية .  
(٣) الآية ٥١ من سورة النور .

## الموضوع

عورة المرأة (١٢٩٤)

### المبادئ

١- كل ما لا يجوز للمرأة إبداءه من جسدها عورة ، يجب سترها ويحرم كشفها .

٢- المقصود بكلمة ( ما ظهر منها ) في قوله تعالى : ( وقل للمؤمنات ) إلخ الآية . ما جرت العادة بإظهاره ، وكان الأصل فيه الظهور بالنسبة للرجال ، ومثل الرجل في هذا الحكم المرأة غير المسلمة .

٣- عورة المرأة بالنسبة للأصناف الالهي عشر المذكورين في سورة النور الآية ٣١ - تتحدد فيما عدا مواضع الزينة الباطنة من مثال الأذن والعنق والشعر والصدر والذراعين والساقين التي أبيح إبداءها لهم ، أما ما عدا ذلك ، فلا يجوز إبداءه مطلقاً إلا للزوج .

٤- مراتب ذوى الأرحام تختلف بحسب ما في نفوس البشر ، فكشف الأب والأخ على المرأة أحوط من كشف ابن زوجها ، وما يبدى للأب لا يجوز إبداءه لابن الزوج .

٥- زوج الأخت لم يرد ضمن هذه الأصناف الالهي عشر ومن ثم كان أجنبيّاً عن أخت زوجها ، لا يحل له كما لا يحل لها أن تبدى أمامه إلا الزينة الظاهرة التي هي الوجه والكفان .

٦- لافرق بين دخول الأخ على زوجة أخيه ، وبين دخول الرجل على أخت زوجته في كون كل منهما أجنبي عن الآخر .

(\*) المنى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١٠٥ - م ٢٠٢ - ١٦ أغسطس ١٩٨١ م .



سئل :

بكتاب المركز الإسلامي - كولونيا - ألمانيا الاتحادية المحرر في ٨ رجب ١٤٠١ هـ ١٢ مايو ١٩٨١ م المقيد برقم ١٨٩ سنة ١٩٨١ وقد جاء به :  
المفهوم لدينا أن زوج الأخت ليس من المحارم الذين ذكرهم الله في سورة النور ، وقد أجازت سورة النور في القرآن الكريم أن تضع المرأة حجابها أمام عبدها ، كما أجازت وضع الحجاب عند تحرير العبد أو مكاتبته .  
فهل يجوز - بالنسبة لزوج الأخت . أن تظهر عليه أخت زوجته دون حجاب ، طالما أن أختها زوجته على قيد الحياة بحكم حرمتها عليه ؟ .  
ثم تتحجب أمامه عند موت أختها ، باعتبار أنها أصبحت حلاله .

أجاب :

قال الله سبحانه : ( .. وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدین زینتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدین زینتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن أو أبناء بعولتهن أو إخوانهن أو بنی إخوانهن أو بنی أخواتهن أو نسائهن أو ما ملکت أیمانهن أو التابعین غیر أولى الإربة من الرجال أو الطفل الذین لم یظهروا على عورات النساء ولا یضربن بأرجلهن لیعلم ما یخفین من زینتهن وتوبوا إلى الله جميعاً أيه المؤمنون لعلکم تفلحون<sup>(١)</sup> ) .  
في هذه الآية الكريمة بيان ما يجوز للمرأة إبدائه من زينتها وما لا يجوز ومن يحل لها أن تبدى بعض الزينة أمامهم من الرجال ، ولقد جاءت كلمة ( ولا يبدین زینتهن ) مرتين في هذه الآية : الأولى بقوله تعالى : ( ولا يبدین زینتهن إلا ما ظهر منها ) وقد اختلف العلماء في تحديد المقصود بكلمة ( ما ظهر منها ) وقدره ، هل يكون معناه ما ظهر بحكم الضرورة من غير قصد ، أو يكون ما جرت العادة بإظهاره وكان الأصل فيه الظهور ؟ ، وقد أثار واشتهر عن أكثر السلف من فقهاء الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين . الرأي الثاني ، فقد اشتهر عن ابن عباس وعن أنس أنهما قالاً في تفسير ( ما ظهر منها ) الكحل والخاتم .

(١) الآية ٢١ من سورة النور .

وإباحة إبراز هذين يلزم منها إظهار موضعيهما ، وهما الوجه والكفان .  
وهذا ما أميل للأخذ به ، لأن إظهار<sup>(١)</sup> الوجه والكفين ضرورة للتعامل  
وقضاء المصالح ، ولأن في سترهما حرجاً للمرأة التي قد تخرج لكسب  
قوتها أو تعول أولادها كما أشار إلى هذا الفخر<sup>(٢)</sup> الرازي في تفسيره .

وقوله سبحانه في الآية للمرة الثانية ( ولا يبدین زینتهن إلا لبعولتهن )  
هذا القول : حث للنساء ونهى للمؤمنات عن كشف الزينة الخفية  
من أجسادهن ، كزينة الأذن والشعر والعتق والصدر والساق أمام الأجنبي  
من الرجال ، حيث رخص الله لها في إبداء الوجه والكفين فقط ، كما في  
افتتاح الآية ( إلا ما ظهر منها ) .

وقد استنتجت الآية من حظر إبداء الزينة الخفية اثني عشر صنفاً من الناس هم :  
١ - بعولتهن : أى أزواجهن ، فلزوج أن يرى من زوجته ما يشاء  
وكتلك المرأة . وفي الحديث<sup>(٣)</sup> : ( احفظ عورتك إلا من زوجتك ) .

٢ - آباؤهن : ويدخل فيهم الأجداد لأب أو لأم ، والأعمام والأخوال ،  
إذ الصفهان الأخيران بمنزلة الآباء عرفاً وفي الحديث<sup>(٤)</sup> ( عم الرجل صنو أبيه ) .

٣ - آباء أزواجهن : فقد صار لهم حكم الآباء بالنسبة لهن ، حيث وقع  
التحريم بقوله تعالى : ( .. وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم )<sup>(٥)</sup> .

٤ - أبناءهن : ومثلهم فروع هؤلاء الأبناء وذريتهم ذكوراً وإناثاً .

٥ - أبناء أزواجهن : لضرورة الاختلاط الحاصل في العشرة والمنزل  
ولأنها صارت بمثابة الأم فهي محرمة على هؤلاء الأبناء بقوله تعالى :  
( ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف )<sup>(٦)</sup> .

٦ - إخوانهن : سواء أكانوا أشقاء أو من الأب أو من الأم .

٧ - بنو إخوانهن : للتحريم الواقع مؤبداً بين الرجل وعمته .

(١) بهذا قال المفسرون : الطبري والقرطبي والزمخشري والرازي والشوكاني في فتح القدير  
وغيرهم في تفسير هذه الآية .

(٢) ص ٢٠٥ و ٢٠٦ ج ٢٢ .

(٣) أخرجه الألبان أحمد وأصحاب السنن الأربعة والحكم والبيهقي - البيان والتعريف  
بأسباب ورود الحديث ج ١ ص ٩٩ .

(٤) رواه مسلم .

(٥) من آية الحريم ٢٣ من سورة النساء .

(٦) من الآية ٢٢ من سورة النساء .

٨- بنو أخواتهن : لأن حرمة الخالة على الرجل أبدية أيضاً بنص آية التحريم في القرآن .

٩- نساؤهن : أى النساء المتصلات بهن نسباً أو ديناً ، أما المرأة غير المسلمة فلا يجوز لها أن ترى من زينة المرأة المسلمة ما خفى ، بل يجوز أن ترى ما أبيح للرجل الأجنبي رؤيته على أصح الأقوال .

١٠- ما ملكت أيمانهن : أى عبيدهن وجواريهن ، لأن الإسلام ضم هؤلاء إلى الأسرة فصاروا كأعضائها ، وقد خص بعض الأئمة هذا بالإناث دون الذكور من المملوكين<sup>(١)</sup> .

١١- التابعون غير أولى الإربة من الرجال : وهم الأتباع والأجراء الذين لا شهوة لهم في النساء لسبب بدنى أو عقلى ، فلا بد من توافر هذين الوصفين ، التبعية للبيت الذى يدخلون على نساءه ، وفقدان الشهوة الجنسية ، وكما قال القرطبي : من لا فهم له ولا همة ينتبه بها إلى النساء .

١٢- الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء : وهم الصغار الذين لم تثر في أنفسهم الشهوة الجنسية ، فإذا ما لوحظ ظهورها عليهم حرم على المرأة إبداء زينتها الخفية أمامهم وإن كانوا دون البلوغ .

لما كان ذلك : كان كل ما لا يجوز للمرأة إبداءه من جسدها عورة يجب سترها ويحرم كشفها . وكانت عورتها بالنسبة للرجال الأجانب عنها وغير المسلمات من النساء على الأصح جميع بدنها ما عدا الوجه والكفين ، وكانت عورتها بالنسبة للأصناف الاثنى عشر المذكورين في آية سورة النور<sup>(٢)</sup> تتحدد فيما عدا مواضع الزينة الباطنة من مثال الأذن والعنق والشعر والصدر والذراعين والساقين التى أبيح إبدؤها هؤلاء الأصناف ، أما ما وراء ذلك مثل الظهر والبطن والفخذين وما بينهما وما وراءهما فلا يجوز إبداءه لامرأة أو لرجل إلا للزوج . كما يدل على هذا حديث<sup>(٣)</sup> بهز بن حكيم عن جده قال : « قلت يا رسول الله

(١) تفسير القرطبي ج ١٢ ص ٢٢٢ و ٢٢٤ و ٢٢٧ وفيه تفصيل .

(٢) الآية ٣١

(٣) سبق تخريجه وانظر البيان والتعريف بأسباب ورود الحديث الشريف ابن حزة الدمشقي

ج ١ ص ٩١ .

عوراتنا ما نأثى منها وما نذر قال : « احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قيل : إذا كان القوم بعضهم فى بعض ؟ قال : إن استطعت ألا يرينها أحد فلا يرينها . قيل : إذا كان أحدا خالياً ؟ قال : الله أحق أن يستحيا منه من الناس » .

هذا : وقد قال القرطبي<sup>(١)</sup> : لما ذكر الله تعالى الأزواج وبدأ بهم ثنى بنوى المحارم وسوى بينهم فى إبداء الزينة ، ولكن تختلف مراتبهم بحسب ما فى نفوس البشر ، فلا مرية ان كشف الأب والأخ على المرأة أنحوط من كشف ابن زوجها ، وتختلف مراتب ما يبدى لهم ، فيبدى للأب ما لا يجوز إبداءه لابن الزوج .

وفى موضع آخر<sup>(٢)</sup> قال : والله تعالى قد حرم المرأة على الإطلاق لنظر أو لذة ، ثم استثنى اللذة للأزواج وملك العين ، ثم استثنى الزينة لاثني عشر شخصاً ، العبد منهم ، وقد تأول بعضهم الآية فى شأن الأصناف الأخيرة فقال : إن التتدبير أو ما ملكت أيمانهم من غير أولى الإربة أو التابعين غير أولى الإربة من الرجال .

وإذ كان ذلك : وكان زوج الأخت لم يرد ضمن هذه الأصناف الاثني عشر — كان أجنبياً من أخت زوجته ، لا يحل له كما لا يحل لها أن تبدى أمامه إلا الزينة الظاهرة التى هى الوجه والكفان . وبين هذا ويؤكد أنه الرسول صلى الله عليه وسلم حذر من خلوة المرأة بأحائها فقال : ( إياكم والدخول على النساء<sup>(٣)</sup> ) فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله : أفرأيت الحمى ؟ قال : الحمى — الموت ) .

قال النووي<sup>(٤)</sup> : الحمى أقارب الزوج غير آبائه وأبنائه ، لأنهم محارم وإنما المراد غير المحارم كابن العم ، لأنه يحل لها تزوجه لو لم تكن متزوجة وجرت العادة بالتساهل فيه ، فيخلو الأخ بامرأة أخيه فشبهه بالموت وهو أولى بالمنع من الأجنبى .

(١) ج ١٢ ص ٢٣٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٣٧ .

(٣) متفق عليه .

(٤) فتح البارى بشرح البخارى ج ٩ ص ٢٧١ و ٢٧٢ فى باب النكاح .

فهذا الحديث الشريف يحلر - سدا للذرائع - من الدخول على النساء والخلوة بهن ، إلا في الخلود التي أباحها الله سبحانه وبينها في القرآن الكريم<sup>(١)</sup> وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم . ولا فرق بين دخول الأخ على زوجة أخيه ، وبين دخول الرجل على أخت زوجته ، فهو أجنبي عنها في كلا الحالين ، والمحرم على زوج الأخت هو الجمع بين المرأة وأختها<sup>(٢)</sup> قال تعالى ( وأن تجمعوا بين الأختين ) . فالتحريم للجمع لا لأصل الزواج ، بدليل أنها تحل له إذا ما فارق زوجته بموت أو طلاق .

هذا : ولا قياس في الحل والتحريم ، لأن الحكم فيه من الله لاسمياً بعد أن دلت الآية الكريمة في سورة النور وآيات المحرمات في سورة النساء على أن الرجل أجنبي من أخت زوجته ، بمعنى أنه غير محرم لها ، وأن التحريم إنما في الجمع بينها وبين أختها ( زوجته ) .

واتقاء الشبهات لون من التربية الإسلامية التي جاءنا بها رسول الإسلام ، حيث قرر هذا المبدأ في قوله عليه الصلاة والسلام<sup>(٣)</sup> :

« الحلال بين والحرام بين ، وبين ذلك أمور متشابهات لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هي أم من الحرام ؟ فمن تركها استبرأ لدينه وعرضه فقد سلم ، ومن واقع شيئاً منها يوشك أن يواقع الحرام ، كما أن من يرمى حول الحمى<sup>(٤)</sup> ، أو شك أن يواقعه الا وان لكل ملك حمى الا وان حمى الله محارمه » .

وبهذا البيان المستمد من نصوص القرآن والسنة ، لا يحل للرجل أن يطلع من أخت زوجته على أكثر من الوجه والكفين ، كما يحرم عليها تمكينه مما وراء هذا من جسدها كما تحرم عليهما الخلوة ، ولا قياس في هذا الموضع ، إذ لا قياس ثمت في الحلال والحرام . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) من الآيات ٢٢ و ٢٣ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة النساء .

(٣) رواه الشيخان من الثعمان بن بشير ، وهذا اللفظ من رواية القزويني .

(٤) الحمى مكان محدود يحجزه السلطان لترعى فيه ماشيته وحدها ويمنع غيرها من دخوله .

## الموضوع

(١٢٩٥) كهرة الحيوان قبل ذبحه

### المبادئ

- ١ - تقضى نصوص فقه الشريعة الإسلامية أنه إذا اجتمع في الذبيحة سبب محرم وآخر مبيح تكون محرمة .
- ٢ - إذا كانت كهرة الحيوان أو تخديره قبل ذبحه بقصد إضعاف مقاومته ولا تؤدي إلى موته جاز استخدامها .
- ٣ - إن أدت تلك الصدمة أو غيرها من طرق التخدير إلى موته فلا يحل استخدامها قبل الذبح ، كما لا يحل الحيوان المذبوح بهذه الطريقة .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد الدكتور ( م . ع / باكستاني ) الأستاذ بمعهد الصحة العامة ببرلين الغربية المقيّد برقم ٣٥٣ سنة ١٩٧٨ المتضمن أن الدول الغربية تتبع طريقة معينة لذبح الحيوانات ، وذلك باستعمال الصدمة الكهربائية أو غيرها من طرق التخدير التي تخفف من آلام الحيوان دون أن تميته . ويطلب السائل الإفادة عن حكم أكل الذبائح بعد استعمال إحدى طرق التخدير المشار إليها .

أجاب :

قال الله تعالى في سورة المائدة آية رقم ٣ ( حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتريدة والطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيت ) . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(\*) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٢ - م ١٧٠ - ص ١٢٩ - ١٨ محرم ١٣٩٦ هـ - ١٨ ديسمبر ١٩٧٨ م .

( إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته ) قال العلماء إحسان الذبح في البهائم الرفق بها ، فلا يصرعها بعنف ولا يجرها من موقع إلى آخر وإعداد آلة الذبح ، ثم إراحة الذبيحة وتركها إلى أن تسكن وتبرد . هذه أوامر الله في الذبائح ، وفيما أحله وحرمه ، فإذا كانت الصدمة الكهربائية للحيوان أو غيرها من طرق التخدير تساعد على التمكن من ذبحه بإضعاف مقاومته وقت الذبح ، وإذا كانت هذه الصدمة لا تؤثر في حياته بمعنى أنه لو ترك بعدها دون ذبح عاد إلى حياته الطبيعية جاز استعمال الصدمة الكهربائية أو غيرها من طرق التخدير بهذا المفهوم قبل الذبح وحلت الذبيحة بهذه الطريقة . أما إذا كانت الصدمة الكهربائية أو تخدير الحيوان بأى طريق آخر تؤثر في حياته بحيث لو ترك بعدها دون ذبح فقد حياته فإن الذبح وقتئذ يكون قد ورد على ميتة فلا يحل أكلها في الإسلام لاحتمال موت الحيوان بالصدمة الكهربائية أو التخدير قبل الذبح ، إذ تقضى نصوص فقه الشريعة الإسلامية أنه إذا اجتمع في الذبيحة سبب محرم وآخر مبيح تكون محرمة ، كما إذا رمى شخص طائرا فجرحه فسقط في الماء فانتشله الصائد ميتاً فإنه لا يحل أكله لاحتمال موته غرقاً لا بجرح الصيد ، ومثله واقعة السؤال . فإذا تأكد السائل أن الصدمة الكهربائية للحيوان قبل ذبحه لا تؤدي إلى موته ، بحيث لو ترك دون ذبح عاد إلى حياته الطبيعية . جاز استخدامها لإضعاف مقاومته حال ذبحه فقط ، وإن كانت تلك الصدمة أو غيرها من طرق التخدير تميت الحيوان . فلا يحل استخدامها قبل الذبح ، كما لا يحل الحيوان المذبوح بهذه الطريقة . ومما تقدم يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الموضوع

(١٢٩٦) تحريم إتيان الرجل زوجته في غير الموضع المشروع

### المبادئ

- ١- إتيان الرجل زوجته في دبرها أمر منكر وحرام شرعاً ، وليس لهذا الفعل تأثير على عقد الزواج إلا بتضررها منه .
- ٢- لا يملك الزوج على زوجته إلا معاشرتها بما أحل الله .
- ٣- على الزوجة ألا تتمكن من ارتكاب هذه المعصية والفعل المحرم معها ، وتصانعه وترغبه فيها هو مشروع .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ٩٧ / ١٩٧٩ المتضمن أن زوجاً يسمى معاملة زوجته رغم أنها مطيعة له ، وقد أنجب منها بنتاً ويريد أن يجمعها في دبرها ، وقد فعل ذلك معها وجامعها في دبرها مرة واحدة كرهاً بالرغم منها ، فتركت له البيت وذهبت إلى أهلها لأنه مصمم على هذا العمل . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا العمل . وهل تحل له زوجته بعد ذلك ؟

أجاب :

إن إتيان الرجل زوجته في دبرها أمر منكر وحرام شرعاً . وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك . فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ملعون من أتى امرأته في

---

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٣ - م ٢٠٢ - ٣ جبادى الأولى ١٣٩٦ هـ - ٣١ مارس ١٩٧٦ م .



دبرها » رواه أحمد وأبو داود . وملعون : ( مطرود من رحمة الله ) .  
وفى لفظ « لا ينظر الله إلى رجل جامع امرأته في دبرها » رواه أحمد  
وابن ماجه . ولا ينظر الله إليه : ( يعرض الله عنه ولا يقبله ) وعن خزيمة  
ابن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم : ( نهى أن يأتي الرجل امرأته في  
دبرها ) رواه أحمد وابن ماجه . ونهى : ( طلب الامتناع عن إتيان  
الشيء المنهى عنه ) ومقتضى هذه النصوص تحريم إتيان الزوج زوجته  
في دبرها قطعاً . غير أن هذا الفعل المحرم لا تأثير له على عقد الزواج  
بينهما . وعلى هذا الزوج أن يقلع عن هذه المعصية ، ويتوب إلى الله تعالى  
من فعل قوم لوط ، ويأوى إلى المحل الذي شرعه الله سبحانه ، وليعلم أنه  
لا يملك على زوجته إلا معاشرتها بما أحل الله ، وأن هذا الفعل إذا ثبت  
قضاء موجب لتطليقها عليه ، وعلى هذه الزوجة أن تصانع زوجها وتنصحه  
وترغبه فيما هو مشروع ولا ، تمكنه من ارتكاب هذه المعصية والفعل  
المحرم معها . إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . وبهذا علم جواب السؤال  
والله يهدي إلى الحق وإلى صراط مستقيم وهو سبحانه أعلم .



## الموضوع

(١٢٩٧) حكم تفاوت وزن الدينار والدراهم في ربوية التعامل بها

### المبادئ

- ١ - التعامل بدنانير الروم ودراهم الفرس متعارف عليه عند العرب قبل الإسلام .
- ٢ - أقر الرسول صلى الله عليه وسلم أهل مكة على هذا التعامل .
- ٣ - استقر تعامل المسلمين بالذهب والفضة بشرط المثلية ، وتكون الزيادة بها ربا وذلك منذ صدور الإسلام .
- ٤ - عند مبادلة الذهب بالذهب والفضة بالفضة يتحتم التساوى في الوزن دون العدد لعللة الثمنية .

سئل :

بالطلب المقدم من الأستاذ الدكتور - مدير البحوث والدراسات دائرة الشئون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة المقيّد برقم ١٨ سنة ١٩٧٩ المتضمن الاستفسار عن مدى تأثير تفاوت وزن الدينار والدراهم في العصور الإسلامية المتفاوتة في ربوية التعامل بها قروضاً كانت أم أثمان مبيعات أم غير ذلك ، فإذا اقترض عمرو ١٠٠٠ دينار مثلاً من زيد فقد يقابلها في زمن الوفاء بها عند حلول الأجل المتفق عليه ١١٠٠ دينار ، بافترض أن الدينار المقترضه كان الواحد فيها يزن مثقالاً كاملاً ، حالة أنه عند الوفاء كانت الدينار المتداولة تنقص عن وزن المثقال : والسؤال هو : هل المائة دينار التي تقاضاها زيد الدائن في المثال

---

(\*) الفتى : مفيدة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٢ - م ٢٢٥ - ص ٢٠٨ -  
٢٥ جمادى الآخرة ١٣٩٦ هـ - ٢٢ مايو ١٩٧٦ م .

السابق تعتبر من قبيل الربا المحرم أم لا ؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب فكيف أقر الفقهاء أسلوب حساب الدين بالوزن لا بالعدد ، ولم ينكره أحد منهم وجرى به عرف الأمة عالمها وعامها بلا خلاف طوال قرون عديدة .

أجاب :

إن الدينار والدرهم الإسلاميين قد اختلف العلماء في تحديد قدرهما وقد تعرض لبحث تطورها من العلماء والأقدمين أبو عبيد في كتابه الأموال ، والبالذرى في كتابه فتوح البلدان . والخطابي في معالم السنن . والماوردى في الأحكام السلطانية ، والنووى في المجموع شرح المذهب في كتاب البيوع ، والمقرئى في كتاب النقود القديمة الإسلامية ، ثم على باشا مبارك في الجزء ٢ من كتاب الخطط التوفيقية والدكتور عبد الرحمن فهمى في كتابه صنج السكة في الإسلام ودائرة المعارف الإسلامية المترجمة ج ٩ في مادتي درهم ودينار ، ورسالة تحرير الدرهم والمثقال للأب أنستاس الكرملى وغير هذا من كتب الفقه والتاريخ . وقد تعارف العرب قبل الإسلام التعامل بالدينار حيث كانت ترد إليهم من بلاد الروم وبالدراهم التي ترد كذلك من بلاد الفرس ، وكانت الدراهم الواردة تختلف حجماً ووزناً ، وكان أهل مكة يتعاملون فيها وزناً لا عدداً كأنها سيائل غير مضروبة ، وقد أقر الرسول صلى الله عليه وسلم أهل مكة على هذا التعامل وقال ( الميزان ميزان أهل مكة والمكيال مكيال أهل المدينة ) نظراً لأن هؤلاء كانوا أهل زراعة وأولئك كانوا تجاراً ، وقد استقر تعامل المسلمين بالذهب والفضة باعتبارهما ثمناً للتبادل كغيرهم من الأمم ، ووضع الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث مشهور قاعدة هامة هي التماثل في التعامل بهذين المعدنين وغيرهما من الأصناف الستة - ونص على أن الزيادة ربا - ففى لفظ الحديث الذى رواه مسلم فى صحيحه عن طريق عبادة بن الصامت رضى الله عنه ( سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والتمر بالتمر والبر بالبر والشعير

بالشعير والملح بالملح إلا سواء بسواء عيناً بعين فن زاد أو استزاد  
 فقد أربي . وقد اتفق الفقهاء على أن العبرة بالتساوى والمماثلة في حال  
 تبادل هذه الأنواع بمثلها من جنسها وزناً أو كيلاً - وقال فقهاء الحنفية  
 والحنابلة إن المعيار الشرعى الموجب للمماثلة هو القدر والجنس وإن  
 اختلف فقهاء المذهبين في القدر الذى يتحرز فيه عن الربا . وقال فقهاء  
 الشافعية إن الذهب والفضة يحرم فيهما الربا لعله واحدة هى : أنها من  
 جنس الأثمان - ومن أجل هذا حرموا الزيادة في الوزن كذلك فيهما  
 دون غيرهما من الموزونات ، وفقهاء المالكية قالوا : إن علة تحريم  
 الزيادة في الذهب والفضة التقديرية ، فأوجبوا التساوى في القدر حين اتحاد  
 الجنس كذلك ، ويستفاد من هذا العرض الموجز لأقوال فقهاء المذاهب  
 الأربعة أنه عند مبادلة الذهب بالذهب والفضة بالفضة يتحتم التساوى  
 في القدر أى الوزن دون نظر إلى عدد الوزن لعله الثمنية أى أن هذين  
 المعدنين قد وضعاً لقياس قيمة الأموال ، وترتيباً على هذا ففى واقعة  
 السؤال إذا اقترض عمرو ١٠٠٠ دينار من زيد وعند الوفاء في الأجل  
 المضروب بينهما كان سداد القرض بعدد ١١٠٠ دينار فإن هذا العدد  
 مساو وزناً للعدد الأول ١٠٠٠ دينار في هذا التعامل وصار أسلوب حساب  
 الديون وسدادها بالوزن لا بالعدد ، وعلى ذلك فإن المائة دينار التى تقاضاها  
 الدائن في المثال لا تعتبر ربا إذ ليست زائدة عن وزن الدين الذى اقترضه  
 المدين ، فهو وإن كان قد قبض ١٠٠٠ دينار عدا لكنها مفترضة الوزن  
 المنضبط . وعلى المدين أن يوفى الدين الذى قبضه وزناً لا عدا - لأن  
 المعيار الشرعى على حد تعبير الفقهاء - هو اتحاد القدر والجنس فن  
 زاد أو استزاد فقد أربي - وفي المثال لا زيادة في القدر وزناً والجنس  
 متحد لأن البديلين من الذهب ، أما إذا افترضنا أن الـ ١١٠٠ دينار تزيد  
 وزناً عن ١٠٠٠ دينار فإن الزيادة أنشد تكون ربا .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الموضوع

(١٢٩٨) حكم دفن جثث موتى المسلمين مع المسيحيين

### المبادئ

- ١- لا يجوز شرعاً دفن جثث موتى المسلمين مع جثث موتى المسيحيين إلا إذا اختلط الحال فإنهم يدفنون في مقابر المسلمين للتغليب .
- ٢- لا يجوز شرعاً دفن أكثر من ميت في قبر واحد إلا للضرورة .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٩٠ سنة ١٩٧٩ المتضمن سؤال الطالب عن الحكم الشرعي في دفن جثث الموتى المسيحيين في قبر واحد مع الموتى المسلمين .

أجاب :

المخصوص عليه شرعاً أنه لا يجوز دفن جثة الميت المسلم في مقابر المسيحيين . كما لا يجوز دفن جثة الميت المسيحي في مقابر المسلمين ، هذا إذا تعينت جثة الميت المسلم من جثة الميت المسيحي ، أما إذا اختلطت جثث الموتى المسلمين مع جثث الموتى المسيحيين ولم تعرف جثة الميت المسلم من جثة الميت المسيحي فإنهم يدفنون جميعاً في مقابر المسلمين تغليباً لجانب المسلمين على المسيحيين . كما أنه لا يجوز شرعاً دفن أكثر من ميت في قبر واحد إلا للضرورة . وعلى ذلك ففي حادثة السؤال : لا يجوز دفن جثث الموتى المسيحيين في قبر واحد مع موتى المسلمين إلا إذا اختلطت جثث الموتى من المسلمين والمسيحيين ولم تعرف جثة الميت المسلم من الميت المسيحي ، وكانت هناك ضرورة تدعو إلى ذلك . وما ذكر يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

(\*) المتن : مغيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ١١٢ - م ٢٢٦ - من ٢١٠ -  
٢ رجب ١٢٩٦ هـ - ٢٨ مايو ١٩٧٦ م .

## الموضوع

(١٢٩٩) هجر الزوجة مدة طويلة محرم شرعاً بشرط تضررها

## المبادئ

- ١ - هجر الزوج زوجته لمدة طويلة حرام شرعاً إذا تضررت من بعده عنها .
  - ٢ - يجب عليه نقلها إليه أو الحضور للإقامة معها وألا يغيب ، عنها أكثر من سنة وفاء بحقوقها الشرعية عليه كزوجة .
  - ٣ - زكاة الفطر لا تسقط بفوات وقتها وتصبح ديناً في الذمة واجب الأداء .
  - ٤ - عدد الركعات الثلاث بعد صلاة العشاء - الخنفيه يرونها كلها واجباً وتؤدى بتسليمة واحدة . ويرى الأئمة الثلاثة أن الوتر بعد أداء صلاة العشاء وسنتها . وأقله ركعة وأكثره إحدى عشرة ركعة .
- سئل :

بالطلب المقدم من / م. ع. أ. المصري المقيم بالسعودية المقيد برقم ١٩٧٩/٤٧ المتضمن أن السائل مقيم بالسعودية مدة عامين تقريباً لم يحضر فيها إلى القاهرة - وأن زوجته في القاهرة وهو يريد أن يعرف حكم الشرع في غيبته عنها هذه المدة ، وهل هذا الغياب حرام أم حلال ؟ - كما أنه لم يؤد زكاة الفطر عن هذين العامين لأنه كان يفكر أن والده سيخرج عنه الزكاة في مصر ، وهو يريد أن يعرف حكم الشرع في هذا ، وماذا يجب عليه أن يفعله ؟ - كما أنه يريد أن يعرف حكم الشرع في الثلاث ركعات التي تؤدى بعد صلاة العشاء وركعتي سنتها - وهل الركعات الثلاث وتر كلها أو فيهن شفع وفيهن وتر ؟ - كما أن السائل

(\*) الفتوى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٢ - م ٢٢٧ - م ٢١١ -  
٢ رجب ١٣٩٩ هـ - ٢٨ مايو ١٩٧٩ م .

يحفظ سوراً صغيرة من القرآن الكريم - فهل إذا صلى وحده وقرأ سورة صغيرة - هل تكون الصلاة صحيحة أم باطلة ؟ - كما أنه يقرأ في الثلاث ركعات سوراً صغيرة من القرآن فهل هذا يجوز أم لا ؟ : وطلب السائل بيان حكم الشرع في هذه الموضوعات .

أجاب :

المقرر شرعاً أنه لا يجوز للزوج هجر زوجته - ومن أجل هذا أجاز فقهاء مذهب الإمام مالك وفقهاء مذهب الإمام أحمد بن حنبل للزوجة التي يهجرها زوجها طلب التلطيق للضرر ، وأخذ القانون المصرى بذلك فجعل للزوجة التي يغيب عنها زوجها ويقيم في بلد آخر غير محل إقامتها ستة فأكثر دون علر مقبول أن تطلب من القاضي الطلاق إذا تضررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه .

لما كان ذلك . فإذا كانت زوجة السائل متضررة من بعده عنها فإنه يحرم عليه شرعاً هجره لما هذه المدة الطويلة . ويجب عليه أن ينقلها إلى محل إقامته أو أن يحضر للإقامة معها ، ولا يطيل غيبته عنها أكثر من ستة وفاء بحقها الشرعى عليه كزوجة - هذا فوق ما لها من النفقة الشرعية مدة غيبته عنها إذا لم يكن قد أنفق عليها أو وكل أحداً بالإنفاق عليها .

أما زكاة الفطر فإنه يجب عليه شرعاً أن يخرجها عن العامين الماضيين عن نفسه وعن من يجب عليه نفقته ، ولا تسقط بفوات وقتها وإنما تصير ديناً في ذمته وعليه أدائها . أما عن الركعات الثلاث بعد صلاة العشاء وسنّها فإن فقهاء المذهب الحنفى يرون أنها كلها واجب ، وتؤدى بتسليمه واحدة كهيئة صلاة المغرب ويقرأ المصلّى في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ثم القنوت (الدعاء) في آخر ركعة قبل الركوع - ويرى فقهاء المذاهب الأئمة مالك والشافعى وأحمد بن حنبل أن الوتر بعد أداء صلاة العشاء وسنّها - ستة ، وأقله ركعة واحدة . وأكثره إحدى عشرة ركعة ، وللوسائل اتباع أى من هذين الرأيين . هذا : وللوسائل أيضاً أن يصلى بالسور التي يحفظها من القرآن الكريم فإن صلاته بما يحفظه صحيحة شرعاً متى استوفت باقى شروطها - ومن هذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الموضوع

### (١٣٠٠) أكل لحم الآدمي

### المبادئ

١ - أكل لحم الآدمي معصوم الدم أو مباحه بعد قتله محرم شرعا ولو عند الضرورة.

٢ - أكل لحم الآدمي الميت محرم شرعا لإلحاد الضرورة على خلاف في ذلك بين الفقهاء وبشروط معينة .

٣ - طعام أهل الكتاب غير الذبائح حلال ولا شيء فيه . أما ذبائحهم لما تأكد أنه ذكر عليها اسم غير الله لا يحل أكله . وعند عدم العلم بذلك فيحل أكله لحديث (سم وكل) .

سئل :

بالطلب المقدم من أ.ع المهندس بالسعودية المقيدم برقم ٢٥٩ لسنة ١٩٧٩ المتضمن أن السائل يطلب بيان حكم الشرع في الأمرين الآتيين :

١ - سمع السائل من بعض العلماء أن لحم الإنسان مباح أكله عند الضرورة . فهل هذا صحيح وما هي هذه الضرورة ؟

٢ - ما هو الرأي في طعام أهل الكتاب مع العلم بأن الذبح عندهم غير شرعي ؟

أجاب :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .  
عن السؤال الأول : اتفق الفقهاء جميعاً على عدم جواز قتل الآدمي الحي

(\*) الفتاوى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق -- س ١١٢ م ٣١٠ - ٢٨ ص ١٤٠٠ هـ ١٦ يناير ١٩٨٠ م .



وأكله عند الضرورة حتى ولو كان مباح الدم كالحربي والمستأمن والزاني المحسن ، لأن تكريم الله سبحانه وتعالى لبني آدم متعلق بالإنسانية ذاتها فتشمل معصوم الدم وغيره ، أما أكل لحم الآدمي الميت . فاختلف فيه الفقهاء . فقال الحنفية على ما جاء في الدر المختار للمصنف وحاشية رد المحتار لابن عابدين في الجزء الخامس : إن لحم الإنسان لا يباح في حال الاضطراب ولو كان ميتاً لكرامته المقررة في قوله تعالى ( ولقد كرّمنا بني آدم )<sup>(١)</sup> وهذا أيضاً قال الظاهرية . وقال المالكية . إنه لا يجوز أن يأكل المضطر لحم آدمي لأنه أمر تعبدى ، وصحح بعض المالكية أنه يجوز للمضطر أكل لحم الآدمي إذا كان ميتاً . وأجاز الفقه الشافعي والزيدي أن يأكل المضطر لحم إنسان ميت بشروط منها ألا يجد غيره ، وفي الفقه الحنبلي أن لحم الإنسان الميت لا يباح أكله عند الضرورة وهناك قول آخر بالإباحة ورجحه ابن قدامة في المغني . والذي نختاره للإفتاء هو قول الحنفية والظاهرية وبعض فقهاء المالكية والحنابلة القائلين بعدم جواز أكل لحم الآدمي الميت عند الضرورة لكرامته . والضرورة هي دفع الهلاك وحفظ الحياة . وعن السؤال الثاني : طعام أهل الكتاب إن كان لا يحتاج إلى ذكاة أى ذبح فلا خلاف بين العلماء في حل أكله . أما ذبائح أهل الكتاب وهم النصارى واليهود فقد قال الشوكاني في تفسيره الآية : ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم )<sup>(٢)</sup> قال : الطعام اسم لما يؤكل ومنه الذبائح . وذهب أكثر العلماء إلى تخصيصه هنا بالذبائح وفي هذه الآية دليل على أن جميع طعام أهل الكتاب من غير فرق بين اللحم وغيره حلال للمسلمين وإن كانوا لا يذكرّون على ذبائحهم اسم الله وتكون هذه الآية تخصيصاً لقوله تعالى : ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه )<sup>(٣)</sup> وظاهر هذا أن ذبائح أهل الكتاب حلال وإن ذكر اليهودى اسم عزيز على ذبيحته وذكر النصارى على ذبيحته اسم المسيح . وإليه ذهب ابن الدرداء وعبادة بن الصامت

(١) من الآية ٧٠ من سورة الإسراء .

(٢) من الآية ١٥١ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ١٢١ من سورة الأنعام .

وابن عباس والزهرى وربيعة والشعبي ومكحول . وقال على وعائشة وابن عمر : إذا سمعت الكتابي يسمى غير الله فلا تأكل - وهذا هو قول طاووس والحسن وتمسكوا بقوله تعالى : ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ) . ويدل عليه أيضاً قوله تعالى ( وما أهل لغير الله به )<sup>(١)</sup> وقال مالك إنه يكره ولا يحرم . ثم قال : وهذا الخلاف ينصب على ما إذا علمنا أن أهل الكتاب ذكروا اسم غير الله على ذبائحهم ، أما مع عدم العلم فقد حكى الطبرى وابن كثير الإجماع على حلها لهذه الآية - ولما ورد في السنن من أكله صلى الله عليه وسلم من الشاة المصلية التي أهلتها إليه اليهودية . وهو في الصحيح وغير ذلك . وعلى هذا فطعام أهل الكتاب غير الذبائح حلال ولا شئ فيه - أما ذبائحهم فما تأكد أنه ذكر عليها اسم غير الله لا يحل أكله ، وعند عدم العلم بذلك فيحل أكله لحديث « سم وكل » والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

(١) من الآية ٣ من سورة المائدة .

## الموضوع

(١٣٠١) القرض بفائدة حرام شرعاً

### المبادئ

١- الربا بقسميه : ربا النسبة و ربا الزيادة محرم شرعاً بنص القرآن والسنة وإجماع المسلمين .

٢- الاقتراض من المؤسسات التي تملكها الدولة والاستدانة من البنوك مقابل فائدة محددة مقدماً ٣٪ يعتبر قرضاً بفائدة . وكل قرض بفائدة محددة مقدماً حرام . ويدخل في ربا الزيادة .

٣- الاقتراض بالفائدة لتشييد بناء لاستغلاله بالتأجير أو التملك للغير كسب مشوب بالربا الذي يحرم على المسلم التعامل به .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ٦٤ سنة ١٩٨٠ المتضمن ما يلي : أن الدولة اعتمدت مبلغ مائتين وخمسين مليوناً من الخنفيات لأعمال الإسكان والبناء بواقع ٣٪ براحة ثلاث سنوات وتحصل المبلغ على ثلاثين عاماً . ويقول السائل . هل يمكن أن أقترض مبلغاً من هذا المال لإقامة مسكن على قطعة أرض أملكها لينتفع بها مسلم ليس له مسكن في شقة من هذه العمارة على أن يسدد هذا المال بالشروط والضمانات التي تراها الدولة ؟  
أجاب :

يقول الله تعالى في سورة آل عمران في الآية رقم ١٣٠ ( يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة ) . ويقول رسول الله صلى الله عليه

---

(\*) المتن : فمسئلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق -- من ١١٢ - م ٣٥٢ - ١ ربيع الآخر ١٤٠٠ - ٢٥ يناير ١٩٨٠ م .

وسلم : فيما روى عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح . مثلاً بمثل يبدأ بيد . فمن زاد أو استزاد فقد أربى . الآخذ والمعطى فيه سواء ) رواه احمد والبخارى وأجمع المسلمون على تحريم الربا . ويظهر من هذا أن الربا بقسميه ربا النسيئة ، وربا الزيادة محرم شرعاً بنص القرآن والسنة وإجماع المسلمين ، ولما كان الاقتراض من المؤسسات التي تملكها الدولة والاستدانة من البنوك مقابل فائدة محددة مقدماً مثل ٣٪ يعتبر قرضاً بفائدة وكل قرض بفائدة محددة مقدماً حرام . ومن ثم تلخل الفوائد المحددة مقدماً في ربا الزيادة المحرم شرعاً بمقتضى النصوص الشرعية .

لما كان ذلك : فإن اقتراض السائل من الأموال المذكورة في السؤال بالفائدة المحددة ٣٪ يكون محرماً شرعاً ، لأنه تعامل بالربا دون ضرورة أو حاجة ذاتية للسائل ، لأن الظاهر من سؤاله أنه يريد الاقتراض بالفائدة لتشيد بناء لاستغلاله بالتأجير أو التملك الغير فيكون كسبه على هذا الوجه مشوباً بالربا الذي يحرم على المسلم التعامل به ويجب عليه أن يتحرى الكسب الحلال ويتبعد عن كل ما فيه شبهة الحرام امتثالاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ) وما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الموضوع

(١٣٠٢) التعويض عن اخلاء الأرض الزراعية غير جائز شرعا

## المبادئ

- ١- إيداع الأموال في البنوك مقابل شهادات الاستثمار بفائدة محددة مقدماً بواقع ١٠٪ يعتبر من باب القرض بفائدة . وكل قرض بهذا الوصف محرم شرعاً . ومن ثم تدخل هذه الفائدة في ربا الزيادة المحرم شرعاً .
- ٢- لا يحل للمسلم الانتفاع بالمال الحرام . وإذا حصل عليه يتخلص منه بالصدقة .

٣- أخذ المستأجر نصف الأرض المؤجرة إليه في نظير إخلائها ليتمكن المالك من بيعها أمر محرم شرعاً . لأن عقد الإجارة لا يستتبع ملكية العين المؤجرة . ويصبح هذا إن تم من أكل أموال الناس بالباطل المنهى عنه .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٠ المتضمن أن السائل يملك قطعة أرض مؤجرة للغير ويرغب في بيعها ، والمستأجر يطلب منه نصف المساحة ليعطيه الباقي ليبيعه . ويريد شراء شهادات استثمار بثمن القطعة المباعة بفائدة ١٠٪ . ليساعده على مواجهة أعباء المعيشة . ويطلب الإفادة عن نسبة الـ ١٠٪ هل هي حرام ؟ وهل أخذ المستأجر نصف المساحة حلال أم حرام ؟ وبيان الحكم الشرعي في ذلك ؟

---

(//) المفتي بمفيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٥ - م ٢٨ - ٢٠ شعبان ١٤٠٠ هـ - ٢ يولية ١٩٨٠ م . -

## أجاب :

قال الله تعالى في كتابه الكريم « الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يمحى الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم » الآيتان ٢٧٥ ، ٢٧٦ من سورة البقرة . وروى الإمام مسلم عن حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الذهب بالذهب وزناً بوزن مثلاً بمثل والفضة بالفضة وزناً بوزن مثلاً بمثل فمن زاد أو استزاد فهو ربا » هذه النصوص وغيرها من القرآن والسنة تدل صراحة على تحريم الربا بنوعيه : ربا النسئة وربا الزيادة ، وقد أجمع المسلمون على ذلك ولما كان إيداع الأموال فى البنوك مقابل شهادات الاستثمار بفائدة محددة مقدماً بواقع ١٠٪ يعتبر من باب القرض بفائدة ، وكل قرض بهذا الوصف محرم ، ومن ثم تدخل هذه الفائدة فى ربا الزيادة المحرم شرعاً بمقتضى النصوص الشرعية المشار إليها وإجماع المسلمين . فلا يحل للمسلم أن يتفجع بالمال المحرم ، وإذا حصل عليه يتخلص منه بالصدقة ، إذ على المسلم أن يتحرى الربح الحلال ويتبعد عن الكسب الحرام أو ما فيه شبهة الحرام . اتباعاً للحديث الشريف « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » هذا وأخذ المستأجر نصف الأرض المؤجرة إليه فى نظير إخلائها ليمكن المالك من بيعها أمر محرم شرعاً . لأن عقد الإجارة لا يستتبع ملكية العين المؤجرة ويصبح هذا إن تم من باب أكل أموال الناس بالباطل المنهى عنه بقول الله سبحانه : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » من الآية ٢٩ من سورة النساء . ويكون إثمه على المستأجر إن لم يرض المالك رضاء خالصاً بهذا التصرف والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الموضوع

(١٣٠٣) الفوائد وتعليق الصور في المنازل

### المبادئ

- ١ - الفوائد هي من قبيل الربا المحرم شرعاً لا يباح الانتفاع بها .
- ٢ - طريق التخلص من الكسب المحرم هو التصديق به على الفقراء أو أى جهة خيرية .
- ٣ - تعليق الصور في المنازل لا بأس به متى خلت عن مظنة التعظيم والعبادة أو التحريض على الفسق والفجور وارتكاب المحرمات .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٣٣٤ لسنة ١٩٧٩ المتضمن :

أولاً : كان للسائلة مبلغ من المال وضعت في البنك بفائدة وقد صرفت قيمة هذه الفائدة وهي معها ، وتطلب الإفادة عن كيفية التصرف فيها بعد أن عرفت أنها تعتبر ربا محرماً .

ثانياً : تطلب الإفادة عن الصور التي تعلق بجوانب المنازل بقصد الزينة . هل هي حلال أم حرام ؟ وهل تمنع دخول الملائكة المنازل ؟ وبيان الحكم الشرعي في ذلك .

أجاب :

عن السؤال الأول : يقول الله تعالى في كتابه الكريم ( الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم

---

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ٤٥ - ص ٧٨ - ٢٥  
ريضان ١٤٠٠ هـ - ٦ أغسطس ١٩٨٠ م

قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يمحى الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم ( الآيتان ٢٧٥ ، ٢٧٦ من سورة البقرة . ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما روى عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر . والشعير بالشعير . والتمر بالتمر . والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يدأ بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ وقسمطى فيه سواء ) رواه أحمد والبخارى . ويظهر من هذا أن الربا بقسميه : ربا النسئئة وربا الزيادة محرم شرعاً بهذه النصوص من القرآن والسنة وإجماع المسلمين .

لما كان ذلك فلا يباح للسائلة الانتفاع بهذه الفائدة ، لأنها من قبيل ربا الزيادة المحرم شرعاً . وطريق التخلص من الكسب المحرم هو التصديق به على الفقراء أو أى جهة خيرية . وعلى كل مسلم ومسلمة أن يتحرى الكسب الحلال ويتبعد عن كل ما فيه شبهة الحرام ، امثالاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم ( دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ) .

عن السؤال الثانى : اختلف الفقهاء فى حكم الرسم الضوئى بين التحريم والكراهة ، والذي تدل عليه الأحاديث النبوية الشريفة التى رواها البخارى وغيره من أصحاب السنن وترددت فى كتب الفقه ، أن التصوير الضوئى للإنسان والحيوان المعروف الآن والرسم كذلك لا بأس به ، إذا خلت الصور والرسوم من مظاهر التعظيم ومظنة التكريم والعبادة وخلت كذلك عن دوافع تحريك غريزة الجنس وإشاعة الفحشاء والتحريض على ارتكاب المحرمات . ومن هذا يعلم أن تعليق الصور فى المنازل لا بأس به متى خلت عن مظنة التعظيم والعبادة ، ولم تكن من الصور أو الرسوم التى تعرض على الفسق والفجور وارتكاب المحرمات . والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

١٣٠٤) كتابة شيء من القرآن بقصد الشفاء غير جائز شرعاً

## المبادئ

١ - كتابة بعض آيات القرآن الكريم أو سورة وتعليقها في أعناق الأولاد ، أو حملها بقصد الشفاء غير جائز شرعاً .

٢ - ليس لمسلم أن يستحل أجر كتابة آية أو سورة للاستشفاء بها على أى وجه من الوجوه . لاتفاق العلماء على عدم جواز الإجارة على ذلك شرعاً .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ٢٧٤ لسنة ١٩٨٠ وفيه أن السائل من حملة القرآن الكريم . ويطلب منه بعض المصلين أن يكتب له آية من كتاب الله تعالى تبرّكاً بها ، أو يكون عنده مريض فيكتب له آية من القرآن مثل آية الكرسي أو المعوذتين أو الفاتحة . وقد اعترض عليه بعض الناس على أساس أن هذا لا يجوز ، علماً بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( خذ من القرآن ما شئت لما شئت ) فهل يجوز هذا العمل أم لا يجوز ؟

أجاب :

إن القرآن وحى إلهي نزل به الروح الأمين على قلب رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم ، ليكون للعالمين نذيراً وبشيراً ، جاء بالعقيدة والشرعية

---

(\*) الفتى : مفصلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ٧٥ - ص ١٤١ -  
١١ ص ١٤٠ هـ - ٢٠ ديسمبر ١٩٨٠ م .

فيه نبأ السابقين ، من قال به صدق ، ومن اهتدى به فقد هدى إلى صراط مستقيم . وقد اختلف العلماء في جواز كتابة بعض آيات القرآن الكريم أو سورة وتعليقها في أعناق الأولاد أو حملها ، أو بعبارة أخرى في جواز تعليق التأمم من القرآن وأسماء الله تعالى وصفاته . فقالت طائفة بجوازه ونسبوا هذا إلى عمرو بن العاص وأبي جعفر الباقر ورواية عن الإمام أحمد . وطائفة أخرى قالت بعدم جواز تعليق التأمم للحديث الذي رواه أحمد عن عقبة بن عامر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ( من تعلق تميمة فلا أتم الله له ، ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له ) والتيممة ما يعلق في أعناق الأولاد من خرزات وعظام وغيرها للدفع العين . وقد جزم كثير من العلماء بقول الطائفة الأخيرة احتجاجا بهذا الحديث وما في معناه ، لأن النص عام ولا مخصص لعمومه وسدا للزريعة حتى لا يعلق في أعناق الصغار ما يجعلهم يكبرون وهم يعتقدون أن شفاءهم أو حفظهم بهذا المكتوب ولم يكن من عند الله ( وإن تمسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو وإن يردك بخير فلا راد لفضله يصيب به من يشاء من عباده وهو الغفور الرحيم ) الآية ١٠٧ من سورة يونس وقد سئل ابن أبي يزيد المالكي عن أجر من يكتب ورقة فيها نحو اسم الله وما أشبه ذلك مع قرآن ، وهل يجوز كتابة هذا ؟ فقال لم يأت هذا في القرآن ولا في الأحاديث الصحاح فلا يجوز . والسنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم أحب إلينا أن يدعى بالقرآن وبأسماء الله وصفاته ( الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي المكي ص ٨٨ ) وهذا هو ما يشير إليه القرآن الكريم في آيات الدعاء وفيما حكاه عن الأنبياء والصالحين من الالتجاء إلى الله سبحانه من دعاء واستغاثة .

لما كان ذلك : كان العمل المستول عنه غير جائز ، لأن فيه إساءة استعمال لآيات القرآن الكريم ، ولا ينبغي لمسلم أن يتخذ القرآن تيممة يعلقها فقد أنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم التأمم بوجه عام ، بل ودعا على من يستعملها بعدم التأم . أى قضاء حاجته من شفاء وغيره ، وليس لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر وكتبه ورسله أن يستعمل القرآن في غير ما أنزل له

وليس لمسلم أن يستحل أجرة كتابة آية أو سورة للاستشفاء بها على أى وجه من الوجوه . إذ قد اتفق الفقهاء على أن هذا العمل بهذا القصد لا يجوز الإجارة عليه شرعاً ولا يحل التكسب به . أما الحديث الوارد فى السؤال ( خذ من القرآن ما شئت لما شئت ) فإنه غير صحيح ، إذ لم يرد فى أى كتاب من كتب السنة ، ويصدق على من يقول به ويتحدث عنه ويعمل به قول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخارى ومسلم والنسائى عن أنس قال : ( إنه ليمنعنى أن أحدثكم حديثاً كثيراً أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : من تعمد على كذباً فليتبوأ مقعده من النار ) كتاب عمدة القارى شرح صحيح البخارى ج ٢ ص ١٥٢ والله سبحانه وتعالى أعلم .



## الموضوع

(١٣٠٥) يحرم العربون عند عدم اتمام الصفقة

## المبدأ

العربون الذى دفعه المشتري إلى البائع ولم تتم الصفقة محرم على البائع ويتعين عليه رده إلى المشتري إن كان على قيد الحياة أو إلى ورثته إن كان قد توفى . وإلا تصدق به في المصالح العامة للمسلمين .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٣٩ سنة ١٩٨١ ، وقد جاء به ما خلاصته :

تعاقد أحد الأشخاص مع مالك لأرض ، على شراء قطعة أرض من ملكه للمبانى — ودفع عربوناً — مبلغاً من النقود أثناء التوقيع على عقد الوعد بالبيع . ونص في العقد على دفع باقى الثمن على أقساط ثلاثة يحل أولها في آخر شهر يناير سنة ١٩٨٠ والثاني في آخر فبراير سنة ١٩٨٠ والثالث في آخر مارس سنة ١٩٨٠ ، واتفقا على أن يطبق على مبلغ العربون قواعد القانون ، إذا لم يقم المشتري بتسديد الأقساط في مواعيدها . ولما لم يف المشتري بالأقساط . أنذر البائع بفسخ الوعد بالبيع فحضر وتسلم القسط الأول الذى كان قد سدده المشتري ، ورأى الحاضرون أنه غير محق في استرداد العربون لإخلاله بشروط العقد وقد انصرف المشتري معترفاً بخطئه .

والسؤال :

ما هو حكم الإسلام في العربون ؟ وهل هو من حق البائع شرعاً ؟

---

(\*) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق — س ١١٥ — م ١٠١ — ١٢ ربيع الآخر ١٤٠١ هـ — ١٧ فبراير ١٩٨١ م .

وهل له أن يتبرع به في وجه من وجود البر مثلاً إذا لم يكن  
من حقه ؟

أجاب :

روى مالك في الموطأ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال :  
( نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع العربون ) . ورواه أيضاً  
أحمد والنسائي وأبو داود ، ورواه الدارقطني ، ورواه البيهقي موصولاً  
وقد فسر الإمام مالك : العربون قال : ذلك فيما نعلم أن يشترى الرجل  
العبد أو يكثرى الدابة ثم يقول أعطيتك ديناراً ، على أني إن تركت السلعة  
أو الكراء فأعطيتك لك . وهذا الحديث قد ورد من طرق يقوى بعضها  
بعضاً ، وهو يدل على تحريم البيع مع العربون ، لما فيه من الشرط الفاسد  
والغرر وأكل أموال الناس بالباطل ، وقد نص على بطلان البيع مع  
العربون وعلى تحريمه فقهاء مذاهب الأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي .  
وروى عن الإمام أحمد إجازته .

قال الشوكاني في بيان علة تحريم العربون ، إن البيع مع العربون  
اشتمل على شرطين فاسدين . أحدهما : شرط كون ما دفعه إليه يكون  
مجاناً بلا مقابل إن لم يتم العقد .

والشرط الآخر : الرد على البائع إذا لم يقع منه الرضا بالبيع ، وأضاف  
الشوكاني : أنه إذا دار الأمر بين الخطر والإباحة ترجح الخطر<sup>(١)</sup> .

لما كان ذلك : ففي واقعة السؤال : يكون استيلاء البائع على العربون  
غير جائز شرعاً لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع العربون .  
وإذا كان ذلك : فما طريق التصرف في مبلغ العربون الذي ظهر أنه  
من المحرمات ؟

(١) نيل الأوطار ج ٥ ص ١٥٣ و ١٥٤ والروضة الندية شرح الدرر البهية ج ٢ ص ١٨ والمجموع  
للنووي شرح المهذب للشيرازي ج ١ ص ٢٢٤ و ٢٢٥ .

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المسلم إذا أخذ مالا حراماً ، كان عليه أن يصرفه إلى مالكة إن كان معروفاً لديه وعلى قيد الحياة ، أو إلى وارثه إن كان قد مات ، وإن كان غائباً كان عليه انتظار حضوره وإيصاله إليه مع زوائده ومنافعه ، أما إن كان هذا المال الحرام ، لملك غير معين ، ووقع اليأس من التعرف على ذاته ، ولا يدري أمانت عن وارث أم لا ؟ كان على حائز هذا المال الحرام في هذه الحال التصديق به ، كإنفاقه في بناء المساجد والقناطر والمستشفيات ، وذهب بعض الفقهاء إلى عدم جواز التصديق بالمال الحرام ، لأن الله طيب لا يقبل إلا طيباً .

وقد استدلل جمهرة الفقهاء على ما قالوا من التصديق بالمال الحرام ، إذا لم يوجد مالكة أو وارثه بخبر الشاة المصلية<sup>(١)</sup> التي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتصدق بها بعد أن قدمت إليه ، فكلّمته بأنها حرام ، إذ قال صلى الله عليه وسلم ( أطعموها الأسارى ) .

ولما قامر أبو بكر<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه المشركين بعد نزول قول الله سبحانه ( ألم غلبت الروم .. ) وكان هذا بإذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحقق الله صدقه ، وجاء أبو بكر بما قامر المشركين به . قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ( هذا سمحت فتصدق به ) وكان قد نزل تحريم القمار بعد إذن الرسول عليه الصلاة والسلام لأبي بكر في المخاطرة مع الكفار .

وكذلك أثر عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه اشترى جارية ، فلم يظفر بمالكها ليعطيه ثمنها ، فطلبه كثيراً فلم يظفر به ، فتصدق بثمنها وقال : اللهم هذا عنه إن رضي وإلا فالأجر لي .

واستدلوا أيضاً بالقياس<sup>(٣)</sup> : إن هذا المال مردد بين أن يضيع وبين أن يصرف إلى خير ، إذ وقع اليأس من مالكة ، وبالضرورة يعلم

(١) الدر المختار وحاشية رد المحتار لابن عابدين ج ٢ ص ٤٩٨ ، ٤٩٩ في كتاب اللقطة - وإحياء علوم الدين للغزالي في كتاب الحلال والحرام . خرج العرقي الحديث عن أحمد بسند جيد في هابشه .

(٢) المرجع السابق وتخريج العراقي بهابشه .

(٣) أول سورة الروم .

(٤) المرجع السابق وتخريج العراقي بهابشه .

أن صرفه إلى خير أولى به من رمية ، لأن رمية لا تأتي بفائدة ، أما إعطاؤه للفقير أو لجهة خيرية ففيه الفائدة بالانتفاع به ، وفيه انتفاع مالكة بالأجر ، ولو كان بغير اختياره ، كما يدل على هذا الخير الصحيح ( أن الزارع والغارس أجرأ في كل ما يصيبه الناس والطيور من ثماره وزرعه ) ولاشك أن ما يأكل الطير من الزرع بغير اختيار الزارع وقد أثبت له الرسول صلى الله عليه وسلم الأجر .

وقد رد الإمام الغزالي على القائلين بعدم جواز التصدق بالمال الحرام بقوله : أما قول القائل : لا نتصدق إلا بالطيب ، فذلك إذا طلبنا الأجر لأنفسنا ، ونحن الآن نطلب الخلاص من المظلمة لا الأجر ، وتردنا بين التضييع وبين التصديق ، ورجحنا التصديق على التضييع .

وقول القائل : لا نرضى لغيرنا ما لا نرضاه لأنفسنا ، فهو كذلك ولكنه علينا حرام لاستغنائنا عنه ، وللفقير حلال ، إذ أحله دليل الشرع ، وإذا اقتضت المصلحة التحليل وجب التحليل<sup>(١)</sup> .

لما كان ذلك : ففي واقعة السؤال : يكون مبلغ العربون الذى دفعه المشتري إلى البائع ولم تتم الصفقة محرماً على البائع ، ويتعين عليه رده إلى المشتري إذا كان معروفاً لديه وعلى قيد الحياة ، وإلى ورثته إن كان قد توفى ، فإن لم يعلم بذاته ولا بورثته ، فعلى البائع التصديق بمبلغ العربون في المصالح العامة للمسلمين كبناء المساجد أو المستشفيات ، لأن عليه التخلص مما حازه من مال محرّم ، ولا يحل له الانتفاع به لنفسه ، لأن كل مسلم مسئول عن ماله من أين اكتسبه وفيمن أنفقه . كما جاء في الحديث الشريف<sup>(٢)</sup> . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) إحياء علوم الدين في الموضع السابق في النظر الثاني في المصرف من ٨٨٢ الى ٨٩٠ هـ •  
 طبعة لجنة نشر الفتاوى الإسلامية بالقاهرة ١٣٥٦ هـ .  
 (٢) صحيح الترمذى ج ١ ص ٢٥٢ .

## الموضوع

(١٣٠٦) المراهنات من قبيل القمار المحرم شرعاً

### المبادئ

- ١- اتفقت كلمة المسلمين على أن الميسر وكل قمار محرم شرعاً بالقرآن الكريم . إلا ما أباحه الشرع فيما دل الدليل على الإذن به .
- ٢- الرهان والقمار فوق أنهما من المحرمات باعتبارهما من أفراد الميسر . محرمان كذلك باعتبارهما من نوعيات أكل أموال الناس بالباطل .
- ٣- قوله تعالى ( فرهان مقبوضة ) الآية من الرهن بمعنى احتباس العين وثيقة بالحق ليستوفى من ثمنها وليست من باب الرهان .
- ٤- المراهنات حسبما تجرى في عصرنا . ليست لغرض مشروع ولا بالشروط التي نص عليها الشارع في الأحاديث الشريفة ، وهي بذلك داخلة بواقعها وشروطها في أنواع القمار المحرم شرعاً .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١١ سنة ١٩٨١ وقد جاء به : — هل الرهان والمقامرة ، والرهان على الخيول المتسابقة ، يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية أم لا ؟

أجاب :

قال الله تعالى : ( ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون )<sup>(١)</sup> وقال سبحانه

---

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق — م ١١٥ — م ١٠٢ — ١٤ ربيع الآخر ١٤٠١ هـ — ١٦ فبراير ١٩٨١ م .  
(١) الآية ١٨٨ من سورة البقرة .



( يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ، ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً فسوف نصليه ناراً وكان ذلك على الله يسيراً <sup>(١)</sup> . وقال : ( يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون . إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون ) <sup>(٢)</sup> قال أهل الفقه بلغة العرب . إن اسم الميسر في أصل اللغة إنما هو للتجزئة ، وكل ما جزأته فقد يسرته ، ويقال للجازر الياسر ، لأنه يجرى الجزور ، والميسر الجزور نفسه إذا تجزأ ، وكانوا ينحرون جزوراً ويجعلونه أقساماً يتقامرون عليها بالقداح على عادة لهم .

وقالوا : إن اشتقاق لفظ الميسر من اليسر بمعنى السهولة — لأنه أخذ الرجل مال غيره بيسر وسهولة من غير كد ولا تعب ، أو من اليسار لأنه سلب يساره ، والذي يؤخذ من هذا أن اشتقاق لفظ ( الميسر ) إما من يسر إذا وجب ، أو من اليسر بمعنى السهولة ، لأنه كسب بلا مشقة ، أو من اليسار وهو الغنى ، لأنه سبب للربح ، أو من اليسر بمعنى التجزئة والاقسام . قال أهل اللغة : كل شيء فيه قمار فهو من الميسر ، ويقال قامر الرجل مقامرة وقماراً ، راهنه ، وهو التقامر والقمار والمقامرة ، وتقامروا . لعبوا القمار ويقال في اللغة : الرهان والمراهنة المخاطرة ، وقد راهنه وهم يتراهنون ، وراهننت فلاناً على كذا مراهنة ، خاطرته ، والمراهنة والرهان : المسابقة على الخيل وغير ذلك .

أما الرهن : فهو ما وضع عند الإنسان مما ينوب مناب ما أخذ منه <sup>(٣)</sup> .

وقد اتفقت كلمة فقهاء المسلمين على أن الميسر وكل قمار محرّم بالآية الكريمة <sup>(٤)</sup> المرقومة أخيراً إلا ما أباحه الشرع على ما سيأتي بيانه .

(١) الإيتان ٢٩ و ٣٠ من سورة النساء .

(٢) الإيتان ٩٠ و ٩١ من سورة المائدة .

(٣) لسان العرب لابن منظور في مادتي قمر ورهن ، وأحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٢٨٨

وتفسير المنار ج ٢ ص ٢٢٤ .

(٤) الآية ٩٠ من سورة المائدة .

ولمّا كان تحريم الميسر والقمار بعمومه لما فيه من المضار النفسية ،  
لذّ يعمل على إفساد التربية بتعويد النفس الكسل ، والقعود عن طلب  
الرزق والسعى في سبيله انتظاراً لقدمه بأسباب موهومة ، وإضعاف  
القوة العقلية . بترك الأعمال المفيدة في طرق الكسب الطبيعية . وإهمال  
المقامين للزراعة والصناعة والتجارة التي هي أركان العمران . ولما فيه  
من المضار المالية ، إذ يؤدي الميسر والقمار إلى تخريب البيوت والإفلاس  
فجأة بالتحوّل من الغنى إلى الفقر . والحوادث الكثيرة في المجتمع شاهدة  
على ذلك .

ولقد نقل<sup>(١)</sup> المفسرون عن ابن عباس وقتادة ومعاوية بن صالح  
وعطاء وطاووس ومجاهد أن (الميسر) القمار . وأن كل ما كان من باب  
القمار فهو ميسر بهذه الآية .

ولقد سئل<sup>(٢)</sup> الإمام علي بن أبي طالب عن رجل قال لرجل : إن  
كُنت كذا وكذا بيضة فلك كذا وكذا ، فقال علي كرم الله وجهه  
هذا قمار ولم يجزه .

ويحرم الميسر والقمار كذلك : باعتبارهما أكلاً لأموال الناس بالباطل .  
المبى عنه في القرآن<sup>(٣)</sup> ذلك لأن أكل الأموال بالباطل كما عبر القرآن  
يتأتى في صورتين : إحداهما : أخذ المال بطريق مخطور وبرضاء صاحبه  
كالربا والقمار ، والصورة الأخرى : أخذ المال بغير رضاء صاحبه  
وعلى وجه القسر والظلم والخفية ، كالغصب والسرقة والخيانة . وشهادة  
الزور واليمين الكاذبة ونحو هذا مما حرم الله سبحانه . فالمراد من النهي  
عن أكل أموال الناس بالباطل . ما يعم الأخذ والاستيلاء وغيرهما عن  
طريق غير مشروع ، وعبر القرآن بالأكل ، لأنه أهم أغراض الانتفاع  
بالمال ، وبين في الآية الأولى إحدى وسائل الكسب الحلال ، وهي التجارة

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٥٦٦ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٣٨٨ .

(٣) الآية ١٨٨ من سورة البقرة و ٢٩ من سورة النساء .

القائمة عن تراص بين المتعاملين . ويلحق بالتجارة كل أسباب التملك التي أباحها الشارع ، كالإرث والهبة والصدقة وتملك المنافع بالإجارة والإعارة ، والمراد بكلمة (الباطل) في هاتين الآيتين - والله أعلم - ما كان بدون مقابلة شئ حقيقى ، حيث حرمت الشريعة أخذ المال بدون مقابل حقيقى يعتد به ورضاء من يؤخذ منه ، وكذلك لإنفاقه في غير وجه حقيقى نافع . ويدخل في هذا التعدى على الناس بأخذ المنفعة بدون مقابل أو لإنقاص الأجر المسمى ، أو أجر المثل والغش والاحتيال والتدليس والقمار والمراهنات .

لما كان ذلك : كان الرهان والقمار فوق أنهما من المحرمات باعتبارهما من أفراد الميسر محرمين كذلك ، باعتبارهما من نوعيات أكل أموال الناس بالباطل ، أى بلامقابل حقيقى . أما قوله تعالى في سورة البقرة بعد آية المدائنة ( وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة فإن أمن بعضكم بعضاً فليؤد الذى اؤتمن أمانته وليتق الله ربه .. )<sup>(١)</sup>

أما هذه : فليست من هذا الباب ، إذ الرهان في هذه الآية<sup>(٢)</sup> من الرهن . بمعنى احتباس العين وثيقة بالحق ، ليستوفى الحق من ثمنها أو من ثمن منافعها عند تعذر أخذها من الغريم .

ومما تقدم يتقرر : أن كل ما كان من تعامل على سبيل المخاطرة ، بين شخصين أو أشخاص ، بحيث يغنم بعضهم في تقدير ، ويغرم من ماله على تقدير آخر . قار .

ثم هل الرهان على الخيول المتسابقة من القمار المحرم ؟

الذى يستفاد مما سلف - وحسباجاء في كتب المفسرين والفقهاء - أن الرهان والقمار من الميسر المحرم إلا ما استثناه الشارع وأجازه لدوافع مشروعة .

فالرهان بمال ، إنما يكون مشروعاً ، فيما دل الدليل على الإذن به

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ج ٢ ص ٤٠٨ - ٤١٠ .

كالتسابق بالخيال والإبل والرمي وبالأقدام وفي العلوم ، وقد شرع هذا وأجيز للحاجة إليه لتعلم الفروسية وإعداد الخيل للحرب ، وللخبرة والمهارة في الرمي وللتفقه في الدين وغيره من العلوم النافعة للإنسان في حياته .

والسند في إجازة التسابق في هذا حديث<sup>(١)</sup> أبي هريرة رضي الله عنه الذي رواه الخمسة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( لا سبق إلا في خف أو نصل أو حافر ) ولم يذكر فيه ابن ماجه . ( أو نصل ) أى في الخيل والإبل والسلاح . وحديث<sup>(٢)</sup> ابن عمر ( أن النبي صلى الله عليه وسلم سبق بالخيال وراهن ) وفي لفظ ( سبق بين الخيل وأعطى السابق ) رواهما أحمد — وحديث<sup>(٣)</sup> أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( من أدخل فرساً بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فهو قار ) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه .

هذه الأحاديث وغيرها مما ورد في هذا الباب . استدلل بها الفقهاء على جواز السباق على جعل ( جائزة )<sup>(٤)</sup> في الأحوال الآتية :

الأولى : أن يكون الجعل أو الجائزة مقررة من غير المتسابقين كالإمام ( ولى الأمر ) وذلك بلا خلاف من أحد — وإن كانت الجائزة أو الجعل من أحد المتسابقين جاز ذلك عند جمهور الفقهاء .

الثانية : إذا كان السباق بين اثنين ، وكانت الجائزة مدفوعة من أحدهما دون الآخر ، بأن يقول أحدهما إن سبق فرسك فرسى فلك منى مبلغ كذا جائزة ، وإن سبق فرسى فرسك فلا شئ لى عليك .

الثالثة : أن تكون الجائزة من كل من المتسابقين . ويدخلان بينهما ثالثاً ويقولان للثالث : إن سبقتنا فالمال لك ، وإن سبقناك فلا شئ لنا عليك ، مع بقاء الشرط الذى شرطاه بينهما ، وهو أيهما سبق كان له على صاحبه جعل ( جائزة ) باق على حاله ، فإن غلبهما الثالث أخذ المالين .

(١) نيل الأوطار للشوكاني ج ٨ ص ٧٧ وما بعدها في أبواب السبق والرمي .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

(٤) أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٢٨٨ والفتاوى رقم ٣٢١ سجل ٤٦ .

وإن غلباه فلا شئ لهما عليه . ويأخذ أيهما غلب المشروط له من صاحبه وأما إذا كان المال المشروط جائزة من كل منهما ولم يدخلها هذا الثالث فهو من القمار المحرم . وقد حكى عن الإمام مالك أنه لا يجوز أن يكون العوض ( الحائزة ) من غير الإمام ( ولى الأمر ) .  
وفىما تجوز المسابقة فيه خلاف بين الفقهاء : لكن الشوكاني<sup>(١)</sup> قد نقل عن القرطبي قوله : لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل وغيرها من الدواب وعلى الأقدام ، وكذا الرى بالسهم واستعمال الأسلحة ، لما في ذلك من التدريب على الجرى .

وإذ كان ذلك : وكان الرهان على الخيول المتسابقة . إنما تؤدى جوائزه من حصيلة تذاكر المراهنات ، وكان إقدام حائزى هذه التذاكر على شرائها . إنما هو للمراهنة والكسب بهذا الطريق فقط ، وليس إقدامهم على الاشتراك فيها تبرعاً ، لإنماء روح الفروسية المشروعة ، كما أن هذه المسابقات لا تجرى لتدريب الخيول المتسابقة على فنون الفروسية التى تستعمل في حفظ أمن البلاد داخلياً وخارجياً ، وإنما أعدت تلك الخيول لهذه المراهنات .

لما كان ذلك : كان إجراء هذه المسابقة محرماً ، وكانت هذه المراهنات حسبما تجرى في عصرنا ليست لغرض مشروع ، ولا بالشروط التى نص عليها الشارع في الأحاديث الشريفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان كل ذلك داخلاً — بواقعه وشروطه — في أنواع القمار المحرم شرعاً .  
لأنه من قبيل الميسر الذى سماه الله سبحانه فى الآية الكريمة ( رجس من عمل الشيطان )<sup>(٢)</sup> وقد امتد هذا الحكم ليشمل كل تعامل يدخل تحت هذا الاسم ، بالاعتبارات المشروحة التى أهمها المخاطرة والحصول على مال بدون مقابل حقيقى . ويؤكد هذا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> : قال : ( الخيل ثلاثة : فرس يربطه الرجل في سبيل الله ، فثمنه أجر

(١) المرجع السابق وسبيل السلام للمنعمى ص ١٠٤ ج ٤ .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة المائدة .

(٣) نيل الأوطار للشوكاني ج ٨ ص ٨٠ و ٨١ .

وركوبه أجر ، وعاريته أجر وعلفه أجر ، وفرس يغالتي<sup>(١)</sup> فيه الرجل ويراهن ، فثمنه وزر<sup>(٢)</sup> وعلفه وزر وركوبه وزر ، وفرس<sup>(٣)</sup> للبطنة . فعسى أن يكون سداداً من الفقر إن شاء الله .

وإذا كان الحفاظ على المال وإنفاقه في الوجوه المشروعة من الضروريات في الإسلام ، كانت المقامرة به في الرهان والقمار أياً كانت صورهما من الأمور المحرمة قطعاً ، فقد عني الإسلام بتوجيه المسلمين إلى كسب المال بالطرق المباحة الحلال ، وإلى إنفاقه كذلك فيما يفيد الإنسان ، وكانت حكمة بالغة تلك التي أشار إليها النص القرآني الكريم ( إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون )<sup>(٤)</sup> . هذه الحكمة تجريم لهذا العمل لما يترتب عليه من المفسد والمآسى التي تقضي إلى إضاعة المال وتخريب البيوت العامرة ، وكم دفع القمار محترفيه إلى ارتكاب صنوف الجرائم كالسرقة والاختلاس بل والانتحار . ولأمراء في أن الرهان على الخيول المتسابقة يحمل هذا الشر المستطير ، وإن كل ما جاء عن طريقه يسار موقوف لا خير فيه ولا دوام له ، كما أفاد الحديث الشريف الأخير حيث نص صراحة على تحريم اتخاذ الخيول للمراهقات .

وبعد . فإن الله سائل كل إنسان عن ماله من أين اكتسبه وفيه أنفق . كما أخبرنا بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه ابن مسعود رضي الله عنه قال ( لا تزول قدم ابن آدم يوم القيامة من عند ربه حتى يسأل عن خمس : عن عمره فيما أفناه ، وعن شبابه فيما أبلاه ، وماله من أين اكتسبه وفيه أنفق ، وماذا عمل فيما علم )<sup>(٥)</sup> . والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

(١) الخلفة : المراهنة كما في القابوس .

(٢) الوزر : الذنب والاثم .

(٣) بمعنى طلب انتاجها بالولادة .

(٤) الآية ٩١ من سورة المائدة .

(٥) صحيح الترمذي ج ١ ص ٢٥٢ .

## الموضوع

(١٣٠٧) تعاطى المخدرات بالحقن محرم شرعا

### المبادئ

١ - كل شراب من شأنه الإسكار بتعاطيه يكون خمرًا محرماً بالقرآن الكريم والسنة الشريفة ولو كان عن طريق الحقن .

٢ - يجوز للضرورة التداوى بالمحرم إذا تعين دواء بقول طيب حاذق مسلم أمين .

سئل :

بالطلب المقيم برقم ١١٥ سنة ١٩٨١ المقدم من السيد ..... المتضمن أن له زميلة بالعمل متزوجة من رجل يعيش مع والدته ، والدته مريضة من مدة طويلة وتعطى حقنا مخدرة باستمرار مثل : ( الفاكافين - مورفين ) وهي تتعاطى هذه الحقن بناء على كشف أطباء مسلمين ومسيحيين أجمعوا على ضرورة إعطائها هذه الحقن باستمرار . ويطلب الإفادة : هل هذا حلال أم حرام ؟ وبيان الحكم الشرعى فى ذلك .

أجاب :

الذى تدل عليه النصوص الشرعية أن كل شراب من شأنه الإسكار عند تعاطيه يكون خمرًا محرماً بقوله تعالى ( إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ) من الآية ٩٠ من سورة المائدة . وقوله عليه الصلاة والسلام ( ما أسكر كثيره فقليله حرام ) رواه أحمد وابن ماجه والدارقطنى . فيحرم لذلك شربها

---

(\*) المتن : فضيلة الشيخ جواد الحق على جواد الحق - ص ١١٥ - م ١٢٨ - ٢٢ يونية ١٩٨١ م .

لو تعاطيا عن طريق الحقن للصحيح والمريض ، غير أن بعض الأئمة قد رخص للمريض في التداوى بالمحرم إذا تعين دواؤه به بقول طبيب أمين حاذق مسلم تقديراً للضرورة . لأن المريض إذا توقف شفاؤه على تعاطي الخمر ولو لم يتعاطاها لهلك يحل له شرعاً أن يشربها لهذه الضرورة دفعاً للضرر عن نفسه عملاً بقوله تعالى : ( ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ) من الآية ١٩٥ سورة البقرة . وهذا إذا تعينت دواء لشفاؤه ولم يوجد دواء آخر يدفع عنه التهلكة غيرها ، لأن حرمة تناولها ساقطة في حالة الاستشفاء ، كحل الخمر والميتة للعطشان والجلائع عند الضرورة . وقد تقدم العلم والطب في هذا العصر ، وتوجد بدائل كثيرة من الأدوية التي لا تحتوي على المحرم ، أو احتوته ولكن تحول بالصناعة ، فتكون الضرورة غير موجودة ، وإن وجدت تقدر بقدرها .

لما كان ذلك : فإذا كان الدواء المخدر الذي تتعاطاه السيدة المشلول عنها لا يبدل له من الأدوية التي تخلو من المخدرات أو المحرمات عموماً ، جاز لها أن تتناوله مادام قد نصح الطبيب المسلم الموثوق بدينه وعلمه بنفعه لها وانعدم بديله . فقد قال سبحانه في ختام آية المحرمات ( فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ) من الآية رقم ١٧٣ سورة البقرة . والله سبحانه وتعالى أعلم .





## الموضوع

(١٣٠٨) الاحتفال بوفاء النيل بالقاء عروس فيه ليس من الدين في شيء

## المبادئ

١ - وأد البنات عادة جاهلية لدفع العار وخشية الفقر وقد أبطلها الإسلام .

٢ - العودة إلى الاحتفال بزفاف عروس النيل ارتداد إلى جاهلية عمياء ، لا تفريق فيها بين الحلال والحرام .

نشرت جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٨١/٨/٦ في باب المرأة تحت عنوان :  
لأول مرة منذ آلاف السنين ( مسابقة لاختيار ملكة جمال النيل ، وعودة  
الاحتفالات بوفاء النيل بعد توقفها ١٢ عاماً ) ما خلاصته :

إن قدماء المصريين كانوا يقومون باختيار أجمل فتاة عذراء في  
مصر ، ويلبسونها أفخر الثياب ويزينونها بأغلى الحلى ، ثم يسبرون بها في  
موكب بحرى كبير في النيل ، ويلقونها في الماء ليتزوجها النهر الخالد  
إرضاء له وشكراً على فيضانه ، وعندما جاء العرب استبدلوا العروسة  
البشرية بتمثال لعروس النيل ، وفي هذا العام يتخذ الاحتفال مظهراً أكثر  
حيوية ، ويفتح المجال أمام الفتيات من سن ١٥ إلى ٢٥ للاشتراك في مسابقة  
ملكة جمال النيل أمام لجنة التحكيم التى ستنمقد لاختيارها ، وأن العروس  
الفائزة بلقب ملكة جمال النيل ستنتقل يوم ٢٤ أغسطس الجسارى من أمام  
الميرديان في موكب داخل موكب فرعونى ، ثم مركب بها ٤٠٠ أربعمائة

(\*) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ١٤٧ - ص ٢٨٧ -  
١٢ شوال ١٤٠١ هـ - ١٢ أغسطس ١٩٨١ م .

مدعو من مختلف الهيئات الدبلوماسية ، ومن ورائهم ٥٠ خمسون مركباً  
شراعياً . حيث يسير هذا الموكب من فندق الميرديسان إلى كوبرى قصر  
النيل ، حيث يتوقف الموكب وتبدأ المراسم المتبعة فى ذلك ، ويلقى محافظ  
القاهرة الوثيقة ، وتطلق الصواريخ وتقفز العروس فى النيل . وقيد الموضوع  
برقم ٢٧٥ سنة ١٩٨١ :

وردا على ما نشر :

فقد أصدر صاحب الفضيلة مفتى جمهورية مصر العربية الشيخ جاد الحق  
على جاد الحق . بياناً فى مقال نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ٩ شوال ١٤٠١ هـ  
الموافق ١٩٨١/٨/٩ نقداً لهذا الاتجاه تحت عنوان : ( أوقفوا اليوم فوراً  
هذا العبث باسم وفاء النيل ) ونصه الآتى : كان للأمم الغابرة عادات  
يرونها وحسب معتقداتهم من لوازمهم ، ولقد جرت بعض قبائل العرب  
فى الجاهلية على وأد البنات ، إما للفقر أو خشية عارهن إذا انحرفت بهن  
الحياة أو انحرفن بها ، وجاء الإسلام وقال لهم القرآن : <sup>(١)</sup> ( وإذا الموءودة  
سئلت بأى ذنب قتلت ) فخشعت قلوبهم لما نزل من الحق ، وارتفع القرآن  
بحواء وأبان مكانتها . أما زوجاً وبناتاً وأختاً ، وكشف عن واقعها  
فى الحياة ، فلها ذمتها ولها حركة حياتها فى نطاق النظام العام الإسلامى  
ولم يكن العرب وحدهم هم وأدة البنات ، بل شاركهم فى ذلك المصريون  
القديماء ، فقد روى التاريخ أن المصريين كانوا يحتفلون بيوم وفاء النيل  
فى شهر توت أو مسرى كل عام ، وقد كان هذا الحفل ينتهى بإلقاء  
عروس فى النيل — أى والله عروس فتاة من بنى الإنسان يلقون بها فى  
النهر وقت فيضانه ، فى أمواجه الهادرة فى غرينه وطمييه ، عقيدة  
منهم أن النهر يرضى عنهم إذا زوجه تلك العروس ، فيفيض دائماً  
ولا يغضب !! ولما دخلت مصر فى الإسلام ، وارتفع فى سمائها نداؤه  
ودعاؤه ، وعلمت أن الله وحده هو واهب النيل إلى مصر ، وهو سبحانه  
الذى فجر هذا النهر ، حتى فاضت جنباته عيوناً من الأرض وأنهاراً

(١) الإتيان ٨ ، ٦ من سورة التكوين .

من السماء ، أوقف حاكم مصر المسلم وأد البنات فيها ، وأجرى فيها حكم الله ، وتلا عليهم قوله : ( وإذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت ) وأعلمهم بأن الله سبحانه هو صاحب هذه النعمة ، نعمة هذا النهر الجارى بإذنه وأمره حتى شق الفيافي والقفار ، واجتاز بلاداً وحدوداً ليروى كثانة الله فى أرضه ، مصر ، وبها الحياة ، واستبدل عروسهم التى يثلوها فى النيل ، بكلمة الله ألقاها فى مياهه التى فاضت ، وقال : أها النيل إن كنت تجرى باسم الله ومن الله ، فإن الله مجريك ، وإن كنت لا تجرى إلا بهذه العروس فلا تجر ، لأن الله مرسل الرياح ومجرى السحاب قال جل شأنه<sup>(١)</sup> ( وهو الذى مد الأرض وجعل فيها رواسى وأنهاراً ) وقال أيضاً<sup>(٢)</sup> ( والله الذى أرسل الرياح فتثير سحاباً فسقناه إلى بلد ميت ) فهل يجوز بعد أن مضى على وأد هذه العادة المصرية الجاهلية قرابة أربعة عشر قرناً من الزمان أن نعود إليها ونخالف حكم الله ، فقد طالعت قبل أيام خبراً يتحدث عن النية إلى إقامة مسابقة لاختيار ملكة جمال النيل ، وعودة الاحتفالات بوفاء النيل بعد توقفها ١٢ عاماً ، يا هول هذا الخبر وما حواه من استعراض لأجساد فتياتنا من سن ١٥ إلى ٢٥ ، أعود إلى سوق النخاسة والرقيق الأبيض ؟ وهذا المهرجان يدعو إلى حفل زفاف عروس النيل الذى تشهده النولة رسمياً وتنظمه ، بل وتدعو إليه الهيئات الدبلوماسية فى مصر ، مصر الإسلام ، مصر الأزهر ، مصر التى وضعها العالم رائدة وقائدة للعرب والمسلمين ، تترد إلى جاهلية عمياء ، لا تفرق فيها بين الحلال والحرام . أى وثيقة هذه التى يلقبها المسئول الكبير فى النيل مع العروس التى اشترط أن تجيد السباحة وأن تلتقطها فرق الإنقاذ ، أى خدش ، وأى إهانة للأئمة التى كرمها الله وحرّم وأدها ، بل وحرّم لمسها لغير محارمها أو زوجها . أى وثيقة تلك وماذا تحوى ؟ هل تحوى جريان النيل باسم الله وبلوغ مياه الفيضان القدر المقرر لتحصيل الضرائب إظهاراً للعدل فى الرعية وشكراً لنعماء الله ؟ أو تحوى تزويج هذه العروس للنيل والعودة إلى وثيقة محاها

(١) من الآية ٣ من سورة الرعد .

(٢) من الآية ٩ من سورة فاطر .

الإسلام ؟ ( ومن يبدل نعمة الله من بعد ما جاءته فإن الله شديد العقاب <sup>(١)</sup> )  
إلى المستولين عن تنظيم هذا المهرجان أسوق الحديث . إن مصر لا تروج  
فيها هذه المهرجانات ، ولا ينبغي أن تقام فيها - أيها المستولون جميعاً  
أوجه الرجاء والنداء . أوقفوا هذه المهازل . إنا ندعو المستولين جميعاً  
بالتدخل لوقف هذه المهرجانات الفاسدة . والله يهدي إلى الحق وإلى  
صراط مستقيم .

هذا : وقد نشرت جريدة الأهرام بعديدها الصادر بتاريخ  
١٩٨١/٨/١٠ في باب أخبار الصباح ما يلي : عزيز قاسم مدير عام الميرديان  
بالقاهرة ألغى مسابقة وفاء النيل . كما نشرت جريدة الجمهورية بعديدها  
الصادر بتاريخ ١٩٨١/٨/١٠ ما يلي : الميرديان يلغى المسابقة ويعتذر  
لـ ٧٠ فتاة .

---

(١) من الآية ٢١١ من سورة البقرة .

## الموضوع

(١٣٠٩) كسب مصفف شعر المرأة حرام

## المبادئ

١ - لا يحل لغير الزوج ومحارم المرأة النظر إلى ما عدا الوجه والكفين ولا مس شيء من جسدها .

٢ - تصفيف الرجل شعر امرأة أجنبية عنه محرم شرعاً وكسبه منه يكون حراماً .

سئل :

بالمطلب المقيد برقم ٤٠٠ - ١٩٨١ المتضمن أن ابن السائل يعمل مصففاً لشعر السيدات ، وأشار في سؤاله إلى أن هذا العمل هو مورد ابنه وليس له مصدر رزق آخر . ويسأل عن حكم ذلك شرعاً .

أجاب :

يقول الله تعالى ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن أو أبناء بعولتهن أو إخوانهن أو بنى إخوانهن أو بنى أخواتهن أو نساءهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولى الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن وتوبوا إلى الله جميعاً

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ١٦٥ -  
١٧ صفر ١٤٠٢ هـ - ١٢ ديسمبر ١٩٨١ م .

أيه المؤمنون لعلكم تفلحون»<sup>(١)</sup> هذا أمر من الله تعالى للرجال والنساء على السواء بأن يغيضوا أبصارهم عما حرم عليهم، فلا ينظروا إلا إلى ما أباح الله لهم النظر إليه ، لأن النظر داعية إلى فساد القلب وذريعة للوقوع في المحرمات . وقد روى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( إن النظرة سهم من سهام إبليس مسموم ، من تركها مخافى أبدلته إيماناً يجد حلالوته في قلبه )<sup>(٢)</sup> .

وروى البخارى ومسلم عن أنى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( إن كتب على ابن آدم حفظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة ، فزنا العينين النظر ، وزنا اللسان النطق ، وزنا الأذنين الاستماع ، وزنا اليدين البطش ، وزنا الرجلين الخطى ، والنفس تمنى وتشتى والفرج يصدق ذلك أو يكذبه »<sup>(٣)</sup> .

وقد أوضحت الآية الأخيرة أن على المرأة أن تستر جسدها من قبة رأسها إلى القدمين ، وفقط يباح لها كشف وجهها وكفيها حسبما جاء في حديث السيدة أسماء . عن خالد بن دريك عن عائشة « أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق فأعرض عنها . وقال : يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض ، لم يصلح لها أن يرى منها إلا هذا وهذا ، وأشار إلى وجهه وكفيه »<sup>(٤)</sup> . رواه أبو داود . ومن ثم فلا يحل لغير الزوج ومحارم المرأة النظر إلى ما عدا الوجه والكفين من جسدها .

ولما كانت هذه النصوص من القرآن والسنة قد أوجبت على المرأة ستر جسدها من قبة رأسها إلى قدميها ، وحرمت النظر إليها من غير زوجها ومحارمها الذين بينهم الله في هذه الآية الأخيرة ، كان مس شيء من جسدها محرماً ، لأنه أكثر إثارة للغرائز من النظر .

(١) الايتان ٣٠ و ٢١ من سورة النور .

(٢) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٢٨٢ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) نيل الاوطار ج ٦ ص ١١٤ باب : ان المرأة عورة الا وجهها وكفيها .

ولما كان الرجل الذى يقوم بتصفيف الشعر لغير زوجة له أو لغير محرم منه إنما يمس جزءاً من جسدها وجب ستره ، وحرم الله النظر إليه وبالتالي حرم مسه ، كان هذا العمل محرماً على الرجال ، وكل عمل محرّم يكون كسبه محرماً ، مع أن تحرى الكسب الحلال من الواجبات التى أمر الله سبحانه وتعالى بها فى القرآن الكريم ، وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون )<sup>(١)</sup> .

وروى أن سعداً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسأل الله تعالى أن يجعله مجاب الدعوة . فقال له ( أظب طعمتك تستجيب دعوتك )<sup>(٢)</sup> والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

(١) الآية ١٧٢ من سورة البقرة .

(٢) إحياء علوم الدين ج ٥ ص ٢٢ كتاب الحلال والحرام .

## الموضوع

(١٣١٠) حكم الاسلام فيما يهدى الى الحكام

## المبادئ

- ١ - إذا قبل أحد عمال الدولة هدية يأتي يوم القيامة حاملها .
- ٢ - لا ثراء على حساب الوطن والمواطنين .
- ٣ - يحرص الإسلام على نظافة يد حكامه ، ويرى أن كل عائد يعود على الموظف بسبب عمله غلولا وسرقة ، يحمل وزرها في الدنيا والآخرة ما دام خارجاً عن راتبه .

بيان من دار الإفتاء عن حكم الإسلام في الهدايا للحكام المقيد برقم ٤٢٢ سنة ١٩٨١ . ونصه الآتي :

طالعت التحقيق الذي أثارته ( مايو ) في عددها الصادر يوم الاثنين ٧ ديسمبر سنة ١٩٨١ في الهدايا التي تقدم للموظفين بالحكومة بمناسبة امتناع السيد الفريق / محمد عبد الحليم أبو غزالة - وزير الدفاع والإنتاج الحربي عن قبول هدية عرضت على سيادته من إحدى الهيئات . وقد افترض هذا التحقيق بأنه لا يوجد نص في الدستور يقضي بألا يتلقى موظف حكومي أو مسئول سياسي هدايا مهما تفاوتت قيمتها . سواء كانت هدايا رمزية مثل الأقلام والمفكرات أو غير ذلك ، أو كانت هدايا باهظة الثمن مثل السيارات وتذاكر السفر المجانية ، وأن هناك نصاً في قانون العقوبات يجرم الرشوة ، وأورد التحقيق نماذج مما يجري في قوانين بلاد مختلفة من الشرق ومن الغرب بين الإباحة والتجريم . وإذا كان

---

(\*) المقتضى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٧ - م ١ - ١٨ صفر ١٤٠٢ - ١٤ ديسمبر ١٩٨١ م .



دستور مصر قد خلا من النص الذى يبيح للموظف بالدولة أياً كانت درجة وظيفته وموقعه قبول الهدايا ، سواء من الأفراد أو الهيئات وطنية أو أجنبية أو يمنع ذلك ويحرمه ، فإنه قد نص فى المادة الثانية منه على أن الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع . وتنفيذاً لهذا النص ينبغى الرجوع إلى مصادر الشريعة الإسلامية عندما يعوزنا النص القانونى الصريح فى الإباحة أو التحريم ، ذلك ما يجب حتى لا نضل السبيل إلى الطريق المستقيم الذى نرجو أن يكون هدفاً فيما نبتغى من الطهارة والابتعاد عن الريب والشكوك . ولعلنا لسنا فى حاجة إلى التنبيه إلى أن القوانين الحالية قد اعتدت بمبادئ الشريعة الإسلامية فى التطبيق كما جاء فى المادة الأولى من التقنين المدنى ، وإن جاء حكمها فى غير الموضع الواجب . وعندما نطالع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم نراه قد قطع وأبان الحكم جلياً لا شبهة فيه ، ولا يحتمل التأويل فى الحديث الذى رواه البخارى ومسلم وأبو داود عن أبى حميد الساعدى رضى الله عنه ، ونقله المنذرى فى كتابه الترغيب والترهيب . قال : « استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد ( اسم قبيلة باليمن ) يقال له ابن اللثبية على الصدقة ( أى يجمع الزكاة ممن وجبت عليهم ) فلما قدم قال : هذا لكم ، وهذا أهدي إلى » قال : فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد : فإني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولانى الله فيأتى فيقول : هذا لكم ، وهذا هدية أهديت لى ، أفلا جلس فى بيت أبيه وأمه حتى تأتية هديته إن كان صادقاً ؟ والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه إلا لقي الله يحمله يوم القيامة فلا أعرفن أحداً منكم لقي الله يحمل بغيراً له رغاء أو بقرة لها خوار ، أو شاة تيعر ( أى تصيح ) ثم رفع يديه حتى روى بياض إبطيه يقول : اللهم هل بلغت » هذا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى أمر الدستور بتنفيذه ، يقول واضحاً صريحاً للموظف فى الدولة أياً كان موقعه ، إن الهدايا لا تقدم إليك إلا لأنك فى هذا الموقع من الخفير إلى الوزير ، وإلا فاجلس فى بيتك دون وظيفة

فى الحكومة فانظر أهىءى إلك ؟ : وقطع ببحرلر قبول هءه الهءاءا  
معلنا أن من قبل الهءءة بوصفه من عمل الءولة واصطفاها لنفسه ،  
أأى يوم القلأمة وقد حمل ما أهىءى إلك باعباره اسءغلاا لموقعه .

إن ما فعله السلء الوزلر قءوة صالحة ، ونحن فى حاجة إلى هءه القءوة  
حتى يقتلءى بها كل العالملن فى وظائف الءولة أأا كان قدر تلك الوظائف  
وموقعها ، وحقى يعمل الموظف وىؤى واجباته باعبارها واجبا علىه ،  
وللست منه أو منة ىفضل بها على أصحاب المصالح والحقوق اللى وضعته  
الءولة أملا علىها ، وأن بحرلر قبول الهءاءا لشخص الموظف ولحسابه  
الخاص ىجعله مؤءىا لواجاته باللمة والصلءى ، لا ىأهون فى تنفىء صفة  
من الصفقات بشروطها ومواصفاتها ، ولا ىثرى على حساب مصلحة الوطن  
والمواطنلن ، بل ولا ىغالى فى تنفىء ما عهد إلك تنفىءه من أمور الءولة ،  
وما أكثرها ، إن الإسلام قد حرص فى أحكامه على نقاء عمل الءولة  
الذلن ىباشرون مصالح الوطن والمواطنلن ، واحاسب كل فائءة أو عائء  
أأا كان وصفه بعود عللهم بسبب وظائفهم غلولا وسرقات ، ىحمل وزرها  
فى الءنبا وعقابا وتشهرا به على الملاء فى الآخرة ، يوم يقوم الناس لرل  
العاملن . لسا بحاجة لنقل التشرلر من هنا أو هناك ، فلءلنا شرع ىنطق  
بالحق وىرشد إلى الاسءقامة قال تعالى : ( إن هءا القرآن ىهلى لللى هى أقوم  
وىبشر المؤمنلن الذلن يعملون الصالحات أن لهم أجرا كلبرا ) (١) .

---

(١) الآلة ٦ من سورة الانراء .

## الموضوع

(١٣١١) الجواهر المخدرة حرام شرعا

### المبادئ

- ١ - جمهور فقهاء المذاهب الإسلامية متفق على حرمة الحشيش ونحوه .
- ٢ - جرائم تعاطى المخدرات داخلة في باب التعازير الشرعية.
- ٣ - للسلطة المنوط بها التشريع تحديد العقوبة التي تراها رادعة .
- ٤ - نصاب الشهادة على هذه الجرائم هو نصاب الحقوق .
- ٥ - الشروط الواجب توافرها في الشاهد واحدة، سواء كانت الشهادة في جرائم الحدود والقصاص أو في جرائم التعازير .

سئل :

بالطلب المقيم برقم ٤١٣ سنة ١٩٨١ - المطلوب به رأى الشريعة الإسلامية فيما إذا كانت الجواهر المخدرة تأخذ حكم الحدود أو التعازير وما نصاب الشهادة والشروط الواجب توافرها في الشاهد بالنسبة لهذا الموضوع ؟

أجاب :

إن الجواهر المخدرة ( الحشيش وأمثاله ) يحرم تناولها باعتبارها تفتّر وتخدّر ، وتضر بالعقل وغيره من أعضاء الجسد الإنساني ، فحرمها ليست لذاتها وإنما لآثارها وضرها .

---

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٧ - م ١٦ - ٨ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ - ٢ يناير ١٩٨٢ م .

وقد اتفق جمهور فقهاء المذاهب الإسلامية على حرمة الحشيش ونحوه ، والأصل في هذا التحريم ما رواه أحمد في مسنده وأبو داود في سننه بسند صحيح عن أم سلمة رضى الله عنها قالت : ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر ) وذلك لثبوت ضرر كل ذلك في البدن والعقل ، كما اتفق الجمهور على أن من أكل شيئاً من هذه المواد أو استعمله لغير التداوى النافع طيباً لا يحد حد شرب الخمر ، وإنما يعزر متعاطيها بالعقاب الزاجر له ولأمثاله ، وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أنه إذا وصل الحشيش المذاب إلى حد الشدة المطربة ، وجب توقيع حد الخمر على من تعاطاه بهذه الصفة كشارب الخمر ، كما ذهب ابن تيمية واتباعه ابن القيم من فقهاء مذهب الإمام أحمد بن حنبل إلى إقامة الحد على متعاطي هذه المخدرات كشارب الخمر ، باعتبار أنها أشد خبثاً وضرراً من الخمر ، واستحسن الشيعة الإمامية القول بإلحاق المخدرات بالمسكرات في وجوب الحد ثمانين جلدة ، وأفتى بعض فقهاء مذهب الإمام أبي حنيفة بالحد أيضاً .

ومما تقدم يتضح أن هذا الخلاف قد ثار فيها إذا كانت المخدرات تعتبر بذاتها خراً يقام الحد على متعاطيها مطلقاً ، أم أنها تعتبر من قبيل الخمر علة ، باعتبار أنها تثبط العقل وتورث الضرر به وبالجسد ، شأنها في ذلك شأن الخمر أو أشد .

ولما كانت الحدود مساة من الشارع والعقوبات عليها مقدرة كذلك إما بنص في القرآن الكريم ، أو بقول أو فعل من الرسول صلى الله عليه وسلم ، كان إثبات القول بدخول تعاطي المخدرات في التعازير هو الأولى والأحوط في العقوبة ، باعتبار أن الخمر تطلق عادة على الأشرية المسكرة ، وإذا دخل تعاطي المخدرات ضمن المنكرات التي يعاقب عليها بالتعزير كان للسلطة المنوط بها التشريع تقنين ما تراه من عقوبات على الاتجار فيها أو تعاطيها تعزيراً ، ومن العقوبات المشروعة عقوبة الجلد باعتبارها أجدى في الردع والزجر .

أما عن نصاب الشهادة و الشروط الواجب توافرها في الشاهد على جريمة تعاطي المخدرات ، فإن جرائم التعازير تثبت بما تثبت به الحقوق ، أى بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، وبالشهادة على الشهادة وبالقرائن القاطعة ، ولا تثبت بالشبهة السائدة أو بالشائعات ، ولا تقبل شهادة رجل واحد ولا أى عدد من النسوة منفردات دون رجل معهن في إثبات هذه الجرائم .

أما عن الشروط الواجب توافرها في الشاهد فواحدة ، سواء كانت الشهادة في جرائم الحدود والقصاص ، أو في جرائم التعازير . وهى بيجال : المذكورة في الحدود ، بمعنى أنه لا تقبل فيها إلا شهادة الرجال ، وبعد هذا يشترط أن يكون الشاهد أو الشاهدة — فيما تجوز فيه شهادة النساء — بالغاً ، عاقلاً ، قادراً على حفظ وفهم ما وقع بصره عليه أو سمعه مما يشهد به ، مأموناً على ما يقوله ، لا تلحقه غفلة أو نسيان ، وأن يكون ناطقاً متكلماً ، فلا تقبل شهادة الأخرس في قول فقهاء المذهب الحنفي ومذهب أحمد وقول في فقه الإمام الشافعي ، وتقبل الإشارة المفهومة من الأخرس وتعتبر شهادة في فقه الإمام مالك وقول في مذهب الإمام الشافعي والزيدي ، واختلف الفقهاء كذلك فيما تجوز فيه شهادة الأعشى ، وإن اتفقت كلمتهم على عدم قبول شهادته فيما يفترق إلى الرؤية والمعاينة .

ويشترط في الشاهد العدالة باتفاق وإن اختلف الفقهاء في مداها وضوابطها بتفصيلات أوضحها الفقهاء في كتبهم ، وإن كان الإمام أبو حنيفة وفقهاء المذهب الظاهري يرون أن العدالة مفترضة في الشاهد حتى يثبت جرحه بمعنى أنه إذا لم يوجه إلى الشاهد طعن يمس عدالته قبلت شهادته .

ويشترط في الشاهد الإسلام باتفاق ، ثم اختلف الفقهاء في قبول شهادة غير المسلم على مثله أو على المسلم في السفر وغيره ، وعند الضرورة وعدمها ، ويشترط ألا يقوم بالشاهد مانع من موانع قبول شهادته ، وهذه الموانع هى القرابة على خلاف في مداها ودرجة القرابة المانعة والعداوة ، إذ أن جمهور الفقهاء لا يقبلون شهادة العدو على عدوه إذا كانت العداوة بين الشاهد والمشهود عليه في أمر من أمور الدنيا ، أما العداوة في أمور الدين بسبب اختلافهما ديناً أو الفسق فلا يمنع من قبول الشهادة .

وهنا تفصيلات للفقهاء واستدلالات يرجع إليها في مواقعها .

والتهمة مانع من مواع قبول شهادة الشاهد ، وهى أن يكون بين الشاهد والمشهود له ما يبعث على الظن بالمحاباة فى الشهادة ، أو أن يكون للشاهد مصلحة تعود عليه من أداء الشهادة ، ولم يتفق الفقهاء أو يحصروا المواضع التى ترد فيها الشهادة للتهمة ، وقد جرى فقه الأئمة أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد والزيدية على رد الشهادة للتهمة ، واختلفوا فى التطبيق على النحو المبين فى كتب فقه هذه المذاهب ، أما الظاهرية فقد جروا على قاعدتهم فى قبول الشهادة مادام الشاهد عدلا .

لما كان ذلك : واتباعاً لرأى جمهور الفقهاء كانت جرائم تعاطى المخدرات أو حيازتها داخلة فى باب التعازير الشرعية ، وكان للسلطة المنوط بها التشريع تحديد العقوبة التى تراها رادعة ، وكان نصاب الشهادة على هذه الجرائم هو نصاب الحقوق ، أى تثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وكانت الشروط الواجب توافرها فى الشاهد بوجه عام هى ما تقدم بيانه . والله سبحانه وتعالى أعلم .



من أحكام الزياح والاحكام المستوردة





## الموضوع

(١٣١٢) حكم أكل اللحوم والطيور والدواجن المستوردة

### المبادئ

١- الذكاة شرعاً عبارة عن إنبار الدم وفري الأوداج في المذبوح .  
والنحر في المنحور . والعقر في غير المقدور عليه .

٢- إذا ثبت قطعاً أن اللحوم والدواجن والطيور المستوردة لا تذبح بالطريقة التي قررها الإسلام، وإنما تضرب على رأسها بحديدة ثقيلة أو يفرغ في رأسها محتوى مسدس مميت، أو تصعق بتيار الكهرباء ثم تلقى في ماء مغلي تلفظ فيه أنفاسها ، فإنها تدخل في نطاق المنخقة والموقوذة المحرمة بنص القرآن الكريم .

٣- ما جاء ببعض الكتب والنشرات عن طريقة الذبح السابق بيانها لا يكفي بذاته لرفع الحل الثابت أصلاً .

٤- لا بد أن يثبت أن الاستيراد من هذه البلاد التي لا تستعمل سوى هذه الطرق .

٥- على الجهات المعنية أن تثبت معرفة الطب الشرعي أو البيطري إذا كان هذا مجدياً - في الطريقة التي يتم بها إنهاء حياة الحيوان في البلاد الموردة . وهل يتم بطريق الذبح الشرعي أو بطريقة تخالف أحكام الإسلام ؟ أو تتحرى بواسطة مبعوث موثوق به .

٦- إلى أن يثبت الأمر قطعاً يكون الأعمال للقواعد الشرعية . الأصل في الأشياء الإباحة . اليقين لا يزول بالشك .

---

(\*) المتن : مشيلة الشيخ جلال الحق على جلال الحق - من ١٠٥ - م ٢٨٩ -  
١٦ ربيع الأول ١٤٠١ هـ - ٢٣ يناير ١٩٨١ م .

سئل :

بناء على ما نشرته مجلة الاعتصام - العدد الأول - السنة الرابعة والأربعون - المحرم ١٤٠١ هـ - ديسمبر ١٩٨٠ بعنوان : حكم الإسلام في الطيور والحيوم المستوردة ، وقد جاء في المقال الذى حرره فضيلة الشيخ عبد اللطيف مشهورى - أن المجلة أحالت إليه الاستفسارات الواردة إليها في هذا الشأن ، وأنه رأى إثارته ليكون موضع بحث السادة العلماء وبخاصة ( لجنة الفتوى بالأزهر ) ( والمفتى ) وقد ساق فضيلته في مستهل المقال القواعد الشرعية التالية المستقرة على السند الصحيح من القرآن والسنة :

١ - الأصل في كل الأشياء الإباحة قال تعالى ( هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً )<sup>(١)</sup> فلا يمكن رفع هذا الأصل ، إلا بيقين مثله حتى تحرم المباح ، أى أن اليقين لا يرفع بالشك ويترتب على هذه القاعدة أن :

( أ ) مجهول الأصل فى المطعومات المباحة حلال وفى السوائل المباحة طاهر .

( ب ) الضرورات تبيح المحظورات أو إذا ضاق الأمر اتسع .

( ج ) ما خير صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما ، ما لم يكن إثماً أو قطعة رحم .

( د ) حل ذبائح أهل الكتاب ومصاهرتهم بنص القرآن ، إذا ذبحت على الطريقة الشرعية ، لأن تحريم الميتة والدم وأخواتهما ثابت بالنص الذى لم يخصص .

( هـ ) ما روى أن قوماً سألوه صلى الله عليه وسلم عن لحم يأتيهم من ناس لا يدرون أسموا عليه أم لا . ؟ فقال صلى الله عليه وسلم « سموا الله أنتم وكلوا » وإن قال القرطبي : إن هذا الحديث مرسل عن هشام عن عروة عن أبيه ، لم يختلف عليه فى إرساله . أخرجه الدار قطنى وغيره .

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة .

ثم استطرد المقال إلى أنه : إذا أخبرنا عدول ثقافت ليس لهم هدف إلا ما يصلح الناس وتواطؤهم على الكذب بعيد ، فهم من العلماء الحريصين على خير الأمة ، إذا أخبرونا عن شيء يحرمه الإسلام شاهدوه بأعينهم على الطبيعة في موطنه وصلقتهم في هذا أفراد وجماعات وجمعيات دينية ومراكز ثقافية إسلامية في نفس الموطن أعتقد أن تحريم هذا الشيء يجب أن يكون محل نظر واعتبار ، يفيد الشبهة إن لم يفد الحرام .

ثم ساق نبذاً من كتاب الذكاة في الإسلام وذبائح أهل الكتاب ، والأوروبيين حديثاً للمؤلف الأستاذ صالح على العود التونسي ، المقيم في فرنسا . ومما نقل عنه :

١- إن لإزهاق روح الحيوان تجرى هناك كالاتي : تضرب جبهة الحيوان بمحتوى مسدس فيهوى إلى الأرض ثم يسلك .

٢- إن المؤلف زار مسلخين بضواحي باريس ورأى بعينه ما يعملون : لم يكن هناك ذبح أو نحر ولا إعمال سكين في حلقوم ولا غيره ، وإنما تخذف جبهة الحيوان بمعدنية قدر الأنملة من مسدس فيموت ويتم سلخه ، أما الدجاج فيصعقونه بالتيار الكهربائي بمسه في أعلى لسانه فتزهق أرواحه ، ثم يمر على آلة تقوم بنزع ريشه ، وآخر ما اخترعوه سنة ١٩٧٠ تلويخ الدجاج والطيور بمدوخ كهربائي أتوماتيكي .

٣- جمعية الشباب المسلم في الدانمرك وجهت نداء قالت فيه : إن الدجاج في الدانمرك لا يذبح على الطريقة الإسلامية المشروعة .

٤- أصدر المجلس الأعلى العالمي للمساجد بمكة المكرمة في دورته الرابعة توصية بمنع استيراد اللحوم المذبوحة في الخارج ، وإبلاغ الشركات المصدرة بذلك ، وطالب أيضاً بمنع استيراد المأكولات والمعلبات والحلويات والمشروبات التي علم أن فيها شيئاً من دهن الخنزير والخمور .

٥- نقل عن مجلة النهضة الإسلامية العدد ١١٧ مثل ذلك . وأضاف أن الدجاج والطيور التي تقتل بطريق التدويخ الكهربائي توضع في مغطس ضخم حار جداً محرق يعمل بالبخار حتى يلفظ الدجاج فيه آخر أنفاسه ،

ثم تشطف بآلة أخرى وتصدر إلى دول الشرق الأوسط ويكتب على العبوات : ذبح على الطريقة الإسلامية . وأضاف أن بعض المسلمين الذين يدرسون أو يعملون في ألمانيا الغربية والبرازيل أخبروا أنهم زاروا المصانع والمسالخ وشاهدوا كيف تموت الأبقار والطيور وأنها كلها تموت بالضرب على رؤوسها بقضبان من الحديد أو بالمسدسات وقد قيد هذا الموضوع برقم ٣٦٤ سنة ١٩٨٠ بدار الإفتاء .

أجاب :

إنه يخلص من هذا المقال - على نحو ما جاء به - أن اللحوم والدواجن والطيور المستوردة لم تذبح بالطريقة المقررة في الشريعة الإسلامية ، وإنما تضرب على رأسها أو يفرغ في الرأس حشو مسدس مميت أو تصعق بالكهرباء ، ثم تلقى في ماء يغلي وأنها على هذا الوجه تكون ميتة .

وإذ كانت الميتة المحرمة بنص القرآن الكريم ، هي ما فارقت الروح من غير ذكاة مما يذبح ، أو مامات حكماً من الحيوان حتف أنفه من غير قتل بذكاة ، أو مقتولا بغير ذكاة .

وإذ كانت الموقوذة - وهي التي ترمى أو تضرب بالخشب أو بالحديد أو بالحجر حتى تموت - محرمة بنص القرآن الكريم في آية : ( حرمت عليكم الميتة والدم )<sup>(١)</sup> حيث جاءت الموقوذة من المحرمات فيها ، والوقد شدة الضرب - قال قتادة : كان أهل الجاهلية يفعلون ذلك ويأكلونه . وقال الضحاك : كانوا يضربون الأنعام بالخشب لآلئهم حتى يقتلونها فيأكلوها ، وفي صحيح مسلم عن عدى بن حاتم قال : قلت : يا رسول الله فإني أرى بالمعراض<sup>(٢)</sup> الصيد فأصيب . فقال : إذا رميت بالمعراض<sup>(٣)</sup> فخرقه فكله ، وإن أصابه بعرضه فلا تأكله ( وفي رواية ( فإنه وقيد )<sup>(٤)</sup> )

(١) من الآية ٣ من سورة المائدة .

(٢) المعراض : سهم يصيب بعرض موده دون حده .

(٣) خرق السهم نفذ في الرمية والمعنى نفذ وإسبال الدم ، لأنه ربما قتل رمعه ولا يجوز .

(٤) الجابح لأحكام القرآن للقرطبي ج ٦ ص ٤٨ .

وإذ كان الفقهاء قد اتفقوا على أنه تصح تذكية الحيوان الحي غير الميئوس من بقاءه ، فإن كان الحيوان قد أصابه ما يئوس من بقاءه مثل أن يكون موقوذاً أو منخثقاً فقد اختلفوا في استباحته بالذكاة .

ففي فقه الإمام أبي حنيفة : وإن علمت حياتها وإن قلت وقت الذبح أكلت مطلقاً بكل حال . وفي إحدى روايتين عن الإمام مالك وأظهر الروايتين عن الإمام أحمد ، متى علم بمستمرة العادة أنه لا يعيش حرم أكله ولا تصح تذكيته ، وفي الرواية الأخرى عن الإمام مالك : أن الذكاة تبيح منه ما وجد فيه حياة مستقرة وينافى الحياة عنده أن يندلق عنقه أو دماغه .

وفي فقه الإمام الشافعي : أنه متى كانت فيه حياة مستقرة تصح تذكيته وبها يحل أكله باتفاق فقهاء المذهب .

والذكاة في كلام العرب : الذبح ، فعني ( ذكيت )<sup>(١)</sup> في الآية الكريمة أدركتم ذكاته على التمام ، إذ يقال : ذكيت الذبيحة أذكيها ، مشتقة من التطيب ، فالحيوان إذا أسيل دمه فقد طيب .

والذكاة في الشرع : عبارة عن أنهار الدم وفري الأوداج في المذبوح والنحر في المنحور والعقر في غير المقدور عليه ، واختلف العلماء فيما يقع به الذكاة ، والذي جرى عليه جمهور العلماء أن كل ما أنهر الدم وأفري الأوداج فهو آلة للذبح ما عدا الظفر والسن إذا كانا غير منزوعين ، لأن الذبح بهما قائمين في الجسد من باب الخلق .

كما اختلفوا في العروق التي يتم الذبح بقطعها بعد الاتفاق على أن كماله بقطع أربعة هي : الحلقوم والمرئ والودجان .

واتفقوا كذلك على أن موضع الذبح الاختياري ، بين مبدأ الحلق إلى مبدأ الصدر .

وإذ كان ذلك : كان الذبح الاختياري الذي يحل به لحم الحيوان المباح أكله في شريعة الإسلام : هو ما كان في رقبة الحيوان فيما بين الحلق والصدر ، وأن يكون بألة ذات حد تقطع أو تمزق بحدها لا بثقلها ،

(١) الآية ٣ من سورة المائدة .

سواء كانت هذه الآلة من الحديد أو الحجر على هيئة سكين أو سيف أو بلطة أو كانت من الخشب بهذه الهيئة أيضاً ، لقول النبي عليه الصلاة والسلام : ( ما أهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سناً أو ظفراً )<sup>(١)</sup> . لما كان ذلك : فإذا ثبت قطعاً أن اللحوم والدواجن والطيور المستوردة لا تذبح بهذه الطريقة التي قررها الإسلام ، وإنما تضرب على رأسها بحديدة ثقيلة ، أو يفرغ في رأسها محتوى مسدس مميت أو تصعق بتيار الكهرباء ثم تلقى في ماء مغلي تلفظ فيه أنفاسها - إذا ثبت هذا - دخلت في نطاق المنخقة والموقوذة المحرمة بنص الآية الكريمة<sup>(٢)</sup> .

وما ساقه المقال نقلاً عن بعض الكتب والنشرات عن طريقة الذبح ، لا يكتفى بذاته لرفع الحل الثابت أصلاً بعموم نص الآية الكريمة ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم )<sup>(٣)</sup> . فضلاً عن أنه ليس في المقال ما يدل حتماً على أن المطروح في أسواقنا من اللحوم والدواجن والطيور مستوردٌ من تلك البلاد التي وصف طرق الذبح فيها من نقل عنهم ولا بد أن يثبت أن الاستيراد من هذه البلاد التي لا تستعمل سوى هذه الطرق ، ومع هذا فإن الطب - فيما أعلم - يستطيع استجلاء هذا الأمر وبيان ما إذا كانت هذه اللحوم والطيور والدواجن المستوردة ، قد أزهقت أرواحها بالصعق بالكهرباء والإلقاء في الماء المغلي أو البخار ، أو بالضرب على رأسها حتى تهوى ميتة ، أو بإفراغ محتوى المسدس المميت في رأسها كذلك .

فإذا كان الطب البيطرى أو الشرعى يستطيع علمياً بيان هذا على وجه الثبوت ، كان على القائمين بأمر هذه السلع ، استظهار حالها بهذا الطريق أو بغيرها من الطرق المحبذة ، لأن الحلال والحرام من أمور الإسلام التي قطع فيها بالنصوص الواضحة ، فكما قال الله سبحانه : ( اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم )<sup>(٤)</sup> . قال سبحانه قبل هذا ( حرمت

(١) يتفق عليه .

(٢) الآية ٣ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٥ من سورة المائدة .

(٤) من الآية ٥ من سورة المائدة .

عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيتم وما ذبح على النصب (١).

وقد جاء في أحكام القرآن (٢) لابن عربي في تفسيره للآية الأولى : فإن قيل فما أكلوه على غير وجه الذكاة كالخنق وحطم الرأس ، فالجواب أن هذه ميتة وهى حرام بالنص . وهذا يدل على أنه : متى تأكدنا أن الحيوان قد أزهقت روحه بالخنق أو حطم الرأس أو الوقذ كان ميتة ومعروفاً بالنص . والصعق بالكهرباء حتى الموت من باب الخنق ، فلا يحل ما انتهت حياته بهذا الطريق .

أما إذا كانت كهربة الحيوان ، لا تؤثر على حياته ، بمعنى أنه يبقى فيه حياة مستقرة ثم يذبح كان لحمه حلالاً في رأى جمهور الفقهاء ، أو أى حياة وإن قلت في مذهب الإمام أبى حنيفة .

وعملية الكهرباء في ذاتها إذا كان الغرض منها فقط إضعاف مقاومة الحيوان والوصول إلى التغلب عليه وإمكان ذبحه جائزة ولا بأس بها ، وإن لم يكن الغرض منها هذا ، أصبحت نوعاً من تعذيب الحيوان قبل ذبحه ، وهو مكروه ، دون تأثير في حله إذا ذبح بالطريقة الشرعية ، حال وجوده في حياة مستقرة ، أما إذا مات صعقاً بالكهرباء فهو ميتة غير مباحة ومحرم قطعاً .

وإذ كان ذلك : كان الفيصل في هذا الأمر المثار ، هو : أن يثبت على وجه قاطع أن اللحوم والدواجن والطيور المستوردة المتداولة في أسواقنا قد ذبحت بواحد من الطرق التي تصيرها من المحرمات الملعونات في آية المائدة ، لاسيما ، والمقال لم يقطع بأن الاستيراد لهذه اللحوم من تلك البلاد التي نقل عن الكتب والنشرات اتباعها هذه الطرق غير المشروعة في الإسلام لتذكية الحيوان ، ومن ثم كان على الجهات المعنية أن تثبت فعلاً بمعرفة الطب الشرعى أو البيطرى إذا كان هذا مجدياً في استظهار الطريقة التي يتم بها إنهاء حياة الحيوان في البلاد

(١) من الآية ٣ من سورة المائدة .

(٢) ج ٢ ص ٥٥٥ .

الموردة ، وهل يتم بطريق الذبيح بالشروط الإسلامية ، أو بطريقة مميتة تخالف أحكام الإسلام ؟ أو التحقق من هذا بمعرفة بعوث موثوق بها إلى الجهات التي تستورد منها اللحوم والطيور والدجاج المعروضة في الأسواق ، تنحرى هذه البعوث الأمر وتستوثق منه .

أو بتكليف البعثات التجارية المصرية في البلاد الموردة لاستكشاف الأمر والتحقق من واقع الذبيح ، إذ لا يكفي للفصل في هذا بالتحريم مجرد الخبر ، وإلى أن يثبت الأمر قطعاً يكون الأعمال للقواعد الشرعية ومنها ما سبق في افتتاح المقال من أن :

الأصل في الأشياء الإباحة ، وأن اليقين لا يزول بالشك .

امثالاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم الذي أخرجه البزار والطبراني من حديث أبي الدرداء بسند حسن ( ما أحل الله فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو ، فاقبلوا من الله عافته ، فإن الله لم يكن لينسى شيئاً ) .

وحديث أبي ثعابة الذي رواه الطبراني ( إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها وحد حدوداً فلا تعتدوها ، وسكت عن أشياء من غير نسيان ، فلا تبحثوا عنها ) وفي لفظ ( وسكت عن كثير من غير نسيان فلا تكلفوها ، رحمة لكم فاقبلوها ) .

وروى الترمذى وابن ماجه من حديث سلمان : ( أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن اللبن والسمن والقراء التي يصنعها غير المسلمين فقال : الحلال ما أحل الله في كتابه ، والحرام ما حرم الله في كتابه ، وما سكت عنه ، فهو مما عفا عنه ) .

وثبت في الصحيحين ( أنه صلى الله عليه وسلم توضأ من مزادة امرأة مشركة ، ولم يسألها عن دباغها ولا عن غسلها )<sup>(١)</sup> والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

(١) الاشياء والنظائر للسيوطي — تحقيق المرحوم فضيلة الشيخ محمد حابد الفنى سنة ١٣٥٦هـ — ١٩٣٨م — ص ٦٠ في باب الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل على التحريم .



## الموضوع

(١٣١٣) استقبال الذابح للقبلة عند الذبح

### المبدأ

توجه الذابح بالذبيحة عند ذبحها نحو القبلة مختلف فيه بين الفقهاء والأولى التوجه متى تيسر للذابح ذلك .

سئل :

بكتاب مديرية الشئون البيطرية بمحافظة القاهرة رقم ١١ المؤرخ ٤ مارس سنة ١٩٨١ ، المتضمن أنه بمناسبة إنشاء المخزر الآلى لمحافظة القاهرة بمنطقة البساتين ، وإعداد الرسومات التنفيذية لهذا المشروع ، وحرص المسؤولين على أن تتم عملية الذبح طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية . وأن المديرية لذلك تطلب بيان الحكم الشرعى فيما إذا كان يجب أن يكون الذابح والحيوان عند ذبحه موجهاً نحو القبلة الشريفة أو عدم وجوب هذا الشرط ؟ حتى تتمكن الإدارة من العمل بما يطابق الشريعة الإسلامية عند إعداد الرسومات التنفيذية لهذا المشروع .

أجاب :

إن ابن قدامة<sup>(١)</sup> نقل عن ابن عمر وابن سيرين وعطاء والثورى والشافعى وأصحاب الرأى أنه يستحب أن يستقبل الذابح بالذبيحة القبلة ، وأن ابن عمر وابن سيرين قالوا بكراهة أكل ما ذبح إلى غير جهة القبلة .

(١) المغنى ج ١١ ص ٤٦ مع الشرح الكبير .  
(\*) المغنى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١٠٥ - م ٢٩١ -  
١٣ جادى الأولى ١٤٠١ هـ - ١٦ مارس ١٩٨١ م .

ونقل النووي في المجموع<sup>(١)</sup> استحباب توجيه الذبيحة إلى القبلة ،  
لأنه لا بد لها من جهة فكانت جهة القبلة أولى .

ونقل ابن رشد في بداية المجتهد<sup>(٢)</sup> اختلاف الفقهاء في هذا فقال  
إن قوماً استحَبوا ذلك وقوماً أجازوا ذلك وقوماً أوجبوه وقوماً كرهوا  
ألا يستقبل بها القبلة .

ولإذ كان ذلك : فإذا كان توجه الذابح بالذبيحة وقت ذبحها نحو  
القبلة أمراً ميسوراً ، ويمكن العمل عليه في الرسومات المقترحة كان أولى  
خروجاً من اختلاف الفقهاء المنوه عنه - وبعداً بالمسلمين عن تناول  
ذبيحة مكروهة ، امتثالاً لقول الله سبحانه وتعالى : ( كلوا من طيبات  
ما رزقناكم )<sup>(٣)</sup> وقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيما رواه الترمذى  
عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال : حفظت عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ( دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ) والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

(١) ج ٦ ص ٨٣ .

(٢) ج ١ ص ٣٥٩ .

(٣) من الآية ٥٧ من سورة البقرة .

## الموضوع

(١٣١٤) ما نبيح على الشريعة اليهودية ومدى موافقته للشريعة الإسلامية

## المبادئ

١ - مأكول اللحم من الحيوان البرى المقنور عليه لا يحل أكله بدون ذكاة .

٢ - الذكاة الشرعية هى الذبح أو النحر بآلة حادة مما يجرى الدم ويفرى الأوداج ويقطع العروق بين الرأس والصدر .

٣ - التثبيت قبل الحكم بالتحريم واجب .

٤ - ذبيحة أهل الكتاب يحل أكلها للمسلمين إلا إذا ثبت قطعاً أنها أميت بطريقة تجعلها محرمة شرعاً وعلى المستولين التثبت من الذبح أو النحر بأى طريق يؤدى إلى ذلك .

٥ - من باب الاحتياط للحلال والحرام . نقترح مطالبة الجهة الموردة ببيان طريق الذبح ، وألا يكتفى فى الشهادة بأن الذبح قد تم حسب الشريعة اليهودية .

مثل :

بكتاب الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات - القاهرة الرقم ٥٢٧٩ المؤرخ ١٤ يولية سنة ١٩٨١ المقيد برقم ٢٧٠ لسنة ١٩٨١ وقد جاء به :

إن الهيئة تلقت استفساراً من فرعها بالعريش عن مدى الاعتداد بشهادات الذبح المرافقة لرسائل الدواجن المحملة الواردة من إسرائيل والى تفيد : أن الذبح قد تم حسب الشريعة اليهودية والمقبولة فى الشريعة الإسلامية .

(\*) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١٠٥ - م ٣٠١ - ١٢ شوال ١٤٠١ هـ - أغسطس ١٩٨١ م .

وأن الهيئة ترجو الإفادة عن رأى الشرعى فى الذبح بصفة عامة على  
الشرعة اليهودية ، ومدى موافقتها للشرعة الإسلامية ، حتى يتسنى إذاعة  
هذا الرأى على فروع الهيئة .

أجاب :

إن الله سبحانه وتعالى قال فى كتابه الكريم : ( حرمت عليكم الميتة  
والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية  
والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيتم وما ذبح على النصب .. )<sup>(١)</sup> وقال :  
( اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم  
حل لهم )<sup>(٢)</sup> وقد اتفق علماء الإسلام على أنه لا يحل شئ من الحيوان المأكول  
البرى المقدور عليه بلون ذكاة ( أى ذبح ) لقوله سبحانه فى آية  
الحرمات السابقة ( إلا ما ذكيتم ) فقد استثنى الله سبحانه وتعالى الحيوان  
المذكى من المحرم والاستثناء من التحريم لإباحة ، والذكاة الشرعية التى  
يحل بها الحيوان البرى المقدور عليه هى أن يذبح الحيوان أو ينحر بآلة  
حاددة مما ينهر الدم ويفرى الأوداج ، أى يفجر دم الحيوان ويقطع عروقه  
من الرقبة بين الرأس والصدر ، فيموت الحيوان إثرها ، وأكمل الذبح  
أن يقطع الحلقوم والمرئ ( وهما مجرى الطعام والشراب والنفس ) وأن  
يقطع معهما الودجان ( وهما عرقان غليظان يجانبى الحلقوم والمرئ )  
والذبح معروف بالفطرة والعادة لكل الناس ، وقد أقر الإسلام  
ببشره وسماحته وبساطته ما جرت به عادة الناس وأعرافهم ، وأقرته  
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الفعلية فى ذبح الأضحية .

ومن ثم فما أثاره بعض الفقهاء من أنه هل من الواجب فى الذبح قطع  
الأربعة ( الحلقوم والمرئ والودجين ) وهل يجب فى المقطوع قطع الكل  
أو الأكثر ، وهل يشترط فى القطع ألا تقطع الحوزة إلى جهة البدن ،  
بل إنما تقطع إلى جهة الرأس ، وهل إن قطعت من جهة العنق حل أكلها

(١) من الآية ٣ من سورة المائدة .

(٢) من الآية ٥ من سورة المائدة .

أم لا ؟ وهل من شرط الذكاة ألا يرفع الذابح يده عن الذبيحة حتى تتم الذكاة أم لا ؟ كل هذه التساؤلات خاض فيها الفقهاء ، دون اعتماد على نص صريح باشتراطها ، والذي ينبغي مراعاته ، هو انهار دم الحيوان من موضع الذبح المعروف عادة وعرفاً بقطع تلك العروق كلها أو أكثرها للحديث الشريف الصحيح : ( ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا )<sup>(١)</sup> وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( إن الله كتب الإحسان على كل شيء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليحد أحدكم شفرته ، وليرح ذبيحته )<sup>(٢)</sup> وما رواه ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( إذا ذبح أحدكم فليجهز )<sup>(٣)</sup> .

هذا وقد قال أهل اللغة : إن كل ذبيح ذكاة ، وإن معنى التذكية نى قوله تعالى ( إلا ما ذكيت ) أى ما أدركتم وفيها بقية تشخب معها الأوداج ، وتضطرب اضطراب المذبوح الذى أدركت ذكاته .

#### ذبائح أهل الكتاب :

اليهود والنصارى هم أهل الكتاب ، لأنهم فى الأصل أهل توحيد ، وقد جاء حكم الله فى الآية بإباحة طعامهم للمسلمين ، وإباحة طعام المسلمين لهم فى قوله سبحانه ( .. وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم .. )<sup>(٤)</sup> ومعنى هذه الآية على وجه الإجمال والله أعلم : أن طعام الذين أوتوا الكتاب من اليهود والنصارى حل لكم بمقتضى الأصل ، لم يحرمه الله ، وطعامكم كذلك حل لهم فلا بأس أن تأكلوا من اللحوم التى ذكوا حيواناتها ، أو التى صادوها ولكم أن تطعموهم مما تذكون ومما تصطادون .

وكلمة ( وطعام الذين أوتوا الكتاب ) عامة تشمل كل طعام لهم ، فتصلق على الذبائح والأطعمة المصنوعة من مواد مباحة ، فكل ذلك

(١) رواه البخارى وغيره .

(٢) رواه مسلم من شداد بن أوس .

(٣) رواه ابن ماجه .

(٤) من الآية ٥ من سورة المائدة .

حلال لنا ، ما لم يكن محرماً لذاته ، كالميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير ،  
فهذه لا يجوز أكلها بالإجماع سواء كانت طعام مسلم أو كتابي .

( هل يشترط أن تكون ذبائحهم مذكاة بآلة حادة ، وفي الحلق ) ؟ .

لقد اشترط أكثر فقهاء المسلمين حل ذبائح أهل الكتاب أن يكون  
الذبيح على الوجه الذي ورد به الإسلام ، وقال بعض فقهاء المالكية  
إن كانت ذبائحهم وسائر أطعمتهم ، مما يعتبرونه مذكى عندهم حل لنا  
أكله ، وإن لم تكن ذكاته عندنا ذكاة صحيحة ، وما لا يرونه مذكى  
عندهم لا يحل لنا ، ثم استدرك هذا الفريق فقال : فإن قيل فما أكلوه  
على غير وجه الذكاة كالخنق وحطم الرأس ، فالجواب أن هذه ميتة  
وحرام بالنص ، فلا نأكلها نحن كالخنزير ، فإنه حلال ومن طعامهم ،  
وهو حرام علينا ، فهذه أمثلة والله أعلم<sup>(١)</sup> .

وفي فقه الإمام أبي حنيفة : إنما تؤكل ذبيحة الكتابي إذا لم يشهد ذبحه  
ولم يسمع منه شيء أو سمع وشهد منه تسمية الله تعالى وحده ، وقد روى  
عن الإمام علي بن أبي طالب حين سئل عن ذبائح أهل الكتاب قوله :  
( قد أحل الله ذبائحهم وهو يعلم ما يقولون )<sup>(٢)</sup> .

وفي فقه الإمام الشافعي<sup>(٣)</sup> . أنه لو أخبر فاسق أو كتابي أنه ذكى  
هذه الشاة قبلناه لأنه من أهل الذكاة .

وما تشير إليه هذه النصوص الفقهية يمكن تجسيده في القاعدة التي  
قررها الفقهاء وهي أن ( ما غاب عنا لا نسأل عنه ) .

إذ أنه ليس على المسلم أن يسأل عما غاب عنه ، كيف كانت ذكاته  
وهل استوفت شروطها أم لا ؟ وهل ذكر اسم الله على الذبيحة أم لم يذكر ؟

(١) أحكام القرآن لابن العربي المجلد الثاني من ٥٥٣ — ٥٥٦ طبعة دار المعرفة .

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاسبي ج ٥ ص ٥٥ و ٤٦ .

(٣) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي ج ٨ ص ١٠٧ ، والافتاح بحاشية البيهقي ج ٤ ص ٥٦ .

بل ان كل ما غاب عنا مما ذبحه مسلم ( أياً كان : جاهلاً أو فاسقاً )  
أو كتابي ، حل أكله .

والأصل في هذا : الحديث الذى رواه البخارى : أن قوماً سألوا  
النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : إن قوماً يأتوننا باللحم لاندرى أذكروا  
اسم الله عليه أم لا ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : ( سمو الله عليه أنتم  
وكلوا ) .

فقد قال الفقهاء إن في هذا الحديث دليلاً على أن التصرفات والأفعال  
تحمّل على حال الصحة والسلامة حتى يقوم دليل على الفساد والبطلان .

لما كان ذلك : كان الأصل العام المقرر من الله في القرآن الكريم  
في آيتي<sup>(١)</sup> سورة المائدة : أن هناك محرمات استثنى فيها المذكى وأن هناك  
إباحة لطعام أهل الكتاب ، اليهود والنصارى ، ومن طعامهم الذبائح ،  
والارتباط بين حكمي الآيتين قائم ، فلا بد أن نحرم من ذبائحهم ما يعتبر  
بحكم القرآن ميتة أو منخقة أو موقوذة أو متروية أو نطيحة ، أو انتهت  
حياتها بأحد هذه الأسباب ولم تدرك بالذكاة ، وكان مع هذا علينا أن نرعى  
وصايا الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الشأن ونعمل بها ، فقد أخرج  
البزار والطبراني من حديث أبي الدرداء بسند حسن ( ما أحل الله فهو  
حلال وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله  
عافيته ، فإن الله لم يكن لينسى شيئاً ) وما أخرجه الطبراني من حديث  
أبي ثعلبة : ( إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، ونهى عن أشياء  
فلا تنهكوها ، وحد حلوداً فلا تعتوها ، وسكت عن أشياء من غير  
نسيان فلا تبحثوا عنها ) وفي لفظ : ( وسكت عن كثير من غير نسيان  
فلا تتكلفوها ، رحمة لكم ، فاقبلوها ) .

وقد روى الترمذى وابن ماجه من حديث سليمان : أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سئل عن الجبن والسمن والفراء التى يصنعها غير

(١) الإيتان ٣ و ٥ من سورة المائدة .

المسلمين فقال : ( الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه )<sup>(١)</sup> .

إذ أن هذه الأحاديث تدل صراحة على أنه لا ينبغي أن تسارع إلى تحريم شيء لم يحرمه الله صراحة ، ولا بد أن تثبت قبل التحريم وأن ترجع الأمر إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

وإذا كان الله ورسوله قد بينا للمسلمين الحلال والحرام على هذا النحو الذى لا شبهة فيه . كان الحكم الشرعى العام أن ذبائح اليهود والنصارى حل للمسلمين بنص القرآن الكريم وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا فقد ثبت فى الصحيحين<sup>(٢)</sup> : ( أنه صلى الله عليه وسلم توضأ من مزادة<sup>(٣)</sup> امرأة مشركة ، ولم يسألها عن دباغها ولا عن غسلها ) .

ولخبر المشهور من حديث<sup>(٤)</sup> أنس رضى الله عنه ( أن يهودية أهدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم شاة مسمومة فأكل منها ) أى دون أن يسأل عن طريق ذبحها ، أو يتحقق من آلة الذبح .

لما كان ذلك : ونزولا على ما صرح به الفقهاء من قبول خبر المسلم الفاسق أو الجاهل وخبر الكتابى فى حل الذبيحة ، باعتبار أن كلا منهم أهل للذكاة بنص القرآن والسنة ، على ما سلف بيان سنده — يجوز الاعتداد بشهادات الذبح المرافقة لرسائل اللواجن واللحوم التى تستورد من بلاد يقوم بالذبح فيها كتابيون ( اليهود والنصارى ) .

وذلك ما لم يظهر من فحص رسائل اللواجن واللحوم المستوردة أنها لم تذبح ، وإنما أميتت بالصعق بالكهرباء ، أو بالقذف بالماء المغلى

---

(١) الاشياء والنظائر للسيوطى تحقيق المرحوم الشيخ حابد القلى سنة ١٢٥٦ هـ - ١٢٢٨ م ص ٦٠ فى باب الأصل فى الاشياء الإبلة حتى يدل الدليل على التحريم .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المزادة وماء من جلد من طبقة أو طبقتين أو ثلاث يحل فيه الماء — المصباح وتاج العروس فى مادة زود .

(٤) الروض النضر ج ٣ ص ١٦٧ وما بعدها .



أو في البخار أو بالضرب على الرأس أو بإفراغ محتوى المسدس المميت في رأسها ، أو متى ظهر أنها قد أزهقت أرواحها بطريق من هذه الطرق وأمثالها . أصبحت ميتة محرمة ، لأنها بهذا تدخل في نطاق آية المحرمات<sup>(١)</sup> في سورة المائدة .

ولما كان الحلال والحرام من أمور الإسلام التي قطع فيها كل من القرآن والسنة بالنصوص الواضحة التي يجب العمل بها جميعاً ، كان على المسؤولين عن الرقابة على الواردات من اللحوم والدواجن المذبوحة ، بل والمعلبة ، التثبت مما إذا كانت قد ذبحت ، أو أزهقت روحها بطريق جعلها من تلك المحرمات ، وأن تطالب الجهة الموردة بوضوح الشهادة وذلك بتحديد طريق الذبح ومكانه ، بأن يكون بألة حادة وفيما بين الرأس والصدر ، وليس بالصعق أو الخنق وأمثالهما على ما سبق بيانه . ذلك لأن اليهود بوصف عام أصحاب كتاب سماوى شرع الذبح تحليلاً لأكل الحيوانات المسخرة للإنسان ، ومثلهم النصارى باعتبارهم من أهل الكتاب أيضاً ، غير أنه يشترط أن تكون اللحوم مما أباح الإسلام تناولها .

وإذ كان ما تقدم وترتيباً عليه ، ومراعاة تلك القيود ، يجوز الاعتداد بشهادات الذبح المرافقة لرسائل الدواجن المحمّدة المستول عنها ، ما لم يظهر من الفحص أنها لم تذبح وإنما أزهقت روحها بطريق آخر كالصعق أو الخنق ، وأنه من باب الاحتياط للحلال والحرام .

أقترح : أن تطالب الجهة الموردة ببيان طريق الذبح وألا يكتفى في الشهادة بأن الذبح تم حسب الشريعة اليهودية .

هذا ، وإن الله سائل كل راع عما استرعاه ، حفظ أم ضيع والعمل أمانة ، والرقابة على أقوات الناس وأطعمتهم أمانة قال تعالى : ( فليؤدّ الذى أؤتمن أمانته وليتق الله ربه )<sup>(٢)</sup> والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) الآية الثالثة .

(٢) من الآية ٢٨٣ من سورة البقرة .

## الموضوع ذبيحة اليهود والنصارى المبادة

- ١ - المقصود بطعام الذين أوتوا الكتاب في القرآن ذبايحهم .
  - ٢ - عدم ذكر اسم الله تعالى عند الذبح لا يحرم أكل الذبيحة ما دام الذابح كتابيا .
  - ٣ - متى ثبت قطعا عدم الذبح للحيوان وجب الامتناع عن أكل لحمه شرعا .
- سئل :

بالطلب المقدم من السيد / ع . م . أ - لندن بانجلترا المقيد برقم ٣٢٨ سنة ١٩٨١ م وقد جاء به أن السائل قرأ تفسيراً لقول الله سبحانه في القرآن الكريم في سورة المائدة ( اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ) إلى آخر الآية الكريمة . وهذا التفسير باللغة الإنكليزية لمؤلفه المفسر محمد أحمد والمنشور في ١٩٧٩ بلندن بانجلترا ، وقد قال في صحيفة ١١٠ تفسيراً لهذه الآية ما ترجمته ( اليوم أحل لكم الطيبات من الرزق ، كما يحل لكم أن تأكلوا ، كما أن ذبيحة اليهود والمسيحين مسموح لكم بها ، وطعامكم مسموح حل لهم ، ويجوز لكم الزواج بالحوائر المؤمنات ، وكذا من حرائر اليهود والمسيحيات على أن تعطوهن المهور )

والسؤال هو : هل يجوز للمسلم أن يأكل من ذبيحة اليهود والنصارى

---

(\*) المتن : مفصلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١١٥ - م ١٦٠ -  
٢ محرم ١٤٠٢ هـ - ٢١ أكتوبر ١٩٨١ م .

كما فسرهما الأخ - محمد أحمد في تفسيره هذا باللغة الإنجليزية مع العلم بأن ذبيحتهم لم يذكر اسم الله عليها، كما أن المسيحيين لا يذبحون البهيمة إلا بعد ختنها أو كنم أنفاسها نتيجة ضربة بما يشبه المسلس .

أجاب :

إن جمهور المفسرين للقرآن والفقهاء قد قالوا بمثل ما جاء في هذا التفسير المترجم، إذ قالوا إن المراد من كلمة ( وطعام الذين أوتوا الكتاب )<sup>(١)</sup> في هذه الآية الذبائح أو اللحوم لأنها هي التي كانت موضع الشك - أما باقي أنواع المأكولات فقد كانت حلالا بحكم الأصل ، وهو الإباحة والحل . فقد نقل ابن جرير وابن المنذر والبيهقي وغيرهم عن ابن عباس رضى الله عنهما في تفسير قوله تعالى ( وطعام الذين أوتوا الكتاب ) أى ذبائحهم .

وما جاء بالسؤال من أن اليهود والنصارى لا يسمون على الذبائح وقت الذبح باسم الله تعالى ، فقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا حسبا رواه الدارقطني قال : ان قوما سألو النبي صلى الله عليه وسلم عن لحم يأتيهم من ناس لا يدرى أسموا الله عليه أم لا ؟ فقال عليه الصلاة والسلام ( سمو الله أنتم وكلوا )

كما حفلت كتب السنة والسيرة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكل من ذبائح اليهود دون أن يسأل هل سمو الله عند الذبح أم لا وكذلك الصحابة رضوان الله عليهم ، وما جاء بالسؤال من أن النصارى لا يذبحون وإنما يمتنون الحيوان بالحقن أو بضرب الرأس بنحو المسلس ، فإنه إذا تبين أن الحيوان مخنوق وأنه لم يذبح من المحل المعروف بقطع الأربعة العروق ( الودجين والرئى والحلقوم ) أو أكثرها كان على المسلم الامتناع عن أكل لحمه ، لأنه يدخل بهذا الاعتبار فى الآية الأخرى فى سورة المائدة : ( حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به

(١) من الآية ٥ من سورة المائدة .

والمنخقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيتم  
وما ذبح على النصب وأن تستقسموا بالأزلام ذلكم فسق<sup>(١)</sup> .

لما كان هذا : هو ما نقله المفسرون والفقهاء وأصحاب كتب السنة  
تفسيراً لهذه الآية وهو موافق للترجمة الواردة في السؤال كان ما قال به  
ذلك المفسر في ترجمته على هذا الوجه الوارد بالسؤال صواباً لا خروج  
فيه على حكم الإسلام . والله سبحانه وتعالى أعلم .

---

(١) من الآية ٣ من سورة المائدة .

من أحكام اتفاقية السلام



## الموضوع

(١٢١٦) اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل واترها

## المبادئ

- ١ - الإسلام دين الأمن والسلام .
- ٢ - جنوح العدو للسلم أثناء الحرب واجب القبول .
- ٣ - المعاهدات بين المسلمين وغيرهم جائزة ويجب الوفاء بها ما لم يطرأ ما يقتضي نقضها .
- ٤ - بدء المسلمين بالصلح جائز ما دام ذلك جلب مصلحة لهم أو لدفع مفسدة عنهم .
- ٥ - قبول المسلمين لبعض الضيم جائز ما دام في ذلك دفع لضرر أعظم .
- ٦ - نصوص اتفاقية السلام وملحقاتها لم تضيع حقا ولم تقر احتلالا .
- ٧ - ما كان لقلّة من العلماء أن تنساق أو تساق إلى الحكم بغير ما أنزل الله وتنزل إلى السباب دون الرجوع إلى أحكام شريعة الله .
- ٨ - صلح الحديبية كان خيرا وبركة على المسلمين ، وفي صلحنا المعاصر مع إسرائيل نتعامل ونأمل أن يكون فتحاً نسترد به الأرض ونحمي العرض ، وتعود به القدس عزيزة إلى رحاب الإسلام وفي ظل السلام .

---

(\*) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٢ - م ٢٧٢ -

٦ محرم ١٤٠٠ هـ - ٢٦ نوفمبر ١٩٧٩ م .

سئل :

عن حكم اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل وأثرها .

أجاب :

كان الإسلام ولازال دين الأمن والأمان والسلام والسكينة والصفاء والمودة والإخاء وليس دين حرب أو شحشاء أو بغضاء ، لم يستخدم السيف للتحكم والتسلط إنما كانت حروبه وسيلة لتأمين دعوته، وقد أمر القرآن الكريم المؤمنين بالامتناع عن القتال إذا لم تكن هناك ضرورة ، ففي كتاب الله قوله سبحانه ( فإن اعتز لوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا )<sup>(١)</sup> وقوله « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله .. »<sup>(٢)</sup>

ومن تعاليم الإسلام للمسلمين أن يردوا كل ما يختلفون في معرفة أحكامه إلى الله ورسوله قال تعالى ( فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر )<sup>(٣)</sup> .

وأكد الله سبحانه هذا المبدأ بوجوب الإذعان لحكمه وحكم رسوله في قوله في القرآن الكريم ( إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا )<sup>(٤)</sup> .

وها نحن العرب قد اختلفنا مع اليهود، وقامت الحرب بيننا سنوات ثم قامت لهم دولة اعترف بها المجتمع الدولي، وظهرتها أقوى دول العالم وعقدنا معها اتفاقية الهدنة بعد الحرب الأولى بيننا سنة ١٩٤٨ ثم وقعت

---

(١) من الآية ٩٠ من سورة النساء .  
(٢) من الآية ٦١ من سورة الأنفال .  
(٣) من الآية ٥٩ من سورة النساء .  
(٤) من الآية ٥١ من سورة النور .



حرب سنة ١٩٥٦ مع مصر وقامت هدنة أخرى ثم حرب سنة ١٩٦٧ حيث احتلت إسرائيل جميع أراضي فلسطين وزادت فاحتلت سيناء من أرض مصر والجولان من سوريا ولم ترض مصر بهذه الهزيمة وما استكانت ، بل استعدت وجندت أبناءها وعبأت مواردها ثم ضربت ضربة رمضان المنتصرة فاستردت بها هبة العرب واضطرت معها إسرائيل أن تستغيث بنظرائها وفي أوج النصر العسكري عرض رئيس مصر السلام أملاً في أن يسود هذه المنطقة الأمن وأن يسترد العرب أنفاسهم من حرب طالت واستطالت دون أن يبدو في أفقها نهاية ، واستطاع رئيس مصر أن يسترد أجزاء كبيرة من سيناء مسلماً فوق ما استرده بالحرب ثم كانت مبادرته وندأه بالسلام في القدس وفي حضور الخصوم ليشهد عليهم العالم إن أبوا الدخول فيه وصبر وجادلهم بالحجة والمنطق كما جالدهم بقوة السلاح وعزم الرجال حتى جنحوا للسلم وارتضوه عهداً تنحل به هذه الأزمة وقبلوا بحرب رمضان - أن يرحلوا عن الأرض التي احتلوها فوق العشر سنوات ورضوا من الغنيمة بالإياب والمسالمة فاحكم الله ورسوله في هذا الصلح الذي تم بين مصر وإسرائيل بعد تلك الحروب وإنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا .

إننا إذا نظرنا في كتاب الله قرآنه الكريم نجد أنه قد قرر أن العلاقة الأساسية بين الناس جميعاً هي السلم نجد هذا واضحاً في قوله تعالى : ( يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم .. )<sup>(١)</sup> وقوله سبحانه : ( يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام .. )<sup>(٢)</sup> .

وبهذا النداء للناس بوصفهم بنى الإنسان كان السلم هو الحالة الأصلية التي تشيع المودة والتعاون والخير بين الناس ، وكانت الدعوة إلى خير

(١) من الآية ١٢ من سورة الحجرات .

(٢) من الآية ١ من سورة النساء .

المسلمين بأنهم إذا سألوا كانوا سواء مع المسلمين في نظر أحكام الإسلام لأنهم جميعاً بنو الإنسان ، ولم يميز الإسلام الحرب إلا لعلاج حالة طارئة ضرورية ، وإذا كانت هذه هي منزلة الحرب في الإسلام فإنه يقرر بأنها إذا وقعت وجنح أحد الطرفين المتحاربين إلى السلم وجب حقن الدماء نرى هذا واضحاً وجلياً في قوله تعالى : ( وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله .. )<sup>(١)</sup>

هذا حكم الله أنزله إلينا ، وهو يميز لنا أن تتعاهد وتقيم المعاهدات مع غير المسلمين إبقاء على السلم أصلاً أو رجوعاً إليه بوقف الحرب وفقاً مؤقتاً بمدة أو وفقاً دائماً ، كما يميز أن تتضمن المعاهدة مع غير المسلمين تحالفاً حريياً وتعاوناً على رد علو مشترك .

قال القرطبي : إن كان للمسلمين مصلحة في الصلح لنفع يجلبونه أو ضرر يدفعونه فلا بأس أن يبتدئ المسلمون إذا احتاجوا إليه ، وقد صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر على شروط نقضوها فنقض صلحهم ، وهادن قريشاً عشرة أعوام حتى نقضوا عهده ثم قال : وما زالت الخلفاء والصحابة على هذه السبيل التي شرعناها سالكة وبالوجوه التي شرعناها عاملة . ثم نقل قول الإمام مالك رضي الله عنه فقال : تجوز مهادنة المشركين السنة والستين والثلاث وإلى غير مدة — الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ٣٩ — ٤١ في تفسير سورة الأنفال .

وفي التعقيب على تفسير الآيتين ٨٩ ، ٩٠ من سورة النساء حيث انتهت الأخيرة بقوله تعالى ( فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فاجعل الله لكم عليهم سبيلاً ) قال القرطبي : ص ٣٠٩ ج ٥ : في هذه الآية دليل على إثبات المهادنة بين أهل الحرب وأهل السلام إذا كان في المهادنة مصلحة للمسلمين .

(١) الإتيان ٦١ و ٦٢ من سورة الأنفال .

وفى فتح البارى لابن حجر العسقلانى بشرح صحيح البخارى فى باب  
الموادعة والمصالحة مع المشركين تعليقاً على الآية الكريمة ( وإن جنحوا  
للسلم .. ) إن هذه الآية دالة على مشروعية المصالحة مع المشركين .

وفى متقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار وشرحه نيل الأوطار  
للشوكافى ج ٨ ص ٣٩ فى غزوة الحديبية بعد أن نقل الأحاديث فى  
شأنها : أن مصالحة العدو ببعض ما فيه ضيم على المسلمين جائزة للحاجة  
والضرورة دفعاً لمخطور أعظم منه .

وإذا تتبعنا سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده ، نجد  
أنهم قد تعاملوا مع غير المسلمين ولم يتقضوا عهداً عقده إلا أن يتقضى  
من الغير ، ولعل فاتحة عهود الرسول ومعاheadاته كان العهد مع يهود  
المدينة وتحالفه معهم ثم تعامله وصحبه اقتصادياً ، ولقد ظل وفياً بهذا  
الوعد والعهد حتى تقضى اليهود فانتقض ، وصلاح الحديبية وشروطه  
مشهور واعتراض الصحابة عليه ، كل ذلك فعله رسول الله ، ولنا فيه  
القدوة ولأنه فعل ما فيه المصلحة للمسلمين ، ولقد عاهد خالد بن الوليد  
أهل الحيرة وصالحهم ، وصالح عمر بن الخطاب أهل إيلياء وكان يستدعى  
الزعماء غير المسلمين ويشاورهم ويستأنس بأرائهم كما فعل عندما أراد  
تنظيم الطرق بعد فتحها ، وكما استشار المقوقس عظيم القبط فى مصر  
بعد الفتح .

وقد عقد الفقهاء المسلمون على اختلاف مذاهبهم الفقهية أبواباً  
فى كتبهم أبانوا فيها أحكام المهادنة والمصالحة مع غير المسلمين ، واتفقت  
كلماتهم على أن لرئيس الدولة المسلمة أن يهادن ويصالح مجاريه من غير  
المسلمين ويوقف الحرب معهم مادام فى هذا مصلحة للمسلمين ، واستنبأوا  
فى هذا إلى قول الله سبحانه ( وإن جنحوا للسلم فاجتنب لها )<sup>(١)</sup> وإلى صلح  
الرسول صلى الله عليه وسلم مع أهل مكة عام الحديبية ، وأضاف الفقهاء

---

(١) من الآية ٦١ من سورة الانفال .

قولهم : ولأن الموادعة جهاد معنى إذا كان خيراً للمسلمين لأن المقصود هو دفع الشر الحاصل بالحرب . ( كتاب البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم الحنفي ص ٧٨ وما بعدها ج ٥ وبدائع الصنائع للكاتاني الحنفي ص ١٠٨ وما بعدها ج ٧ ومجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر - فقه حنفي ج ١ ص ٦٤٥ وما بعدها والمغنى لابن قدامة الحنبلي ج ١٠ ص ٥١٧ وما بعدها وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير فقه مالكي ج ٢ ص ٢٣٢ وحواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ج ٩ ص ٣٠٤ وما بعدها . وكتاب قواعد الأحكام في مصالح الأنعام للسلطان العزيز عبد السلام الشافعي ج ١ ص ١٠٣ ) .

بل ان فقهاء الشيعة الامامية صرحوا بهذا في كتبهم . ففي كتاب المختصر النافع في فقه هذا المذهب ج ١ ص ١١٢ في كتاب الجهاد : وإن اقتضت المصلحة المهادنة جاز لكن يتولاها الإمام ومن يأذن له .

ويقول الفقيه ابن القيم في كتابه زاد المعاد ج ٢ ص ١٨٤ :

ولما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة صار الكفار معه ثلاثة أقسام : قسم صالحهم ووادعهم على ألا يحاربوه ولا يظاهروا عليه ولا يوالوا عليه عدوه وهم على كفرهم آمنون على دماءهم وأموالهم . وقسم حاربوه ونصبوا له العداوة . وقسم تاركوه فلم يصلحوه ولم يحاربوه بل انتظروا ما يؤول إليه أمره وأمر أعدائه . فقابل كل طائفة من هذه الطوائف بما أمره به ربه تبارك وتعالى .

ثم قال في ص ٢٠٠ في فقه صلح خيبر : وفي القصة دليل على جواز عقد الهدنة مطلقاً من غير توقيت بل ما شاء الإمام ولم يجئ ما ينسخ هذا الحكم البتة ، فالصواب جوازه وصحته . وقد نص عليه الشافعي في رواية المزني ، ونص عليه غيره من الأئمة . ويقول العلامة ابن تيمية في كتابه الاختيارات ص ١٨٨ في باب الهدنة : ويجوز عقدها مطلقاً ومؤقتاً والمؤقت لازم من الطرفين يجب الوفاء به ما لم ينقضه العدو، ولا ينقض

بمجرد خوف الخيانة في أظهر قولى العلماء وأما المطلق فهو عقد جائز يعمل الإمام فيه بالمصلحة .

### أسس المعاهدات في الإسلام :

وحينما نطالع أقوال علمائنا في تفسير آيات القرآن وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في شأن الحرب والصلح ، ونطلع كذلك على ما نقله الفقهاء في هذا الشأن نرى أنهم قد استوجبوا توافر الأسس التالية لقيام المعاهدات مع غير المسلمين شرعاً .

الأول : ما دل عليه قول الرسول عليه الصلاة والسلام : ( كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ) وهذا مفاده أنه يتعين على ولى أمر المسلمين الذى يتعاهد مع غير المسلمين ألا يقبل شرطاً يتعارض صراحة أو دلالة مع نصوص القرآن الكريم ، محافظة على سمة الشريعة العامة واحتفاظاً بجزة الإسلام والمسلمين قال تعالى : ( والله العزة لرسله وللمؤمنين )<sup>(١)</sup> ومثال الشروط الباطلة أن تتضمن المعاهدة التحالف مع غير المسلمين ضد المسلمين أو التعهد بمقتضاها بالعودة عن نجدة المسلمين عند الاعتداء على ديارهم وأموالهم .

الثاني : تحديد الشروط في المعاهدات بينة واضحة على مثال المصالحات التى عقدها الرسول عليه الصلاة والسلام ، فقد كانت محددة في الحقوق والالتزامات المتبادلة بين المتعاقدين وذلك حتى لا تكون وسيلة للغش والخداع واستلاب الحقوق .

الثالث : أن تعقد المعاهدة في نطاق التكافؤ بين طرفيها ، فلا يجوز لولى أمر المسلمين أن يعاهد ويصالح تحت التهديد ، لأن مبدأ الإسلام التراضى في كل العقود .

ومسألة المسلمين لخالفهم في الدين أمر يقره الإسلام ، فن المبادئ العامة التى قررتها الشريعة في معاملة أهل الكتاب تركهم وما يدينون

---

(١) من الآية ٨ سورة المائدة .

والمنع من التعرض لهم متى سالموا بل والتسوية بينهم وبين المسلمين في الحقوق والواجبات العامة ، وأجازت مواساتهم وإعانة المنكوبين وأباححت الاختلاط بهم ومصاهرتهم ، وما أباححت قتالهم إلا ردأ لعدوان قال تعالى (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم) <sup>(١)</sup> وقال سبحانه (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتهم من أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخلى أخذان) <sup>(٢)</sup>

وكان من أوامر الإسلام الوفاء بهذه المعاهدات إذا انعقدت بشروطها داخلية في نطاقه غير خارجه على أحكامه وحافظ عليها الطرف الآخر ولم تنفذ ظروف انعقادها، وهذا هو القرآن الكريم يقول : ( .. إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ولم يظاهروا عليكم أحداً فأتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم .. ) <sup>(٣)</sup> ويقول في شأن توقع الخيانة من المعاهدة دعوة إلى القظة والحلر ( وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين ) <sup>(٤)</sup> .

ذلك حكم الإسلام في التعاهد والمصالحة ، بل والمخالفة مع غير المسلمين يقر المعاهدات التي تضمن السلام المستقر وتحفظ الحقوق ، وهو في ذات الوقت ينهى عن خيانة العهد ويأمر بالوفاء بالوعد ، فالعلاقة بين الناس في دستور الإسلام علاقة سلم حتى يضطروا إلى الحرب للدفاع عن النفس أو للوقاية منها ، ومع هذا يأمر الإسلام بأن يكتفى من الحرب بالقدر الذي يكفل دفع الأذى، ويأمر كذلك بتأخيرها ما بقيت وسيلة إلى الصبر والمسالمة ، ولم يجعل الإسلام الوفاء بالعقود والعهود من أعمال السياسة التي تجوز فيها المراوغة عند القدرة عليها ، بل جعله أمانة من الأمانات واجبة الأداء يكاد الخارج عنها أن يخرج عن الإسلام ، بل ويخرج عن آدميته ويصبح بهذا في عداد السائمة قال تعالى : (وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً إن الله يعلم

(١) من الآية ٧ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٥ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٤ من سورة التوبة .

(٤) الآية ٥٨ من سورة الأنفال .

ما تفعلون ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا تتخذون  
أيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى من أمة إنما يبيلوكم الله به  
وليبين لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون (١) .

وبعد : فإن الإسلام صاغ الحياة البشرية في نطاق قوله تعالى (ولقد كرمتنا  
بنى آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم  
على كثير ممن خلقنا تفضيلاً) (٢)

هذا التكريم للإنسان، أى لإنسان، بغض النظر عن لونه أو دينه أو جنسه  
أو وطنه أعاد إلى فكر الإنسان وقلبه أن الناس جميعاً بنو آدم وحواء  
جعلهم الله شعباً وقبائل ليتعارفوا ، وأرسل إليهم الرسل لهدايتهم من  
الضلال ، حتى كان الإسلام خاتماً لجميع الرسالات يحوى كتابه ما حملته  
الكتب السابقة عليه متقياً عقيدته وعبادته وتشريعها مما لم يعد ملائماً  
لدين الله الخالد إلى يوم الدين .

ثم حث الإسلام على الدعوة إلى الله بالمنطق والعقل ، فجعل توحيد  
الله أساساً تتعاون في ظله كل الديانات قال تعالى (قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى  
كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا  
أرباباً من دون الله ..) (٣) ووجه القرآن الكريم رسول الله محمداً صلى الله  
عليه وسلم لنط الدعوة المطلوب فقال ( ادع إلى سبيل ربك بالحكمة  
والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هي أحسن ..) (٤) .

وفي نطاق هذا الاتجاه والتوجيه ، عقد الرسول حين قدم المدينة مهاجراً  
معاهدة بين المسلمين واليهود\* وباقي الأقليات التى كانت تسكنه في  
المدينة وما حولها ، رسم بها سبيل دولة الإسلام في التعاون المشترك مع

(١) الأيتان ٦١ و ٦٢ من سورة النحل .

(٢) الآية ٧٠ من سورة الاسراء .

(٣) من الآية ٦٤ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ١٢٥ من سورة النحل .

مواطنيها وجيرتها من أهل الأديان الأخرى ، وهذه المعاهدة التي قد نسميها بأسلوبنا المعاصر ( معاهدة دفاع مشترك ) يرشدنا فقهها إلى أن تسلك هذا السبيل وتنتدى بها ما دام في مثلها مصلحة للمسلمين .

ولقد كان من آثار هذه المعاهدة كما سبق القول التعاون المالى والاقتصادى بين جميع القاطنين فى المدينة وما حولها دون نظر إلى الاختلاف فى العقيدة والدين .

والإسلام يضع بذلك إطاراً للتعايش بين نبي الإنسان على اختلاف مللهم ونحلهم بهذا الوصف الإنسانى ، ويخاطبهم به داعياً إياهم للتراحم والتعاطف والتساند فى الشدائد والملمات ، ثم يخص المسلمين بتوجيه أقوى وتوصيف أوسع وأسمى ، فيجعل أخوتهم الدينية أعلى نسباً وأقوى لحمة من كل الأنساب والأحساب التي يتفخرون بها ، ويضع لهم نماذج نقية لما يجب أن يأخذوا أنفسهم به فقال تعالى ( .. وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان )<sup>(١)</sup> وقال جل شأنه ( .. والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر )<sup>(٢)</sup> وقال أيضاً ( .. ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر .. )<sup>(٣)</sup>

بهذا المنطق كان توجيه القرآن الكريم للمسلمين إلى أحسن السبل للتعاون وتنقية المجتمع والحفاظ على مصالح المسلمين .

وبنفس المنطق يحدد الرسول صلى الله عليه وسلم المسئولية ويضعها على عاتق أولياء الأمور كل فى موقعه فيقول :

( كلكم راع ومسئول عن رعيته ، الإمام راع ومسئول عن رعيته )<sup>(٤)</sup> ويقول : ( ما من أمتى أحد ولى من أمر الناس شيئاً لم يحفظهم بما يحفظ به نفسه إلا لم يجد راحة الجنة .. )<sup>(٥)</sup>

(١) من الآية ٢ من سورة المائدة .

(٢) من الآية ٧١ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ١٠٤ من سورة آل عمران .

(٤) رواه البخارى .

(٥) رواه الطبرانى عن ابن عباس فى الصغير والوسط .



ومن هذا يبين مدى مسئولية رئيس الدولة في الإسلام ، وأن عليه أن يحفظ الرعية مما يحفظ به نفسه ، لأنه قد ألزم العمل لمصلحتها وفي نطاق هذه المسئولية وفي خضم نزاع العرب وإسرائيل وفي ظلال هزيمة سنة ١٩٦٧ التي لحقت بالعرب كل العرب فنكست رؤوسهم خطط رئيس مصر لرفع هذا العار وحاربت مصر في رمضان وكان النصر من عند الله للمؤمنين الذين رابطوا وجاهدوا حتى محوا خزي العار ووضعوا أكاليل الغار ، ثم كانت تلك النظرة الثاقبة الفاحصة للمجتمع الدولي وموقفه من النزاع ، هذه النظرة التي تمثلت في مبادرة السلام في نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، السلام المطلوب سلام العزة ومن موضع القوة لا من موقع الضعف والهزيمة ، وجاهد رئيس مصر وفاوض وكافح حتى سلم الخضم أو استسلم بعد إذ رأى مفاوضاً قوى الحجة ثابت الحنان مستمسكاً بأرض العرب كل العرب ومقتنسات المسلمين لم يفرط في حق ولم تلن عزيمته ، بل كان صابراً ومثابراً للوصول إلى غاية الطريق بعد أن بدأ بخطوات رشيدة شديدة ، ومازال يهدف إلى الغاية ويبحث الخطى حتى يصل الحق إلى أصحابه بعون من الله وتأييده . قال تعالى ( إن تنصروا الله ينصركم ويثبت

أقدامكم )<sup>(١)</sup>

إذا عرضنا اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل على قواعد الإسلام التي أصلها القرآن وفصلتها السنة ، وبينها فقهاء المذاهب جميعاً على نحو ما أجمعنا الإشارة إليه نجد أنها قد انطوت تحت لواء أحكام الإسلام . فهي قد استخلصت قسماً كبيراً من الأرض التي احتلتها إسرائيل في هزيمة سنة ١٩٦٧ بما فيها وعليها من مواطنين عادت إليهم حريتهم وثروات نستفيد بها بدلاً من أن يستنزفها الخصوم ، فهل استرداد الأرض والثروة مما يأمر به الإسلام أو مما ينهى عنه ؟ وهل في هذا مصلحة محققة للمسلمين أو شر ماحق لاحق بهم ؟ وهل في عودة المواطنين التي تحررت أرضهم إلى دولتهم ترعى شؤونهم من تعليم وصحة ودعوة وتجارة وكل مسئوليات الدولة نحوهم ، هل هذا مما أمر به الإسلام أو مما ينهى عنه ؟

(١) من الآية ٧ من سورة محمد .

حين نعرض هذه الاتفاقية في ضوء مسئوليات الحاكم المسلم نجد أن رئيس مصر قد نصح للأمة وقام بالمسئولية ، فحافظ على الرعية حفاظه على نفسه ، حارب حين وجد ألا مندوحة من الحرب بعد أن استعد وأعد ، وفأوض وسالم حين ظهر ألا مفر من السلم وأنه يستطيع الوصول إلى الحق والحصول عليه سلماً لا حرباً ، والإسلام يقرر أن الحرب ليست حرفة ولا غاية وإنما هي ضرورة دفاع أو وقاية ، وكما قال الرسول الأكرم : ( إن الله يحب الرفق في الأمر كله )<sup>(١)</sup> أى إن الله سبحانه يحب لين الجانب في الفعل والقول ، كما يحب الأخذ بالأسهل الأسهل في أمور الدين والدنيا ومعاشرة الناس فإذا استعصت الحرب كوسيلة لاسترداد الحق ، وتيسر السلم أفلا يكون هو الأول والأولى ؟

اللهم ان السلام تحية الإسلام وخلق الإسلام وصمام أمنه وأمانه يتمثل هذا في قول رسول الله عليه الصلاة والسلام ( إن الله جعل السلام تحية لأمتنا وأماناً لأهل ذمتنا )<sup>(٢)</sup> وإنما كانت تحية المسلمين بهذا اللفظ للإشارة بأن دينهم السلام والأمان وأنهم أهل السلم محبوبون للسلام .

بقى أنه قد يقال : ان مصر انفردت بالصلح مع إسرائيل وخرجت بذلك عن تعاهد العرب على حل جماعى ، ولكن هذا القول لا يلتقى مع الواقع ، واقع الاتفاق الذى تم والخطوات المترتبة عليه ، فإن العرب متفقون على حل سلمى بعد أن استحالت الحرب للظروف الدولية التى لا يمكن الإغضاء عنها ، فإذا تقاعس بعض العرب عن السعى إلى الحل السلمى دون سبب ولا سند ، كان على من يستطيع كسب الموقف السباق إليه وصولاً للغاية المرجوة ، والأمر موكول إلى القدرة على الحركة ، فمن استطاع تقدير الأمور وارتباطاتها الدولية ، ووجد من نفسه القدرة على استخلاص الحق ، كان له بل كان عليه أن يسعى إليه ، لأن هذه مسئولية ولى أمر المسلمين يعمل لصالح الجماعة ويحافظ عليها .

(١) رواه البخارى ومسلم .  
(٢) رواه الطبرانى والبيهقى .

وإذا كانت نصرة المسلم للمسلم واجبة ( انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً )<sup>(١)</sup> فقد كان واجب الحكام العرب بله المسلمين أن ينصروا رئيس مصر وهو يكافح وينافح في سبيل استرداد الأرض والمقدسات ، لا أن يخذلوه ويقيموا العراقيين في سبيله بينما هو يعمل لصالح الجميع . ( المسلمون يد على من سواهم ويسعى بذمتهم أدناهم ) .

حين نستعرض نصوص اتفاقية السلام وملحقاتها ونعرضها على القرآن والسنة ، لا نجد فيها ما ينأى بها عن أحكامهما إذ لم تضع حقاً وما أقرت احتلال أرض وإنما حررت واستردت .

وما دامت هذه الاتفاقية قد أفادت المسلمين ووافقت مصلحتهم فإنه لا يليق بمسلم أن يبخسها حقها من التقدير . قال تعالى ( .. ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين )<sup>(٢)</sup> .

بل إن الغض من شأنها والغش في بيان أهدافها وآثارها لا يليق بمسلم ، لأن من واجبه بحكم القرآن والسنة أن يشد من أزر من ثابر وبذل الجهد بل غاية الوسع في سبيل استخلاص الحقوق التي لولا حرب مصر في رمضان لصارت نسياً منسياً ، ولصارت سياسة الأمر الواقع واللاسلم واللاحرب قانوناً يقضى به على رقاب العرب ، وتضييع في ظلاله حقوقهم ولكن الله قيض خير أجناد الأرض وشد من عزمهم فكانت رمية الله هي رميتهم ، فصبق العدو من بأسهم بعد أن أخذوا بتلاييه وسر الصديق بنصر الله .

ولعلنا نذكر الاخوة المسلمين بوصايا الرسول صلى الله عليه وسلم بمثل قوله : ( المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً )<sup>(٣)</sup> ولا إثماء بين المسلمين بقول أو فعل ( المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده )<sup>(٤)</sup> .

(١) متفق عليه بن حديث انس .

(٢) من الآية ٨٥ من سورة الاعراف .

(٣) متفق عليه .

(٤) متفق عليه بن حديث عبد الله بن عمرو .

ويقول في ختام حديث طويل يأمر فيه بالفضائل ( فإن لم تقدر فذع الناس من الشر فإنها صدقة تصدقت بها على نفسك )<sup>(١)</sup> .

وبعد : فإنه لا بد من كلمة وجيزة أوجهها لعلماء المسلمين في كافة أنحاء الأرض على اختلاف جنسياتهم السياسية . هي : أن الله وكل إليهم الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر قال جل شأنه ( .. ولتكن أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر )<sup>(٢)</sup> وقال ( .. فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم )<sup>(٣)</sup> هذا هو واجب العلماء الذين سماهم فقهاء الإسلام أهل الحل والعقد أهل العلم والبصر بأمر الدين والدنيا كل ذي خبرة في ناحية من نواحي الحياة ، علماء المسلمين قد فاه بعضهم بما ليس حكماً لله تعالى ولا لرسوله ، بما ليس نصحاً لله ولا لرسوله ولا لأئمة المسلمين وعامتهم . لإرضاء للسلطة الذين لا يحتكون إلى الله ورسوله قال تعالى ( .. والله ورسوله أحق أن يرضوه إن كانوا مؤمنين )<sup>(٤)</sup> وما كان لبعض من رعى مصر والمصريين بالخروج بهذه الاتفاقية عن الإسلام . ما كان لهؤلاء أن يسارعوا إلى حكم لا يملكون إصداره قال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً تبتغون عرض الحياة الدنيا )<sup>(٥)</sup> .

ما كان لهذه القلة من العلماء الذين انساقوا أو سيقوا إلى الحكم بغير ما أنزل الله ، ثم انزلقوا إلى السباب دون أن يراجعوا أحكام شريعة الله ، ومن غير أن يتثبتوا وزعوا الكفر على المسلمين دون روية أو استظهار لحكم الإسلام ، مع أن القرآن علمنا ألا نتقدم على حكم الله

---

(١) يتفق عليه من حديث أبي ذر .  
(٢) من الآية ١٠٤ من سورة آل عمران .  
(٣) من الآية ١٢٢ من سورة التوبة .  
(٤) من الآية ٦٢ من سورة التوبة .  
(٥) من الآية ٩٤ من سورة النساء .

فقال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله إن الله سميع عليم )<sup>(١)</sup> .

نعم . هؤلاء الذين تسرعوا في الحكم دون علم أو عن غرض نتلوا قول الله تعالى : ( .. بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله كذلك كذب الذين من قبلهم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين )<sup>(٢)</sup> .

إن كل مسلم بلغه حكم الله في أي أمر من الأمور . يجب عليه أن يتبعه ولا يحل له أن يتخطاه ، بل وعليه أن يعلنه ويعلمه الناس سيما إذا كان من العلماء الذين وكل الله إليهم علم دينه وبيان أحكام شريعته .

إن ربنا سبحانه يقول : ( ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم .. )<sup>(٣)</sup>

ويقول ( .. لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة )<sup>(٤)</sup> ولقد ردنا أمر اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل وعرضناها على القرآن والسنة فوسعها أحكامها . قال تعالى ( إن الحكم إلا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين )<sup>(٥)</sup> .

وبعد : فإن الإسلام دين الوحدة ، ووحدة المعبود ووحدة العبادة ووحدة القبلة ، ومن أجل هذا دعا الله سبحانه إلى الاعتصام بحبله قال تعالى : ( واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا )<sup>(٦)</sup> فكونوا أيها العلماء دعاة وحدة وإخاء كما أمر الله ، وبصروا الحكم بأوامر الله حتى تجتمع الأمة على كلمة الله لا تفرقها الأهواء ، واستمعوا لقول رسول الإسلام ( لا تدابروا ولا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تقاطعوا وكونوا عباد الله إخوانا ، المسلم أخ المسلم لا يظلمه ولا يجرمه ولا يأخذله ، بحسب المرء من الشر أن يحقر أخاه المسلم )<sup>(٧)</sup> .

(١) الآية ١ من سورة الحجرات .

(٢) الآية ٢٩ من سورة يونس .

(٣) من الآية ٨٣ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب .

(٥) من الآية ٥٧ من سورة الأنعام .

(٦) من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران .

(٧) متفق عليه من حديث أبي هريرة .

وهذا أمر الله سبحانه للمسلمين حكماً وعلماً ومحكوماً قال تعالى  
(... فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم  
مؤمنين) (١) وقال سبحانه (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي  
إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب) (٢) وقال جل شأنه (ذلكم حكم الله بحكم  
بينكم والله عليم حكيم) (٣)

وبعد : فإن صلح الحديبية كان خيراً وبركة على الإسلام والمسلمين ، فتح  
الله به قلوباً غلغلا آمنت بالله وبرسوله وانضوت تحت لواء القرآن على بصيرة  
من الله ، وفي طريق عودة الرسول صلى الله عليه وسلم من الحديبية أنزل  
الله عليه أكرم بشرى (سورة الفتح) . قال تعالى إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً .

فانظروا أيها العرب والمسلمون كيف كان هذا الصلح فتحاً ونصراً  
لدين الله ولرسوله ، وكيف مهد الأرض لانتشار الإسلام ، مع أن أصحاب  
الرسول كانوا له من الراضين وعن تنفيذه من القاعدين ، حتى علموا  
خيره فانصاعوا لأمر الله ورسوله . ونحن وفي صلحنا المعاصر مع إسرائيل  
نتفامل ، ونأمل أن يكون فتحاً نسترد به الأرض ، ونسترد به العرض ،  
وتعود به القدس مقدسة عزيزة إلى رحاب الإسلام وفي ظل السلام .

---

(١) من الآية ١ من سورة الأنفال .

(٢) من الآية ٨٨ من سورة هود .

(٣) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة .

من أحكام التصرفات في مرض الموت





## الموضوع

(١٣١٧) بيع في الصحة لوارث وفي مرض الموت لباقي الورثة

### المبادئ

١ - بيع الوالد لابنته حصّة في عقار مملوك له بعوض قبضه جائز وصحيح شرعاً متى تحققت شروط العقد .

٢ - بيع الوالد العقار كله إلى باقي الورثة بما فيه المباع لابنته وهو مريض مرض الموت موقوف على إجازة باقي الورثة ولو كان بثمن المثل فإن أجازوه نفذ وإلا بطل فيما زاد على الثلث إذا صح بيعه بالعقد الأول .

٣ - المريض مرض الموت ممنوع من التصرف في ملكه فيما يرجع إلى إبطال حق الورثة .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٢٢٥ سنة ١٩٨٠ المقدم من ا. ع. س

أن والدها باع لها ثلث ما يملك من عقار بموجب عقد بيع مؤرخ ٥ يناير سنة ١٩٧٩ وقبض الثمن فوراً أمام الشهود وهو بكامل قواه العقلية . ثم عاد وباع ذات العقار جميعه بما في ذلك الثلث المباع منه لها بالعقد المشار إليه وهذا البيع الأخير بعقد مؤرخ في ١٩٧٩/٤/٢٢ إلى باقي ورثته بما فيهم قصر ابن له . وقد كان والدها وقت هذا التصرف الأخير مريضاً مرض الموت حيث ظل يتردد على الأطباء والمستشفيات ويعاني من مرضه من ١٠/٤/١٩٧٩ إلى أن مات . وأن لديها أوراقاً وشهادات رسمية من المستشفيات .  
تم انتهت الطالبة في السؤال إلى :

---

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من ١١٤ - م ٢٠٧ - ٢٠ سوال ١٤٠٠ - ٢١ اقسطس ١٩٨٠ م .

أولاً : ما حكم الشرع في البيع الأول وهو الخاص بثالث العقار من حيث الصحة والبطالان ؟

ثانياً : ما حكم العقد الأخير ببيع العقار جميعه . هل وقع صحيحاً بيعه وهو في حال مرض الموت لباقي الورثة أو وقع باطلا ؟

أجاب :

في كتب الفقه أن عقد البيع يتم شرعاً بالإيجاب والقبول متى توافرت شروط الانعقاد من حيث أهلية المتعاقدين ومشروعية البيع ذاتاً وصفةً وكما يكون الإيجاب والقبول بكل لفظين دالين على معنى التملك يكون كذلك بالكتابة الدالة على الإيجاب والقبول المقيدين للتمليك والتملك .

ونص الفقهاء على أن لبيع المريض أحكاماً خاصة وقالوا : ان مرض الموت هو المرض الذي يعجز معه المريض عن مباشرة مصالحه خارج داره إن كان رجلاً ودخل الدار إن كانت امرأة وأن يغلب على الظن الموت من هذا المرض على الأكثر وأن يتصل به الموت قبل مضي سنة على بدء المرض . فلو مضت السنة وهو مريض على قيد الحياة كانت تصرفاته صحيحة كتصرفات غير المريض .

لما كان ذلك : فإذا كان العقد الأول بين الطالبة والوالدها ببيعه إياها ثلث عقاره قد انعقد بإيجاب وقبول صحيحين وكانت أهلية العاقدين تامة وقع هذا العقد صحيحاً نافذاً شرعاً .

وإذا كان العقد الثاني بين والدها وبقية ورثته ببيعه إياهم العقار جميعه قد وقع وهو مريض مرض الموت ( بالمعنى والمؤدى السابق تحديده ) كان العقد<sup>(١)</sup> موقوفاً على إجازة باقي الورثة ولو كان بضمن المثل فإن أجازوه نفذ وإن لم يجيزوه بطل . وذلك لتعلق حق الورثة بالتركة عينا ومالية ، والمريض مرض الموت ممنوع من التصرف في المرض فيها يرجع إلى إبطال حق الورثة .

(١) تعليق : المقصود بالعقد هنا : هو العقد المنصب على ماعدا الثلث المباع بالعقد الاول .

بهذا قال الإمام أبو حنيفة - وقال صاحبه أبو يوسف ومحمد يجوز  
البيع إلى الوارث بمثل القيمة أو أكثر لعدم إبطال حق باقي الورثة  
في المالية . وبمثل قول الإمام أبي حنيفة قال أصحاب الإمام الشافعي وهو  
رواية عن الإمام أحمد بن حنبل . وفي فقه الإمام مالك أن هذا التصرف  
في مرض الموت للورثة أو لبعضهم لا يصح ( المبسوط للسرخسي ج ١٤  
ص ١٥٠ في باب الشفعة في المريض والمغني لابن قدامة الحنبلي ج ٦  
في وقف المريض على بعض الورثة والإفصاح عن معاني الصحاح لابن  
هبة الوزير في وقف المريض ) .

ولذا كان قول جمهور الفقهاء يقضى بأن بيع المريض مرض الموت  
لبعض الورثة يكون موقوفاً على إجازة باقي الورثة ، كان العقد الثاني  
المستول عنه موقوفاً على إجازة من ليس طرفاً فيه من الورثة . إذا  
ثبت أن البائع كان مريضاً فعلاً مرض الموت بالتحديد السابق ، والله  
سبحانه وتعالى أعلم .





مسائل متنوعه



## الموضوع أحداث الزاوية الحمراء (١٣١٨)

### المبادئ

- ١ - لا تفرقة في الإسلام بسبب الدين أو الجنس أو اللون .
- ٢ - دماء غير المسلمين وأموالهم وأعراضهم حرام كحرمة دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم .
- ٣ - الحوادث الفردية بين مختلف الديانات يجب وأدها في الحال قبل اتساع نطاقها .

سئل :

عن أحداث الزاوية الحمراء فنشر هذا البيان :

أجاب :

بمناسبة حوادث الزاوية الحمراء يوم الأربعاء ١٧ يونية ١٩٨١ أصدرت دار الإفتاء البيان التالي : وقد نشر بجريدة الأهرام يوم ١٩٨٢/٦/٢٠ .

لمصلحة من هذا الذي حدث :

قرأت بأسف شديد البيان الذي أذاعته وزارة الداخلية أمس عن وقوع شجار بين اثنين من المواطنين أحدهما مسلم والآخر قبطي امتدت آثاره إلى قتل وجراح لغيرهما ومآسى أخرى . فتذكرت قول الله سبحانه في القرآن الكريم ( يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً

---

(\*) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١٠٥ - م ٢٦٨ -  
٢٢ شعبان ١٤٠١ هـ - ٢٥ يونية ١٩٨١ م .

وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم<sup>(١)</sup> . مساواة تامة في الإنسانية تتبعها المساواة العادلة في الحقوق والواجبات ، ويؤكد هذا ويشرحه قول رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ( أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد كلكم لآدم وآدم من تراب وليس لعربي على أعجمي ولا لأعجمي على عربي ولا لأحمر على أبيض ولا لأبيض على أحمر فضل إلا بالتقوى ) هذه دعوة الإسلام إلى المساواة تذكيراً لبنى الإنسان أن أصلهم واحد لا تفرقة بسبب الدين أو الجنس أو اللون ، بل لقد أوصى الإسلام بغير المسلمين ، وأوضح أن لهم ما للمسلمين من حقوق وعليهم ما على المسلمين من واجبات ، تسرى على هؤلاء وأولئك قوانين الدولة ، إلا أن غير المسلمين تحترم عقائدهم ، وما يدينون به . فدماء غير المسلمين وأموالهم وأعراضهم حرام كحرمه دماء وأموال وأعراض المسلمين ، حكم بهذا ووصى به رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم حين قال : ( من قذف ذمياً حمله يوم القيامة بسياط من نار ) . وقال ( من أذى ذمياً فقد أذى ) وقال ( من ظلم معاهداً أو انتقصه حقه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا خصمه يوم القيامة ) وبهذا العهد كتب عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص ، إبان ولايته على مصر : — ( إن مملك أهل النعمة والعهد فاحذر يا عمرو أن يكون رسول الله خصمك . . ) وقال رضى الله عنه في عهده لأهل بيت المقدس عقب فتح المسلمين له .. ( هذا ما أعطى عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم . . ) إن الإسلام حين ذكر اختيار الأنبياء السابقين أحترمهم جميعاً ، دفع عنهم الإثم ونفى عنهم العدوان في سورة الأنبياء ، خاطبنا ، بل خاطب الإنسانية على امتدادها فقال : ( إن هذه امتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون )<sup>(٢)</sup> إن الإسلام دين السلام مع الله ، ومع الناس ، ومع النفس ، هكذا فصل القرآن ، وبهذا أمر رسول الإسلام عليه الصلاة والسلام ، وما كان الإسلام باغياً ولا معتدياً ، إنه يدعو إلى الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح ، وبالرسل وأنبياء الله السابقين عليه قال

(١) من الآية ١٣ سورة الحجرات  
(٢) الآية ٦٢ من سورة الأنبياء .



تعالى ( آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحد من رسله . )<sup>(١)</sup> وإذا كان لأهل كل دين عقائدهم وأساليبهم الإيمانية في ظل من حرية العقيدة والعبادة فإن الإسلام قد سبق كل النظم لأنه دين الله، فقرر أن ( لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي )<sup>(٢)</sup> . إن أهل مصر اشتهروا في التاريخ - كل التاريخ - بالأخوة والسياح ، ولهذا كانوا غوثاً للمظلوم ، وموثلاً للمطارد يجد عندهم الأمن والأمان . هذه مريم وابنها عيسى عليهما السلام يفدان إلى مصر تضمهما ، وتحميهما ، وقد كان أمامهما - حين طوردا - جهات ونواح شتى ، ولكن الله سبحانه قد اختار لهذه الأسرة المقدسة هجرتها إلى مصر ، ووجدت من المصريين كل رعاية وعون ، بل وحماية وتقديساً ، وهاهى مصر في ظل الإسلام موئلاً لسلالة رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم حين طاردهم الأمويون . أيها المصريون - مسلمين وأقباطاً - هذا شرف لبلادكم العزيزة الكريمة ، هذا رضوان من الله عليها وتكريم لها فصونوا هذه البلاد واحفظوها من الفرقة والاختلاف وحافظوا عليها كما كانت دائماً واحة الأمن والأمان . فهكذا كانت مصر وستظل ، آمنة بأهلها ويتخطف الناس من حولها ، لقد عاش الإسلام والمسيحية هنا هذه القرون ، يرتوى المسلمون والمسيحيون من ماء النيل ، ويفلحون أرضها ، يبذلون الحب ويعتمدون على الرب ويعيشون إخوة متجاورين متحابين . لينتذكر المواطنون أن مصر قد تحررت من الاستعمار بوحدها ، فلنعد إلى التاريخ أيضاً ولنطالع تلك الصحائف الغنية بصحائف الرجال ، الذين تغاضوا عن كل أسباب الفرقة والتباعد في ثورة الشعب في سنة ١٩١٩ ، فدخل القس الأزهر خطيباً ودخل عالم الأزهر الكنيسة داعياً للوطن والوطنية ، والتقت القلوب قبل الكلمات ، وكان رصاص العسكو لا يفرق بين المسلم والمسيحي ، ولقد استمر جهاد المواطنين ، دون تراخ أو تباعد عن ساحة الاستشهاد حتى تحررت مصر واستردت ذاتها . ولما نكبت فيما كسبت ، وولى أمرها الرشيد من أبنائها ،

(١) الآية ٢٨٥ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٢٥٦ من سورة البقرة .

احتسب نفسه وجهده لخلاصها واسترداد كرامتها ، فإذا كان ؟ كان هذا الإخاء الوطني في حرب رمضان ١٣٩٣ - أكتوبر ١٩٧٣ أن وقف المصريون ، بل والوطن العربي - مسلمين ومسيحيين - يقاتلون ، لا يفرقهم الدين ، فقد ارتوت أرض المعارك بدماء المسلمين والمسيحيين على السواء ، هذا الإخاء في الوطن ، ليس وصية للمسلمين فحسب ، بل هو كذلك صلب المسيحية ، التي ترفع دائماً نداء وشعار المحبة والسلام ، السلام الذي ينادى به الإسلام ، ويتمثل في دعاء الرسول محمد صلى الله عليه وسلم : ( اللهم أنت السلام ، ومنك السلام وإليك السلام ، فحينا ربنا بالسلام ) ويقرؤه إخواننا الأقباط في الإنجيل إذ يقول : ( المجد لله في الأعالي وعلى الأرض السلام وبالناس المسرة ) إن الدين بأهله ، وعلى أهل الدين - أى دين - أن يحفظوا تعاليم الحق ، فيؤدوا واجباتهم ، ويأخذوا حقوقهم ، وبالكلمة الطيبة الهادئة ، وليس باستثارة الطائفية وإثارة البغضاء والشحناء التي تستتبع إراقة الدماء ، وقتل الأنفس التي حرم الله في جميع شرائعه قتلها إلا بالحق . إنه لا ينبغي أن يتسبب حادث فردى في هذا الذي رواه بلاغ وزارة الداخلية الذي اهتزت له قلوب المواطنين مسلمين ومسيحيين - فلا أحد في هذا الوطن يود أن يجرى فيه ماجرى في غيره . وإذا كان ماحدث قد تولاها المختصون من رجال الأمن والنيابة العامة فليترك الجميع التحقيقات تأخذ سيرها ، لتكشف عن الحقيقة في هذا الأمر ، إذ أتي أستبعد أن يقدم مواطن صالح مخلص لوطنه ولدينه على إثارة الفتنة وإشاعة الفرقة ، وقد يكون وراء هذا دوافع ليست من أخلاق المواطنين . إن الشياطين يشبوا من الاستجابة لهم ، فيما حاولوا ويحاولون من فتن واضطراب فركبوا موجة اختلاف الدين والطائفية ، لانهم يعلمون أن شعب مصر ، شعب متدين ، جامعا ليلبسوا عليهم دينهم ، ويدفعوهم ليخطئوا عملا صالحا وآخر سيئا . أيها المواطنون - أقباطا ومسلمين - لا تدعوا لشياطين الإنس سبيلا للتفرقة بينكم تحت أى شعار ، إن أعداء الوطن يتربصون به . ( والله من ورائهم محيط )<sup>(١)</sup>.

(١) الآية ٢٠ من سور البروج .

إن الله نصحننا فى القرآن الكريم بقوله سبحانه : ( واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ) (١) . نعم : إن الفتن يجب أن تؤاد فى مهدها ، وألا تترك لتزداد اشتعالا بفعل أهل سوء الذين تؤرقهم وحدة هذا الوطن ، فهم لا يفترون ، يعيشون فى الأرض فساداً وفرقة ، والله سبحانه يدعونا بهذه النصيحة إلى أن نأخذ على يد المفسدين بحزم وعزم ، وهذا ما نأمل من أولى الأمر لأن معظم النار من مستصغر الشرر . حفظ الله كنانته فى أرضه وأتم عليها نعمة الوحدة والأمن ، والله متم نوره — ولو كره الحاققون — على مصر ، أمنها ، وأمانها ، ووحدتها . وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون ، وعندئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ، وإنا لهذا النصر لمرتقبون . دعوة قائلها نبي وحكاها القرآن : ( ادخلوا مصر إن شاء الله آمين ) (٢) .

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة الأنفال .

(٢) من الآية ٦٦ من سورة يوسف .

## الموضوع

(١٣١٩) مهام دار الافتاء بالقاهرة

## المبادئ

١ - الإفتاء بيان حكم الله تعالى بمقتضى الأدلة الشرعية على وجه العموم والشمول .

٢ - أول من قام بالإفتاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم فقهاء الصحابة ومن بعدهم .

٣ - قديماً كان لكل مديرية أو ولاية مفت ، ولوزارة الحقانية مفت ، ولوزارة الأوقاف مفت ، وفوق كل هؤلاء مفتى السادة الخنفية ، أو مفتى الديار المصرية الذى حل محل هؤلاء جميعاً الآن .

٤ - الفتوى فى القضايا كانت ملزمة للقضاة قديماً وغير ملزمة الآن .

٥ - ضوابط الفتوى فى قضايا الإعدام ، هى الالتزام بعرض الواقعة والأدلة حسباً تحملها أوراق الجناية على الأدلة الشرعية بمعاييرها الموضوعية المقررة فى الفقه الإسلامى .

٦ - يعاون المفتى عدد من العلماء المتخصصين فى الفقه الإسلامى والإداريين .

٧ - تستقبل دار الإفتاء وفوداً من قضاة الأحوال الشخصية فى البلاد الآسيوية الإسلامية للتدريب فيها على أعمال الإفتاء فنياً وإدارياً .

سئل :

من لجنة العدالة - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

بالكتاب المؤرخ ١٩٨١/٦/٣٠ الذى قيد برقم - ١٩٨١/٣٦١ بدار

الإفتاء وقد جاء به :

---

(\*) المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١٠٥ - م ٣٠٧ - ٦ محرم ١٤٠١ هـ - ٣ نوفمبر ١٩٨١ م .

إنه قد نشأت بالمركز القوى للبحوث الاجتماعية والجنائية فكرة القيام  
بمسح اجتماعي شامل للمجتمع المصري ، يقوم برصد حركة وتحليل واقع  
المجتمع المصري وتغييره في جميع مجالاته ، ونظم ريفه وحضره في المرحلة  
الزمنية من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٨٠ بمراحل ثلاث :

١ - مرحلة بداية الثورة من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٦١ .

٢ - مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي من سنة ١٩٦٢ إلى سنة ١٩٧٢ .

٣ - مرحلة الانفتاح الاقتصادي من سنة ١٩٧٣ إلى سنة ١٩٨٠ .

وأن يعنى المسح بالتركيز على دراسة النظم المختلفة للمجتمع المصري  
لأسيا ما يتخذ المجتمع من إجراءات وجهود رسمية وشعبية لمقابلة احتياجاته .  
ومن الموضوعات التي تقوم لجنة العدالة بدراساتها ومسحها موضوع  
الإفتاء من حيث : النشأة والتطور ، والقوانين المنظمة وعدد القضايا  
والفتاوى وأنواعها ، وضوابط الفتوى في قضايا الإعدام ، والجهاز الفني  
والإداري .

وأن اللجنة قد ارتأت إسناد وضع تقرير شامل حسب تلك العناصر إلى  
المفدى خدمة للوطن .

أجاب :

استجابة لهذا الكتاب تحرر التقرير التالى :

١ - تمهيد :

(أ) الإفتاء : فى اللغة العربية : أفناه فى الأمر أبانه له . وقد أشار  
القرآن الكريم إلى هذا المعنى فى عديد من الآيات<sup>(١)</sup>  
وفى اصطلاح علماء الفقه الإسلامى وأصوله . أن الإفتاء . بيان حكم الله  
تعالى بمقتضى الأدلة الشرعية على جهة العموم والشمول .  
ومن عباراتهم فى شأن المفدى :

المفدى قائم فى الأمة مقام النبى صلى الله عليه وسلم ، لأن العلماء ورثة  
الأنبياء كما يدل عليه الحديث الشريف : ( ان العلماء ورثة الأنبياء ، وان  
الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ولا دمه وإنما ورثوا العلم ) .

(١) سورة النساء ١٢٧ ، ١٧٦ وسورة يوسف ٤٢ وسورة الصافات ١١ .

والمفتى نائب في تبليغ الأحكام . وهذا معنى كونه قائماً مقام النبي .  
(ب) مكانة الإفتاء :

قال الإمام النووي في كتابه المجموع شرح المهذب للشيرازي  
اعلم أن الإفتاء عظيم الخطر ، كبير الموقع ، كثير الفضل ، لأن المفتي  
وارث الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، وقائم بفرض الكفاية ، لكنه  
معرض للخطأ . ولهذا قالوا : المفتي موقع عن الله تعالى :  
(ج) حكم الإفتاء :

تكاد نصوص الفقهاء تتفق على أن تعليم الطالبين ، وإفتاء المستفتين فرض  
كفاية ، فإن لم يكن وقت حدوث الواقعة المسئول عنها إلا واحد تعين عليه  
فإذا استفتى وليس في الناحية غيره تعين عليه الجواب ، فإن كان فيها غيره  
وحضر فالجواب في حقهما فرض كفاية ، وإن لم يحضر غيره ، وجهان  
أصحهما لا يتعين والثاني يتعين .  
(د) أول من قام بالإفتاء :

كان هذا مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم من بعده فقهاء أصحابه  
والتابعين ثم الفقهاء المجتهدون في الشريعة وعلماء المسلمين بشروط استوجبوا  
توافرها فيمن يتصدى للإفتاء ، وقد استنبطوا تلك الشروط من أصول  
الشريعة <sup>(١)</sup> .

وأهمية الإفتاء في هذا العصر ان فيها : ( فقه وتطبيق الوقائع الجديدة ،  
وهي في ذات الوقت منهل حافل ، ينهل منه الدارسون لعلوم الاجتماع  
والتاريخ والسياسة والاقتصاد ، إذ تحمل الاستفتاءات الرسمية ، والشعبية  
صورة لواقع حياة الناس في مصر ، بل وربما في العالم الإسلامي ... ) <sup>(٢)</sup> .  
والإفتاء صنو القضاء في النشأة ، فقد قاما في حياة المسلمين معاً منذ  
عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ، لأنه كان المبلغ وحيّاً عن الله ، والمفتي  
للناس الأحكام ، والقاضي يفصل في الأنزعة وفق ما يسمع من دعاوى وأدلة

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الافتاء المصرية طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية المجلد  
الأول في التقديم والتصدير ففيها من ص ٥ حتى ٣٢ بيان لكل ما يتعلق بالإفتاء من احكام  
واسانيدها ومراجعتها الفقهية والاصولية .  
(٢) المرجع السابق ص ٥ .

يبين كل ذلك بأصول قررها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما يزال  
القضاء والفتوى يجران عليها .

٢ - نشأة دار الافتاء المصرية ، ولقب مفتى الديار المصرية :

لم أعتز - بالرغم مما بذل من جهد في البحث والرجوع إلى المصادر  
التاريخية بل وسؤال بعض المؤرخين الاسلاميين المعاصرين - على بدء إنشاء  
دار الافتاء بواقعها الحالى فيما قبل : - شهر جمادى الآخرة سنة ١٣١٣ هـ  
نوفبر سنة ١٨٩٥ م ، وفقط ، قد تردد لقب : المفتى ، أو مفتى الديار  
المصرية ، فى بعض اللوائح والقوانين الصادرة فيما قبل هذا التاريخ على  
ما سنبينه فيما بعد :

أما هذا التاريخ . فهو التاريخ الذى وجدناه مدوناً فى افتتاح السجل  
الأول فى مكتبة دار الافتاء ونص المدون به هو :

دفتر قيد فتاوى الديار المصرية المحولة على حضرة الأستاذ الأكبر شيخ  
الجامع الأزهر مولانا الشيخ حسونة النواوى بأمر عال صادر لنظارة الحفانية  
بتاريخ ٢١ نوفبر سنة ١٨٩٥ نمرة ١٠ وبلغ لحضرتة من النظارة المذكورة  
بتاريخ ٧ جمادى الثانية سنة ١٣١٣ هـ نمرة ٥٥ وعلى الله حسن الختام ،  
ثم كان تعيين الإمام الشيخ محمد عبده . وقد وجد مدوناً فى افتتاح فتاويه  
بالسجل الرقم ٢ من سجلات الفتاوى قرار تعيينه مفتياً بالعبارات التالية :

صدر أمر عال من المعية السنية بتاريخ ٣ يونية سنة ١٨٩٩ م - ٢٤ محرم  
سنة ١٣١٧ هـ نمرة ٢ سايرة صورته :

فضيلتو حضرة الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية :  
بناء على ماهو معهود فى حضرتكم من العالمية وكمال الدراية قد وجهنا  
لعهذتكم وظيفة إفتاء الديار المصرية ، وأصدرنا أمرنا هذا لفصيلتكم للمعلومية  
والقيام بمهام هذه الوظيفة .

عظوفتو الباشا رئيس مجلس النظار بذلك .

الحتم  
عباس حلمى

وهكذا تتابع تعيين المفتين باسم مفتى الديار المصرية بقرار من رئيس الدولة ، وإن كان منذ قيام الجمهورية يسمى باسم مفتى جمهورية مصر العربية<sup>(١)</sup> .

٣ - إفتاء الديار المصرية قبل جادى الآخرة سنة ١٣١٣ هـ : نوفمبر سنة ١٨٩٥ م : يدل استقراء الوثائق التاريخية التى تحت أيدينا على أنه كان لكل مذهب من المذاهب الأربعة مفت ، فهناك مفتى الحنفية ، ومفتى المالكية ، ومفتى الشافعية ومفتى الحنابلة ، وكان يطلق على هؤلاء المفتين أيضاً شيوخ المذاهب ، وكان المفتى الحنفى هو الذى يطلق عليه : لقب : مفتى الديار المصرية ، أو مفتى افندى الديار المصرية .

فى ولاية محمد على باشا : عام ١٢٤٥ هـ - ١٨٢٩ م  
كان تأليف مجلس الشورى ، ويضم : نقيب الأشراف ، والشيخ الأمير مفتى المالكية ، والشيخ محمد المهدي مفتى الحنفية .

وفى عام ١٢٥٨ هـ - ١٨٤٢ م كان استفتاء الوالى إلى المفتى فى جواز تصرف الفلاحين فى ممتلكاتهم بالبيع والهبة والوقف .

وفى ولاية عباس باشا الأول : عام ١٢٦٥ هـ - ١٨٤٩ م :  
كان تأليف المجلس الخصوصى ويضم : مفتى الحنفية ، وشيخ الأزهر . وبالمناوبة الشيخ السادات والشيخ البكرى ( وهما نقيب الأشراف )

وفى ولاية اسماعيل باشا عام ١٢٨٠ هـ - ١٨٦٣ م :  
كان رفع مرتب مفتى المالكية الشيخ عlish إلى ١٥٠٠ قرشاً .

وفى عام ١٢٨١ هـ - ١٨٦٤ م :  
كان تحديد مراتب<sup>(٢)</sup> ( مفتاى ) مجالس مصر والاسكندرية والأقاليم .

(١) المرجع السابق ص ٢٤ و ٢٥ .

(٢) كناية بمعنى جمع تكسير شاذ وغير صحيح ، ومفرده مفتى ، وجمعه الصحيح جمع مذكر سالم فيجمع على : مفتين .



وفى عام ١٢٨٢ هـ - ١٨٦٥ م :

صدر أمر عال إلى ناظر الداخلية يتضمن إشارة صريحة إلى : مفتى الديار المصرية ويطلب بوضع تشريع لمعاقبة من يتصدى للإفتاء دون ( رخصة ) وهذا الأمر صادر من الخديو في ١١ رجب ١٢٨١ هـ . وفى عام ١٢٨٨ هـ - ١٨٧١ م :

كان تعيين : الأستاذ الأنور مفتى السادة الحنفية ، وشيخ الأزهر عضوين بالمجلس المخصوص . وفى ولاية عباس باشا الثانى : ١٣١٣ هـ - ١٨٩٥ م كان الأمر العالى بإسناد إفتاء الديار المصرية إلى شيخ الأزهر الشيخ حسونة النواوى<sup>(١)</sup> . هذا :

وقد تردد لقب مفتى الديار المصرية غير ماسلف ذكره فيما يلى :

(أ) كتابى نظارة الجهادية فى ٥ ، ١٢ صفر سنة ١٢٩٨ هـ إلى مفتى أفندى وإلى شيخ الجامع الأزهر فى شأن الشهادات التى من مشيخة الجامع الأزهر إلى المشتغلين بطلب العلم الشريف .

(ب) قرار نظارة الداخلية فى يولية سنة ١٨٨٥ م بتشكيل مجالس التأديب للمدبريات والمحافظات ولمصلحة بيت المال ، ومن بين أعضاء مجلس تأديب هذه المصلحة - المفتى .

(ج) جاء فى الأمر العالى فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٥ م الخاص بالقرعة العسكرية ( التجنيد ) فى الاستثناء والمعافاة من الخدمة العسكرية فى المادة - ٢٦ - أن حملة القرآن الشريف يعفون من الخدمة العسكرية إذا خلوا من أى عمل آخر ، ويمتحنون فى القرآن بحضور مجلس القرعة ، بمعرفة القاضى ، والمفتى ( والمقصود هنا مفتى الإقليم وليس مفتى الديار المصرية ) .

(د) فى الأمر العالى إلى رئاسة المجلس المخصوص فى ٥ ربيع الثانى سنة ١٢٩٠ هـ - ٢٧٥ باختصاص ( مفاتى ) المجالس والمدبريات وديوان الأوقاف بأعضاء الأجوبة الشرعية ، ومايسأل عنه من إحدى جهات الحكومة عند الزوم ، كما أن ( مفاتى ) مصر والاسكندرية منوطون بما يسألون عنه

(١) مرجع هذه البيانات هو المؤرخ الاسلامى الدكتور أحمد عطية الله نقل عن كتاب تقويم النيل للمرحوم أمين باشا سالى .

من الحوادث التي فيها سواء كانت من الحكومة أو خلافها ، وعدم خروج كل شخص عما هو منوط به ، ومنع من عدايم من التعرض لإعطاء فتاوى .  
( هـ ) الأمر العالي الصادر في ٩ رجب سنة ١٢٩٧ هـ - ١٧ يونية سنة ١٨٨٠ م نمرة - ١١ باصدار لائحة المحاكم الشرعية بعد استصوابها بموافقة كل من حضرات شيخ الجامع الأزهر ومفتي السادة الحنفية وقاضى أفندى محكمة مصر الكبرى .

وقد جاء في المادة الخامسة من هذه اللائحة أن اللجنة المنوط بها النظر في تعيين القضاة وأعضاء المجالس الشرعية أن من أعضائها : مفتي السادة الحنفية .  
( و ) المادة ٢٢ من هذه اللائحة نصت على أنه : إذا اشتبه أمر من الأمور الشرعية على المجلس الشرعى بمحكمة مصر الكبرى ، أو من كان له ولاية الحكم بالمحكمة المذكورة ، فعليه أن يستفتى من حضرة مفتي أفندى السادة الحنفية بالديار المصرية بمقتضى ماتصير به فتواه يكون العمل ، وإذا حصل اشتباه من أحد قضاة سائر المحاكم الشرعية ومجلس محكمة اسكندرية والنواب في أمر من الأمور المذكورة ، فعليه أن يستفتى المفتي الموظف من طرف الحكومة الموجود بدائرة محكمته بالولاية التابع لها لإجراء العمل بمقتضى فتواه الشرعية فإن اشتبه الأمر مع ذلك على من ذكر ، أو على المفتي أيضاً ، فحين ذاك يتحرر بطلب الإفتاء عما صار إليه الاشتباه فيه من حضرة مفتي أفندى السادة الحنفية المولى إليه ، وبمقتضى ماتصير به فتواه يكون العمل .  
( ز ) دار الإفتاء<sup>(١)</sup> :

جاء هذا العنوان بمناسبة الأمر العالي الصادر لنظارة الحقانية بتاريخ ١٧ ربيع الثاني سنة ١٣١١ هـ - ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٩٣ م بإحالة كل الأعمال التي من خصائص مفتي أفندى الديار المصرية لمرضه على مفتي الحقانية ، لصالح المصلحة .

#### ٤ - التطور والقوانين المنظمة :

من هذه الإشارات ، ويتبع نصوص تلك الأوامر العالية ولوائح المحاكم

(١) تابوس القضاء والإدارة لفيليب جلاذ ج ٥ من ٥٣٠ ط ١٨٩٤ م ، وذات المرجع للقرات الست السابقة عليه ج ١ من ١٥١ - ١٥٥ ، ج ٢ من ٤٩٠ - ٤٩٦ ، و ج ٣ من ٤٠٦ و ج ٤ من ١٣٦ و ١٤٦ .

الشرعية الصادرة في سنة ١٨٥٦ م ، سنة ١٨٨٠ م ، ١٨٩٧ م وسنة ١٩٠٩ م  
وسنة ١٩١٠ م وسنة ١٩١٤ وسنة ١٩٣١ يتبين الآتي :

(أ) جاء في المادة - ٢١ من لائحة ١٨٥٦ م : ( . . وينبغي للقاضي - أيضاً  
- أن يشاور العلماء ويستفتيهم في الدعاوى المشككة ، ولا يستقل في ذلك  
برأيه حذراً من الخطأ في الأحكام الشرعية .

(ب) ثم نجد الرجوع إلى المفتي فيما يشبهه على القاضي صار أمراً حتماً بمقتضى  
المادة ٢٢ من لائحة سنة ١٨٨٠ م وتدل هذه المادة على أنه كان لكل ولاية  
مفت يجب الرجوع إليه ، فإذا اشتبه الحكم الشرعي في القضية على مفتي  
الولاية وعلى القاضي أو اختلفا كان على القاضي الرجوع في شأنه لزوماً  
إلى مفتي ائندى السادة الحنفية بالديار المصرية ، ويكون العمل بمقتضى  
فتواه .

ونجد الرجوع إلى مفتي الديار المصرية ، والالتزام قضاء بفتواه  
فيما يشبهه من الأحكام الشرعية على القضاة وعلى مفتي المديرية  
نراه واضحاً في الفتاوى التي دونت في سجلات دار الإفتاء ، رداً على  
الاستفتاءات الواردة من هؤلاء ، وذلك حتى تاريخ العمل بلائحة  
٢٥ من ذى الحجة ١٣١٤ هـ - ٢٧ مايو ١٨٩٧ م حيث قصرت هذه  
اللائحة مجال الإفتاء على غير القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية على  
ماسياً في بيانه .

هذا : وتدل هذه اللائحة والتي قبلها على أن المحاكم الشرعية كانت  
هي المحاكم العامة في البلاد ، تفصل في الدماء والأموال وغيرها  
من فروع القضاء وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

(ج) اعتبرت نصوص لائحة ١٨٩٧ م مفتي الولاية أو المديرية عضواً في محكمة  
المديرية المكونة من ثلاثة أعضاء ، وتكون الرئاسة للقاضي (م ٦)  
ومفتي الديار المصرية عضواً في المحكمة العليا المكونة من خمسة أعضاء  
يرأسها قاضي مصر (م ٧) .

ونصت كذلك على اشتراك مفتى الديار المصرية فى لجنة اختيار القضاة ومفتى المديرىات وفى تأديبهم .

(د) نصت المادة / ١٠٠ على أن تقتصر أعمال المفتين على إفتاء المحاكم الأهلية والحكومة والأفراد فى غير القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية .

(هـ) جاء نص المادة / ١٨ من لائحة سنة ١٩١٠م بأنه : فيما عدا محكمة المحروسة ( القاهرة ) يؤدى كل نائب أو من يقوم مقامه وظيفة الإفتاء فى دائرة المحكمة المعين فيها .

كما جاءت المادة / ٣٧٧ من هذه اللائحة مقررّة أن أعمال النواب أو من يقوم مقامهم فيما يتعلق بالإفتاء تكون قاصرة على إفتاء المحاكم الأهلية والحكومة والأفراد فى غير القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية ، وليست المحاكم مقيدة بفتوى أيا كانت ، وذات المعنى قرّرت المادة ٣٧٦ من اللائحة الشرعية رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ م .

(و) اختيار وتعيين مفتى الديار المصرية :

جرى نص المادة العاشرة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادرة بأمر عال فى ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ م بما يلى :

انتخاب قاضى مصر يكون منوطاً بنا وتعيينه يكون حسب القواعد المتبعة وانتخاب وتعيين مفتى الديار المصرية يكون منوطاً بنا وبأمر منا بالطرق المتبعة .

وقد ألغيت هذه المادة بمقتضى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٤ م بإلغاء وتعديل بعض مواد هذه اللائحة .

وجاء فى المذكرة الإيضاحية فى صدد إلغاء المادة العاشرة من لائحة سنة ١٨٩٧ م ما يلى : وألغيت المادة - ١٠ بفقرتها : وكانت الأولى منهما تنص على الإجراءات الخاصة بتعيين قاضى مصر ، أما الفقرة الثانية فلإنها تنص على ما يتعلق بتعيين مفتى الديار المصرية ، وإنه وإن كان مفتى الديار المصرية موظفاً تابعاً لوزارة الحاقية ، إلا أنها ترى أن لائحة المحاكم الشرعية ليست محللاً للنص على إجراءات تعيينه ، لأن هذه الوظيفة لاعلاقة لها بأعمال المحاكم الشرعية .

وهذا الذى قالته المذكورة الإيضاحية سائق بعد إذ لم يعد مفتى الديار المصرية عضواً فى المحكمة العليا الشرعية بمقتضى تشكيلها الذى نص عليه القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٤م وجرت عليه لائحة المحاكم الشرعية الصادرة فى ١٩٣١م .  
وجرى العمل بعد هذا على ماكان مقررأ فى المادة الملغاة ، فيعين مفتى الديار المصرية بقرار من رئيس الدولة باختياره وبالطرق المتبعة .

على أنه قد نص فى قانون الإجراءات الجنائية على أنه فى حال خلو وظيفة المفتى أو غيابه أو قيام مانع لديه يندب وزير العدل بقرار منه من يقوم مقامه<sup>(١)</sup> .

#### ٥ - خلاصة :

تدل نصوص الأوامر واللوائح - على الوجه السابق - على أنه كان لكل مديرية أو ولاية مفت ، ولوزارة الحقانية مفت ، ولوزارة الأوقاف مفت وفوق كل هؤلاء مفتى السادة الخنفية أو مفتى الديار المصرية ، وأن الفتوى فى القضايا كانت ملزمة للقضاة حسب لوائح ١٨٥٦م ، ١٨٨٠م ، ثم لم تعد ملزمة للقضاة فى المحاكم الشرعية فى لائحة ١٨٩٧م وتعديلاتها بالقوانين أرقام ٢٥ لسنة ١٩٠٩م ، ٣١ لسنة ١٩١٠م - و ١٢ سنة ١٩١٤م ثم الاستعاضة عن كل هذه القوانين باللائحة الأخيرة بالمرسوم ٧٨ لسنة ١٩٣١م .

هذا : وبإلغاء المحاكم الشرعية بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥م لم يعد فى المحاكم الابتدائية إفتاء ، وصارت أعمال الفتوى سواء للحكومة أو للأفراد وللهيئات مقصورة على مفتى الديار المصرية فى القاهرة .

ومما يجدر التنويه عنه أنه منذ أول يناير ١٩٥٦ تاريخ العمل بقانون إلغاء المحاكم الشرعية آلت إلى دار الافتاء الا شهادات التى كانت من اختصاص رئيس المحكمة العليا الشرعية ، وهى اشهاد خروج المحمل بكسوة الكعبة الشريفة وبكسوة مقام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبمقدار المبلغ النقدى

---

(١) المادة ٣/٢٨١ من قانون الإجراءات الجنائية .

المهدي من الأوقاف إلى فقراء الحرمين الشريفين ( الصرة ) وإشهاد وفاء النيل ، الذى بمقتضاه يحق شرعاً للدولة جباية ضرائب الأراضي الزراعية . وقد توقف هذان الأشهادان حيث كان آخر لإشهاد بخروج الحمل في ٢٦ من شهر ذى القعدة سنة ١٣٨١ هـ أول مايو سنة ١٩٦٢ م بسبب خلافات سياسية بين جمهورية مصر والمملكة العربية السعودية في ذلك الوقت امتنعت السعودية بسببه عن التصريح بدخول الكسوة من مصر ، وكان آخر اشهاد بوفاء النيل في ١٢ من شهر رجب الفرد سنة ١٣٩٢ هـ - ٢١ أغسطس سنة ١٩٧٢ م بسبب حجز مياه فيضان النيل بالسد العالى فوق أسوان بعد هذا التاريخ . كما كان من اختصاص رئيس المحكمة العليا الشرعية استطلاع أهلة الشهور القمرية التى فيها مواسم دينية - وهى أشهر المحرم وربيع أول ورجب وشعبان ورمضان وشوال وذوالحجة وصار هذا من اختصاص دار الافتاء منذ إلغاء المحاكم الشرعية ، تقوم به للآن . . . . :

٦ - عدد وأنواع القضايا والفتاوى :

يحتويها الجدول المرفق<sup>(١)</sup> ، مع ملاحظة أن من بينها فتاوى إلى أفراد عديد من العالم الإسلامى أى من خارج جمهورية مصر .

٧ - ضوابط الفتوى في قضايا الإعدام :

تحيل محاكم الجنايات وجوباً إلى المفتى القضايا التى ترى بالإجماع وبعد إقفال باب المرافعة وبعد المداولة إنزال عقوبة الإعدام بمقتضىها ، وذلك قبل النطق بالحكم ، تنفيذاً للمادة ٢/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية . وهذا الإجراء معمول به منذ صدور القانون الجنائى الوضعى ولائحة الإجراءات الجنائية في مصر في أواخر القرن التاسع عشر ، أى منذ نحو مائة سنة أو تزيد وبمقتضاها توقف تطبيق العقوبات المقررة في الشريعة الإسلامية ( في الجنايات أو الحدود والتعازير ) كما توقف تطبيق قواعد الإثبات في فقه هذه الشريعة عند النظر في الجرائم بوجه عام .

وأصبح على محكمة الجنايات عند النظر في قضايا القتل العمد أن تسلك

(١) ينظر الجدول المشار اليه في نهاية الفتوى .

فى الإثبات القواعد المبينة فى قانون الإجراءات الجنائية ، والذى استقرت قواعده ونصوصه أخيراً تحت هذا العنوان ، وعليها أن تستكمل ما لم يرد فيه بما ورد فى قانونى المرافعات المدنية والإثبات .

وكان لزاماً أن تنفسح أمام المحكمة معايير الإثبات الجنائى على ما تفصح عنه المادة ٣٠٢ إجراءات إذ جرت عبارتها بأن :

( يحكم القاضى فى الدعوى حسب العقيدة التى تكونت لديه بكامل حريته ، ومع ذلك لا يجوز له أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه فى الجلسة . وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة الإكراه أو التهديد به ، يهدر ولا يعول عليه ) .

وفى هذا النص نجد عبارة ( يحكم القاضى فى الدعوى حسب العقيدة التى تكونت لديه بكامل حريته ) - هذه الحرية غير المحدودة إلا بالقواعد العامة التى أشارت المادة إلى بعضها ، تعطى المحكمة معايير واسعة فى الاستدلال بينها طرق الإثبات فى فقه الإسلام جاءت مقننة ذات أبعاد وشروط ينبغى على القاضى التثبت من توافرها ، فى الشهادة يشترط النصاب ، أى عدد الشهود وأوصاف أخرى يلزم توافرها فى الشهود ، وكذلك فى الإقرار والإنكار واليمين وغير هذا من الطرق مما هو مبين فى موضعه من كتب فقهاء المسلمين وهذا لا يكون للقاضى تكوين عقيدته فى القضية بكامل حريته ، بل فى نطاق الأدلة كل دليل بشروطه ، ومن الأدلة التى قال بها الفقهاء ويعمل بها فى الفتوى القرائن التى تنطق بها الوقائع والأوراق ، أى القرائن القاطعة .

وبعد هذا التهيد :

يمكن القول : بأن ضوابط الفتوى فى قضايا الإعدام تتلخص فى أن المفتى حين يفحص القضية المحالة إليه من محكمة الجنايات ، إنما يدرس الأوراق منذ بدايتها فإذا وجد فيها دليلاً شرعياً ينتهى حتماً ودون شك بالمتهم إلى الإعدام أفق هذا الذى قامت عليه الأدلة .

فعمل المفتى هو عرض الواقعة والأدلة التى تحملها أوراق الدعوى على

أنواع وشروط الأدلة ومعاييرها في الفقه الإسلامي ، دون الالتزام بمذهب معين ، بل عند اختلاف الفقهاء بخيار الرأي الذي يمثل العدالة وصالح المجتمع ذلك لأن لكل دليل شروطه التي يلزم توافرها حتى يؤخذ به قضاء على ما هو مبين في موضعه من كتب الفقه ، وهذا هو منشأ الاختلاف الذي قديقع وكثيراً مايقع ، بين الفتوى في بعض قضايا الإعدام ، وبين الرأي الذي انتهت إليه المحكمة ، لأن مستوى الدليل وضوابطه تختلف اختلافاً بيناً في القوانين الوضعية المعمول بها عنها في الفقه الإسلامي ، المستمد من الأصول الأصلية للإسلام . كما أن الفعل الذي أدى إلى موت المجني عليه تتفاوت عناصر تكييفه بأنه قتل عمد في الفقه الإسلامي عنها في القوانين السارية وليس ذلك اختلافاً في تقدير الدليل ، بل هو اختلاف في ذات الدليل وضوابطه ومعاييرها ، في فقه الإسلام يجرى القاضي في الاستدلال على قواعد في كل دليل بحسبه ، أما في هذه القوانين فإن القاضي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته في نطاق القواعد القانونية العامة . وبإيجاز تصبح ضوابط الفتوى في قضايا الإعدام هي : الالتزام بعرض الواقعة والأدلة حسباً تحملها أوراق الجناية على الأدلة الشرعية بمعاييرها الموضوعية المقررة في الفقه الإسلامي وتكييف الواقعة ذاتها وتوصيفها قتلاً عمداً إذا تحققت فيها الأوصاف التي انتهى الفقه الإسلامي إلى تقريرها لهذا النوع من الجرائم وهي إجمالاً : القتل آدى حى ، وموت المجنى عليه نتيجة لفعل الجانى ، وأداة القتل ووسياته وثبوت قصد القتل ، إما من الآله المستعملة أو من الأدلة القضائية كالإقرار والشهود ، وقصد أحداث الوفاة ، فإذا توافرت عناصر التكييف وقام عليها الدليل أو الأدلة الشرعية كانت الفتوى بالإعدام ، أما إذا خرج ماتحملة الأوراق عن هذا النطاق ، كان الأعمال لقول عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه الذى صار قاعدة فقهية في قضاء الجنايات لدى فقهاء المسلمين : ( لأن يخطئ الإمام في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة ) لأن القرآن حرم قتل النفس الإنسانية بغير حق ، سواء كان هذا القتل عدواناً أو كان جزاء وقصاصاً . فوجب التحقق من واقع الجريمة وتكييفها وقيام الدليل الشرعى على اقراراف المتهم إياها حتى يقتصر منه :



#### ٨ - الجهاز الفنى والإدارى بدار الإفتاء :

جرى العمل بدار الإفتاء منذ أن ارتبطت بنظارة الحقانية ثم وزارة الحقانية ثم وزارة العدل على أن يعاون المفتى عدد من العلماء بالفقه الإسلامى والاداريين .

وكان من الوظائف الرئيسية فيها وظيفة أمين الفتوى بدرجة - موظف قضائى - وهو المنوط به إعداد الفتاوى للعرض على المفتى ، والمعاونة فى البحوث الفقهية والقانونية ، ولكثرة العمل الفنى كان ينتدب للعمل بدار الإفتاء علماء فنيون بدرجة موظف قضائى من قضاة المحاكم الشرعية .

ودار الإفتاء منذ إلغاء المحاكم الشرعية تعتبر من الإدارات الرئيسية فى ديوان وزارة العدل . ويتكون الجهاز الذى يعمل فيها الآن من :  
(أ) المكتب الفنى للمفتى وأعضاؤه منتدبون من رجال القضاء ومن النيابة على الوجه التالى :

رئيس بالمحكمة من الفئة أ ، ثلاثة رؤساء بالمحكمة من الفئة ب .  
ثلاثة وكلاء للنائب العام من الفئة الممتازة .

وجميعهم من المتخرجين من كلية الشريعة بالأزهر الشريف ، وسبق لهم أن مارسوا العمل القضائى بالمحاكم أو العمل الفنى بدار الإفتاء .

ومن هذا المكتب انبثقت شعبتان :

إحداها : شعبة تبويب الفتاوى بمبادئها وإعدادها للنشر ، ويعمل بهذه الشعبة اثنان من الرؤساء بالمحكمة من الفئة ب ووكلاء النيابة الثلاثة ومهمتها تبويب الفتاوى واستظهار مبادئها ، واختيار ماينشر منها من واقع السجلات الموجودة بمكتبه الدار منذ سنة ١٣١٣ هـ - ١٨٩٥ م وقد نفذ النشر فعلا وصدر منها للآن اثنا عشر جزءاً تحت : عنوان الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية .

وهذه المرحلة من النشر تحوى المختار من فتاوى ( المتنوع ) أى ما عدا الوقف والموارث ، فإنه سيكون لكل من هذين النوعين مجموعة مستقلة .

وقد أصدر المفتى توجيهات محددة تنظم عمل هذه الشعبة .

الشعبة الأخرى :

ويعمل بها رئيس بالمحكمة من الفئة (أ) ، ورئيس بالمحكمة من الفئة (ب) ومهمة هذه الشعبة اعداد الأسئلة الواردة لدار الإفتاء للعرض على المفتى ومعاونته في البحوث الفقهية والعلمية والقانونية ، التى تتطلبها المسائل المعروضة للبحث .

(ب) المكتب الإدارى :

يرأسه : سكرتير عام الدار - إدارى بدرجة باحث أول .  
ويتكون من قسمين :

(أ) قسم السجلات والمكتبة ويعمل به

باحث ثان خريج كلية الشريعة سنة ١٩٦٥ ويرأس هذا القسم وهو  
منتدب من النيابة العامة .

باحث ثالث خريج كلية الشريعة سنة ١٩٧٦ .

ثلاث سيدات إحداهن ليسانس الحقوق سنة ١٩٧٣ وأخريان ليسانس  
الآداب فى سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٨٠ .

باحثان ليسانس الحقوق سنة ١٩٧٧ .

وتقوم السيدات الباحثات بالعمل بالسجلات مع أعمال إدارية أخرى  
أما الباحثون : فالمتخرجان منهم من كلية الشريعة يعملان بالإضافة إلى أعمال  
هذا القسم فى إعداد وعرض بعض الأسئلة الواردة على الرئيس بالمحكمة من  
الفئة أ الذى يتولى عرضها على المفتى برأيه النهائى ، كما يقوم الباحثان  
المتخرجان من كلية الحقوق فوق العمل فى هذا القسم ، بمعاونة المكتب الفنى  
بشعبتيه فى تحديد المراجع ومواضع البحوث المطلوبة منها ، بالإضافة إلى  
ما يناط بهما من أعمال إدارية أخرى .

(ب) قسم السكرتارية ويعمل به :

باحث أول إدارى ويرأس القسم .

عدد ٨ - كاتب وكاتبة لأعمال السكرتارية والنسخ .

وهذا التنظيم جرى وفقاً للقرارات الداخلية التى أصدرها المفتى فى السنوات ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ .

هذا : وليس لدار الإفتاء ميزانية مالية مستقلة ، ولكنها كما تقدم القول : معتبرة من إدارات ديوان وزارة العدل ، وكل العاملين بها من باحثين وكاتب مقيلون على ميزانية ديوان هذه الوزارة - عدا رئيس قسم السجلات والمكتبة فهو مقيّد على ميزانية النيابة العامة .

٩ - دار الإفتاء ودورها فى تدريب المفتين للمسلمين :

وفوق ما تقدم : فإن دار الإفتاء تستقبل وفوداً من قضاة الأحوال الشخصية فى البلاد الأسبوية الإسلامية ، للتدريب فيها على أعمال الإفتاء فنياً وإدارياً . وقد تدرب فيها لمدة عام قاضيان من جزيرة بروني المجاورة لماليزيا والثالث من هذه الجزيرة مازال فى التدريب الآن ، حيث ينتهى تدريبه فى آخر عام ١٩٨١م ، كما أتمت الدار تدريب سكرتير عام دار الإفتاء فى جمهورية جزر القمر الإسلامية لمدة ثلاثة أشهر ، وذلك على الأعمال المكتبية والإدارية وعاد فعلاً إلى بلاده .

وفى التدريب الآن أيضاً اثنان من القضاة من ماليزيا ، وقد سبق أن وافق المفتى على تدريبهما لمدة عامين . ومنهج هذا التدريب حسب قرار المفتى رقم ٤ لسنة ١٩٨٠ يشمل دراسة الفتوى وأعمالها الفنية والإدارية والمكتبية ، والعمل على ترتيب زيارتهم للمحاكم بواسطة إدارة التدريب بوزارة العدل ، لاشتغالهم فى بلادهم أصلاً بقضاء الأحوال الشخصية .

ويشرف على هؤلاء فى التدريب الفنى كل من الرئيسين بالمحكمة من الفئة أ وب من أعضاء المكتب الفنى للمفتى ، وذلك بالنسبة لدراسة الفتوى وأعمالها

ويقوم سكرتير عام دار الإفتاء بتدريب المبعوثين على العمل الإدارى والمكتبى وإطلاعهم على أسسه المعمول بها .

وبهذا البيان يتضح - عملاً - المهام المنوطة بدار الإفتاء ، والنوعيات التى تواجهها بالبحث والدراسة والتدريب ، وهذه المهام ليست مفصلة قانوناً وإنما استقرت عملاً .

والله نسأل أن يوفق العاملين الذين يبتغون الخير للعباد والبلاد ، وأن يجزيهم الجزاء الأوفى . والله سبحانه وتعالى أعلم . . .



جدول يبين عدد الاعدام والقضايا بقضاياها من ١٩٥٢ الى ١٩٨٠ يسا تقصى عليه من مرافصل لثلاث

المرحلة	نوع القضايا والقضايا	عدد	ملاحظات
مرحلة بداية الثورة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١	قضايا جنائي (اعدام)	١٠١	كانت قضايا الإعدام في محاكم الجنايات بالأكثري من اختصاص السادة نواب
مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي من ١٩٦٢ الى ١٩٧٢	قضايا جنائي (اعدام)	٩٥	رسمه المحاكم الابتدائية الشريفة باعتبارهم كانوا يفتين في دولتهم بما قبل اول
مرحلة الانفتاح الاقتصادي من ١٩٧٢ الى ١٩٨٠	قضايا جنائي (اعدام)	٧٦	بماير سنة ١٩٥٩ تاريخ العمل قانون إلغاء المحاكم الشريفة رقم ٤١٢ لسنة ١٩٥٥ . كما كانت در الإعدام قبل هذا التاريخ فتمت فقط بدائرة محكمة جنايات القاهرة ثم صارت خمسة بقضايا الإعدام على مستوى محاكم جنايات الجمهورية من أول يناير سنة ١٩٥٩ .
مرحلة بداية الثورة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١	قضايا ميراث	١١٦٨٨	تشمل هذه القضايا قضى الركاك ميراثا ووصية ورجية
مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي من ١٩٦٢ الى ١٩٧٢	قضايا ميراث	٥٣٥٢	
مرحلة الانفتاح الاقتصادي من ١٩٧٢ الى ١٩٨٠	قضايا ميراث	١٩١٦	
مرحلة بداية الثورة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١	قضايا شترع	٢٨٠٢	تشمل اصلاح الميرع الازداد في جميع المسائل الشريفة عدا الميراث
مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي من ١٩٦٢ الى ١٩٧٢	قضايا شترع	١٤٨١	والرقف ومن امثلة قضايا الميرع القضي في مسائل النفقة والرباع والرباع
مرحلة الانفتاح الاقتصادي من ١٩٧٢ الى ١٩٨٠	قضايا شترع	٧٤٧	والفخانة والطلاق . والوصايا والديات . ومفرد البيع والجارعة والرقف . والمدلات الجزية ومسائل الخلل والحرام بوجه عام
مرحلة بداية الثورة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١	قضايا الروقف	٧٦٢	يلاحظ أن القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ اوقف على غير الميراث المسول
مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي من ١٩٦٢ الى ١٩٧٢	قضايا الروقف	١٨٧	به من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد أُنسي الأوقاف الأهلية والقضايا التي ترد أيا تتعلق
مرحلة الانفتاح الاقتصادي من ١٩٧٢ الى ١٩٨٠	قضايا الروقف	٣٤	فقط بالاستحقاق وتفسير شروط الوقيين
مرحلة بداية الثورة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١	قضايا المصالح	٣٠٧٧	قضايا المصالح التي ترد من الجهات الحكومية والديات العامة في جميع المسائل
مرحلة تطبيق النظام الاشتراكي من ١٩٦٢ الى ١٩٧٢	قضايا المصالح	٩٠٣	من شترع وميراث ووقف ووصية وأحداث وأحوال شخصية مال . والمعاملات
مرحلة الانفتاح الاقتصادي من ١٩٧٢ الى ١٩٨٠	قضايا المصالح	١١٧	الجزرية وبمصلحة تشمل هذه القضايا كل الأنواع المتدولة في استحداث الأثره غير أيا بناء على طلب رعي .

## الموضوع (١٣٢٠) الروح والنفس

### المبادئ

- ١- الروح جسم نوراني علوي حي يسرى في الجسد بإذن الله لا يقبل التحلل ولا التبدل ولا خلافهما تعطى للجسم الحياة وتوابعها .
- ٢- لا ينبغي الاشتغال بما استأثر الله بعلمه .
- ٣- جمع النقود في المساجد جائز متى دعت الحاجة إلى ذلك بشروطها .
- ٤- القاعدة العامة التي تسود حقوق كل من الزوجين قبل الآخر هي الإحسان في المعاملة وتجنب المضارة .
- ٥- المباشرة الجنسية بين الزوجين حقهما معاً ، ولكل منهما الاستجابة للآخر . وعلى الزوجة حفظ ماله وكنم أسرارها . وألا تدخل بيته أحداً دون إذنه .
- ٦- الحامل إذا ماتت في الولادة تغسل ويصلى عليها . ولها حكم الشهداء في الآخرة .

مثل :

بكتاب الهيئة العامة للاستعلامات - قطاع الإعلام الخارجي وحدة تركيا المؤرخ ٣١ مارس سنة ١٩٨١ الموجه إلى السيد مدير تحرير مجلة منبر الإسلام ، المحال إلى دار الإفتاء بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٨١ وقيد بها برقم ٣٠٧ سنة ١٩٨١ يحوى أسئلة موجهة من فضيلة الأستاذ على سورمش . واعظ مدينة ريجانلى بتركيا نصها :

---

(\*) المقتضى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١٠٥ - م ٢٠٩ -  
١٢ محرم ١٤٠٢ هـ - ١٠ نوفمبر ١٩٨١ م

١ - هل الروح هي النفس ؟

٢ - هل الروح هي التي تعذب أم النفس ؟

٣ - هل يجوز جمع التقود في الجوامع ؟

٤ - ما أقوال العلماء والمفسرين في حق الزوج ؟

٥ - إذا ماتت المرأة الحامل عند الولادة ، ما حكم غسلها والصلاة عليها ؟

وقد انتهى الخطاب بطلب نشر الإجابة على هذه الأسئلة بمجلة منبر الإسلام .

أجاب :

عن السؤال الأول :

إن كلمتي الروح والنفس ترددتا في آيات كثيرة في القرآن الكريم وكثر ورود الكلمة الأخيرة مفردة ومجموعة قرابة الثلاثمائة مرة أو تزيد .

وقد اختلف العلماء في الروح والنفس . هل هما شيء واحد ؟ أو هما شيئان متغايران ؟

فقال فريق إنهما يطلقان على شيء واحد ، وقد صح في الاخبار إطلاق كل منهما على الأخرى ، من هذا ما أخرجه البزار بسند صحيح عن أبي هريرة :

( أن المؤمن ينزل به الموت ، ويعاين ما يعاين ، يود لو خرجت نفسه والله تعالى يحب لقاءه ، وإن المؤمن تصعد روحه إلى السماء فتأتيه أرواح المؤمنين فيستخبرونه عن معارفه من أهل الدنيا ) . .

فهذا الحديث يؤيد إطلاق الروح على النفس ، والنفس على الروح وقال الفريق الآخر إنهما شيئان ، فالروح ما به الحياة ، والنفس هذا الجسد

مع الروح، فللنفس يدان وعينان ورجلان ورأس يديرها ، وهى تلتذ ،  
وتفرح وتتألم وتخزن .

فالروح جسم نورانى علوى حى يسرى فى الجسد المحسوس بإذن الله  
وأمره سرعان الماء فى الورد ، لا يقبل التحلل ، ولا التبديل ولا التمزق  
ولا التفرق ، يعطى للجسم المحسوس الحياة وتوابعها ويترقى الانسان باعتباره  
نفساً بالنواميس التى سنّها الله وأمر بها فهو حين يولد يكون كباقى جنسه  
الحيوانى ، لا يعرف إلا الأكل والشرب ، ثم تظهر له باقى الصفات النفسية  
من الشهوة والغضب ، والمرض والحسد والحلم والشجاعة ، فإذا غلبت عليه  
إنانيته إلى الله وإخلاصه فى العبادة تغلبت روحه على نفسه فأحب الله وامثل  
أوامره وابتعد عما نهى عنه ، وإذا تغلبت نفسه على روحه كانت شقوته .

وقد جاءت الروح فى القرآن الكريم وفى السنة بمعان ، فهى نارة الوحي  
كما فى قوله تعالى (يلقى الروح من أمره على من يشاء من عباده) <sup>(١)</sup> ويسمى  
القرآن روحاً باعتباره أحيا الناس من الكفر الشبيه بالموت ، وأطلق الروح  
على جبريل (نزل به الروح الأمين . على قلبك لتكون من المنذرين) <sup>(٢)</sup>  
وقوله : (وأيدناه بروح القدس) <sup>(٣)</sup> .

وفى الحديث الشريف : (تحابوا بذكر الله وروحه) قيل المراد بالروح  
هنا أمر النبوة أو القرآن ، وهو المعنى عند أكثر العلماء فى قوله تعالى <sup>(٤)</sup> :  
(وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا) .

ولكن الروح المستول عنها : هى ما سأل عنها اليهود رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فأجابهم الله فى القرآن بقوله سبحانه (ويسألونك عن الروح قل  
الروح من أمر ربى وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) <sup>(٥)</sup> فهذه الروح التى يحيا

---

(١) من الآية ١٥ من سورة طه .  
(٢) الأيتان ١٦٢ ، ١٦٤ من سورة الشعراء .  
(٣) من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة .  
(٤) من الآية ٥٢ من سورة الشورى .  
(٥) الآية ٨٥ من سورة الانعام .



بها الإنسان ، قد استأثر الله في علمه بكنهها وحقيقتها ، لم يخبر بذلك أحدا من خلقه ، ولم يعط علمه العباد ، وهى التى نفخها في آدم وفي بنيه من بعده ، وهى من خلق الله سر أودعه في المخلوقات ، وكلمة النفس تجرى على لسان العرب في معان :

فيقولون خرجت نفسه أى روحه ، وفي نفس فلان أن يفعل كذا أى في روعه وفكره .

كما يقولون قتل فلان نفسه أو أهلك نفسه أى أوقع الإهلاك بذاته كلها وحقيقته ، فعنى النفس في هذا : جملة الإنسان وحقيقته . كما في قوله تعالى : ( ولا تقتلوا أنفسكم )<sup>(١)</sup> .

وتطلق كلمة النفس على الدم فيقال سالت نفسه ، ذلك لأن النفس تخرج بخروجها وقد أطلق القرآن هذه الكلمة على الله في قوله : ( . . تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك ) . والمعنى والله أعلم — تعلم ما عندى ولا أعلم ما عندك أو كما قال ابن الأنبارى : ان النفس في هذه الآية : الغيب ، ويؤكد ما انتهت به الآية : ( إنك أنت علام الغيوب )<sup>(٢)</sup> أى تعلم ما أعلم ولا أعلم ما تعلم .

فلفظ الروح والنفس من الألفاظ التى تؤدي أكثر من معنى يحددها السياق واللباق ، وهما في الواقع متغايرتان في الدلالة حسباً تقدم وإن حلت إحداها محل الأخرى في كثير من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة ، ولكن على سبيل المحاز لا الحقيقة .

وقد اختلف أهل العلم في الروح . هل تموت أو لا تموت ؟

فذهبت طائفة إلى أنها تموت لقول الله سبحانه : ( كل شيء هالك إلا وجهه )<sup>(٣)</sup> .

(١) من الآية ٢٩ من سورة النساء .

(٢) من الآية ١١٦ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٨٨ من سورة القصص .

وقالت طائفة أخرى إنها لا تموت للأحاديث الدالة على نعيمها وعذابها بعد المفارقة إلى أن يرجعها الله تعالى إلى الجسد .

قال القاضي محمود الألوسي في تفسيره<sup>(١)</sup> : والصواب أن يقال : موت الروح هو مفارقتها للجسد ، فإن أريد بموتها هذا القدر فهي ذائقة الموت ، وإن أريد أنها تنعدم وتضمحل فهي لا تموت ، بل تبقى مفارقة ما شاء الله تعالى ثم تعود إلى الجسد وتبقى معه في نعيم أو عذاب أبد الآبدين وهي مستثناة ممن يصعق عند النفخ في الصور على أن الصعق لا يلزم منه الموت ، والمهلك ليس مختصاً بالعدم ، بل يتحقق بخروج — الشيء عن حد الانتفاع به ونحو ذلك .

عن السؤال الثاني :

تقدم اختيار تغاير النفس والروح ، بمعنى ما يصدق عليه كل من هذين اللفظين إذ النفس هي مجموع الجسد والروح ، أما هذه فذاتية نورانية يقذفها الله من فضله في الإنسان عند خلقه لإياه .

ومنى فارقت الروح البدن بموته كان مستقرها مختلفاً ، فأرواح الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في أعلى عليين ، فقد صح أن آخر ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( اللهم الرفيق الأعلى ) ومستقر أرواح الشهداء في الجنة وأرواح أطفال المؤمنين ما هو قريب من ذلك وأرواح غير المسلمين وغير المؤمنين في سجين وفي كل هذا تروى أخبار وآثار تطالع في محلها من كتب الحديث .

وإذا كان هذا المعنى ، هو المراد في المنقول ، والثواب والعقاب أمر غيبي مفوض إلى الله سبحانه .

وإذا كانت الروح بعد افتراقها عن الجسد هي التي تذهب إلى الجنة أو إلى سجين ، كما جاءت الاخبار ، كان العذاب للروح ، حتى يبعث الناس يوم القيامة ، فيكون الثواب والعقاب للنفس التي هي الانسان — أى الجسد والروح معاً .

---

(١) ج ١٥ في تفسير سورة الاسراء ص ١٦٥ دار الطباعة الميرية .

اقرأ إن شئت قول الله تعالى : ( ووفيت كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون )<sup>(١)</sup> . وقوله تعالى : ( يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضاً . . )<sup>(٢)</sup>

وقوله تعالى ( يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه . . . )<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى : ( وتوفى كل نفس ما عملت وهم لا يظلمون )<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى : ( كل نفس بما كسبت رهينة )<sup>(٥)</sup> وقوله تعالى : ( يا أيها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية )<sup>(٦)</sup> .

فهذه الآيات وأمثالها مما جاء في القرآن الكريم وما جاء في السنة على هذا النسق كل أولئك يدل على أن العذاب للنفس إنما يكون بعد البعث من القبور والنشور يوم القيامة . أما عذاب الروح وحدها فبعد مفارقتها للجسد بالموت ، وبعد السؤال في القبر تكون في عليين أو في سجين ، وهذا لا ينافي عذاب القبر للروح والجسد لمن استحقه كما جاء ذكره في الأحاديث الشريفة ومنها ما رواه ابن عباس رضي الله عنه<sup>(٧)</sup> ( مر النبي صلى الله عليه وسلم على قبرين فقال لهما ليعدبان وما يعدبان في كبير ثم قال بلى : أما أحدهما فكان يسعى بالنيمة ، وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله . . . ) . وهذا ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة خلافاً لابن حزم ، وابن هبيرة .

هذا : وما استأثر الله بعلمه لا ينبغي الاشتغال به ، فلا تذهبن إلى ما نقل عن الفلاسفة قديماً وحديثاً ، فإنهم انطلقوا إلى ما لا يعرفون ، فتأهوا ولا يزالون .

واقرأ دائماً قول الله سبحانه ( ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً )<sup>(٨)</sup> وابتنى في عظائمك للناس عن المشابهات حتى لا تزيغ عن الحادة وتنحاز عن الطريق المستقيم .

- 
- (١) من الآية ٢٥ من سورة آل عمران .
  - (٢) من الآية ٣٠ من سورة آل عمران .
  - (٣) من الآية ١٠٥ من سورة هود .
  - (٤) من الآية ١١١ من سورة النحل .
  - (٥) الآية ٢٨ من سورة المدثر .
  - (٦) الأيتان ٢٧ و ٢٨ من سورة الدجر .
  - (٧) البخاري ج ١ ص ٢٢٤ .
  - (٨) الآية ٨٥ من سورة الإسراء .

واقراً قول الله سبحانه وتوجيه ( ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مشغولاً )<sup>(١)</sup> فقد قال القاضي ابن العربي : قول الناس : هل الخوض قبل الميزان والصراط أو الميزان قبلهما أم الخوض ، فهذا هو ما لا سبيل إلى علمه ، لأن هذا أمر لا يدرك بنظر العقل ولا بنظر السمع وليس فيه خبر صحيح<sup>(٢)</sup> .

ولا ريب أن حقيقة الروح والنفس ومن يعذب ومن يثاب كل أولئك من هذا القبيل<sup>(٣)</sup> .

### عن السؤال الثالث :

لا بأس أن يعطى السائل في المسجد شيئاً لحديث عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل منكم أحد أطعم اليوم مسكيناً . ؟ فقال أبو بكر دخلت المسجد فإذا أنا بسائل فوجدت كسرة خبز في يد عبد الرحمن فأخذتها فدفعتها إليه — وفى كتاب الكسب لمحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة : قال أبو مطيق البلخي : لا يحل للرجل أن يعطى سؤال المسجد لما روى في الآثار . ينادى يوم القيامة مناد : ليقيم بغض الله فيقوم سؤال المسجد . قال :

والخيار : أنه إن كان السائل لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر بين يدي المصلى ، ولا يسأل الناس إلخافاً فلا بأس بالسؤال والإعطاء ، لأن السؤال كانوا يسألون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد حتى يروى

(١) الآية ٣٦ من سورة الاسراء .

(٢) أحكام القرآن لابن العربي من ١٢١٢ القسم الثالث طبع دار المعارف بيروت .

(٣) يراجع في السؤالين الأول والثانى تفسير الفخر الرازى ج ٥ ص ٤٢٤ وما بعدها الطبعة الثانية سنة ١٣٢٤ هـ .

وتفسير أبى السعود ج ٦ ص ٥٨ ، وص ٥٩ على هامش الفخر الرازى طبعة ثانية سنة ١٣٢٤ هـ ، وتفسير الألويسى ج ١٥ ص ١٥٥ — ١٦٤ طبع ادارة الطباعة المنيرية ، وتفسير ابن كثير من ٦٠ و ٦١ ج ٣ طبعة ١٣٦٧ هـ — ١٩٤٨م ولسان العرب لابن منظور فى مادتي روح ونفس ومعجم الفاظ القرآن الكريم من عمل مجمع اللغة العربية الطبعة الثانية مادة روح بالجلد الاول من ٥٢١ — ٥٢٣ ومادة نفس بالجلد الثانى من ٧٤١ — ٧٤٧ .

أن علياً تصدق بخاتمته وهو في الركوع ، فلدحه الله بقسوله : ( ويؤتون الزكاة وهم راكعون )<sup>(١)</sup> .

أما إذا كان السائل يتخطى رقاب الناس ، ويمر بين يدي المصلّي فيكره إعطاؤه لأنه إغانة له على أذى الناس<sup>(٢)</sup> .

لما كان ذلك : جاز جمع النقود في الجوامع متى دعت حاجة إلى ذلك بمراعاة تلك الشروط التي أوضحها الفقهاء أخذاً من الآثار والأخبار الواردة في كتب السنة عن إذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ، دون تشويش أو تخط أو مرور بين أيدي المصلين .

#### عن السؤال الرابع :

ليس من السهل تفصيل حقوق كل من الزوجين قبل الآخر ، أو تفصيل حق واحد منهما لكثرة تنوع تلك الحقوق وتجديدها ، لأنها تشمل كل ملابسات الحياة في جميع حقائقها ومظاهرها ، ولقد فصل القرآن الكريم بعض الحقوق التي لكل منهما على الآخر ، وجاءت الأحاديث النبوية الشريفة بذكر شيء منها زائداً على ما ورد في القرآن .

وجماع هذه الحقوق قول الله سبحانه وتعالى : ( ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة )<sup>(٣)</sup> وجاء ذلك في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع . ( إن لكم من نساءكم حقاً وإن لنساءكم عليكم حقاً .. )<sup>(٤)</sup> ومع ذلك فقد قرر الله للرجاء على النساء درجة ، أي منزلة أكتدتها الآية . ( الرجال قوامون على النساء )<sup>(٥)</sup> .

وهذه القوامة أو تلك الدرجة ، لا تخل بالمساواة بين الرجل والمرأة ، إذ الدرجة التي هي قيام الرجل على المرأة يقتضيها النظام في كل عمل مشترك ،

(١) من الآية ٥٥ من سورة المائدة .

(٢) كتاب اعلام المساجد بأحكام المساجد للزركشي ص ٢٥٢ المسألة ٥١ طبع المجلس الاعلى للشئون الاسلامية سنة ١٣٨٥ هـ .

(٣) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة .

(٤) نيل الاوطار ج ٥ ص ٣٦٤

(٥) من الآية ٣٤ من سورة النساء .

وإلا صار الأمر فوضى ، ومراعاة النساء لهذه الدرجة ، يجعل ما لمن من شئون الزوجية قبل أزواجهن مثل ما عليهن لم تماماً وقد جاء هذا القول فيما رواه الطبري في تأويل قوله تعالى : ( وللرجال عليهن درجة ) لا أعلم إلا أن لمن مثل الذي عليهن إذا عرفن تلك الدرجة<sup>(١)</sup> .

والقاعدة العامة التي تسود كل حقوق الزوجية وتقيدتها هي الإحسان في المعاملة وتجنب المضارة<sup>(٢)</sup> .

وإذا كان بيان حقوق الزوج على وجه الحصر متعذراً ، فإنه يكفي أن نشير فيما يلي إلى أبرزها :

أولاً : حق تدبير المعيشة وإدارة حياتهما من حيث الاسكان والاستقرار في بيت الزوجية ومراقبة سلوكها داخل المسكن وخارجه ، واتصالها بالغير والنظر فيما يجوز لها أن تراوله من عمل داخل المنزل وخارجه ، والانتقال بها إلى حيث يشاء ويرتزق ما دام مأمونا عليها .

وإعطاء الزوج هذا الحق أو تلك السلطة يقصد به : المحافظة على ما منحته الشريعة للزوج من حقوق قبل زواجه بمقتضى عقد الزواج ، ودفع الضرر عن نفسه وعنهما وحماية حياتهما الزوجية مما قد يضر بها .

وقد تحدث الفقهاء في تلك الحقوق المفوضة للزوج وقالوا إنها مقيدة بما تقتيد به سائر الحقوق في شريعة الإسلام وهو ألا يترتب عليها ضرر بالزوجة .

كما تحدثوا في حقه في منعها من الاتصال بمحارمها وقالوا إنه ليس له منعها إلا إذا كانوا مفسدين أو يفسدون عليها .

ثانياً : حق التأديب : وأساس هذا الحق التشريعي قول الله سبحانه :

---

(١) تفسير الطبري ج ٢ ص ٢٥٧ .  
(٢) الأم للام الشافعي ج ٥ ص ٩٥ والبدائع للكاساني الحنفى ج ٢ ص ٢٢٤ .

( واللاقى تخافون نشوزهن فعظوهن واحجوهن في المضاجع واضربوهن  
فإن أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً )<sup>(١)</sup> .

وهذا الحق فرع عن كون الرجال قوامين على النساء ، وقد قال الفقهاء  
في حدود هذا الحق بأن الرجل حق تعزير زوجته ، كما للقاضي حق تعزير  
الناس كافة ، لكنهم قيدوا هذا الحق بقيود ، يعتبر بخروجه عنها متعدياً  
لأن شرعية هذا الحق مقصود به إصلاح حال الزوجة ، إذا ما بان لزوجها  
أنها قد تنكبت السبيل المستقيم ، فلا حق له في تعزيرها لحرد الانتقام والإيذاء  
ولا في الخروج عن تلك الوسائل التي قررتها تلك الآية الكريمة .

ثالثاً : حق المباشرة الجنسية على خلاف بين الفقهاء فيما إذا كان هذا  
حقه الخالص أو أن الاستمتاع حق مشترك بينهما ، لأنه لا يمكن لأحدهما  
الانفراد به ، بل لابد من المشاركة التي تدعو إليها طبيعة الفعل ، وأياً ما كان  
فإن حق الزوج أن تستجيب له زوجته متى بدت رغبته ، ولم يكن بها مانع  
شرعى وفقاً لأحكام الله تعالى : ( فأتوهن من حيث أمركم الله )<sup>(٢)</sup> وقوله :  
( نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم )<sup>(٣)</sup> ويتقيد هذا الحق بالأيضاح  
منه ضرر للزوجة ، والأحاديث الشريفة في هذا الباب كثيرة .

ولعله من المرجحات للقول بأن العمل الجنسي بين الزوجين حقهما معاً  
ولكل منهما الاستجابة للآخر أنه قد أجاز للزوجة طلب الطلاق للهجر في  
الفراش وترك المضاجعة ، وأن الإيلاء من الزوجة والإصرار عليه سبب  
للطلاق في قول الأئمة الفقهاء من غير مذهب أبي حنيفة الذي مذهبه أنه  
بمجرد مضي مدة الإيلاء المقررة في القرآن دون أن يفى إليها تطلق منه  
طلقة بائنة .

(١) من الآية ٣٤ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٢٢٢ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٢٢٣ من سورة البقرة .

رابعاً : حفظ مال الزوج وكنم أسرارها ، وألا تدخل بيته أحداً دون إذنه<sup>(١)</sup> .

وفي بيان هذه الحقوق أحاديث كثيرة منها ما جاء في خطبة الرسول صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع .

استوصوا<sup>(٢)</sup> بالنساء خيراً ، فإنما هن عندكم عوان ، ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك ، إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ، فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع ، واضربوهن ضرباً غير مبرح ، فإن أطعنكم ، فلا تبغوا عليهن سبيلاً ، إن لكم من نساءكم حقاً ، ولنساءكم عليكم حقاً فأما حقكم على نساءكم ، فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون وحققن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن . ومنها الحديث الذي رواه البخاري ومسلم : كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته . . .<sup>(٣)</sup> وفيه : والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسئولة عن رعيته .

عن السؤال الخامس :

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أن المرأة الحامل إذا ماتت في الولادة تغسل ويصلى عليها، ولها حكم الشهداء في الآخرة وثوابهم فضلاً من الله ورحمة . قال ابن قدامة في المغني : ( . . فأما الشهيد بغير قتل كالمبطون والغريق وصاحب الهدم والنفساء ، فإنهم يغسلون ويصلى عليهم ، لا نعلم فيه خلافاً إلا ما يحكي عن الحسن : لا يصلى على النفساء لأنها شهيدة ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة ماتت في نفاسها فقام في وسطها . متفق عليه<sup>(٤)</sup> والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) في بيان حقوق كل من الزوجين من غير حصر كتب هذه المذاهب في باب النفقة وحديث كلهم راع .

(٢) رواه ابن ماجه والترمذي منتقى الأخبار وشرحه نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ١٢٠ وما بعدها عليه بيان حقوق أخرى للزوج .

(٣) زاد المسلم فيها اتفق عليه البخاري ومسلم برقم ٥٥٩ ج ١ ص ٢٠٢ و ٢٠٣ .

(٤) ج ٢ ص ٤٠٥ مع الشرح الكبير مطبعة المنار سنة ١٣٤٥ هـ .







## الموضوع

(١٣٢١) دور الشريعة الإسلامية في تحقيق أهداف المجتمع

### المبادئ

- ١ - الأحكام الشرعية التي فصلها المصنفان الأساسيان وهما القرآن والسنة ، وما أجمع عليه المسلمون ، وما ثبت بالقياس الصحيح ، كل ذلك ثابت لا نقاش فيه ، أما ما لم يرد فيه نص قاطع أو إجماع فهو محل اجتهاد .
- ٢ - تطبيق الشريعة الإسلامية في المجتمع إنما يعنى ربطه بالأسس الشرعية الثابتة دون الجزئيات المتغيرة ، على أن الأخلاق الإسلامية لا تدخل في المتغيرات . بل هي من الأعمال الثابتة التي يجب أن يلتزم بها المجتمع .
- ٣ - لا بد من التفريق بين أخلاقيات وعادات الناس وأعرافهم .
- ٤ - شريعة الإسلام دواء لما أصاب المجتمع من علل وأمراض اجتماعية ، تخلق فيه روح الصفاء والتآلف والبذل والعطاء .
- ٥ - الضروريات الخمس وهي : حفظ النفس والعقل والنسل والدين والمال اعتبرها الإسلام غاية وأساساً لقيام المجتمع السليم ، وذلك لا يختلف في القرن العشرين عنه في القرون السابقة .
- ٦ - شريعة الإسلام قامت على اعتبارات من الدين والأخلاق والعدالة المطلقة بين الناس على اختلاف عقائدهم الدينية .
- ٧ - غير المسلمين يلتزمون بالقانون الإسلامي كقانون فقط لأماس في العقيدة ولا ما يتبعها من الأمور للصيقة بها .
- ٨ - الشريعة كقانون مطبقة فعلا على جميع المصريين دون حرج أو اعتراض في الميراث والوصية والولاية على المال .

---

(\*) المتي : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٢ - م ٢٠٢ - ١ أبريل ١٩٧٦ م .

٩ - طبيعة العقوبات في الشريعة لا تسمح بالتفريق في العقوبة بين الأفراد لأى سبب أو وصف من الأوصاف .

١٠ - تطبيق حد الردة على المسلم الذى يتردد عن الإسلام استقرار للعقائد الدينية السماوية المتأخية في هذا الوطن .

١١ - التريث غير مطلوب لتطبيق الشريعة الإسلامية في الحكم والقضاء حتى نعد جيلاً جديداً على أساس خلق الإسلام .

١٢ - الإسلام والسياسة متداخلان لا انفصام بينهما ، وهو شريعة وعقيدة لا يتفصل عن السياسة ولا تضربه ، لأنه صمام الأمن والأمان لها .

١٣ - يحكم العرف والعادة ما لم يصادمانصاً قطعياً في القرآن والسنة . أو إجماعاً سابقاً للأمة في عصر من العصور .

سئل :

من مجلة المصور بالآتى :

س ١ : يقول السيد محمد رشيد رضا : الأحكام المنزلة من الله تعالى .  
منها :

(أ) ما يتعلق بالدين نفسه كأحكام العبادات وما في معناها كالتنكاح والطلاق وهذه لا تحل مخالفتها .

(ب) ومنها ما يتعلق بأمر الدنيا كالعقوبات والحدود والمعاملات المدنية والمنزل من الله تعالى في هذا قليل وأكثره متروك للاجتهاد .

ويقول الكاتب توفيق الحكيم : إن الثابت من أحكام الدين هو الإلهيات بما في ذلك علاقة الإنسان بالله وإن المتغير هو الانسانيات مثل المعاملات والأخلاقيات .

فاهو رأى فضيلتكم في نصيب هذين الرأيين من الصواب والخطأ فيما يتصل بالدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ؟  
أجاب :

ج ١ - كرم الإسلام الإنسان وسخر الله له ما في الأرض جميعاً

وجعله خليفته فيها وعلمه ما لم يكن يعلم ليعمر هذا العالم وشاءت إرادته تعالى ألا يترك الناس تسودهم الأهواء يستقل القوى بكل شيء وتنحسر يد الضعيف صفراً بغير شيء فجاءت رسله تبرى في كل عصر وزمان للهداية والرشاد حتى كانت خاتمة الرسالات الإسلام الذي هدفت شريعته إلى تكوين مجتمع فاضل يضم الأسرة الإنسانية كلها فبدأت بربية ذات المسلم ليكون عضواً سليماً في هذا المجتمع فهذبته نفسه بالعبادات (إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر<sup>(١)</sup>) ومن أجل هذا الهدف كانت الضروريات في الشريعة الإسلامية خمساً لحفظ النفس الإنسانية سامية نقية آمنة مطمئنة - حفظ النفس والدين والعقل والنسل والمال - ثم كانت أحكام هذه الشريعة بمعناها العام الشامل للعقيدة أى ما يجب الإيمان به فيما يتعلق بالله تعالى وصفاته والدار الآخرة والرسول السابقين والقضاء والقدر وغير هذا مما اصطلاح العلماء على تسمية بحوثه بعلم الكلام أو التوحيد، وما يشمل ما نسميه بالعلاقات الاجتماعية وهو المثل الأعلى الذى يجب على الإنسان بلوغه في التعامل مع مجتمعه . واصطلاح على أنه علم الإخلاق ، ثم فقه الشريعة الشامل لأحكام الله تعالى فيما يخص العمل من عبادات ومعاملات وحلود وتعازير ، فهذه الشريعة الخاتمة لا بد أن تحكم أحوال الإنسان حتى غاية الزمان، ومن أجل هذا جاءت أحكام الله محددة فيما فرضه من عبادات وفيما يتصل بتكوين الأسرة وترتيب نظامها منذ بدء الولادة للطفل الإنسانى وحتى مماته وتوريث تركته كما جاءت الحدود العقابية على بعض الجرائم الماسة بنظام المجتمع محددة كذلك، ومن ثم فإن الأحكام الشرعية التى فصلها المصدران الأساسيان وهما القرآن والسنة وما أجمع عليه المسلمون وما ثبت بالقياس الصحيح كل هذا ثابت لا نقاش فيه، أما ما لم يرد فيه نص قاطع أو لإجماع فهو محل الاجتهاد ويدخل فيه العقود المالية وغيرها من طرق الكسب والتجارة وعقوبات التعزير على ما جرد من جرائم ، واستنباط الأحكام لمثل هذا لا بد أن يكون فى نطاق الضوابط العامة للتعامل بين الناس الواردة فى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم مثل ( يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون

(١) من الآية ٥ من سورة المائدة .

تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً<sup>(١)</sup> ) ففي هذه الآية ضوابط عامة لا يسوغ لأحد مخالفتها وللمجتمع الإسلامي أن يقتنها في قواعد حاكمة لتعامله ، ويموز أن تتغير أسماء التفرقات والتجارات بتغير العصر والزمن وانحسار العادات والأعراف ولكن يظل التعامل قائماً في هذا النطاق الذي أمرت به هذه الآية الكريمة ، وعلى هذا فإن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجتمع إنما يعنى ربطه بالأسس الشرعية الثابتة دون الجزئيات المتغيرة ، على أن الأخلاق الإسلامية لا تدخل في المتغيرات بل هي من العمد الثابتة التي يجب أن يلتزم بها المجتمع ، فالصدق والأمانة والعفة ليس التحل بها موضع اجتهاد ، على أنه لا يغيب عن البال أن الإسلام قد ربط دائماً العمل بالنية وحاسب عليها فقد يتصدق المسلم وينفق أمواله بغية الذكر في الدنيا أو التقرب من حاكم وهو في هذا الحال مراء فلا يقبل الله منه هذا العمل ، وفي سعى الرجل وكسبه للاتفاق على زوجه وولده صدقة مع أنه يؤدي واجباً لزمه بعقد الزواج وبمقتضى الأبوة لطفله . فالاجتهاد في الأحكام الشرعية لا يدخل نطاق ما حدده المشرع سبحانه بنص قاطع في القرآن الكريم أو بقول الرسول أو فعله أو تقريره كما لا يدخل الاجتهاد في أخلاقيات هذا الدين ولا بد أن نفرق بين أخلاقياته وعادات الناس وأعرافهم لأن هذين يكتسبان وقد ينشآن عن أصل في الدين أو البيئة أو تقليداً للغير ويجب رد كل أولئك إلى النصوص الأصلية للشريعة احتكاماً إليها ( قل لا يستوى الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث<sup>(٢)</sup> ) ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول<sup>(٣)</sup> ) .

س ٢ : ما هو دور الشريعة الإسلامية في تحقيق أهداف المجتمع روحياً ومادياً ؟ .

ج : عنى الإسلام بترية الفرد المسلم لأنه عماد الأسرة التي هي الخلية الأولى في المجتمع الإنساني فرباه على نقاء السيرة والسريرة وعلى الإخلاص

(١) الآية ٢٩ من سورة النساء .

(٢) من الآية ١٠٠ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة النساء .

والنصيحة لدينه وعشيرته لم يفرق بين بني الإنسان بسبب اللون أو الجنس قال تعالى (إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم)<sup>(١)</sup> وفرض الصلاة وسن فيها الجماعة خمس مرات في اليوم والليلة ثم صلاة أسبوعية جامعة ثم مؤتمر سنوياً أشمل في الحج كل ذلك لتصفو نفس الجماعة المسلمة بل الأمة الإسلامية وتجتمع على كلمة سواء .

أرأيت كيف حث الله تعالى في آياته على صدق العقيدة مع الإخلاص له وحده في العبادة وعلى البر بالوالدين وصلة الرحم وإكرام اليتيم والمساكين والإحسان إلى الجار والرحمة بالفقير المحتاج ومساعدة الضعفاء ، ثم التحذير من البخل والرياء والنهي عن الكفر والجحود ومعصية الرسول إليك واحدة من هذه الآي (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً)<sup>(٢)</sup> .

ورسول الله صلوات الله عليه يقول حماية للمجتمع (لا ضرر ولا ضرار) أرأيت أجمع وأشمل من هذه العبارة الوجيزة كيف جاءت بقاعدة شاملة تحمي الفرد والأمة . وقول الله (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)<sup>(٣)</sup> ثم ما فرضه الإسلام من تكافل بين الأسرة الواحدة ثم بين الأسر المتجاورة ثم الأمة كلها ، كل هذا متمثل في نظام الزكوات والكفارات والصدقات والنفقات والوصايا ، ثم مع هذا وقبله دعوة هذه الشريعة للإنسان للعمل والكسب والعمارة محاطاً بقواعدها في بيان الحلال والحرم من الكسب والأموال قال جل شأنه « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله »<sup>(٤)</sup> « اعمل لديك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً » . وقال تعالى « وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه »<sup>(٥)</sup> أليس الإنسان خليفة الله في الأرض فإ في يده من مال ومتاع ملك لمولاه

- 
- (١) من الآية ١٢ من سورة الحجرات .  
 (٢) الآية ٣٦ من سورة النساء .  
 (٣) من الآية ٢ من سورة المائدة .  
 (٤) من الآية ١٠ من سورة الجمعة .  
 (٥) من الآية ٧ من سورة الحديد .

ومستخلف فيه، ومن هنا كانت شريعة الإسلام دواء لما أصابنا من علل وأمراض اجتماعية وتخلق فيه روح الصفاء والتآلف والبذل والعطاء ومع كل هذا تدفعه للعمل والكسب وعمارة الأرض حتى يكون قوى البناء كالجسد الواحد .

س ٣ : ما مدى ضرورة الشريعة الإسلامية في القرن العشرين ؟

ج : الإسلام دين ودنيا غير موقوت بعصر وأوان وإنما هو دين الله ما دامت على الأرض حياة ، أرأيت إلى شريعة حفظت حياة الإنسان وكرامته أى إنسان منذ تحرك في بطن أمه جنيناً فنعت الاعتداء على نفس الإنسان أو أى جزء منه بل حافظت على سمعته وبعدت به عن مواطن الاحتقار والإهانة وقنست حريته وجعلت كل هذا ضرورياً وشرعت عقوبات التعدي قال تعالى « ولكم في القصاص حياة »<sup>(١)</sup> وعقوبة القذف والزنا ثم حافظت على عقل الإنسان وسلامته ، ومن أجل هذا حرمت الخمر وكل ما يضر بعقل الإنسان ثم حافظت على النسل الإنساني فكان على الوالد كفالة ولده . ومن هنا كان تنظيم الإسلام للزواج ومنع الاعتداء على الأعراس ثم حفظ الدين فكانت حماية العقيدة لأنها رابطة الإخلاص في المجتمع ، ونحن نرى من حولنا المجتمعات المادية منحلّة لا تدعمها رابطة ولا تشدها عاطفة ثم المحافظة على المال ، فبعد أن دعت إلى تحصيله بالطرق المشروعة وإنفاقه في أوجه البر والخير منعت الاعتداء عليه بالسرقه أو الغصب أو أكله بالباطل رشوة أو تغريراً أو نصباً واحتيالاً أو ربا . هذه الضروريات الخمس اعتبرها الإسلام غاية وأساساً لقيام المجتمع السليم ، وذلك لا يختلف في القرن العشرين عنه في القرون السابقة بل اننا لو رجعنا البصر كرتين في تاريخ الإسلام لوجدنا أن الأمة الإسلامية سادت نفسها وغيرها حين سادتها أحكام شريعتها وحين غفل المسلمون عن تطبيقها غاض خيبرهم وانفض جمعهم وهانوا على أنفسهم وعلى غيرهم حتى تحطفتهم الأمم من حولهم ، أليس التاريخ خير شاهد ؟ ثم أرأيت نظاماً قانونياً عاش أربعة عشر قرناً فما وهن لما أصاب أهله وما استكان لانصرافهم ، تلكم هي الشريعة الإسلامية بسطت ظلها على الإنسان في المجتمع المسلم نفساً ومالا وعيالا تدعمه وتنفض فيه من

(١) من الآية ١٧٩ من سورة البقرة .



قوتها حتى يستوى عوده على هدى الله قال تعالى (إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ويبشّر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً كبيراً<sup>(١)</sup>) ..  
س ٤ : ما موقف غير المسلمين في حالة تطبيق الشريعة الإسلامية ؟  
وهل تضار الوحدة الوطنية ؟

ج : يلزم أن يستقر في الأذهان أن شريعة الإسلام قامت على اعتبارات من الدين والأخلاق والعدالة المطلقة بين الناس على اختلاف عقائدهم الدينية وهي في تقديمها لهذه العدالة لم ترع المسلمين وحدهم بل كافة المواطنين ، وحين حرمت التعدي والظلم وغيرهما من الموبقات لم تفرق بين المسلم وغير المسلم قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شيطان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله<sup>(٢)</sup> » أي لا ينبغي أن يحملكم أى خلاف مع آخرين بسبب ما كالحالفة في الدين على مجانبة العدل في الأحكام ، ومن ثم فإن الإسلام سوى في الحكم والأحكام بين طوائف الناس جميعاً ، ومن هنا فإن غير المسلمين إنما يلتزمون بالقانون الإسلامى كقانون فقط لا مساس فيه بالعقيدة ولا ما يتبعها من الأمور للصيقة بها كمسائل الزواج والطلاق ، ففي هذا الخصوص يقرر فقه الإسلام أن غير المسلمين يتركون وما يدينون ، فيجب إذاً ألا تختلط بين الإسلام كدين وبينه كقانون، وما لنا نذهب بعيداً فالشريعة كقانون مطبقة فعلاً على جميع المصريين دون حرج أو اعتراض ، فهذه قوانين الميراث والوصية والوقف والولاية على المال جميعها مصدرها الوحيد فقه الشريعة الإسلامية والكل راض بها ووحدة الأمة مصونة في ظلها ، وقد كانت البلاد العربية في إبان حضارتها يحكمها قانون واحد يتمثل في الشريعة الإسلامية التي ظلت سائدة مطبقة تطبيقاً شاملاً في مختلف النواحي على مدى قرون طويلة دون تفرق بين المسلم وغير المسلم ، بل الكل أمام قانونها سواء كما يأمر بذلك النص القرآنى الكريم سالف الذكر ، فإذا عادت بلادنا إلى مقوماتها الأصلية تعين علينا الرجوع إلى هذه الثروة الفقهية لتقن منها أنظمتنا تتسق مع حاجات العصر ، وإلا فهل

(١) الآية ١ من سورة الانعام .

(٢) الآية ٨ من سورة المائدة .

يرضى غير المسلم أن لا يعاقب سارقه بقطع يده إذا ثبتت السرقة ثبوتاً شرعياً بل هل يليق أن يترك من يعتدى على عرض غير المسلم دون عقاب رادع ؟ إن نظام التجريم في فقه الإسلام مقصوده الزجر والردع عن اقتراف تلك الجرائم ، بل والعلاج الحاسم للعود ، ثم هل هناك مجتمع يشفق أو يرحم من يسرق أمواله ويهتك أعراضه ويروع الأطفال والنساء ، ان توفير الأمن في الأمة وتقويم السلوك أمر متعلق بالنظام العام في الدولة ، وهو في نفسه لا يمس عقيدة دينية ولا يحد منها ، ولقد عاشت وحدة الوطن في ظل القانون الإسلامى أكثر من ثلاثة عشر قرناً من الزمان أمن فيه غير المسلمين قبل المسلمين على أموالهم وأعراضهم وأنفسهم ، فالمسلم يقتص منه عدلاً يقتل غير المسلم كما يرجم إذا زنى بغير المسلمة كما تقطع يده إذا سرق المال . والحال كذلك بالنسبة للجاني إذا كان غير مسلم لأن القصد هو سلامة المجتمع كله ومعاقبة المجرم أي كان دينه ليصلح المجتمع . ومن هذا يتضح أن طبيعة العقوبات في الشريعة لا تسمح بالتفريق في العقوبة بين الأفراد لأى سبب أو وصف من الأوصاف إذ العقوبة مقررة للجريمة حتى تسرى النصوص الجنائية على الكافة .

س ٥ : ما هو رأى فضيلتكم فيما يثار حول الردة ؟

ج : ان الأساس في الشريعة في التجريم هو حماية الأمة ، ومن أجل هذا كانت الحدود في الإسلام حازمة بالقدر الذى يكفى لاستئصال الجريمة وتأديب المجرم على وجه يمنعه من العودة إلى ارتكابها ، بل ويزجر غيره عن التفكير في مثلها ، وعقيدة الجماعة في حاجة إلى هذه الحماية حتى تعيش مستقرة ، من أجل هذا كان حد الردة كغيره من الحدود المكافحة للجريمة [الماسة بأمن المجتمع ، ذلك لأن التساهل يؤدي حتماً إلى تحلل الأخلاق وفساد المجتمع ، وفي تطبيق حد الردة على المسلم الذى يرتد عن الإسلام استقرار للعقائد الدينية السماوية المتآخية في هذا الوطن ، ولمنع هؤلاء الذين ينتقلون بين الأديان لأهواء فاسدة لا يقرها الدين أى دين ، والمحاكم مليئة بالمنازعات التى ثارت بين الأزواج ، والتي لحأ بعض الأطراف فيها إلى اعتناق دين غير دينه هرباً من الزوج أو من الزوجة . أو قصداً للزواج بمن لا تدين بدينه ، ومن الأمور الثابتة أن رجال القانون المصريين من غير المسلمين قد شاركوا في

تقنين المواريث والوصية والوقف والولاية على المال من فقه الإسلام ، بل وكثير من أحكام التقنين المدني من هذا الفقه . ومن يتصفح محاضر لجان مجلس الشيوخ والنواب فيما قبل يوليه سنة ١٩٥٢ يجد ذلك واضحاً ، كما يجد أن هؤلاء القانونيين لم يعترضوا على هذا التقنين ، وأمر آخر يجب أن يكون في الحسبان أن آثار الردة مطبقة فعلاً في المواريث وغيرها ، فإذا جاءت الدولة الآن لتقنين أمراً قائماً تحمى به وحدة الأمة وهذه الوحدة مسألة أمن دولة يقضى بها الدستور فإن على جميع المواطنين أن يعاونوا في هذا السبيل ، ثم أين هي حوادث الارتداد الفعلي ؟ ان الواقع هو حيل قانونية لا تتصل بالعقيدة وإنما تتخذ وسيلة للهروب من التزامات أو للحصول على مكاسب ليست حقاً ، ولعل الحقائق التاريخية الثابتة شاهدة على أن غير المسلمين عاشوا بين مواطنهم المسلمين ثلاثة عشر قرناً من الزمان ، وقد كان الجميع شركاء في السراء والضراء والكل في الوطن مواطن ، وكما سبق أن قلت ان الحدود تطبيق قانوني على الجميع وإن إنفاذ حد الردة يحمي العقائد الدينية ويجعل الثبات عليها والالتزام أمراً مستقراً .

س ٦ : ما رأي فضيلتكم في أن التشريع الإسلامي يعتمد اعتماداً كبيراً على ضمير الفرد وإحساسه برقابة الله تعالى وأنه بغير هذا الضمير وهذا الاحساس لا يمكن أن يستقيم التطبيق ، وإنما يقتضى وجودهما إعداد جيل جديد على أساس خلق الإسلام وقيمه ومبادئه ؟ .

ج : إننا لا نبدأ من فراغ ، فالدين الإسلامي قائم بحمد الله المعبود ، ونحن نتلو القرآن الكريم ونسمعه ونعمل بشرعه في الكثير من نواحي الحياة وليست الصلة منقطعة بين الإسلام وواقع الحياة ، فان التقنين المدني في مصر قد أخذ بالكثير من قواعد الفقه الإسلامي وقانون العقوبات أكثره يدخل تحت باب التعازير ، والإسلام حين علم المسلم أن الله مطلع عليه ومراقب له قال تعالى ( يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور )<sup>(١)</sup> وقال جل شأنه ( ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم . . )<sup>(٢)</sup> وحين وضع الرسول

(١) الآية ١٦ من سورة فاطر .

(٢) من الآية ٧ من سورة المجادلة .

صلوات الله وسلامه هذا بقوله ( إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى ) إنما أراد بهذا أن يكون المسلم سليم السيرة والسريرة . فالأخلاق ترتبط في الإسلام أشد الارتباط بالقانون المستنبط من القرآن والسنة ، ولكنه من الخطأ أن يقال انه لا تمييز بين السلوك أو الأخلاق وبين القواعد القانونية ، لأن الإسلام وإن جعل التربية الخلقية جزءا من العمل يخضع للثواب والعقاب ، إلا أن الفقه الإسلامى قد ماز بين قواعد الأخلاق وقواعد القانون . ففي كتب هذا الفقه على اختلاف مذاهبه يفرقون بين ما هو واجب قانونا ويعبرون عنه بقضاء وما هو واجب ديانة أى خلقيا دون جزاء دنيوى ، بل إن القرآن الكريم قد جنب هذه عن تلك فجاءت نصوصه في الحلود سابعة قاطعة وفي الأخلاق بقوله تعالى ( ولا تطع كل حلاف مهين همار شاء بنمى . مناع للخير معتد أثم )<sup>(١)</sup> (ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا وعدده)<sup>(٢)</sup> فهذا من قبيل قواعد الأخلاق التى يحاسب عليها المسلم فى الآخرة ، ولم يفرض لها جزاء فى الدنيا ، والإسلام حين يسبغ على القاعدة القانونية صفة الأخلاق إنما يريد أن يقرها فى نفس المجتمع ليحاسب كل فرد نفسه . ومن هذا يتضح أننا لسنا فى حاجة إلى التريث فى تطبيق الشريعة الإسلامية فى الحكم والقضاء حتى نعد جيلا جديداً على أساس خلق الإسلام وقيمه ومبادئه ، لأننا أمة مسلمة نقيم أمور الإسلام ولا نقصنا إلا القليل نبغى استكمالها ، وبه يعتدل سلوكنا على الحادة .

س ٧ : هل تفضل فضيلتكم بتفصيل العلاقة بين السياسة والدين فى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ؟

ج : لعل الرد على هذا التساؤل فى آيات من القرآن الكريم وعدة من أحاديث الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، فى القرآن قول الله تعالى « ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن

(١) الآيات ١٠ ، ١١ ، ١٢ من سورة الطم .

(٢) الايتين ١ ، ٢ من سورة الهمة .

تحكموا بالعدل . . . »<sup>(١)</sup> إلى آخر هذه الآية والتي تليها . فقد قال العلماء في شأن هاتين الآيتين ان فيهما جماع السياسة العادلة والولاية الصالحة .

ومن هنا ندرك أن الإسلام نظم أمور الناس في علاقاتهم بربهم وفي علاقاتهم الأسرية وحقوق الجيرة ، ثم سياسة الدولة ، فجعل الحكم شورى ورسم طريق العدالة المطلقة ، والمتنوع لآيات القرآن وأحاديث الرسول يرى صنوف السياسة وقواعدها في إدارة أمور الناس وحسن اختيار الحكام والقضاة ، كما يرى أن الإسلام والسياسة متداخلان لا انفصام بينهما لأنه دين ودنيا يسوس نفس الإنسان ويهذبها بالعبادات وصالح العمل ، ويسوس علاقة الإنسان بزوجه وولده ووالديه والناس جميعاً ، ويضع لكل علاقة حكماً وحداً ، ولكل عمل مواصفات العامل الذي يقوم به ، يتمثل هذا في قول الرسول الأمين « إن الله يحب البصر النافذ عند ورود الشبهات ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات » . حتى في الصلاة وضع معايير لمن يؤم الناس فيها ( يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله تعالى فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلماً ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكبره إلا بإذنه ) رواه مسلم . وقد حمل إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه مال عظيم من الخمس فقال : ( ان قوماً أدوا الأمانة في هذا لأمناء فقال له بعض الحاضرين : انك أدبت الأمانة إلى الله تعالى فأدوا الأمانة إليك ولو رتعت رتعا ) من هذا وغيره مما ترخر به كتب هذه الشريعة من نصوص وآثار يبلو جلياً أن الإسلام لا يفارق السياسة وإنما هو دين وسياسة ، ولذلك : فالنصوص التشريعية في القرآن والسنة عامة تعرض لكليات الأمور مقرونة بحكمة تشريعها والمصلحة التي اقتضتها للارشاد إلى استنباط الأحكام لما يجد من أحداث في العلاقات الخارجية كدولة وفي العلاقات بين الأفراد بل وبين أولياء أمورهم على اختلاف صنوفهم . أرأيت بعد هذه الإشارات كيف أن الإسلام شريعة وعقيدة لا ينفصل عن السياسة ولا تضرب به لأنه صمام الأمن والأمان لها .

(١) من الآية ٥٨ من سورة النساء .

س ٨ : كيف يمكن استخلاص أسس التلاحم المنشود بين أصول  
الشرعية الإسلامية والتشريع العصري بما يوافق البنيان أو التركيب الحضارى  
الراهن لعصرنا ومجتمعنا ؟

ج : لا جدال فى أن مصدر الأحكام فى الشرعية الإسلامية هو  
نصوص القرآن والسنة وما يلحق بهما مما أجمعت عليه الأمة ثم ما هدى إليها  
اجتهاد علمائها على أساس هذه الأصول ، وأن النصوص منها العام القطعى مثل  
قول الله سبحانه « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود »<sup>(١)</sup> . « وما جعل عليكم  
فى الدين من حرج »<sup>(٢)</sup> « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل »<sup>(٣)</sup> . . . . . وهناك  
نصوص قطعية خاصة مثل آيات الموارث وتحريم الربا والزنا والخمر  
والميسر ، ومما أجمعت عليه الأمة بطلان زواج المسلمة بغير المسلم ووجوب  
نفقة الزوجة على زوجها ، ومما قطعت فيه السنة ، يحرم من الرضاع ما يحرم  
من النسب .

وفى هذا النطاق يدور استنباط الأحكام من هذه المصادر فى باب  
المعاملات وفى التقنين الإدارى والاقتصادى والتجارى والجنائى ما دامت  
فى نطاق القواعد العامة لهذه الشرعية ، ويضيق الوقت والنطاق عن تلاوة  
آيات القرآن الكريم التى نصت أو أشارت إلى قواعد قانونية فى شتى فروع  
القانون ، كما اصطللحنا على تسميتها الآن ، فى كتاب الله أهم قواعد القانون  
الدولى المتعلقة بالسلم والحرب والمعاهدات ، ففيه قاعدة المعاملة بالمثل وفيه  
حكم الأسرى فى الحروب والالتزام بالمبرم من المعاهدات والوفاء بها  
ووجوب إعلان إلغاء المعاهدات دون عنر ، وفى هذا يقول فقيه مسلم (وفاء  
بعهد من غير غدر خير من غدر بغدر ) وفى القرآن الدعوة إلى السلم وفيه  
العمل على الصلح بين المتنازعين وردع المعتدين ، وفيه المساواة بين الناس  
والدعوة إلى تحكيم الحجة والبرهان والمجادلة بالحسنى وصولا للحق ، وفيه  
المساواة بين الرجل والمرأة فى الأهلية حيث حفظ لها رأيها وحريتها لا تلوب

(١) من الآية ١ من سورة المائدة .

(٢) من الآية ٧٨ من سورة الحج .

(٣) من الآية ٢٦ من سورة النساء .

ولا تتوّل إلى ولاية زوجها كما تقرر أكثر قوانين الغرب الذى نسعى إلى تقليده ، وفيه القواعد العامة للمعاملات المدنية ، وفيه مبادئ قانون الإثبات مدنياً وجنائياً، وفيه أحكام الزواج والطلاق وتنظيم أمور حقوق الزوجين وفقاً وافتراقاً، وحقوق الأولاد والوالدين وذوى القربى، وفيه عقوبات محددة للجرائم الماسة بأمن وسلامة المجتمع وثمة جرائم أخرى ناط تقدير العقوبة عليها بأولياء الأمور وهذه موضع الاجتهاد ومحل للتعديل والتبديل تبعاً لتطور الأزمان، وكما قيل يحدث للناس أقضية بقدر ما يحدثون وهذا هو مؤدى القول المشهور . إن الشريعة صالحة لكل زمان ومكان . إذ عموم قواعدها ومرونتها تجعلها غير جامدة ولا هاملة ، ولا مانع إطلاقاً من تحكيم العرف والعادة إذا لم يصادمها نصاً قطعياً فى القرآن والسنة أو إجماعاً سابقاً للأمة فى عصر من العصور ، وقد جرت نصوص الفقهاء المسلمين بذلك بل إن الدولة الإسلامية حين امتدت أطرافها نقل عمر بن الخطاب نظام الدواوين وطرق جباية الأموال عن الفرس والروم واستخدمهم فى هذه الأعمال للقيام بها ولتدريب المسلمين عليها . ومن هنا كان لنا أن ننقل عن غيرنا ما لا يناقض أصول الإسلام .

وبعد : فإن كتب فقه الإسلام على اختلاف مذاهبه تحوى الكثير الوفير من القواعد العادلة التى تعالج مشاكل مجتمعاتنا بروح العصر دون تضيق أو خروج على أحكام الإسلام العامة والخاصة القطعية ، وأنه ينبغي أن تكون تلك القواعد هى المورد للمقتنين والمصلحين بدلاً من أن نستورد ما نشأ على غير أرضنا وفى غير بيئتنا وعاداتنا ، وسنجد - إن فعلنا ذلك - أن تشريعنا المستمد من أصول الإسلام عصرى يواكب هذه الحضارات التى نعيشها ، ويقود المجتمع إلى بر الأمن والسلام حافظاً عليه دينه وتقاليده مشمولاً برضى الله الذى رضى لنا هذا الدين وجعلنا خير أمة « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » (١) . . .

(١) من الآية ١١٠ من سورة آل عمران .

## الموضوع

(١٣٢٢) أحوال النبي عيسى عليه السلام

### المبادئ

- ١- رفع الله سبحانه وتعالى عيسى عليه السلام من بين أعدائه فلم يقتلوه ولم يصلبوه كما يزعم من يزعم الآن وقد التبس أمره على خصومه وقت القبض عليه بالاشتباه الذي كان سببا في نجاة منهم .
- ٢- ينبغي الوقوف عند حد المسكوت عن بيانه في آيات القرآن الكريم .
- ٣- نفي القتل والصلب عن عيسى عليه السلام وإثبات رفعه لا يجوز لمسلم جحوده ومن جحدده كان مرتدا .
- ٤- جمهور أهل العلم على أن عيسى عليه السلام حي عند الله تعالى حياة لم تثبت كيفيتها ولا طبيعتها .
- ٥- العقيدة الإسلامية إنما تثبت بالأدلة القطعية الثبوت والدلالة من القرآن والسنة ونزول عيسى عليه السلام لم يثبت بدليل قطعي الثبوت والدلالة من القرآن والسنة فمن جحد ذلك لا يكون به مرتدا .
- ٦- ما ورد من الأحاديث الدالة على نزول عيسى عليه السلام وأن ذلك من علامات الساعة تقبلها جمهور العلماء بقبول حسن .
- ٧- القول بموت عيسى عليه السلام فعلا مع الاعتقاد برفعه إلى الله سبحانه وتعالى وعدم قتله وصلبه لا يقتضى ردة صاحب هذا القول .
- ٨- ليس هناك ما يؤكد أن عيسى عليه السلام قد نشر دعوته في الهند وأفغانستان والسند وإيران ، وإنما انتشر ذلك بفعل أتباعه وجهدهم .
- ٩- الترجمة الحرفية للقرآن الكريم غير جائزة شرعاً .

(\*) المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٢ - م ٢١٦ -  
٢٧ جمادى الأولى ١٣٦١ هـ - ٢٤ ابريل ١٩٧٩ م .



سئل :

بالكتاب الوارد من / عبيد معهد علوم الشريعة الإسلامية - بنجوب أفريقيا - بتاريخ ١٠ من ذى القعدة سنة ١٣٩٨ هـ الموافق ٧٨/١٠/٣ م والمقيد برقم ١٩٧٨/٢٨٤ المطلوب به فتوى عن أحوال النبي عيسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلوات وأتم التسليم - واحدد به الأسئلة التالية : -

١- ماهو حال النبي عيسى وفق الكتاب والسنة الشريفة الثابتة :

٢- ماحكم من قال ان عيسى قد مات ؟

٣- هل توجد أية أدلة تدل على أن عيسى قد نشر دعوته لأناس في الهند وأفغانستان والسند وإيران ؟

٤- لماذا لم تطبع ترجمة القرآن الكريم في دولة إسلامية إذ أن الترجمة التي نشرها أساتذة مسلمون من الهند بينهم من يدعى / محمد أسد - جاء فيها أن النبي عيسى عليه السلام مات وأن اعتقاد المسلمين في عودته خطأ .

أجاب :

إن القرآن الكريم قد أخبر بنهاية أمر عيسى عليه السلام من قومه في ثلاث سور على الوجه التالي :

١- قال الله تعالى في سورة آل عمران في الآيات من ٥٢- ٥٥ ( فلما أحس عيسى منهم الكفر قال من أنصاري إلى الله قال الحواريون نحن أنصار الله آمنا بالله واشهد أنا مسلمون - ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين - ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين - إذ قال الله يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلى ومطهرك من الذين كفروا وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا إلى يوم القيامة ثم إلى مرجعكم فأحكم بينكم فيها كنتم فيه تختلفون ) .

٢- قال الله تعالى في سورة النساء الآيتين ١٥٧ - ١٥٨ : ( وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم

وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه ما لهم به من علم إلا اتباع الظن وما قتلوه يقيناً — بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزاً حكيماً ) .

٣ — قال الله تعالى في سورة المائدة الآيتين ١١٦ ، ١١٧ : ( وإذ قال الله يا عيسى بن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله قال سبحانك ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق إن كنت قلته فقد علمته تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك إنك أنت علام الغيوب — ما قلت لهم إلا ما أمرني به أن اعبدوا الله ربي وربكم وكنتم عليهم شبيداً ما دمت فيهم فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد ) . صدق الله العظيم .

**تأويل قوله تعالى ( متوفيك ) وأصل مادة توفى في لغة العرب .**

لفظ (إني متوفيك ) في آيات سورة آل عمران ولفظ ( فلما توفيتني ) في آيات سورة المائدة المتبادر منهما أن عيسى عليه السلام قد مات لأن كلمة ( توفى ) وردت في القرآن الكريم بمعنى الموت ، حتى صار هذا المعنى هو المتبادر منها عند النطق بها ، كما يأتي لفظ ( توفيت ) في اللغة بمعنى القبض والأخذ ، وعلى هذا يكون معنى ( إني متوفيك ) و ( فلما توفيتني ) إني قابضك من الأرض ، كما يقال توفيت من فلان مالى عليه بمعنى قبضته واستوفيته — ويأتي لفظ ( يتوفى ) بمعنى النوم كما في قوله تعالى في سورة الأنعام في الآية ٦٠ ( وهو الذى يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار ثم يبعثكم فيه ليقضى أجل مسمى ثم إليه مرجعكم ثم ينبئكم بما كنتم تعملون ) . ففي هذه الآية جاء لفظ ( يتوفى ) ، مقصودا به النوم ، كما استعمل لفظ ( يبعث ) — الذى يشير عادة إلى البعث فى الحياة الأخرى بعد الموت فى الدنيا — بمعنى الإيقاظ من النوم وعلى هذا فإنه يمكن أن يقصد بلفظ ( إني متوفيك ) و ( فلما توفيتني ) معنى النوم أيضاً بدلاً من الوفاة بمعنى الموت السابق ذكره .

**تأويل قول الله ( ورافعك إلى — بل رفعه الله إليه )**

فلفظ ( ورافعك إلى ) في آيات آل عمران و ( بل رفعه الله إليه ) في آيات سورة النساء فسره جمهور المفسرين على أن الله رفع عيسى عليه السلام

إلى السماء - واللفظ الأخير ( بل رفعه الله إليه . . ) اختيار عن تحقيق ما وعد الله به في آيات آل عمران بقوله تعالى ( إني متوفيك ورافعتك إلى . . . ) وقد جاء لفظ الرفع في القرآن الكريم بالرفع المادى وبالرفع المعنوى الذى يدل على التشريف والتكريم ، وإذا كان القول بالرفع المادى هو المقبول لأن به نجاة عيسى عليه السلام من أعدائه فعلاً روحاً وجسداً لزم عليه أن يسبق هذا الرفع المادى موته حقيقة أو حكماً بالنوم ، لأن في رفعه حياً بحياته العادية في الدنيا تعذيباً له لما علم الآن بالتجربة العلمية من أن الإنسان كلما صعد في الجو إلى أعلى ضاق صدره لقلة الأكسوجين في الهواء كما يقول العلماء التجريبيون الآن . ولعل الآية الكريمة في سورة الأنعام تشير إلى صدق هذه التجربة العلمية ( . . . يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد في السماء ) من الآية رقم ١٢٥ . فجماع ما تقدم يشير إلى أن الله سبحانه وتعالى رفع عيسى عليه السلام وأنجاه من القتل والصلب، يعنى أنه توفاه وأماته إما حقيقة أو حكماً بالنوم ليعفيه ويجنبه بهذه التوفية أفسى العذاب الذى يتعرض له الجسد الإنسانى الحى لو صعد بحالته العادية في الدنيا إلى السماء ، أو أنه رفع حياً وما زال كذلك حياة لا تدرى طبيعتها .

### تأويل قوله تعالى ( ولكن شبه لهم )

لفظ ( . . . ولكن شبه لهم ) في آيات سورة النساء السابق تلاوتها اختلف المفسرون في صفة التشبيه وكيفيته - على ما حكاها الطبري في تفسيره - فقال بعضهم : إن اليهود حين أحاطوا بعيسى عليه السلام مع أصحابه لم يكونوا يعرفونه بشخصه وأشكل عليهم استخراج بذاته من بين من كانوا معه لأن الله حولهم جميعاً إلى شبه عيسى وصورته ، ولذلك ظنوا أن من قتلوه هو عيسى وليس كذلك . وقال آخرون إن شبه عيسى أتى على أحد أصحابه فأخذ اليهود وقتلوه .

ويأتى لفظ (شبه) في اللغة العربية بمعنى لبس الأمر من قولهم اشتبهت الأمور وتشابهت التبت فلم تتميز ولم تظهر ومنه اشتبهت القبلة ونحوها أى لم تتبين جهتها - ومعنى ( ولكن شبه لهم ) على هذا أن الأمر بشأن المصلوب

ليس على من قبضوا عليه وحاكموه ومن صلبوه ، وأن الذى جعل الأمر يلبس عليهم أن الله قد خلص المسيح عليه السلام ورفع له دون أن يدرك ذلك من حضروا للقبض عليه بعد أن التبس عليهم شخصه وذاته فواقع الأمر قد لبس عليهم أو التبس واختلط فلم يدركوا ذات المسيح عليه السلام . ويمكن أن يقال أيضاً إن قوله تعالى ( ولكن شبه لهم ) معناه أى وقعت الشبهة لهم فظنوا أنهم قتلوه مع أنهم قتلوا غيره ظانين أنه هو . وقد كذب الله سبحانه وتعالى وهمهم بقوله ( وما قتلوه وما صلبوه ) كما زعموا ولكن وقعت لهم شبهة فى ذاته فقتلوا وصلبوا غيره .

ومن هذا العرض لما تحتمله هذه الآيات فى شأن وفاة عيسى عليه السلام وهل كانت وفاة موت أو وفاة قبض ونقل ورفع وما يحتمله قوله تعالى ( ورافعك ) وقوله ( بل رفعه الله إليه ) من الرفع المادى بمعنى أنه نقله بذاته وجسمه من بين من أراحوا القبض عليه وقتله فلم يمكنهم منه أو أن الرفع أبقى ومعنوى رفع مكانة وتشريف وما قيل فى قوله تعالى ( ولكن شبه لهم ) من هذا يظهر اختلاف العلماء فى شأن عيسى عليه السلام .

#### المختار من هذه التأويلات

والذى اختاره أن الله سبحانه وتعالى قد رفع عيسى عليه السلام من بين أعدائه ولم يمكنهم من القبض عليه فلم يقتلوه ولم يصلبوه كما يزعم أتباعه الآن وأن أمره التبس واشتباه على خصومه بأى طريق من طرق التلبس بالاشتباه التى أرادها الله سبحانه وأنجاه الله بها ولم تفصح الآيات المتلوة آنفاً عن هذا الطريق بل جاء الفعل ( شبه ) بالبناء للمجهول الأمر الذى كثرت فى بيانه واستبانته الألفهام ، ومن الحكمة وحسن التأويل لآيات القرآن الكريم الوقوف عند ما سكتت عن بيانه والكف عن استكشاف مالا طائل وراءه لأنه غير ثابت قطعاً — إذ الأمر الذى تفيده قطعاً تلك الآيات أن الله تعالى لم يمكن اليهود من قتل عيسى عليه السلام وصلبه ولكن شبه لهم والتبس أمره عليهم فلم يعرفوا ذاته وقطع القرآن فى رفعه من بين أظهرهم واستخلاصه من أيديهم بقوله تعالى ( ... وما قتلوه يقيناً بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزاً حكيماً ) . . .

### ما يجب الإيمان به

وبذلك تكون العقيدة الصحيحة للمسلم في هذا هو ما قطعت به هذه الآيات من نفي قتل عيسى عليه السلام وصلبه ومن إثبات رفعه إلى الله تعالى ، فهذا القدر لا يجوز لمسلم جحوده ، ويخرج عن الإسلام من اعتقد ما يقول به المسيحيون الآن من قتل ذات هذا النبي وصلبه . أما رفعه عليه السلام حياً أو ميتاً أو نائماً إن كان حياً وما مكانه وما كيفية حياته وهيئتها فإن هذا مما اختلف في شأنه العلماء إذ لم تفده آيات القرآن الكريم على وجه قطعي الدلالة . وجمهور أهل العلم على أن عيسى عليه السلام حي عند الله تعالى حياة لم تثبت كيفيتها ولا طبيعتها مستدلين بما سنورده فيما يلي عن واقعة نزوله وعودته إلى الأرض .

### نزول عيسى إلى الأرض

بدل مجموع الأحاديث المروية في كتب السنة على أن عيسى عليه السلام سينزل إلى الأرض داعياً بالإسلام وحاكماً بشريعته ومتبعاً رسول الله محمداً صلى الله عليه وسلم . من هذا ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأنبياء عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ( أى يلغها ولا يقبلها من أحد من أهل الأديان الأخرى إذ لا يقبل منهم غير الإسلام ديناً ) ويفيض المال حتى لا يقبله أحد ، حتى تكون السجدة الواحدة خيراً من الدنيا وما فيها . . ) ثم قال أبو هريرة : اقرعوا إن شئتم قول الله تعالى ( وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته ويوم القيامة يكون عليهم شهيداً ) . الآية رقم ١٥٩ من سورة النساء . وقد رواه مسلم في صحيحه هكذا عن أبي هريرة وزاد أنه ( يقتل الدجال ) . . . .

### ما حكم من جحد نزول عيسى ؟

هذا الحديث الشريف وأمثاله ليس من الأدلة القطعية الثبوت والدلالة لأنه ليس من المتواتر فلا يفيد قطعاً نزول عيسى عليه السلام للأرض . كذلك لم تفد آيات القرآن الكريم نزوله على وجه قاطع ، وإن كانت الآيات ١٥٩

من سورة النساء ، ٦١ من سورة الزخرف تحتملان الدلالة على هذا في أحد التأويلات الكثيرة لكل منهما والتي أوردها الطبري في تفسيره . ولما كانت أسس العقيدة الإسلامية إنما تثبت بالدليل القطعي الثبوت والدلالة من القرآن والسنة . فإن من جحد نزول عيسى عليه السلام وعودته إلى الأرض لا يخرج عن الإسلام ولا يعتبر كافراً لأن ما حججه غير ثابت بدليل قطعي من القرآن أو السنة . ومع هذا فقد تقبل جمهور أهل العلم منذ حدث رواة هذا الحديث به وبأمثاله من الصحابة رضوان الله عليهم ومنذ أن دونت السنة الشريفة تقبلوا الأحاديث الشريفة الدالة على نزول عيسى عليه السلام وعودته إلى الأرض قبولاً حسناً وآمنوا بها وعدلوا نزوله من أشراف الساعة وعلاماتها الكبرى .

وأختار طريق هؤلاء والاعتداء بهم باعتبار ذلك خبراً عن المعصوم صلوات الله وسلامه عليه وهو لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى . مع عدم تكفير من يجحد نزول عيسى عليه السلام . . . .

#### ما حكم من قال بموت عيسى ؟

لما كانت عبارة القرآن الكريم في قوله تعالى ( انى متوفيك ) في آيات سورة آل عمران ( فلما توفيتى ) في سورة المائدة تحتل الموت والنوم والاستيقاظ والقبض على ماسبق بيانه فإنه مع هذه الاحتمالات تكون دلالة الآيات على حياته عليه السلام الآن غير قاطعة ، فن قال من المسلمين بموته فعلاً يكون متأولاً لما يحتمل التأويل فلا يخرج بهذا القول من الإسلام ولا يعتبر كافراً مادام معتقداً ومقرأ بأن الله سبحانه وجلت قدرته قد رفعه إليه من بين أعدائه ولم يمكنهم من قتله وصلبه امثالاً وتصديقاً لقوله تعالى ( وما قتلوه يقيناً بل رفعه الله إليه وكان الله عزيزاً حكيم ) .

#### هل نشر عيسى دعوته بالهند ؟

أما أن عيسى عليه السلام قد نشر دعوته في الهند وأفغانستان والسندوليران فليس هناك ما يؤكد هذا الزعم وإنما انتشرت بفعل أتباعه وجهدهم كما هو

ملموس الآن من انتشار جماعات التبشير التي تلبس ثوب الإصلاح الاجتماعي والتطبيب العلاجي أو تفتح المدارس للتعليم في المجتمعات التي تغلب فيها الأمية.

هل يجوز ترجمة القرآن الكريم ؟

أما عن ترجمة القرآن الكريم : فإن الترجمة الحرفية لآيات القرآن الكريم غير جائزة شرعاً ، وإنما يجوز ترجمة المعنى والتفسير ، فإذا وجدت ترجمة لفظية للقرآن فيجب ألا يعتمد عليها ولا تعتبر قرآناً . وأنا نأمل أن تقوم الجهات المعنية بترجمة تفسير مختار للقرآن الكريم بدلا من الترجمة المشار إليها في السؤال وغيرها من الترجمات المنتشرة في الغرب والشرق بيد المستشرقين أو بعض المسلمين الذين لا يحسنون صنعا . والله الموفق والهادي إلى الصراط المستقيم وهو سبحانه وتعالى أعلم . . .



## الموضوع

(١٣٢٣) نقل الاعضاء من انسان الى آخر

## المبادئ

١ - الإيضاء ببعض أجزاء الجسم لا يدخل في نطاق الوصية بمعناها الشرعى .

٢ - إرادة الإنسان باللسبة لشخصه مقيدة بعدم إهلاك نفسه .

٣ - يجوز نقل عضو أو جزء عضو من إنسان حى متبرع لوضعه في جسم إنسان حى بشروطه ، كما يجوز نقل الدم من إنسان لآخر بذات الشروط متى غلب على ظن الطبيب استفادة هذا الأخير بهذا النقل .

٤ - يكون قطع العضو أو جزئه من الميت إذا أوصى بذلك قبل وفاته ، أو بموافقة عصبته . وهذا إذا كانت شخصيته وأسرته معروفة . وإلا فيإذن النيابة العامة .

٥ - يمنع تعذيب المريض المحتضر باستعمال أى أدوات أو أدوية متى بان للطبيب أن هذا كله لا جدوى منه .

٦ - عند تراحم المرضى على ضرورة نقل عضو أو دم إليهم بينما الموجود عضو واحد أو كمية دم لا تكفى إلا لواحد منهم يكون للطبيب إثثار بعضهم بذلك إذا غلب على ظنه انتفاع ذلك المريض به ولا تجرى القرعة بينهم في ذلك .

سئل :

١ - هل تجوز الوصية بقطع عضو أو جزئه من الميت إذا أوصى بذلك أو بموافقة عصبته ؟

(\*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٢ - م ٢٧٤ -  
١٥ محرم ١٤٠٠ هـ - ٥ ديسمبر ١٩٧٩ م .



- ٢ - هل ينطبق على هذه الوصية المعنى الشرعى أو القانونى أو اللغوى ؟
- ٣ - هل يجوز تبرع إنسان حتى بعضو من أعضاء جسده لشخص آخر مهلهد بالموت أو التبرع ببعض دمه ، وما معيار ذلك ؟ وهل يجوز اقتضاء مقابل مادى فى نظير العضو أو الدم المتبرع به ؟
- ٤ - هل يمكن نقل عضو من ميت دون وصية منه أو ترخيص من ورثته . ومن أصحاب الحق فى هذا الترخيص شرعاً ؟

٥ - ما هو التعريف الفقهى للموت . ومتى يعتبر الإنسان ميتاً ؟

٦ - ما حكم شق بطن من ماتت حاملاً وجنينها حى ، وما إذا مات الجنين فى بطن أمه ؟ وما حكم شق بطن الميت لاستخراج ما يكون قد ابتلعه من مال قبل وفاته وآراء الفقهاء فى ذلك والرأى المختار للفتوى ؟

٧ - ما حكم المفاضلة بين عدد من المرضى تساوت حالتهم المرضية فى وجوب نقل عضو أو نقل دم مع عدم وجود أعضاء أو كمية من الدم أو الدواء كافية لإنقاذ الجميع ؟

٨ - ما حكم الإسلام فى استعمال الأجهزة الطبية التى تساعد على التنفس والنبض مع التأكد من موت الجهاز العصبى ؟

وقد وردت تلك الأسئلة بالطلب المقدم من السيد / المستشار عبد الحيد أبو طالب - المقيد برقم ١٤٩ سنة ١٩٧٩ المتضمن أنه قد انتشر فى بلاد الغرب التبرع أو الإيضاء ببعض أجزاء الجسم بعد الوفاة خدمة للمرضى المحتاجين إليها كالكلى والقرنية وغيرها - ويطالب بعض الأطباء فى مصر بنشر هذا التقليد النافع . وأن للسائل رغبة فى مساهمتهم للاعتبارات الإنسانية - إلا أنه يخشى أن يكون فى ذلك مخالفة لتعاليم الدين أو أمتهان للجسم البشرى .

وبالطلب المقدم من السيد / ناجى مصطفى كمال - الطالب بنهائى طب الأزهرو المقيد برقم ٩٧٩/١٧٧ الذى جاء به أن لديه رغبة فى كتابة وصية نصها (أ تبرع بجسدى بعد الوفاة لمشرحة كلية طب جامعة الأزهر للاستفادة من

الأعضاء السليمة إذا لزم الأمر لزراعتها للمحتاجين إليها من المسلمين أو للاستفادة بها بقسم التشريح للدراسة العملية لطلاب الكلية ) .

وطلب السائل الأول بيان ما إذا كان يوجد من النصوص الشرعية والفقهية ما يؤيد اتجاهه ؟

وطلب السائل الآخر بيان ما إذا كانت وصيته على هذا الوجه مقبولة من الناحية الشرعية ، وإذا لم تكن مقبولة شرعاً ، فهل هناك قانون وضعي يبيح هذه الوصية ؟

أجاب :

إن الوصية في اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية تمليك مضاف إلى ما بعد الموت ، وبهذا المعنى تكون الوصية شرعاً جارية في الأموال والمنافع والديون وقد عرفها قانون الوصية بأنها . تصرف في التركة مضاف لما بعد الموت .

وبهذا فإن الإيصاء ببعض أجزاء الجسم كما جاء في السؤال لا يدخل في نطاق الوصية بمعناها الاصطلاحي الشرعي ، لأن جسم الإنسان ليس تركة ولكنه يدخل في المعنى اللغوي للفظ الوصية ، إذ هذا اللفظ يطلق بمعنى العهد إلى الغير في القيام بفعل شيء حال حياة الموصى أو بعد وفاته .

كما أن التبرع بجزء من الجسم حال الحياة هل يجوز شرعاً باعتبار أن الإنسان صاحب التصرف في ذاته أو غير جائز باعتبار أن هذه الإرادة ليست مطلقة بدليل النهي شرعاً عن قتل الإنسان نفسه ؟ .

والذي أختاره : أن كل إنسان صاحب إرادة فيما يتعلق بشخصه وإن كانت إرادة مقيدة بالنطاق المستفاد من قول الله تعالى في سورة البقرة | من الآية رقم ١٩٥ ٠٠٠ - ( ولاتلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين ) وقوله سبحانه في الآية رقم ٢٩ من سورة النساء ( ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً ) .

بدل لذلك ماساقه الفقهاء من نصوص في شأن الجهاد بالنفس وتعريضها بذلك للقتل ، وما أوجبه الإسلام في شأن إنقاذ الغرقى والحرقى والمهدمى مع ما قد

يترتب على ذلك من هلاك المجاهد أو المنقذ ، فإذا جزم طبيب مسلم ذو خبرة أو غير مسلم كما هو مذهب الإمام مالك بأن شق أى جزء من جسم الإنسان الحى بإذنه وأخذ عضو منه أو بعضه لنقله إلى جسم إنسان حى آخر لعلاجه إذا جزم أن هذا لا يضر بالمأخوذ منه أصلاً « إذ الضرر لا يزال بالضرر » ويفيد المنقول إليه جاز هذا شرعاً بشرط ألا يكون الجزء المنقول على سبيل البيع أو بمقابل ، لأن بيع الإنسان الحر أو بعضه باطل شرعاً .

وبعد هذا فإن السؤال المطروح : هل يجوز شرعاً للانسان التبرع أو الإيضاء ببعض أجزاء جسمه بعد الوفاة خدمة للمرضى المحتاجين كالكلى والقرنية وغيرها أو لا يباح ذلك ؟ لاجدال فى أن الله سبحانه كرم الإنسان وفضله على كثير من خلقه ، ونهى عن ابتذال ذاته ونفسه والتعدي على حرمانه حياً وميتاً . وكان من مقاصد التشريع الإسلامى حفظ النفس ، كما تدل على ذلك الآيتان الكريمتان المتלותان آتفاً ، ويدل على تكريم الإسلام للموتى من بنى الإنسان ماشرع من التكفين والدفن وتحريم نيش القبور الا لضرورة ، كما يدل على هذا نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن كسر عظم الميت بقوله ( كسر عظم الميت ككسره حياً ) . وإذا كان الإسلام قد كرم الإنسان حياً وميتاً فهل يجوز شق جسده بعد الوفاة ومتى ؟ . حين نرجع إلى كتب الفقه الإسلامى التى بأيدينا نرى أن الفقهاء قد تحدثوا فى باب الجنائز عن شق بطن من ماتت حاملاً وجنينها حى وما إذا مات الجنين فى بطن أمه ، وعن شق بطن الميت لاستخراج ما يكون قد ابتلعه من مال قبل وفاته ، وفى هذا يقول فقهاء المذهب الحنفى : حامل ماتت وولدها حى يضطرب ، شق بطنها من الجانب الأيسر ويخرج ولدها ، ولو بالعكس بأن مات الولد فى بطن أمه وهى حية قطع وأنخرج ، وذلك لأنه متى بانث علامة غالبية على حياة الجنين فى بطن الأم المتوفاة كان فى شق بطنها وإخراجه صيانة لحرمه الحى وحياته ، وهذا أولى من صيانة حرمة الميت ، ولأن الولد إذا مات فى بطن أمه الحية وخيف على حياتها من بقائه ميتاً فى بطنها ولم يمكن إخراجه دون تقطيع كان للقبالة إدخال يدها بألة تقطعه بها وتخرجه حفظاً لحياة الأم ، وفى شأن شق البطن لإخراج ما ابتلعه الميت من مال قالوا :

إنه إذا ابتلع الإنسان مالا مملوكاً له ثم مات فلا يشق بطنه لاستخراجه لأن حرمة الآدمي وتكريمه أعلى من حرمة المال ، فلا تبطل الحرمة الأعلى للوصول إلى الأدنى ، أما إذا كان المال الذي ابتلعه لغيره فإن كان في تركته ما يني بقيمته أو وقع في جوفه بدون فعله فلا يشق بطنه ، لأن في تركته وفاء به ولأنه إذا وقع في جوفه بغير فعله لا يكون متعدداً ، أما إذا ابتلعه قصداً فإنه يشق بطنه لاستخراجه لأن حق الآدمي صاحب المال مقدم في هذه الحال على حق الله تعالى . سيما وهذا الإنسان صار متعدداً ظالماً بابتلاعه مال غيره فزالت حرمة هذا التعدد .

وفي فقه الشافعية : أنه إن ماتت امرأة وفي جوفها جنين حتى شق بطنها لأنه استبقاء حتى يتلاف جزء من الميت ، فأشبه إذا اضطر إلى أكل جزء من الميت ، وهذا إذا رجي حياة الجنين بعد إخراجها ، أما إذا لم ترج حياته ففي قول لا يشق بطنها ولا تدفن حتى يموت ، وفي قول تشق ويخرج . وعن ابتلاع الميت المال قالوا : وإن بلع الميت جوهرة لغيره وطالب بها صاحبها شق جوفه وردت الجوهرة ، وإن كانت الجوهرة له ففيه وجهان : أحدهما يشق لأنها صارت للورثة ، فهي كمجوهرة الأجنبية ، والثاني لا يجب لأنه استهلكها في حياته فلم يتعلق بها حق الورثة .

وفي فقه المالكية : أنه يشق بطن الميت لاستخراج المال الذي ابتلعه حياً سواء كان المال له أو لغيره ، ولا يشق لإخراج جنين وإن كانت حياته مرجوة . ويقول فقه الحنابلة : إن المرأة إذا ماتت وفي بطنها ولد يتحرك فلا يشق بطنها ، ويخرجه القوايل من المحل المعتاد . وإن كان الميت قد بلع مالا حال حياته فإن كان مملوكاً له لم يشق لأنه استهلكه في حياته إذا كان يسيراً ، وإن كثرت قيمته شق بطنه واستخرج المال حفظاً له من الضياع ولنفع الورثة الذين تعلق به حقهم بمرضه ، وإن كان المال لغيره وابتلعه بإذن مالكه فهو كحكم ماله ، لأن صاحبه أذن في إتلافه ، وإن بلعه غصباً ففيه وجهان : أحدهما لا يشق بطنه ويغرم من تركته ، والثاني يشق إن كان كثيراً لأن فيه دفع الضرر عن المالك برد ماله إليه ، وعن الميت بإبراء ذمته ، وعن الورثة بحفظ التركة لهم .

وفي فقه الزيدية : أن المرأة إذا ماتت وفي بطنها ولد حتى شق بطنها

واستخرج الولد لقوله عز وجل ( ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً )<sup>(١)</sup> وذلك بشرائط : أن يكون الولد قد بلغ وقتاً ومدة يعيش إذا خرج حياً ، وأن يكون الشاق بصيراً بإخراجه ؛ وأن يكون هناك من يكفله ويقوم به إذا خرج حياً . وروى صاحب الروض النضر عن الحسن بن زياد قال : كنت عند أبي حنيفة فجاءه رجلان على حمارين فسلما عليه ثم مضيا فقال لي أبو حنيفة : أتدرى من هذا . ؟ يعنى أحدهما فقلت لا فقال : هذا ماتت أمه وهى حامل به فجاءوا فسألوني عن امرأة ماتت وفى بطنها ولد حى فقلت : الحقوا الساعة فشقوا بطنها وأخرجوا الولد . قال : فهذا هو .

وينص فقه الشيعة الامامية على أنه إذا مات ولد الحامل قطع وأخرج ، ولو ماتت هى دونها يشق جوفها من الجانب الأيسر وأخرج ، وفى رواية يخطأ بطنها .

وخلاصة ماتقدم . أن فقه مذهبي الإمامين أبي حنيفة والشافعي يجزان شق بطن الميت سواء لاستخراج جنين حى أو لاستخراج مال ، وأن فقه مذهبي مالك وأحمد بن حنبل الشق فى المال دون الجنين .

والذى أختاره فى هذا الموضوع هو ماذهب إليه فقهاء الحنفية والشافعية من جواز شق بطن الميت لمصلحة راجحة ، سواء كانت لاستخراج جنين حى أو مال للميت أو لغيره ، إذا كان ذا قيمة معتد بها عرفاً ينتفع بها الورثة أو تقضى به ديونه ، وأما الحديث الشريف الذى رواه البيهقى فى السنن الكبرى كما روى فى سنن أبي داود وسنن ابن ماجه عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( كسر عظم الميت ككسره حياً ) فالظاهر أن معناه أن للميت حرمة وكرامة كحرمة الحي ، فلا يعتدى على جسمه بكسر عظم أو غير هذا مما فيه ابتذال له لغير ضرورة أو مصلحة راجحة . وهذا المعنى ظاهر مما ذكره المحدثون فى بيان سبب الحديث من أن الحفار الذى كان يحفر القبر أراد كسر عظم لإنسان دون أن تكون هناك مصلحة فى ذلك . ( البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث الشريف ج ٣ ص ٦٤ ) .

(١) من الآية ٢٢ من سورة المائدة .

وهذا المفهوم يتفق الحديث مع مقاصد الإسلام المبنية على رعاية المصالح  
الراجحة ، وتحمل الضرر الأخف لطلب مصلحة تفويتها أشد ، وفي استدلال  
الفقه الريدى بالآية الكريمة ( ومن أحيائها فكأنما أحيأ الناس جميعاً ) . إشارة  
إلى رجحان العمل بهذه الرخصة التي ارتأها فقهاء مذاهب الحنفية والزيدية  
والشافعية والشيعة الامامية كما تقدم في النقل عنهم .

وإذ قد انتهينا إلى اختيار جواز شق بطن الميت لاستخراج ما ابتلعه من  
مال أو لاستخراج جنين حي ترجى حياته . فهل يجوز هذا شرعاً لأخذ جزء  
من جسم الميت وإضافته إلى جسم الإنسان الحي على سبيل العلاج والدواء أو  
لايحل هذا ؟ أو بعبارة أخرى : هل يحل شرعاً نقل جزء من جسم إنسان  
ميت إلى جسم إنسان حي بقصد علاج هذا الأخير أو لايحل ؟ .

وتقدمة للإجابة على هذا التساؤل يتعين التعرف على حكم الإسلام على  
الإنسان بعد الموت ، هل جسده ميتة نجس كسائر الميتات ، وهل ما ينفصل  
منه حال حياته يصير ميتة نجساً كذلك ؟

يقول الإمام النووي الشافعي في كتابه المجموع شرح المهذب في بيان  
الجلود النجسة ان الصحيح في المذهب : أن الآدمي لا ينجس بالموت لكن  
لا يجوز استعمال جلده ولا شيء من أجزائه بعد الموت لحرمته وكرامته ،  
وأن قولاً ضعيفاً في المذهب قد قال بنجاسة الآدمي بالموت .

وفي الفقه الحنفي : ان الآدمي ينجس بالموت ثم اختلف فقهاء المذهب هل  
هي نجاسة خبيث باعتبارها حيواناً دموياً فيتنجس بالموت كسائر الحيوانات  
أو هي نجاسة حدث يطهر بالغسل كالجنب والحائض إعمالاً لحديث أبي هريرة  
رضي الله عنه كما جاء في فتح القدير للكمال بن الهمام ( سبحان الله . المؤمن  
لا ينجس حياً ولا ميتاً ) وحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : ( لا تنجسوا  
موتاكم فإن المؤمن ليس ينجس حياً ولا ميتاً ) ، أخرجه الحاكم والدارقطني  
مرفوعاً كل بسنده .

والأظهر في الفقه المالكي : أن الآدمي الميت ولو كافراً طاهر كما جاء  
في الشرح الكبير وحاشية الدسوقي في بيان الأعيان الطاهرة والنجسة ،  
وأن ما انفصل منه حياً أو ميتاً طاهر كذلك .

والصحيح عند الحنابلة كما جاء في المغنى لابن قدامة في بيان ما ينجس به الماء أن الآدى طاهر حياً وميتاً ومقابل الصحيح أنه ينجس بالموت ويظهر بالغسل .

ويرى فقه الزيدية : أن جسد الآدى المسلم طاهر حياً وميتاً ، وأن ما يلحقه هو الحدث الأكبر أو الأصغر ، ويقول ابن حزم في كتابه المحلى إن كل ما قطع من المؤمن حياً أو ميتاً طاهر .

ومن هذا العرض الوجيز نرى أن كلمة الفقه الشافعى والمالكي والحنبلى والزيدى والظاهرى متفقة على أن الصحيح أن جسد الإنسان المسلم طاهر حياً أو ميتاً ، وإذا أخذنا من الفقه الحنفى القول بأن النجاسة بعد الموت : إنما هى نجاسة حدث لا خبث ويظهر بالغسل كالجنب والحائض . فإن رأى هذه المذاهب يكاد يتفق على طهارة جسد المؤمن بعد الموت ، وعلى طهارة ما انفصل منه حال الحياة كذلك .

ثم ننقل بعد هذا للبحث في أقوال الفقهاء عما إذا كان يحل قطع جزء من جسم إنسان حى أو ميت ونقله إلى جسم إنسان حى لعلاج أو بديلاً لجزء تالف في جسد هذا الأخير أو لا يحل ذلك ؟ .

يقول الفقه المالكي : كما جاء في الشرح الكبير وحاشية اللسوقى — إذا سقطت السن جاز ردها وربطها بشرط من ذهب أو من فضة وإنما جاز ردها لأن ميتة الآدى طاهرة ، وكذا يجوز أن يرد بدلها سنناً من حيوان مذكى وأما من ميتة فقولان : الجواز والمنع ، وعلى الثانى فيجب قلعها في كل صلاة ما لم يتعذر عليه قلعها وإلا فلا .

وفى الفقه الحنفى : نقل العلامة ابن عابدين فى حاشيته رد المختار على الدر المختار فى الجزء الأول فى بيان حكم الوشم عن خزائن الفتاوى فى مفسدات الصلاة : كسر عظمه فوصل بعظم كلب ولا ينزع إلا بضرر جازت الصلاة وفى بدائع الصنائع للكاسانى فى أواخر كتاب الاستحسان : ولو سقط سنه يكره أن يأخذ سن ميت فيشدها مكانها بالإجماع ، وكذا يكره أن يعيد تلك السن الساقطة مكانها عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله ، ولكن يأخذ سن شاة ذكية فيشدها مكانها وقال أبو يوسف رحمه الله لا بأس بسنه ويكره سن

غيره ، ونقل صاحب البحر الرائق في كتاب الحظر والإباحة عن الذخيرة :  
رجل سقط سنه فأخذ سن الكلب فوضعه في موضع سنه فثبت لايجوز ولا يقطع  
ولو أعاد سنه ثانياً وثبت قال ينظر إن كان يمكن قلع سن الكلب بغير ضرر  
يقلع . وإن كان لا يمكن إلا بضرر لا يقطع .

وفي الفقه الحنبلي : قال ابن قدامة في المغني في الجناز : وإن جبر عظمه  
بعضم فجبر ثم مات لم ينزع إن كان طاهراً وإن كان نجساً فأمكن إزالته  
من غير مثله أزيل لأنه نجاسة مقدور على إزالتها من غير مضرة .

وفي الفقه الشافعي : كما جاء في المجموع للنووي في باب طهارة البدن  
إذا انكسر عظمه فينبغي أن يجبره بعضم طاهر . قال أصحابنا : ولا يجوز أن يجبره  
بنجس مع قدرته على طاهر يقوم مقامه ، فإن جبره بنجس نظر إن كان محتاجاً  
إلى الجبر ولم يجد طاهراً يقوم مقامه فهو معذور . وإن لم يحتج إليه أو وجد  
طاهراً يقوم مقامه أثم ووجب نزع إن لم يخف منه تلف نفسه ولا تلف عضو  
ولم يوجد أحد الأعدار المذكورة في التيمم ، فإن لم يفعل أجبره السلطان  
ولا تصح صلاته معه ولا يعذر بالألم إذا لم يخف منه وسواء اكتسب العظم لحماً  
أم لا ؟ هذا هو المذهب ، وهناك قول : أنه إذا اكتسب العظم لحماً لا ينزع  
وإن لم يخف الهلاك . حكاه الرافعي ومال إليه إمام الحرمين والغزالي وهو مذهب  
أبي حنيفة ومالك . وإن خاف من النزع هلاك النفس أو عضو أو فوات منفعة  
عضو لم يجب النزع على الصحيح من الوجهين ثم قال : في مداواة الجرحى  
بدواء نجس وخياطته بخيط نجس كالوصل بعضم نجس ولو انقلعت سنه  
فردّها موضعها . قال أصحابنا العراقيون : لا يجوز لأنها نجسة وهذا بناء على  
طريقهم - : إن عضو الآدمي المنفصل في حياته نجس وهو المتصوص عليه  
في الأثم ولكن المذهب طهارته وهو الأصح عند الحراسانيين ، فلو تحركت  
سنه فله أن يربطها بفضة وذهب وهي طاهرة بلا خلاف .

وفي استبدال جزء من جسم الإنسان بالذهب ورد حديث عرقبة بن  
أسيد الذي أصيب أنفه يوم الكلاب ، فاتخذ أنفاً من فضة فأتى ، فأمره رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنفاً من ذهب ، وقد أخذ بهذا الحديث فقهاء  
الحنفية في باب الحظر والإباحة وفقهاء الحنابلة كما نقله ابن قدامة في غير



موضع من كتابه المغنى . وفقهاء الشافعية . فقد أوردته النووي في باب الآنية وغيره ، ونص الشافعية على أنه : يحل لمن ذهب سنه أو أتملته أن يتخذ بديلاً لها من الذهب إمضاء لحديث عرفة ، سواء أمكنه اتخاذ ذلك من فضة أم لا واختلقت كلمتهم فيمن ذهب أصبعه أو كفه أو قدمه هل له أن يتخذها من فضة أو من ذهب بين محرم ومباح ؟ .

وفي جواز أكل لحم الآدمي عند الضرورة قال فقهاء الحنفية - على ما جاء في الدر المختار للحصكفي وحاشية رد المحتار لابن عابدين في الجزء الخامس - إن لحم الإنسان لا يباح في حال الاضطراب ولو كان ميتاً لكرامته المقررة بقول الله تعالى ( ولقد كرّمنا بني آدم . . . . . ) . من الآية ٧٠ من سورة الإسراء .

وكذلك لا يجوز للمضطر قتل إنسان حي وأكله ولو كان مباح الدم كالخربي والمرند والرافى الحصن لأن تكريم الله لبني آدم متعلق بالإنسانية ذاتها فتشمل معصوم الدم وغيره . وبهذا أيضاً يقول الظاهرية بتعليل آخر غير ما قال به الحنفية .

ويقول الفقه المالكي : إنه لا يجوز أن يأكل المضطر لحم آدمي وهذا أمر تعبدى ، وصحح بعض المالكية أنه يجوز للمضطر أكل الآدمي إذا كان ميتاً بناء على أن العلة في تحريمه ليست تعبدية وإنما لشرفه وهذا لا يمنع الاضطراب على ما أشار إليه في الشرح الصغير بحاشية الصاوى في الجزء الأول .

وأجاز الفقه الشافعي والزيدي أن يأكل المضطر لحم إنسان ميت بشروط منها ألا يجد غيره كما أجاز للأنسان أن يقطع جزء نفسه كلحم من فخذة ليأكله استبقاء للكل بزوال البعض كقطع العضو المتأكل الذى ينحشى من بقاءه على بقية البدن ، وهذا بشرط ألا يجد محرماً آخر كالميتة مثلاً ، وأن يكون الضرر الناشئ من قطع الجزء أقل من الضرر الناشئ من تركه الأكل . فإن كان مثله أو أكثر لم يحز قطع الجزء ، ولا يجوز للمضطر قطع جزء من آدمي آخر معصوم الدم ، كما لا يجوز للأخر أن يقطع عضواً من جسده ليقلمه للمضطر لأكله .

وفي الفقه الحنبلي : إنه لا يباح للمضطر قتل إنسان معصوم الدم ليأكله في حال الاضطراب ولا إتلاف عضو منه مسلماً كان أو غير مسلم ، أما الإنسان الميت ففي إباحة الأكل منه في حال الضرورة قولان : أحدهما لا يباح والآخر يباح الأكل منه لأن حرمة الحى أعظم من حرمة الميت ، قال ابن قدامة في المغني إن هذا القول هو الأول .

ونخلص مماسلف إلى أن فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة قد صرحوا بأنه إذا كسر عظم الإنسان فينبغي جبره بعظم طاهر — على حد تعبير الشيرازي الشافعي في المهلب ، وأنه لا يجوز جبره بعظم نجس إلا عند الضرورة ، كما إذا لم يوجد سواه ، وأنه يجوز رد السن الساقطة إلى مكانها وربطها بالفضة أو بالذهب ، كما يجوز استبدالها بسن حيوان مذكى .

ونص الفقه الحنفي على أنه لو وصل عظم إنسان بعظم كلب ولا ينزع إلا بضرب جازت الصلاة معه ، وهذا النوع وأمثاله من فروع الحنفية يتخرج عليه . أنه إذا قضت الضرورة بوصل العظم المكسور بعظم نجس فلا حرج في ذلك ولا إثم ، بدليل إجازة الصلاة مادام يتعذر نزعها إلا بضرب .

كما نخلص إلى أن جسم الإنسان الميت طاهر وما انفصل منه حال حياته كذلك طاهر ، وإلى جواز شق بطن آدمي الميت لاستخراج جنين حتى ترجى حياته أو مال ابتلعه قبل وفاته على الاختلاف بين فقهاء المذاهب كما تقدم بيانه ، وإلى أنه يجوز اضطراباً أكل لحم إنسان ميت في قول فقهاء الشافعية والزيدية وقول في مذهب المالكية ومذهب الحنابلة ، ويجوز أيضاً عند الشافعية والزيدية أن يقطع الإنسان من جسمه فلدة ليأكلها حال الاضطراب بالشروط السابق الإشارة إليها ، ويجوز وصل عظم الإنسان المكسور بعظم طاهر على نحو ما تقدم أيضاً في سنده الفقهي .

وتخرجاً على ذلك وبناء عليه يجوز شق بطن الإنسان الميت وأخذ عضو منه أو جزء من عضو لنقله إلى جسم إنسان حتى آخر يغلب على ظن الطبيب استفادة هذا الأخير بالجزء المنقول إليه ، رعاية للمصلحة الراجحة التي ارتآها الفقهاء القائلون بشق بطن التي مانت حاملاً والجنين يتحرك في أحشائها وترجى حياته بعد إخراجه ، وإعمالاً لقاعدة : الضرورات تبيح

المخطورات ، وأن الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف ، التي سندها الكتاب الكريم والسنة الشريفة ، فإن من تطبيقاتها كما تقدم جواز الأكل من إنسان ميت عند الضرورة صوناً لحياة الحي من الموت جوعاً ، المقدمة على صون كرامة الميت إعمالاً لقاعدتي : اختيار أهون الشرين ؛ وإذا تعارضت مفسدتان روعى أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما ، وإذا جاز الأكل من جسم الآدمي الميت ضرورة جاز أخذ بعضه نقلاً لإنسان آخر حتى صوناً لحياته متى رجحت فائدته وحاجته للجزء المنقول إليه .

هذا عن الإنسان الميت ، أما عن الإنسان الحي واقتطاع جزء منه فقد تقلعت الإشارة إلى أن فقه كل من الشافعية والزيدية يبيح أن يقطع الإنسان الحي جزء نفسه ليأكله عند الضرورة بشرط ألا يحد مباحاً ولا محرماً آخر يأكله ويدفع به مخمصته ، وأن يكون الضرر الناشئ من قطع جزئه أقل من الضرر الناشئ من تركه الأكل .

ومضى كان الحكم هكذا فإنه يجوز تخريباً عليه القول بجواز تبرع إنسان حي بجزء من جسده لا يترتب على اقتطاعه ضرر به متى كان مفيداً لمن ينقل إليه في غالب ظن الطبيب . لأن للمتبرع - كما تقدم - نوع ولاية على ذاته في نطاق الآيتين الكريميتين ( ولا تقتلوا أنفسكم )<sup>(١)</sup> و ( ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة )<sup>(٢)</sup> ولا يباح أي جزء . بل الجزء أو العضو الذي لا يؤدي قطعه من المتبرع إلى عجزه أو إلى تشوّهه . وبهذا المعيار يكون حكم نقل الدم من إنسان لآخر .

وإذ قد انتهى الرأي إلى إجازة شق جسم الميت أو تبرعه لأخذ عضو أو جزء منه وجواز نقله إلى جسم إنسان حي يستفيد به ، وإلى جواز تبرع إنسان حي بأخذ عضو منه أو جزء عضو وجواز نقل هذا إلى إنسان آخر حتى بالشروط سالفة الإشارة . فإنه يمكن إيجاز الإجابة على الأسئلة المرددة في هذا الموضوع على الوجه التالي :

إنه يجوز نقل عضو أو جزء عضو من إنسان حي متبرع لوضعه في جسم

(١) من الآية ٢٩ من سورة النساء .

(٢) من الآية ١٦٥ من سورة البقرة .

إنسان حتى بالشروط الموضحة آنفاً . ومن هذا الباب أيضاً نقل الدم من إنسان  
لآخر بذات الشروط .

ويحرم اقتضاء مقابل للعضو المنقول أو جزئه ، كما يحرم اقتضاء مقابل للدم  
لأن بيع الآدمي الحر باطل شرعاً لكرامته بنص القرآن الكريم وكذلك بيع  
جزئه ويجوز كذلك أخذ جزء من إنسان ميت ونقله إلى إنسان حي ، مادام قد  
غلب على ظن الطبيب استفادة هذا الأخير بهذا النقل باعتباره علاجاً ومداواة ،  
وذلك بناء على ماتقدم من أسس فقهية . . . . .

ويكون قطع العضو أو قطع جزئه من الميت إذا أوصى حي بذلك قبل وفاته  
أو بموافقة عصبته بترتيب الميراث إذا كانت شخصية المتوفى المأخوذ منه  
معروفة وأسرته وأهله معروفين ، أما إذا جهلت شخصيته أو عرفت وجعل  
أهله فإنه يجوز أخذ جزء من جسده نقلاً لإنسان حي آخر يستفيد به في علاجه  
أو تركه لتعليم طلاب كليات الطب ، لأن في كل ذلك مصلحة راجحة تعلو  
على الحفاظ على حرمة الميت ، وذلك بإذن من النيابة العامة التي تتحقق من وجود  
وصية أو إذن من صاحب الحق من الورثة أو إذنها هي في حالة جهالة شخص  
المتوفى أو جهالة أسرته .

ولا يقطع عضو من ميت إلا إذا تحققت وفاته . والموت — كما جرى بيانه  
في كتب الفقه — هو زوال الحياة . وعلامته لإشخاص البصر وأن تسترخي  
القدمان وينعوج الأنف وينخسف الصدغان وتمتد جلدة الوجه فتخلو من  
الانكماش .

وفي نطاق هذا يجوز اعتبار الإنسان ميتاً متى زالت مظاهر الحياة منه ، وبدت  
هذه العلامات الجسدية ، وليس ما يمنع من استعمال أدوات طبية للتحقق من  
موت الجهاز العصبي ، لكن ليس هذا وحده آية الموت بمعنى زوال الحياة  
بل إن استمرار التنفس وعمل القلب والنبض وكل أولئك دليل على الحياة ، وإن  
دلت الأجهزة الطبية على فقدان الجهاز العصبي لخواصه الوظيفية ، فإن الإنسان  
لا يعتبر ميتاً بتوقف الحياة في بعض أجزائه ، بل يعتبر كذلك شرعاً وتترتب  
آثار الوفاة من تحقق موته كلية فلا تبقى فيه حياة ما ، لأن الموت زوال الحياة ،

ويمتنع تعذيب المريض المحتضر باستعمال أية أدوات أو أدوية متى بان للطبيب أن هذا كله لاجدوى منه ، وأن الحياة في البدن في سبيل التوقف ، وعلى هذا فلا إثم إذا أوقفت الأجهزة التي تساعد على التنفس وعلى النبض متى بان للمختص القائم بالعلاج أن حالة المحتضر ذاهبة به إلى الموت .

ولعله من التهمة بيان حكم ماقد يثار عن المفاضلة بين عدد من المرضى الذين تساوت حالتهم المرضية في ضرورة نقل عضو أو نقل دم أو إعطائه دواء ، حالة أن الموجود هو عضو واحد أو كمية من الدم أو الدواء لا تكفي لإنقاذ الجميع ، فهل تجوز المفاضلة بين المرضى في هذه الحال المتعلقة بأمور الحياة والموت أم ماذا ؟

لامراء في أن الآجال موقوتة عند الله سبحانه وتعالى ، وأمر غيبي لا يصل إليه علم الإنسان . وأن المرض ليس دائماً علامة على قرب الأجل أو على حتمية الموت عقبه ، وغلبة الظن أساس شرعي تقوم عليه بعض الأحكام فإذا غلب على ظن الطبيب المختص بحكم التجربة والممارسة ، وبشرط إجادته وحذقه مهنة الطب أن أحد هؤلاء المرضى يفيد هذا العضو أو تلك الكمية من الدم أو الدواء كان له إثارة بذلك ، باعتبار أن العلامات والقرائن قد أكدت انتفاعه بهذا العضو أو بالدم إذا نقل إليه ، أما إذا لم يغلب على ظن الطبيب ذلك بقرائن وعلامات مكتسبة من الخبرة والتجربة ، فإن الإسلام قد أرشد إلى اتخاذ القرعة طريقاً لاستبانة المستحق عند التساوى في سبب الاستحقاق وانعدام أوجه المفاضلة الأخرى ، وهذه القرعة قد فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمور كثيرة ، منها الإقراع لمعرفة من ترافقه من نسائه أمهات المؤمنين في سفره .

والله سبحانه وتعالى أعلم . . .

## الموضوع

(٢٣٢٤) الحيل المشروعة وغيرها

### المبادئ

١ - الحيل المشروعة هي ما لا تهدم أصلاً شرعياً ولا تتعارض مع مصلحة شرعية .

٢ - مبنى الشريعة على مصالح العباد في العاجل والآجل .

٣ - قبض الشخص مبلغاً لشراء شيء ثم استقطاعه منه مبلغاً باعتبار أنه حقه ورده الباقي لصاحبه من الحيل غير المشروعة .

ستل :

بالطلب المقيد برقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨١ وبه : أن السائل يشتغل في شركة قطاع خاص ، وقد اتفق معه صاحب العمل على أجر إضافي بواقع ٥٠ ٪ من الأجر الأصلي إذا مكث في العمل من الساعة السابعة صباحاً حتى الساعة السادسة مساء ، وأنه قبل ونفذ العمل في هذه المدة طوال أيام الشهر ، وأنه في نهاية الشهر صرف له صاحب العمل المرتب فقط ، وامتنع عن صرف الـ ٥٠ ٪ المتفق عليها أجراً إضافياً .

وأن السائل بحكم وضعه في العمل قبض مبلغ ١٣٠ جنياً لشراء مستلزمات للورشة ، مع أن الورشة في غير حاجة إلى شراء هذه المستلزمات وبعد أن قبض هذا المبلغ في يده ذهب إلى الإدارة المالية بالشركة لحساب قيمة الأجر الإضافي وهو الـ ٥٠ ٪ فبلغ ٩٥ جنياً أخذها من المبلغ الذي كان قد قبضه لحساب شراء المستلزمات ، وود إلى إدارة الشركة الباقي وهو ٣٥ جنياً - إعلالاً لصاحب العمل بأنه قد فعل ذلك لهذا الغرض .

(\*) المني : فضيلة الشيخ جواد الحق على جواد الحق - س ١١٥ - م ١٧٤ -  
١٧ محرم ١٤٠٢ هـ - ١٤ نوفمبر ١٩٨١ م .

والسؤال :

مارأى الدين : هل طريقة أخذه للمبلغ والحصول عليه حرام أو حلال ؟

أجاب :

في لسان العرب لابن منظور : أن الحيلة - بالكسر - الاسم من الاحتيال ، ويقال لا حيلة له ولا احتيال ولا محالة ولا حيلة ، والاحتياال مطالبتك الشيء بالحيل .

وقال الشاطبي في كتاب الموافقات في أصول الشريعة :

التحيل بوجه سائق ، مشروع في الظاهر ، أو غير سائق على إسقاط حكم أو قلبه إلى حكم آخر ، بحيث لا يسقط أو لا يتقلب إلا مع تلك الوسطة ، فتفعل ، ليتوصل بها إلى الغرض المقصود ، مع العلم بكونها لم تشرع له ، فكان التحيل مشتملا على أمرين :

أحدهما : قلب أحكام الأفعال بعضها إلى بعض في ظاهر الأمر .

والآخر : جعل الأفعال المقصود بها في الشرع معان وسائل إلى قلب تلك الأحكام .

ثم قال : الحيل في الدين بالمعنى المذكور غير مشروعة في الجملة والدليل على ذلك : ما لا ينحصر من الكتاب والسنة ، لكن في خصوصيات يفهم من مجموعها منعها والنهي عنها على القطع .

وساق الشاطبي الأدلة على هذه القاعدة التي قررها إلى أن قال : لما ثبت أن الأحكام شرعت لمصالح العباد كانت الأعمال معتبرة بذلك ، لأن مقصود الشارع فيها كما يتبين ، فإذا كان الأمر في ظاهره وباطنه على أصل المشروعية فلا إشكال ، وإن كان الظاهر موافقاً والمصلحة مخالفة فالفعل غير صحيح وغير مشروع ، لأن الأعمال الشرعية ليست مقصودة لأنفسها ، وإنما قصد بها أمور أخرى هي معانيها ، وهي المصالح التي شرعت لأجلها ، فالذي عمل من ذلك على غير هذا الوضع فليس على وضع

المشروعات<sup>(١)</sup> وقد أقام الشاطبي حكمه هذا على الاحتيال والحيلة على جملة من الأصول الشرعية الكلية ، والقواعد القطعية موجزاها :

أولا : الاحتيال ومخالفة قصد الشارع :

ذلك أن المحتال قد قصد إلى ما ينافي قصد الشارع فيطل عمله لأن قصد المكلف ينبغي أن يكون موافقا لقصد الشارع ، ومن ابتغى غير هذا فأولئك هم العادون ، لأنه ناقض الشريعة وكل من ناقضها كان عمله التقيض باطلا .

وقد أقام الشاطبي الأدلة على أن مخالفة قصد الشارع مبطله للعمل ، باعتبار أن هذه المقاصد مشروعة للامتثال<sup>(٢)</sup> .

ثانياً : الاحتيال وقاعدة اعتبار المآل :

فقد بين الشاطبي أن تقديم عمل ظاهر الجواز لإبطال حكم شرعي أو تحويله في الظاهر إلى حكم آخر ، كان مآل العمل خرم قواعد الشريعة في الواقع<sup>(٣)</sup> .

إذ أن هذا العمل مناقض لقاعدة المصالح مع أنها معتبرة في الأحكام وهو أيضاً مضاد لقصد الشارع من جهة أن السبب لما انعقد سبباً وحصل في الوجود صار مقتضياً شرعاً لمسيبه لا لغيره وما كان مضادا لقصد الشارع كان باطلا<sup>(٤)</sup> .

ثالثاً : في الاحتيال انعدام الإرادة في العقد المتحيل به :

ذلك أن ركن العقد هو الرضا ، وإذا كانت الإرادة أمراً خفياً لا يطلع عليه أحد جعل الشارع مظنة الرضا ، وهو صيغة العقد قائمة مقام الرضا ، وإذا قصد العاقد خلاف معنى لفظ العقد لم يصح القول بأنه قاصد لمدلوله

---

(١) ج ٢ من ٢٧٨ ، ٢٨٠ حتى ٢٨٥ وما بعدها تحقيق المرحوم الشيخ عبد الله دراز مطبع المكتبة التجارية .

(٢) الموافقت ج ٢ من ٢٢١ وما بعدها .

(٣) المرجع السابق ج ٤ من ٢٠١ .

(٤) ذات المرجع ج ٢ من ٢٧٨



حكماً ، وترتب الأثر إنما يكون بحكم الشارع لا بإرادة العاقد<sup>(١)</sup> .

هذا . وقد أفاض ابن القيم في الحديث عن الحيل مبيناً منها المحرم والمباح مورداً أمثلة شتى بلغت المائة وست عشرة مثلاً<sup>(٢)</sup> . .

هذا : ولما كان قد تردد في بعض النقول السابقة أن الحيلة قد تكون مباحة ، لاسيما بعد ما سلف من أن ابن القيم قد أورد أمثلة للمباح منها في كتابيه أعلام الموقعين ، وإغاثة اللهفان من مصايد الشيطان — لزم أن نشير إلى ضابط عام للحيل المشروعة :

ذلك أن الحيل التي جاء الشرع بذكرها والتحذير منها ، بل وإبطالها : هي ما هدم أصلاً شرعياً ، أو نقض مصلحة شرعية ، فإن كانت الحيلة لا تهدم أصلاً شرعياً ، ولا تناقض مصلحة شهد الشارع باعتبارها ، فهي غير داخلية في النهي وغير باطلة . وقد وقع اختلاف الفقهاء في بعض مسائل الحيل من جهة أنه لم يتبين فيها بدليل واضح أنها من النوع المحظور ، أو من ذلك النوع المشروع ، ومن ثم يلحقها بعضهم بالأول ، بينما قد يلحقها بعضهم بالثاني :

والحيل المشروعة هي : ما كان المقصود بها إحياء حق ، أو دفع ظلم أو فعل واجب ، أو ترك محرم ، أو إحقاق حق ، أو إبطال باطل ، ونحو ذلك مما يحقق مقصود الشارع الحكيم ، إذا كان الطريق سائغاً مأذوناً فيه شرعاً .

وبهذا الاعتبار يمكن تعريف الحيلة الحائزة بأنها : طريق خفي مأذون فيه شرعاً ، يتوصل به إلى جلب مصلحة أو درء مفسدة لا تتنافى ومقاصد الشرع ولا بد فيها من توافر ثلاثة أمور :

الأول : أن يكون طريقها خفياً ، إما لأن ظاهره خلاف باطنه ، أو لأن الذهن لا يلتفت إلى هذا الطريق عادة وإن لم يكن له ظاهر وباطن .

(١) المرجع السابق ج ١ ص ٢١٦ و ج ٢ ص ٢٢٠ وأعلام الموقعين لابن القيم ج ٣ ص ١٥ وما بعدها طبع إدارة الطباعة المنيرية .  
(٢) المرجع السابق ج ٢ ص ١٤٠ وما بعدها حتى نهاية الجزء و ج ٤ ص ١ من افتتاحه حتى ص ١٠١ ، وإغاثة اللهفان من مصايد الشيطان لابن القيم ج ٢ ص ١٦ .

الثاني : أن يكون الطريق مأذونا فيه شرعاً ، ألا يكون فيه تفويت حق لله أو للعباد .

الثالث : أن يكون المقصود الذي يراد التوصل إليه مشروعاً .

ومع هذه الأمور قد قسموا الحيل الجائزة إلى قسمين :

الأول : أن تكون الطريق التي يسلكها المحتال مفضية إلى المقصود شرعاً ، ولكن في إفضاؤها إليه نوع خفاء .

أما إن كانت مفضية إلى المقصود إفضاء ظاهراً بوضع الشارع لها فليست من الحيل عند الإطلاق لغة ، كالعقود الشرعية التي تترتب عليها أحكامها مثل البيع والإقالة والكفالة والحوالة والإجارة والسلم والخيارات ، فإن أحكامها تترتب عليها بحكم الشارع وإذنه ، وهي في الأحكام التشريعية وزان الأسباب الحسية في الأحكام القدرية كل يفضي إلى المقصود وسالكة سالك للطريق المشروع .

الثاني : أن تكون الطريق التي يسلكها المحتال لمقصوده قد وضعت في الشرع لمقصود آخر ، غير أن ما يقصده المحتال منها لا يتنافى مع ما يقصده الشارع ، فإن حصلت المنافاة بين المقصودين كانت الحيلة من الفريق المحظور<sup>(١)</sup> .

وقد قال ابن القيم في إغائة اللفهان بعد إيراد أمثلة من الحيل الجائزة بلغت ثمانين مثلاً ، قال :

والمقصود بهذه الأمثلة وأضعافها مما لم نذكره : بيان أن الله سبحانه أغنانا بما شرعه لنا من الخنيفية السمحة ، وما يسره من الدين على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، وسهله للأمة عن الدخول في الآصار والأغلال وعن ارتكاب طرق المكر والخداع والاحتيال ، كما أغنانا عن كل باطل ومحرم وضار ، بما هو أنفع لنا منه من الحق والمباح النافع<sup>(٢)</sup> .

(١) هذا القسم وما قبله من سمات الحيل الجائزة مستخلص من المراجع السابقة .

(٢) ج ٢ ص ٦٦ .

لما كان ذلك : وكان بناء الشريعة على مصالح العباد فى العاجل والآجل وهذا ثابت بالعديد الوفير من آيات القرآن الكريم وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كانت الأعمال معتبرة بذلك ، لأن مقصود الشارع فيها . فإذا كان الأمر فى ظاهره وباطنه على أصل المشروع ، كان موافقاً لأحكام الشرع دون إشكال ، وإن كان الظاهر موافقاً والباطن مخالفاً فالعمل غير صحيح وغير مشروع لوجه :

الأول : أن الشارع لما لم يشرع هذا السبب لذلك المسبب المعين دل على أن ذلك التسبب مفسدة لا مصلحة ، وأن المصلحة المشروع لها المسبب منتفية بذلك التسبب ، فيصبح العمل باطلاً لمخالفته لقصد الشارع .

الثانى : أن هذا السبب بالنسبة إلى المقصود غير مشروع ، فصار كالسبب الذى لم يشرع أصلاً ، وإذا كان السبب الذى لم يشرع أصلاً لا يصح ، فكذلك ما شرع إذا أخذ لما لم يشرع له .

الثالث : أن الأعمال الشرعية ليست مقصودة لذاتها وإنما المقصود بها أمور أخرى معانيها ، وهى المصالح التى شرعت لأصلها ، فما يفعل على غير وضعه الشرعى لا يكون مشروعاً .

من أجل ذلك : كانت قاعدة سد الذرائع من قواعد الشريعة الثابتة قطعاً بالكتاب والسنة ، لأن من الأفعال ما يكون مباحاً فى ذاته ، ولكنه يؤدى إلى الإضرار بالدين أو بالعباد ، فإجازة الخيل بإطلاق فيه عبث ظاهر بالحقوق ، فوق ما فيه من مناكير أخرى يأبأها الإسلام .

وإذا كانت العقود الشرعية معتبرة ، وسد الذرائع قاعدة سديدة ثابتة وفق الأدلة المشروحة فى مواضعها ، والمشار إلى بعضها فيما تقدم ، كان ما فعله السائل داخلاً فى نطاق الحيلة غير المشروعة ، لأنه قد اقتضى من صاحب العمل مبلغاً من النقود نقداً بقصد شراء مستلزمات للعمل الذى يقوم به لحساب رب العمل ، وتكليف هذا أنه صار وكيلاً فى هذا الشراء وأميناً على ما أقبضه إياه ، وهذا هو القصد المشروع من هذا الفعل ، والذى يقره الشرع حين أقبضه المبلغ (١٣٠ جنها) فإذا ما اقتضى السائل من هذا المبلغ ما اعتبره

دينًا له على رب العمل فقد احتال إلى هذا بطريق غير مشروع لاقتضاء الدين الذى قد يكون محل منازعة ، وقد انقلب السائل بهذا العمل إلى قاض يقضى لنفسه فى خصومة هو مدعيها ، دون رضاء أو استماع لأقوال المدعى عليه رب العمل . وبذلك فقد ظفر السائل — بغير اختيار من عليه الحق — بما يدعيه حقاً له مع أن سبب الحق فى هذه الواقعة ليس ثابتاً قطعاً ، والآخذ بهذا الطريق ظالم فى الظاهر ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذه الفعال وسمى الآخذ بهذا الطريق خائناً فى الحديث الذى رواه أبو هريرة :<sup>(١)</sup> (أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك ) ونزولا على هذا الحديث كان على السائل سلوك الطريق القانونى لاقتضاء الحق إن كان .

والله سبحانه وتعالى أعلم . . .

---

(١) الكنز العبدى فى أحاديث النبى الأيمن برقم ١٠٦ ومراجعة من كتب السنة .

## الموضوع (١٣٢٥) تحية الاسلام

### المبدأ

إشياء السلام سنة مشرعة تأليفاً لقلوب المؤمنين وما عداه غير مشروع ولا يترتب على التحية بغير المشروع الوقوع في كفر أو شرك .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ١٩٨١/٤٠٦ المتضمن أن أحد الخطباء المصريين بالسعودية قال في إحدى خطبه : ان ( صباح الخير ) لا يقولها إلا المشرک والكافر ولا يقولها المسلم لأخيه .  
ويسأل عن حکم ذلك شرعاً .

أجاب :

عن أبي هريرة رضى الله عنه<sup>(١)</sup> قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
( والذي نفسى بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا  
ألا أدلكم على أمر إذا أنتم فعلتموه تحاببتم . أفشوا السلام بينكم ) .  
وعن أبي رضاء<sup>(٢)</sup> عن عمران بن حصين ( أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال السلام عليكم قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : غشراً  
ثم جاء آخر فقال : السلام عليكم ورحمة الله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : غشراً  
عشرون . ثم جاء آخر فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ثلاثون ) .

(\*) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ١٦٨ -  
١٧ ص ١٤٠٢ هـ - ١٣ ديسمبر ١٩٨١ م .  
(٢٤١) صحيح الرمذى ج ١٠ ص ١٦٠ - ١٦٢ باب الاستئذان والآداب .

وفي الصحيح<sup>(١)</sup> (خير الإسلام أن تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف) .

ومن هذه النصوص الشريفة يتضح لنا أن تحية الإسلام هي: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . يحیی بها المسلم أخاه المسلم ، إذ أن هذه التحية إذا صدرت دعت القلوب الواعية لها إلى الإقبال عليها وتحصيل ثوابها العظيم وأثرها أعظم وهو شيوع السلم بين المسلمين والمحبة الصادقة فيما بينهم ، وهذا من أسس الإيمان الذي هو مفتاح الجنة .

وتحية السلام<sup>(٢)</sup> هي أول كلمة دار بها الحوار بين آدم والملائكة ، فإنه لما خلقه الله قال له اذهب إلى أولئك النفر من الملائكة فسلم عليهم فاستمع ما يجيبونك به فإنها تحيتك وتحية ذريتك ، فقال لهم السلام عليكم ، فقالت له الملائكة وعليك السلام ورحمة الله . وكل سلام منه بعشر حسنات . قال تعالى :  
( من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها )<sup>(٣)</sup> .

فعلينا نحن المسلمين التمسك بسنة الإسلام في التحية ، وهي إفشاء السلام التزاماً بما ورد عن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وامثالاً لقول الله سبحانه :  
( وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا )<sup>(٤)</sup> .. أما ألفاظ التحية الشائعة في عصرنا كصباح الخير ومساء الخير وأمثالها فغير مشروعة في الإسلام والأولى بالمسلم أن يتمسك بما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم .

هذا : ولا يترتب على التحية بالألفاظ الشائعة بدلاً من كلمة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته كفر المسلم أو وقوعه في الشرك ، بل إنه من باب ترك الأولى فقط ، ولا ينبغي لمسلم أن يكفر مسلماً أقام الصلاة ، لما جاء في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه أبو داود ( ثلاث من أصل الإيمان الكف عن قال لا إله إلا الله لانكفره بذنوب ولا تخرجه من الإسلام بعمل

(١) صحيح الترمذي ج ١٠ ص ١٦٠ — ١٦٢ بلب الاستفذان والآداب .

(٢) المصدر السابق مع شرح الأمام أبي بكر العربي المالكي ط. الأولى ١٣٥٣هـ — ١٦٢٤ م .

(٣) من الآية ١٦٠ من سورة الانعام .

(٤) من الآية ٧ من سورة الحشر .

والجهاد ماضٍ منذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال ، لا يبطئه جور  
جائر ولا عدل عادل ، والإيمان بالأقدار ) .

والدعوة إلى الله وإلى تعاليم الإسلام ينبغي أن تكون في نطاق قول الله  
سبحانه ( ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة )<sup>(١)</sup> .  
والله سبحانه وتعالى أعلم . . .

---

(١) من الآية ١٢٥ من سورة النحل .

## الموضوع (١٣٣٦) كتيب الفريضة الغائبة والرد عليه

### المبادئ

- ١ - الرجوع إلى لغة العرب في فهم معاني القرآن واجب .
- ٢ - الإيمان شرعا هو التصديق بما وجب الإيمان به . والإسلام هو النطق بالشهادتين والعمل بما جاء به الإسلام والبعد عما نهى عنه .
- ٣ - ارتكاب المسلم ذنبا من الذنوب مخالفا بذلك نصا من القرآن أو السنة لا يخرجُه عن الإسلام ما دام معتقدا صدق النص ومؤمنا بوجوب التزامه به ولكنه يكون عاصيا فقط . أما جحوده ما وجب الإيمان به فيكون به كافرا .
- ٤ - من كفر مسلما أو وصفه بالفسوق ارتد عليه ذلك إن لم يكن صاحبه على ما وصف .
- ٥ - النزاع في شيء من أمور الدين يرد إلى الكتاب والسنة والعالمين بهما .
- ٦ - الجهاد نوعان : جهاد في الحرب وهو مجاهدة المشركين بشروطه ويكون بالقتال وباليد وبالمال وباللسان وبالقلب ، وجهاد في السلم وهو جهاد النفس والشیطان والجهاد في مواضعه ماض إلى يوم القيامة .
- ٧ - الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة في حالة احتلال بلاد المسلمين ويكون بكافة الوسائل .
- ٨ - حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ( بعثت بالسيف بين يدي الساعة ) صحيح ولكنه جاء مبينا لوسيلة حماية الدعوة عند التعدي عليها أو التصدي للمسلمين .

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٨ - م ١ -  
٨ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ - ٢ يناير ١٩٨٢ م



- ٩ - حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لقد جئكم بالذبح ) ليس المراد به المعنى الحقيقي للذبح وإنما المقصود به معنى مجازى هو التهديد .
- ١٠ - تكفير الحاكم بمجرد تركه لبعض أحكام الله وحلوده دون تطبيق لا سند له من القرآن أو السنة ولكنه يكون بذلك آثماً .
- ١١ - ما جاء في الكتيب من أن أحكام الكفر تعلو بلادنا وإن كان أهلها مسلمين ، مناقض للواقع .
- ١٢ - الإسلام لا يبيح الخروج على الحاكم المسلم وقتله ، ما دام مقبياً على الإسلام يعمل به حتى ولو بإقامة الصلاة فقط .
- ١٣ - إذا خالف الحاكم الإسلام ، على المسلمين أن يتولوه بالنصح والدعوة السليمة ، وإلا فلا طاعة له فيما أمر به من معصية أو منكر .
- ١٤ - دعوى أن قوله تعالى ( فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين ) الخ الآية ناسخة لكل آية في القرآن فيها ذكر الإعراض والصبر على أذى الأعداء ، غير صحيحة .
- ١٥ - فتوى ابن تيمية الواردة في الكتيب في باب الجهاد . خاصة بالتنازل . وهم عنده كفار .
- ١٦ - الشورى أساس الحكم في الإسلام ، والخليفة مجرد وكيل عن الأمة يخضع لسلطانها .
- ١٧ - تسمية الحاكم بالخليفة . أمر تحكمه عوامل السياسة في الأمة الإسلامية ، ولا تتعلل بسببها مصالح الناس خاصة بعد تفرق المسلمين إلى دول ودويلات ، وانتخاب الحاكم في كل عصر قائم مقام البيعة بالخلافة في صدر الإسلام .
- ١٨ - الخلافة والإمارة والولاية ورئاسة الجمهورية وغيرها من الأسماء مجرد اصطلاحات ليست من رسم الدين ولا من حكمه .
- ١٩ - العلم في الإسلام يتناول كل ما وجد في هذا الكون ، فضلاً عن العلم بالدين عقيدة وشرعية وآداباً وسلوكاً .

٢٠ - العلم جهاد ، وجهاد العلماء ثابت تاريخياً ولا مرأ فيه .

٢١ - الأصل في الإسلام التعامل مع الناس جميعاً ، المسلم وغير المسلم ، فيما لا يخالف نصاً صريحاً من كتاب أو سنة أو إجماع .

تقرير عن

كتاب الفريضة الغالية

اطلعنا على صورة ضوئية لهذا الكتاب في أربع وخمسين صفحة :

وقد احتوى في جملته على تفسيرات لبعض النصوص الشرعية من القرآن والسنة وعنى بالفريضة الغالية : الجهاد : داعياً إلى : إقامة الدولة الإسلامية ، وإلى الحكم بما أنزل الله مدعياً أن حكام المسلمين اليوم في ردة ، وأنهم أشبه بالنتار ، يحرم التعامل معهم ، أو معاونتهم ، ويجب الفرار من الخدمة في الجيش ، لأن الدولة كافرة ، ولا سبيل للخلاص منها إلا بالجهاد وبالقتال كأمر الله في القرآن ، وأن أمة الإسلام تختلف في هذا عن غيرها في أمر القتال وفي الخروج على الحاكم ، وأن القتال فرض على كل مسلم ، وأن هناك مراتب للجهاد ، وليست مراحل للجهاد ، وأن العلم ليس هو كل شيء ، فلا ينبغي الانشغال بطلب العلم عن الجهاد والقتال ، فقد كان المجاهدون في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده وفي عصور التابعين ، وحتى عصور قربية ليسوا علماء ، وفتح الله عليهم الأمصار ولم يحتاجوا بطلب العلم ، أو بمعرفة علم الحديث وأصول الفقه ، بل إن الله سبحانه وتعالى جعل على أيديهم نصراً للإسلام ، لم يقيم به علماء الأزهر يوم أن دخله نابليون وجنوده بالخيول والتعال فاذا فعلوا بعلمهم أمام تلك المهزلة !!! وآية السيف نسخت من القرآن مائة آية وأربعاً وعشرين آية .

وهكذا سار الكتاب في فقراته كلها داعياً إلى القتال والقتل .

## الجواب :

فيما يلي الحكم الصحيح مع النصوص الدالة عليه من القرآن ومن السنة في أهم ما أثير في هذا الكتيب :

تمهيد :

(أ) القرآن نزل بلسان عربي مبين على رسول عربي ، لا يعرف غير لغة العرب .

في القرآن الكريم قول الله سبحانه : ( إنا أنزلناه قرآنا عربياً لعلكم تعقلون )<sup>(١)</sup> .

وقوله تعالى : ( . . وكذلك أنزلناه حكماً عربياً . . )<sup>(٢)</sup> .

فوجب أن نرجع إلى لغة العرب وأصولها لمعرفة معاني هذا القرآن واستعمالاته في الحقيقة والحجاز وغيرها وفقاً لأساليب العرب ، لأنه جاء معجزاً في عبارته ، متحدياً لهم أن يأتوا بمثله أو بسورة أو بآية .

ولا شك أنه نزل على رسول عربي : قال جل شأنه ( وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم )<sup>(٣)</sup> .

## (ب) الإيمان وحقيقته :

الإيمان في لغة العرب ، هو التصديق مطلقاً ، ومن هذا القبيل قول الله سبحانه حكاية عن إخوة يوسف عليه السلام : قال تعالى ( وما أنت بمؤمن لنا )<sup>(٤)</sup> . أى ما أنت بمصدق لنا فيما حدثناك به عن يوسف والذئب . وقول النبي صلى الله عليه وسلم في تعريف الإيمان : ( أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، والقدر خيره وشره ) ومعناه التصديق القلبي بكل ذلك وبغيره مما وجب الإيمان به .

(١) الآية ٢ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ٢٧ من سورة الرعد .

(٣) من الآية ٤ من سورة إبراهيم .

(٤) من الآية ١٧ من سورة يوسف .

والإيمان في الشرع : هو التصديق بالله وبرسله وبكتبه وبملائكته وباليوم الآخر وبالقضاء والقدر .

قال تعالى ( آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحد من رسله.. )<sup>(١)</sup> وهكذا توالى آيات الله في كتابه ببيان ما يلزم الإيمان به .

والإيمان بهذا تصديق قلبي بما وجب الإيمان به ، وهو عقيدة تملأ النفس بمعرفة الله وطاعته في دينه . ويؤيد هذا دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم : ( اللهم ثبت قلبي على دينك ) وقوله لأسامة وقد قتل من قال : لا إله إلا الله ( هلا شقت قلبه ) .

وإذا ثبت أن الإيمان عمل القلب ، وجب أن يكون عبارة عن التصديق الذى من ضرورته المعرفة ، ذلك لأن الله إنما يخاطب العرب بلغتهم ليفهموا ما هو المقصود بالمخاطب ، فلو كان لفظ الإيمان في الشرع مغايراً عن وضع اللغة ، لبين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما بين أن معنى الزكاة والصلاة غير ما هو معروف في أصل اللغة ، بل كان بيان معنى الإيمان إذا غاير اللغة أولى .

(ج) الإسلام وحقيقته :

الإسلام : يقال في اللغة أسلم : دخل في دين الإسلام ، وفي الشرع كما جاء في الحديث الشريف : ( الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان ) .

وبهذا يظهر أن الإسلام هو العمل بالقيام بفرائض الله من النطق بالشهادتين وأداء الفروض والانتهاء عما حرم الله سبحانه ورسوله .

فالإيمان تصديق قلبي ، فمن أنكر وجحد شيئاً مما وجب الإيمان به

---

(١) من الآية ٢٨٥ من سورة البقرة .

فهو كافر ، قال الله تعالى : ( ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضلّ ضلالاً بعيداً )<sup>(١)</sup> .

أما الإسلام فهو العمل والقول ، عمل بالجوارح ونطق باللسان ، ويدل على المغايرة بينهما قول الله سبحانه : ( قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم )<sup>(٢)</sup> . والحديث الشريف في حوار جبريل عليه السلام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإيمان والإسلام يوضح مدلول كل منهما شرعاً على ما سبق التنويه عنه في تعريف كل منهما<sup>(٣)</sup> وهما مع هذا متلازمان ، لأن الإسلام مظهر الإيمان .

(د) متى يكون الإنسان مسلماً ؟

حدد هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله : ( أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهروا أن لا إله إلا الله ، ويؤمنوا بي ، وبما جئت به ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله ) رواه البخارى . وفي قوله : ( يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة ، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن برة ، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة ) . رواه البخارى .

هذا هو المسلم ، متى يخرج عن إسلامه ؟ ، وهل ارتكاب معصية بفعل أمر محرم ، أو ترك فرض من الفروض ينزع عنه وصف الإسلام وحقوقه ؟ قال الله سبحانه : ( إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء )<sup>(٤)</sup> .

(١) من الآية ١٢٦ من سورة النساء .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٣) حديث جبريل من الايمان والاسلام والاحسان رواه الترمذى ج ١٠ ص ٧٧ و ٧٨ بشرح الغافى ابن العربى .

(٤) من الآية ١١٦ من سورة النساء .

وفى حديث طويل لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( ذاك جبريل أتانى فقال : من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، قلت وإن زنى وإن سرق ، قال : وإن زنى وإن سرق . . ) رواه البخارى .

هذه النصوص من القرآن والسنة تهدينا صراحة إلى أنه : وإن كانت الأعمال مصدقة للإيمان ومظهراً عملياً له ، لكن المسلم إذا ارتكب ذنباً من الذنوب بأن خالف نصاً فى كتاب الله ، أو فى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، لا يخرج بذلك عن الإسلام ، ما دام يعتقد صدق هذا النص ويؤمن بلزوم الامتثال له ، وفقط يكون عاصياً وأثماً لخالفته فى الفعل أو الترك . بل إن الخبر الصادق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دال على أن الإيمان بالمعنى السابق منقذ من النار فقد روى أنس رضى الله عنه . قال : ( كان غلام يهودى يخدم النبي صلى الله عليه وسلم ، فرض ، فأثام النبي صلى الله عليه وسلم يعود (يعنى يزوره وهو مريض) فقعد عند رأسه ، فقال له : أسلم . فنظر الغلام إلى أبيه وهو عنده . فقال له أبوه : أطع أبا القاسم . فأسلم . فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول : ( الحمد لله الذى أنقذه من النار ) رواه البخارى وأبو داود .

(هـ) ما هو الكفر :

فى اللغة : كفر الشيء ستره ( أى غطاه ) والكفر شرعاً : أن يجحد الإنسان شيئاً مما أوجب الله الإيمان به بعد إبلاغه إليه ، وقيام الحجة عليه . وهو على أربعة أنواع :

كفر إنكار ، بأن لا يعرف الله أصلاً ولا يعترف به ، وكفر جحود وكفر معاندة ، وكفر نفاق . ومن لقي الله بأى شيء من هذا الكفر لم يغفر له ، قال تعالى : ( ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء )<sup>(١)</sup> .

(١) من الآية ١١٦ من سورة النساء .

وقد شاع الكفر في مقابلة الإيمان ، لأن الكفر فيه ستر الحق ، بمعنى إخفائه وطمس معاملة ، ويأتى هذا اللفظ بمعنى كفر النعمة ، وهو بهذا ضد الشكر . وأعظم الكفر جحود وحدانية الله باتخاذ شريك له ، وجحد نبوة رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم وشريعته . والكافر متعارف بوجه عام فيمن يمجّد كل ذلك .

وإذا كان ذلك هو معنى الإيمان والإسلام والكفر مستفاداً من نصوص القرآن والسنة ، كان المسلم الذى ارتكب ذنباً وهو يعلم أنه مذنب عاصياً لله سبحانه وتعالى معرضاً نفسه لغضبه وعقابه ، لكنه لم يخرج بما ارتكب عن رتبة الإيمان وحقيقته ، ولم يزل عند وصف الإسلام وحقيقته وحقوقه .

وأما كانت هذه الذنوب التى يقترفها المسلم خطأ وخطيئة ، كبائر أو صغائر ، لا يخرج بها عن الإسلام ولا من عداد المؤمنين ، ذلك مصداقه قول الله سبحانه : ( إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء )<sup>(١)</sup> وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه عبادة بن الصامت<sup>(٢)</sup> قال : ( أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعة : ألا نشرك بالله شيئاً ولا نسرق ولا نزنى ولا نقتل أولادنا ولا يعرضه بعضنا بعضاً ( أى لا يرم أحدنا الآخر بالكذب والبهتان ) فن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أتى منكم حداً فأقيم عليه فهو كفارة له ، ومن ستر الله عليه ، فأمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له ) وبهذا يكون تفسير خلود العصاة فى نار جهنم الوارد فى بعض آيات القرآن الكريم مثل قوله تعالى : ( ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين )<sup>(٣)</sup> يمكن تفسير هذا — والله أعلم — بالخلود الآبد المؤبد إذا كان العصيان بالكفر أما إذا كان العصيان بارتكاب ذنب — كبيرة أو صغيرة خطأ وخطيئة دون

(١) من الآية ١١٦ من سورة النساء .

(٢) المطبوع لابن حزم ج ١١ وبطله رواه مسلم .

(٣) الآية ١٤ من سورة النساء .

إخلال بالتصديق والإيمان . كان الخلود : البقاء في النار مدة ما حسب مشيئة الله وقضائه ، يدل على هذا أن الله سبحانه ذكر في سورة الفرقان عددا من كباثر الأوزار<sup>(١)</sup> ثم أتبعها بقوله سبحانه : ( . . إلا من تاب وآمن وعمل عملا صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً ومن تاب وعمل صالحاً فإنه يتوب إلى الله متاباً )<sup>(٢)</sup> .

وهذا لا يعنى الاستهانة بأوامر الله طمعا في مغفرته ، أو استهتاراً بأوامره ونواهيه ، فإن الله أغبر على حرمانه وأوامره من الرجل على أهله وعرضه ، كما جاء في الأحاديث الشريفة . ذلك هو الكفر ، وتلك هى المعصية ، ومنهما المحدد للكافر ، والعاصى أو الفاسق ، وأن هذين غير ذاك في الحال وفى المآل .

( و ) هل يجوز تكفير المسلم بذنوب ارتكبه ؟ . أو تكفير المؤمن الذى استقر الإيمان فى قلبه ؟ . . ومن له الحكم بذلك إن كان له وجه شرعى ؟

قال الله سبحانه : ( ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة )<sup>(٣)</sup> . وفى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( ثلاث من أصل الإيمان : وعد منها : الكف عن ما قال لا إله إلا الله ، لا نكفره بذنوب ، ولا نخرجه من الإسلام بعمل .. )<sup>(٤)</sup> . وقوله : ( لا يرى رجل رجسلاً بالفسق ، أو يرميه بالكفر إلا ارتدت عليه ، إن لم يكن صاحبه كذلك )<sup>(٥)</sup> .

من هذه النصوص نرى : أنه لا يحل تكفير مسلم بذنوب اقترفه سواء كان الذنب ترك واجب مفروض ، أو فعل محرم منهى عنه ، وأن من يكفر مسلماً أو يصفه بالفسوق ، يرتد عليه هذا الوصف إن لم يكن صاحبه على ما وصف .

(١) الأيتان ٦٨ ، ٦٩ من سورة الفرقان .

(٢) الأيتان ٧٠ ، ٧١ من سورة الفرقان .

(٣) من الآية ٩٤ من سورة النساء .

(٤) رواه أبو داود

(٥) رواه الألبان أحد فى مسنده ج ١٨



من له الحكم بالكفر أو بالفسق ؟

قال الله تعالى : ( فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول )<sup>(١)</sup> .

وقال سبحانه : ( فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم . . )<sup>(٢)</sup> وقوله : ( فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون . . )<sup>(٣)</sup>

وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه الزهري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال<sup>(٤)</sup> : ( سمع النبي صلى الله عليه وسلم قوماً يتأرون في القرآن (يعنى يتجادلون في بعض آياته ) فقال : إنما هلك من كان قبلكم بهذا ، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض ، وإنما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضاً ، ولا يكذب بعضه بعضاً ، فاعلمتم منه فقولوا وما جهلتم منه ، فكلوه إلى عالمه ) .

هذا هو القرآن ، وهذه هي السنة ، كلاهما يأمر بأن النزاع في أمر من أمور الدين يجب أن يرد إلى الله وإلى رسوله ، أى إلى كتاب الله وإلى سنة وسوله ، وأن من يتولى الفصل وبيان الحكم هم العلماء بالكتاب وبالسنة ، فليس لمسلم أن يحكم بالكفر أو بالفسق على مسلم ، وهو لا يعلم ما هو الكفر ، ولا ما يصير به المسلم مرتداً كافراً بالإسلام ، أو عاصياً مفارقاً لأوامر الله : إذ الإسلام عقيدة وشريعة . له علماء الذين تخصصوا في علومه تنفيذاً لأمر الله ورسوله ، فالتدين للمسلمين جميعاً ، ولكن الدين وبيان أحكامه وحلاله وحرامه لأهل الاختصاص به وهم العلماء ، قضاء من الله ورسوله :

وبعد هذا التهديد ببيان هذه العناصر ، نتابع قراءة ذلك الكتيب على الوجه التالي . لئرى ما إذا كانت أفكاره في نطاق القرآن والسنة أو لا ؟ .

(١) من الآية ٥٩ من سورة النساء .

(٢) من الآية ١٢٢ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ٧ من سورة الانبياء .

(٤) اعلام الموقعين لابن القيم ج ٢ ص ١٢٦

## أولاً : الجهاد :

جاء فى ص ٣ وما بعدها : أن الجهاد فى سبيل الله بالرغم من أهميته القصوى ، وخطورته العظمى على مستقبل هذا الدين ، قد أهمله علماء العصر وتجاهلوه ، بالرغم من علمهم بأنه السبيل الوحيد لعودة ورفع صرح الإسلام من جديد . . ثم ساق الكتاب حديث : ( بعثت بالسيف بين يدى الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له وجعل رزقى تحت ظل رحى ) . . الخ الحديث .

وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خاطب قريشاً فقال : ( استمعوا يا معشر قريش أما الذى نفس محمد بيده لقد جئتكم بالذبح ) وبهذا رسم الطريق القويم الذى لا جدال فيه ، ولا مهادنة مع أئمة الكفر وقادة الضلال . وهو فى قلب مكة .

\*\*\*

والجهاد فى سبيل الله أمر جاء به القرآن ، وجرت به السنة ، لا يمارى فى هذا أحد .

ولكن ما هو الجهاد :

الجهاد فى اللغة : أصله المشقة ، يقال جاهدت جهاداً ، أى بلغت المشقة .

وفى الشرع : جهاد فى الحرب ، وجهاد فى السلم .

فالأول : هو مجاهدة المشركين بشروطه ، والآخر هو جهاد النفس والشیطان — فى الحديث ( رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر ، ألا وهو جهاد النفس ) وللحديث روايات أخرى وليس من الأحاديث الموضوعة كما جاء فى هذا الكتيب ، فقد رواه البيهقى وخرجه العراقى على الاحياء<sup>(١)</sup> . فالجهاد ليس منحصراً لغة ولا شرعاً فى القتال ، بل إن مجاهدة الكفار تقع باليد وبالمال وباللسان وبالقلب ، وكل أولئك سبيله الدعوة إلى الله بالطريق الذى رسمه الله تعالى فى القرآن ، واتبعه رسول الله صلى الله

---

(١) احياء علوم الدين للغزالي وملى هامشه تخريج الاحاديث للحافظ العراقي فى كتاب شرح مجائب القلب .

عليه وسلم<sup>(١)</sup> : قال تعالى : ( ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ... ) .

هل الجهاد فرض عين على كل مسلم ؟

قال أهل العلم بالدين وأحكامه : إن الجهاد بالقتال كان فرضاً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم على من دعاه الرسول من المسلمين للخروج للقتال ، وأما بعده فهو فرض كفاية إذا دعت الحاجة . ويكون فرض عين على كل مسلم ومسلمة في كل عهد وعصر إذا احتلت بلاد المسلمين ويكون بالقتال وبالمال وباللسان وبالقلب . لقوله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> : ( جاهدوا المشركين بأموالكم وأيديكم وألستكم ) .

وجهاد النفس هو فرض عين على كل مسلم ومسلمة دائماً وفي كل وقت ، وفي هذا أحاديث شريفة كثيرة ، منها قول الرسول عليه الصلاة والسلام<sup>(٣)</sup> : ( المجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله عز وجل ... ) .

حديث : ( بعثت بالسيف بين يدي الساعة . . )

هو حديث صحيح لكن ما مدلوله ؟ وهل تؤخذ ألفاظه هكذا وحدها دون النظر إلى الأحاديث الأخرى وإلى سير الدعوة منذ بدأت ؟

إن ما قال به هذا الكتيب هو ما قال به المستشرقون ، حيث عابوا على الإسلام : فقالوا : إنه انتشر بالسيف .

ألا ساء ما قال هؤلاء وأولئك ، فإن القرآن قد فصل في هذه القضية وما كان رسول الله إلا مبلغاً ومنفذاً للوحي ، ولا يصدر منه ما يناقض القرآن الذي يقول : ( لا إكراه في الدين )<sup>(٤)</sup> ويقول ( ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة )<sup>(٥)</sup> ويقول : ( أفأنت تكره الناس حتى

(١) من الآية ١٢٥ من سورة النحل .

(٢) رواه أحمد وأبو داود والنسائي .

(٣) ضمن حديث رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح .

(٤) من الآية ٢٥٦ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ١٢٥ من سورة النحل .

يكونوا مؤمنين<sup>(١)</sup> ويقول : ( وقل للذين أوتوا الكتاب والأمين أسلمتم فإن أسلموا فقد اهتدوا وإن تولوا فلإنما عليك البلاغ والله بصير بالعباد<sup>(٢)</sup> ) .  
ويقول : ( إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء<sup>(٣)</sup> ) ذلك القرآن أصل الإسلام ، والسنة مفسرة له لا تختلف معه ، وحديث بعثت بالسيف مع هذه الآيات لا يؤخذ على ظاهره ، فقد جاء بيانا لوسيلة حماية الدعوة عند التعدي عليها ، أو التصدي للمسلمين ، وإلا فهل استعمل الرسول صلى الله عليه وسلم السيف لإكراه أحد على الإسلام ؟ اللهم لا : وما كان له أن يخالف القرآن الذي نزل على قلبه . وقوله الشريف ( وجعل رزقي في ظل رعي ) إشارة إلى آية الغنائم<sup>(٤)</sup> وقسمتها ، وأن له رزقا في بيت مال المسلمين ، حتى لا يشغل عن الدعوة بكسب الرزق وكان هذا مبدأ في الإسلام ، فأصبح لولى أمر المسلمين مرتبا في بيت مال المسلمين حتى يتفرغ لشئونهم ، وهذا هو ما فهمه أصحاب رسول الله ، فإن أبا بكر رضى الله تعالى عنه بعد أن اختاره المسلمون خليفة توجه إلى السوق كعادته للتجارة ، فقابله عمر رضى الله عنه وقال له ماذا تصنع في السوق ؟ قال : أعمل لرزقي ورزقي عيالي ، فقال له : قد كفييناك ذلك ، أو قد كفاك الله ذلك . مشيرا إلى هذه الآية ، فإن فيها قول الله ( فإن لله خمسة . . ) فرتب الخليفة من هذا الخمس .

هذا هو الحديث الذي يستهدى به الكتيب في حمية القتال لنشر الإسلام فهو استدلال في غير موضعه ، وإيراد للنص في غير ما جاء فيه ولا يحتمله إلا على زعم هذا الكتيب—كان الحديث مناقضا للقرآن. وذلك ما لا يقول به مسلم .

أما ما نقله الكتاب من قول الرسول صلى الله عليه وسلم لقريش : ( استمعوا يا معشر قريش ، أما والذي نفس محمد بيده لقد جئتكم بالدينح ) .

(١) من الآية ٩٩ من سورة يونس .

(٢) من الآية ٢٠ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ٥٦ من سورة القصص .

(٤) الآية ٤١ من سورة الانفال : ( واعطوا انسا غنيم من شئ فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى ) .

فإن قصة هذا القول - كما جاءت في السيرة النبوية<sup>(١)</sup> لابن هشام :

قال ابن اسحاق : فحدثني يحيى بن عروة بن الزبير عن أبيه عروة ابن الزبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : ما أكثر ما رأيت قريشاً أصابوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما كانوا يظهرون من عداوته ؟ . قال : حضرتهم وقد اجتمع أشرافهم يوماً في الحجر ، فذكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقالوا ما رأينا مثل ما صبرنا عليه من أمر هذا الرجل قط : سفه أحلامنا ، وشتم آبائنا ، وعاب ديننا ، وفرق جماعتنا ، وسب آلهتنا ، لقد صبرنا منه على أمر عظيم ، أو كما قالوا : فبينما هم في ذلك : إذ طلع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأقبل يمشى حتى استلم الركن ، ثم مر بهم طائفاً بالبيت ، فلما مر بهم غمزوه ببعض القول . قال : فعرفت ذلك في وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : ثم مضى ، فلما رجع مر بهم الثانية غمزوه مثلها ، فعرفت ذلك في وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم مر بهم الثالثة فغمزوه بمثلها ، فوقف . ثم قال : أنسمعون يا معشر قريش أما والذي نفسي بيده ، لقد جئتكم بالذبح ... ثم استطردت الرواية إلى ما كان بين الرسول صلى الله عليه وسلم وهؤلاء الذين غمزوه بالقول ثلاث مرات وهو يطوف حول البيت في ذات اليوم واليوم التالي . فامعنى هذه العبارة الأخيرة في قول الرسول خسباً جاء في هذه القصة : ( لقد جئتكم بالذبح )

نعود إلى اللغة نجدها تقول : ذبحت الحيوان ذبحاً قطعت العروق المعروفة في موضع الذبح بالسكين ، والذبح الهلاك ، وهو مجاز ، فإنه من أسرع أسبابه ، وبه فسر حديث ولاية القضاء ( . . فكأنما ذبح بنير سكين ) ويطلق الذبح للتذكية ، وفي الحديث ( كل شيء في البحر مذبوح ) أى ذكى لا يحتاج إلى الذبح ، ويستعار الذبح للإحلال ، أى لجعل الشيء المحرم حلالاً ، وفي هذا حديث أبي الدرداء رضى الله عنه ( ذبح الخمر ،

---

(١) ج ١ ص ٢٠٩ و ٢١٠ طبعة ثلاثة دار احياء التراث العربى بيروت سنة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

الملح والشمس . ) أى أن وضع الملح فى الخمر مع وضعها فى الشمس  
يلذّبها أى يحولها خلا فتصبح حلا<sup>(١)</sup> .

فأى معنى لغوى للفظ الذبيح فى هذه القصة يعتد به ؟

لا يجوز أن يكون المراد المعنى الأصلى للذبيح ، وهو قطع العنق من الموضع  
المعروف ، لأن الله أبلغ الرسول فى القرآن : ( لا إكراه فى الدين )<sup>(٢)</sup>  
( إنك لا تهدى من أحببت )<sup>(٣)</sup> ( وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا  
فإن توليتم فاعلموا أنما على رسولنا البلاغ المبين )<sup>(٤)</sup> ( وأطيعوا الله  
وأطيعوا الرسول فإن توليتم فإنما على رسولنا البلاغ المبين )<sup>(٥)</sup> ( فإن تولوا  
فإنما عليك البلاغ المبين )<sup>(٦)</sup> وهو لم يفعل ذلك ، يعنى لم يذبح أحدا  
لا فى مكة ولا فى غيرها ، ولم يكره أحداً على اتباعه ، فيستبعد المعنى الأصلى  
لمعارضته للقرآن .

وإذا يكون المعنى المجازى هو المراد بهذا التهديد ، فإنهم قد غمزوه  
وعابوه وشتموه وهو يطوف بالبيت فهددهم بالهلاك ، بأن يدعو الله عليهم  
كما فعل السابقون من الأنبياء ، أو بالتطهير مما هم فيه من الشرك ، يعنى  
أنه جاءهم بالدين الصحيح الذى يتطهرون بآبائه ، وهذا المعنى الأخير  
هو المتفق مع ما أثر عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يدعو لقومه بالهداية  
إلى الإسلام . وبهذا البيان — من واقع القرآن والسنة ، ومن لغة العرب التى نزل  
بها القرآن — يظهر بوجه قاطع أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يهدد قومه  
بالذبيح الذى قصده هذا الكتيب وصرف القصة إليه وهو القتل ، فالرسول  
إنما كان يهدد بما يملك إزاله بهم ، لا بما يفوق قدرته الذاتية ، فقد كان  
ومن تبعوه قلة ، لا يستطيعون ذبح مخالف لهم ، وهو لم يفعل حتى بعد  
أن هاجر وصارت له عدة وعدد من المؤمنين :

- 
- (١) تاج العروس فى مادة : ذ.ب.ح .
  - (٢) من الآية ٢٥٦ من سورة البقرة .
  - (٣) من الآية ٥٦ من سورة القصص .
  - (٤) الآية ٦٢ من سورة المائدة .
  - (٥) الآية ١٢ من سورة التتقين .
  - (٦) الآية ٨٢ من سورة النحل .

بل إن تفسير الذبح في هذا التهديد بالمعنى المتبادر لهذا اللفظ يتعارض مع ما عرف عن رسول الله من خلق وحكمة ورحمة بالناس، وقد أكد القرآن كل هذه الصفات لرسول الله عليه الصلاة والسلام . قال تعالى : ( وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين )<sup>(١)</sup> وقال سبحانه : ( فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك )<sup>(٢)</sup> وقال : ( وإنك لعلى خلق عظيم )<sup>(٣)</sup> .

### ثانياً : الحكم بما أنزل الله :

في القرآن الكريم قول الله سبحانه : ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم )<sup>(٤)</sup> وقوله : ( ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين إلا خساراً )<sup>(٥)</sup> وقوله : ( وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واطقوا لعلكم ترحمون )<sup>(٦)</sup> وقوله ( ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين )<sup>(٧)</sup> .

وفي الحديث الشريف الذي رواه مالك في الموطأ . ( تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما . كتاب الله وسنة رسوله ) .

فالقرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة ، هما المرجع في التشريع الإسلامي ، فقد اشتملا على العقائد والعبادات والمعاملات ، وعلى أحكام وحكم وعلوم وفضائل وآداب وأنباء عن اليوم الآخر وغير هذا مما يلزم الإنسان في حياته وفي آخرته .

(١) الآية ١٠٧ من سورة الانبياء .

(٢) من الآية ١٥٦ من سورة آل عمران .

(٣) الآية ٤ من سورة القلم .

(٤) من الآية ٦٥ من سورة النساء .

(٥) الآية ٨٢ من سورة الاسراء .

(٦) الآية ١٥٥ من سورة الانعام .

(٧) من الآية ٨٩ من سورة النحل .

وقد أمر القرآن بالأخذ به ، وبما جاء به رسول الله ( أى سنته ) ذلك قول الله سبحانه ( وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا . . )<sup>(١)</sup> وقوله تعالى ( من يطع الرسول فقد أطاع الله )<sup>(٢)</sup> وقوله جل شأنه ( فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم )<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى ( إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون )<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى ( . . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون )<sup>(٥)</sup> وقوله تعالى ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون )<sup>(٦)</sup> وقوله تعالى ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون )<sup>(٧)</sup> . ذهب الخوارج إلى أن مرتكب الكبيرة كافر ، محتجين بهذه الآيات الثلاث الأخيرة ، وهذا النظر منهم غير صحيح . ذلك لأننا إذا رجعنا إلى قواعد اللغة ودلالات الحروف والأسماء نجد أن كلمة ( من ) الواردة في تلك الآيات من أسماء الموصول ، وهذه الأسماء لم توضع - في اللغة - للعموم ، بل هي للجنس ، تحتل العموم ، وتحتمل الخصوص . قال أهل العلم باللغة والتفسير ، وعلى هذا يكون المراد ، والمعنى ( والله أعلم ) أما من لم يحكم بشيء مما أنزل الله أصلاً فأولئك ، أى من ترك أحكام الله نهائياً وهجر شرعه كله ، هم الكافرون وهم الظالمون ، وهم الفاسقون ، وذلك بدليل ما سبق من الأحاديث الدالة على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج بها عن إيمانه وإسلامه وإنما يكون آثماً فقط . أو أن المراد في هذه الآيات بقول الله : ( . . بما أنزل الله .. ) هو التوراة ، بقرينة ما قبله وهو قوله : ( إنا أنزلنا التوراة . . ) وإذا أخذنا هذا المعنى كانت الآيات موجهة لليهود الذين كان كتابهم التوراة ، فإذا لم يحكموا بها كانوا كافرين أو ظالمين أو فاسقين ، والمسلمون غير متعبدين بما اختص

(١) من الآية ٧ من سورة الحشر .

(٢) من الآية ٨٠ من سورة النساء .

(٣) من الآية ٦٣ من سورة النور .

(٤) الآية ٥١ من سورة النور .

(٥) من الآية ٤٤ من سورة المائدة .

(٦) من الآية ٤٥ من سورة المائدة .

(٧) من الآية ٤٧ من سورة المائدة .



به غيرهم من الأمم السابقة ، فقد كانت - مثلاً - توبة أحدهم من ذنب ارتكبه قتل نفسه ( فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم )<sup>(١)</sup> وحرّم هذا في الإسلام ( .. ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً .. )<sup>(٢)</sup> وشرع بديلاً لقتل النفس التوبة بالاستغفار وبالصدقات .

وبهذا البيان يكون مجرد ترك بعض أوامر الله أو مجرد فعل ما حرم الله مع التصديق بصحة هذه الأوامر وضرورة العمل بها ، يكون هذا إثماً وفسقاً ، ولا يكون كفراً ، ما دام مجرد ترك أو فعل دون جحود أو استباحة .

وعلى ذلك يكون تكفير الحاكم لتركه بعض أحكام الله وحلوه دون تطبيق لا يستند إلى نص في القرآن أو في السنة ، وإنما نصوصها تسبغ عليه إثم هذه المخالفة ، ولا تخرجه بها من الإسلام ، ولعل فيا قاله رسول الله وأوردناه فيا سبق من قوله ( ثلاث من أصل الإيمان : الكف عن قال : لا إله إلا الله ، لا تكفره بذنب ، ولا تخرجه من الإسلام بعمل .. ) لعل في هذا الرد القاطع على دعوى تكفير المسلم الذي لم يحدد شيئاً من أصول الإسلام وشريعته .

### ثالثاً : بلادنا دار إسلام :

جاء في ص ٧ من هذا الكتيب أن أحكام الكفر تعلق ببلادنا ، وإن كان أكثر أهلها مسلمين ، وهذا قول مناقض للواقع ، فهذه الصلاة تؤدي ، وهذه المساجد مفتوحة وتبني ، وهذه الزكاة يؤديها المسلمون ، ويحجون بيت الله ، وحكم الإسلام ماض في الدولة ، إلا في بعض الأمور كالحلود والتعامل بالربا وغير هذا مما شملته القوانين الوضعية . وهذا لا يخرج الأمة والدولة عن أنها دولة مسلمة وشعب مسلم ، لأننا - حاكماً ومحكومين - نؤمن بحريم الربا والزنا والسرقة وغير هذا ، ونعتقد صادقين أن حكم الله خير وهو الأحق بالاتباع ، فلم نعتقد حل الربا وإن تعاملنا به ، ولم

(١) من الآية ٥٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النساء .

نعتقد حل الزنا والسرقة وغير هذا من الكبائر وإن وقع كل ذلك بيننا ، بل كلنا — محكومين وحاكين-نبغى حكم الله وشرعه ونعمل به في حدود استطاعتنا ، والله يقول ( فاتقوا الله ما استطعتم )<sup>(١)</sup> . وعقيدتنا في أمر الله بقدر ما وهبنا من قوة .

رابعاً : ما السبيل إلى تطبيق أحكام الله غير المنفذة . ؟ وهل يبيح هذا قتل الحاكم والخروج عليه ؟ .

نسوق لرسم الطريق والجواب عن هذا . الحديث الذي رواه الإمام مسلم في صحيحه عن عوف بن مالك قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ( خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ، وتصلون عليهم )<sup>(٢)</sup> ، ويصلون عليكم<sup>(٣)</sup> ، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم ، وتلعنونهم ويلعنونكم . قال : قلنا يا رسول الله : أفلا تناهضهم ؟ ( أى نقاتلهم ) قال : لا : ما أقاموا فيكم الصلاة . لا : ما أقاموا فيكم الصلاة تصلون عليهم ( يعنى تدعون لهم ) ومثله الحديث الذى رواه أحمد وأبو يعلى قال - ( يكون عليكم أمراء تطمئن إليهم القلوب وتلين لهم الجلود ، ثم يكون عليكم أمراء تشمئز منهم القلوب وتقشعر منهم الجلود . فقال رجل : أنقاتلهم يا رسول الله . ؟ قال : لا : ما أقاموا فيكم الصلاة ) . وروى الإمام مسلم في صحيحه عن أم سلمة ( هند بنت أبي حذيفة ) رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم : قال ( انه يستعمل عليكم أمراء ، فتعرفون وتنكرون ، فمن كرهه فقد برئ ، ومن أنكراه فقد سلم ، ولكن من رضى وتابع . قالوا : يا رسول الله ألا نقاتلهم . ؟ قال : لا : ما أقاموا فيكم الصلاة ) . ووهناه : أن من كرهه بقلبه ، ولم يستطع إنكاراً بيد ولا لسان ، فقد

(١) من الآية ١٦ من سورة الفلقين  
(٢٤٢) تصلون أى تدعون لهم ويدعون لكم ، لأن الصلاة في اللغة الدعاء .

برىء من الإثم وأدى وظيفته ، ومن أنكر بحسب طاقته فقد سلم من هذه المعصية ، ومن رضى بفعلهم وتابعهم فهو العاصى .

بهذه الأحاديث الصحيحة وغيرها نتهدى إلى أن الإسلام لا يبيح الخروج على الحاكم المسلم وقتله مادام مقبياً على الإسلام يعمل به ، حتى ولو بإقامة الصلاة فقط ، وأن على المسلمين إذا خالف الحاكم الإسلام أن يتولوه بالنصح والدعوة السليمة المستقيمة كما فى الحديث الصحيح: <sup>(١)</sup> ( الدين النصيحة . قلنا : لمن يا رسول الله . ؟ . قال : لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ) فإذا لم يقيم الحاكم حدود الله وينفذ شرعه تماماً ، فليست له طاعة فيما أمر من معصية أو منكر ، ومعنى هذا : أن الحكم بما أنزل الله لا يقتصر على الحاكم فى دولته ، بل يشمل كل أفراد المسلمين رجالاً ونساء ، عليهم الالتزام بأمر الله فيها افترض من طاعات ، والانهاء عما نهى من منكرات . ذلك أخذاً بمجموع نصوص القرآن والسنة ، وإلا فإن هذا الاتجاه والفكر الذى ساقه هذا الكتاب من باب من يقرأ قول الله ( فويل للمصلين ) <sup>(٢)</sup> . ويسكت ولا يتبعها بقوله ( الذين هم عن صلاتهم ساهون ) <sup>(٣)</sup> ومن يقرأ قول الله ( يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة . . ) <sup>(٤)</sup> ويسكت ولا يتبعها بقوله سبحانه ( وأنتم سكارى ) <sup>(٥)</sup> . بل إن هذا الفكر ممن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض ، ويقول فى دين الله بغير علم ، وذلك إثم عظيم يحمله كل من ييث هذا الفكر ، وعلى المجتمع مقاومته ونبذها ، وعلى الدولة الوقوف ضده . والسبيل المستقيم مع أصول الإسلام فى القرآن والسنة أن نطالب جميعاً بتطبيق أحكام الله دون نقصان بالأسوة الحسنة والحجة الواضحة ، لا بالقتل والقتال وتكفير المسلمين وإهدار حرماهم . هكذا أوضح رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعالى ( لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة . . ) <sup>(٦)</sup> وهكذا يجب أن نكون ، وأن تكون دعوتنا إلى الله وإلى تطبيق شرع الله وتعميق العمل به فى السلوك والحكم .

(١) رواه الترمذى ج ٨ ص ١١٣ و ١١٤ يشرح القاضى ابن العرى .

(٢) (٣٤٧) الأينان ٤ و ٥ من سورة الماعون .

(٣) (٥٤٤) الآية ٤٣ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب .

خامساً : آية السيف : ( ص ٢٧ - ٢٩ ) :

وقد عني الكتيب المعروف بها . وهى قول الله سبحانه فى سورة التوبة :  
( فإذا انسلك الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذلهم  
واحصرهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة  
فخلوا سبيلهم إن الله غفور رحيم )<sup>(١)</sup> . ونقل الكتاب أن هذه الآية نسخت  
مائة وأربع عشرة آية فى ثمان وأربعين سورة ، فهى ناسخة لكل آية فى القرآن  
فيها ذكر الإعراض والصبر على أذى الأعداء .

هذه الآية الكريمة ، كما هو منطوقها واردة فى مشركى العرب الذين  
لا عهد لهم ، حيث نبذت عهودهم ، وضرب الله لهم موعد الأربعة  
الأشهر الحرم ، وقد فرق القرآن فى المعاملة بين مشركى العرب ،  
والمشركين وأهل الكتاب من الأمم الأخرى . والأمر بقتال مشركى العرب  
فى هذه الآية وما قبلها مبنى على كونهم البادئين بقتال المسلمين والناكثين  
لعهودهم ، كما جاء فى آية تالية فى ذات السورة . ( ألا تقاتلون قوماً نكثوا  
أيمانهم وهوا بإخراج الرسول وهم بدعوكم أول مرة . . )<sup>(٢)</sup>

ولقد أطلق بعض الناس القول فى أن آية السيف ناسخة لغيرها من الآيات  
حسبنا نقل هذا الكتيب ، ولكن الصواب أنه لانسسخ ، وأن كل آية واردة  
فى موضعها ، كما أن الأصل أن الأعمال مقدم على الإهمال . بل إن  
آية السيف جاء فى آخرها ما يوقف حكم أولها : ( فإن تابوا وأقاموا  
الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم إن الله غفور رحيم )<sup>(٣)</sup> . فمن آمن وأسلم  
تاباً بذلك عن الشرك وأقام الصلاة وآتى الزكاة امتنع قتالهم وقتلهم .

فالآية موجهة إلى المشركين الكافرين بأصول الدين ، وغير موجهة إلى  
الأمر بقتال المسلمين ، فالاستدلال بها على أنها أمرة بقتال المشركين وغيرهم  
فى غير موضعه ، بل يناقض لفظها ، وفى صدد المشركين أجاز القرآن التعاهد

(١) الآية ٥ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ١٣ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ٥ من سورة التوبة .

معهم والوفاء بهذه المعاهدة في قوله تعالى ( .. إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم )<sup>(١)</sup> وقوله ( يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود .. )<sup>(٢)</sup> وقوله : ( .. وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولاً )<sup>(٣)</sup> . فكيف إذن يقال : إن آية السيف ناعمة لأمثال هذه الآيات التي نظمت التعااهد مع المشركين وغيرهم من أهل الكتاب ، وكيف يمدون حكمها إلى المسلم الذي ترك فرضاً من الفرائض عن غير جحود أو فعل موبقة منيأ عنها تحريماً ، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : ( أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فإذا قالوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ) وقد فسر الرسول صلى الله عليه وسلم هذا الحق بثلاث في قوله : ( لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان ، أو زناً بعد إحسان ، أو قتل نفس بنفس ) .

فكيف مع هذا يستباح قتل المسلم الذي يصل ويذكر ويتلو القرآن باسم آية السيف ؟ . فليقرعوا قول الله سبحانه : ( الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أثامهم كبير مقتاً عند الله وعند الذين آمنوا كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار )<sup>(٤)</sup> .

#### سادساً : السلاجقة والتتار :

هم أولئك الوثنيون الزاحفون من الشرق ، أخضعوا واحتلوا بلاد ماوراء النهر وتقدموا إلى العراق ، وظلوا يزحفون حتى وقعت في أيديهم أكثر الأراضي الإسلامية . ثم من بعدهم المغول التتار المتوحشون الوثنيون الذين سفكوا دماء المسلمين بالقدر الذي لم يفعله أحد من قبلهم ..

وقد وصف ابن الأثير فظائعهم ، وجعلهم مساجد بخاري اصطبلات خيل ، وتمزيقهم للقرآن الكريم ، وهدم مساجد سمرقند وبلغ فقال<sup>(٥)</sup> :

(١) من الآية ٧ من سورة التوبة .

(٢) من الآية الأولى من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٣٤ من سورة الاسراء .

(٤) الآية ٢٥ من سورة غافر .

(٥) ابن الأثير حوادث سنة ٦١٧ هـ .

( لقد بقيت عدة سنين معرضاً عن ذكر هذه الحادثة ، استعظماً لها  
كارها لذكرها ، فأنا أقدم إليها رجلاً وأؤخر أخرى ، فن الذى يسهل  
عليه نعى الإسلام إلى المسلمين ؟ ومن الذى يهون عليه ذكر ذلك . . ؟ .  
الخ . . . )

هؤلاءهم الذين حاربهم ابن تيمية وأفتى فى شأنهم فتاويه التى ولغ فيها هذا  
الكتيب اختصاراً وابتساراً واستدلالاتها فى غير موضعها .

أين هؤلاء من المسلمين فى مصر وأولى الأمر المسلمين فيها ، وهل هناك  
وجه للمقارنة بين أولئك الذين صنعوا بالمسلمين ماحملته كتب التاريخ فى  
بطونها وبين مصر حكامها وشعبها ، أو أن هناك وجهاً لتشبيه هؤلاء  
بأولئك . . ؟ .

هذا الكتيب إنما يروج مقال به المستشرقون من انتشار الإسلام بالسيف ،  
وواقع الإسلام قرآن وسنة ، وواقع تاريخه يقول لهم : ( . . كبرت  
كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً )<sup>(١)</sup> .

#### سابعاً : فتاوى ابن تيمية التى نقل منها الكتيب :

تقدم القول بأنه لاوجه للمقارنة بين حكام مصر المسلمين وبين التتار  
لكن هذا الكتيب قد أشار إلى فتوى لابن تيمية فى المسألة ٥١٦ من فتاويه فى  
باب الجهاد . وبمطالعة هذه الفتوى نرى أنها قد أوضحت حال التتار ، وأنهم  
وإن نطق بعضهم بكلمة الإسلام ، لكنهم لم يقيموا فروضه حيث يقول :

وقد شاهدنا عسكر القوم ، فرأينا جمهورهم لا يصلون ، ولم نر فى  
عسكرهم مؤذناً ، ولا إماماً ، وقد أخذوا من أموال المسلمين وذرائعهم  
وخربوا من ديارهم مالا يعلمه إلا الله ، ولم يكن معهم فى دولتهم إلا من كان  
من شر الخلق ، إما زنديق منافق ، لا يعتقد دين الإسلام فى الباطن ، وإما من هو  
من شر أهل البدع ، كالرافضة والجهمية ، والاتحادية ونحوهم ، إلى أن قال :

---

(١) من الآية الخامسة من سورة الكهف .

وهم يقاتلون على ملك جنكسخان : . . إلى أن قال : وهو ملك كافر مشرك من أعظم المشركين كفراً وفساداً وعدواناً من جنس يختصر وأمثاله إن اعتقاد التتار كان في جنكسخان عظيماً ، فإنهم يعتقدون أنه ابن الله .. إلخ هذه العبارات وأمثالها مما جاء في تسييب الفتوى تفصح عن أن ابن تيمية قد وقف على واقع حال التتار ، وأنهم كفار غير مسلمين وإن نطقوا بكلمة الإسلام تضليلاً للمسلمين .

فما لهذا الكتيب قد ابتسر الفتوى . ؟ - إن واضح هذا الكتاب وأتباعه تصديق عليهم الآية : ( . . أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون )<sup>(١)</sup> . أين هؤلاء التتار من جيش مصر الذى عبر وانتصر بهتاف الإسلام الله أكبر في شهر رمضان ورجاله صائمون مصلون يؤمهم العلماء ، وفي كل معسكر مسجد وإمام يذكرهم بالقرآن وبأحكام دين الله - إن هذه الأقوال الجائرة التى جاءت في هذا الكتيب فاسدة مخالفة للكتاب والسنة ( ألا ساء ما يحكون )<sup>(٢)</sup> .

لئلاً : هذا الكتيب لا ينتسب للإسلام وكل ما فيه أفكار سياسية :

نرى هذا واضحاً في الكثير من عناوينه :

#### ( أ ) الخلافة والبيعة على القتال :

إن الشورى هى أساس الحكم في الإسلام ، وبهذا أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم في قوله : ( وشاورهم في الأمر )<sup>(٣)</sup> أى في الأمور التى تتعلق بأمر الحياة والدولة ، لافى شأن الوحي والتشريع ، وما يأتى من عند الله . وقال سبحانه : ( وأمرهم بشورى بينهم )<sup>(٤)</sup> وقال : ( لست عليهم

(١) من الآية ٨٥ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة النحل .

(٣) من الآية ١٥٦ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ٢٨ من سورة الشورى .

بمسيطر<sup>(١)</sup> وقال : (وما أنت عليهم بجبار)<sup>(٢)</sup> . .

والحاكم في الإسلام وكيل عن الأمة ، لذلك كان من شأنها أن تختار الحكام وتزلمهم ، وتراقبهم في كل تصرفاتهم ، ويجب أن يكون الحاكم المسلم عادلاً قوياً في دينه ومقاومته لأهل البغى والعدوان .

ويتفق أهل العلم بالإسلام وأحكامه على أن ( خليفة المسلمين ) هو مجرد وكيل عن الأمة يخضع لسلطانها في جميع أموره ، وهو مثل أى فرد فيها فهو فرد عادى ، لا امتياز له ولا منزلة إلا بقدر عمله وعدله .

فالإسلام أول من سن بتلك الآيات مبدأ : الأمة مصدر السلطات . والإجماع متعقد منذ عصر الصحابة على وجوب تعيين حاكم للمسلمين ، استناداً إلى أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الموضع . ولم تحدد نصوص الإسلام طريقاً لاختيار الحاكم ( ولى الأمر ) لأن هذا مما يختلف باختلاف الأزمان والأماكن . ومن ثم : كان الاختيار بطريق الانتخاب المباشر أو غيره من الطرق داخلًا في نطاق الشورى في الإسلام .

وتسمية خليفة المسلمين أمر تحكمه عوامل السياسة في الأمة الإسلامية على امتداد أطرافها وأقطارها ، وليس من الأمور التي تتعطل من أجلها مصالح الناس وإقامة الدين ، بعد أن تفرق المسلمون إلى دول ودويلات ، لكن المهم أن يكون هناك الحاكم المسلم في كل دولة إسلامية ، ليقم أمور الناس وأمور الدين ، حتى إذا ما اجتمعت كلمة المسلمين كأمة وصاروا في دولة ذات كيان سياسى واحد يعرف العصر وأساليبه ، كما هم في واقع الدين أمة واحدة مع اختلاف لغاتهم وأوطانهم ، إذا اجتمعت الكلمة : حق عليهم أن يكون لهم حاكم واحد .

وانتخاب الحاكم بالطرق المقررة في كل عصر ، قائم مقام البيعة التي

(١) الآية ٢٢ من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ٤٥ من سورة ق .



ترددت في كتب فقهاء الشريعة ، فما البيعة إلا إدلاء بالرأى والتزام بالعهد وقد كان المسلمون يبايعون الرسول صلى الله عليه وسلم على الوقوف معه وحمايته مما يحمون منه أنفسهم ونساءهم وأولادهم ، فهو عهد والتزام منهم بحماية الرسول وحماية دعوته ، فقد كان يستوثق منهم لدينه بهذه البيعة . والقتال في ذاته ليس هدفاً — كما تقدم — وكما يقضى القرآن والسنة ، وإنما هو وسيلة لحماية الدين والبلاد ، ولم يكن آنذاك تجنيد إجباري وجيش نظامي متفرغ لهذه المهمة ، حتى إذا ما جيش عمرين الخطاب ومن بعده الجيوش ودون الدواوين ، لم يعد هناك مجال لهذه البيعة على القتال خارج صفوف جيش الدولة ، وإلا كان هؤلاء الذي يتبايعون على مثل هذا خارجين على جماعة المسلمين ، وحل قتالهم ، والأخذ على أيديهم .

ذلك ما يقتضيه القرآن والسنة وسيرة السلف الصالح ، فمن خرج على الجماعة كان الجزاء كما قال الله سبحانه : ( إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض . . )<sup>(١)</sup>

ماذا يعني لفظ الخليفة وتاريخه في الإسلام ؟ .

الخليفة اسم مصدر من استخلف ، والمصدر الاستخلاف ، وهذا المعنى دخل في الاصطلاح الشرعي في اسم الخليفة ومهمته ، فقد اصطلاح علماء الشريعة على أن الخليفة نائب في القيام في سياسة الأمة وتنفيذ الأحكام ، وقد توقف هذا اللقب بعد وفاة أبي بكر رضى الله عنه ، ولم يلقب بخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد من الخلفاء بعده ، وإنما أطلق عليهم اسم أمير المؤمنين ، وهذه الإمارة اصطلاح ليس من رسم الدين ولا من حكمه فلنسم الحاكم والياً أو رئيس جمهورية أو غير هذا من الأسماء التي يصطلاح عليها ، إذ لا مشاحة في الاصطلاح . فلهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً ؟ .

(١) من الآية ٣٣ من سورة المائدة .

أيربدون إطلاق اسم خليفة رسول الله على من يحسن القيام بأمر الدين ومن يخالفه ، كان أولى بهذا عمر بن الخطاب وأمثاله ، وهم قد رأوا أنهم أقل من أن يحملوا هذا اللقب فاستبدلوه بأمر المؤمنين لقباً للحاكم لا غير ليعطيه امتيازاً ، بل هو من أفراد المسلمين ولكنه ولي أمرهم باختيارهم .

## (ب) الإسلام والعلم :

جاء في كتيب ( الفريضة الغائبة ) تحت عنوان : الانشغال بطلب العلم ص ٢٢ وما بعدها :

إننا لم نسمع بقول واحد يبيح ترك أمر شرعى أو فرض من فرائض الإسلام بحجة العلم ، خاصة إذا كان هذا الفرض هو الجهاد ، نترك فرض عين من أجل فرض كفاية ، وحدود العلم : أن من علم فرضية الصلاة فعليه أن يصلى . . الخ ومن كتب هذا لم يقرأ القرآن ، وإذا كان قد قرأ فإنه لم يفهم ماقرأ ، أو أنه من آمن ببعض الكتاب وأعرض عن بعض :

فلنستعرض بعض ما أمر به القرآن الكريم وتوجيهاته إلى العلم والتعليم :  
إن أول نداء فتح الله به على نبيه لإيداناً بيده الوحي قول الله سبحانه<sup>(١)</sup> :

( اقرأ باسم ربك الذى خلق . خلق الإنسان من علق . اقرأ وربك الأكرم . الذى علم بالقلم . علم الإنسان ما لم يعلم ) . .

والقراءة طريق العلم والمعرفة ، ثم يذكر القرآن خلق الإنسان وتكوينه ويعين الله عليه بنعمة العلم .

وبالعلم أعلى الله قدر آدم على الملائكة المقربين فى قوله سبحانه :  
( وعلم آدم الأسماء كلها . . )<sup>(٢)</sup> .

---

(١) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من سورة العلق .

(٢) من الآية ٣١ من سورة البقرة .

والعلم فى الإسلام يتناول كل ما وجد فى هذا الكون ، فضلا عن العلم بالدين عقيدة وشريعة وآداباً وسلوكاً .

والعلم جهاد : فى الحديث الشريف قول الرسول صلى الله عليه وسلم ( من خرج فى طلب العلم فهو فى سبيل الله حتى يرجع ) رواه الترمذى عن أنس رضى الله عنه .

ولقد ذكر أمامه صلى الله عليه وسلم رجلاً ، عالم وعابد فقال : ( فضل العالم على العابد كفضلى على أدناكم . ) . رواه الترمذى عن أبى أمامة .

والإسلام يدعو إلى : دراسة الدين وفقهه — قال سبحانه : ( فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم )<sup>(١)</sup> ..

ويدعو إلى دراسة نفس الإنسان والكون فى قول الله ( سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم . . )<sup>(٢)</sup> ويدعو إلى دراسة التاريخ وأحوال السابقين من الأمم والشعوب فى قوله تعالى : ( أفلم يسيرا فى الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم . . )<sup>(٣)</sup> .

ويدعو إلى دراسة علم النبات والزراعة فى قول الله : ( فلينظر الإنسان إلى طعامه أنا صبينا الماء صبا ثم شققنا الأرض شقا . . )<sup>(٤)</sup> .

وإلى دراسة علم الحيوان فى قول الله : ( أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت . . )<sup>(٥)</sup> .

وإلى دراسة الفلك فى قول الله : ( وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظلمون . )<sup>(٦)</sup> .

وإلى دراسة الجغرافيا فى قول الله : ( وفى الأرض آيات للموقنين )<sup>(٧)</sup> .

---

(١) من الآية ١٢٢ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٥٣ من سورة فصلت .

(٣) من الآية ١٠ من سورة محمد .

(٤) الآيات ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ من سورة عبس .

(٥) الآية ١٧ من سورة الغاشية .

(٦) الآية ٢٧ من سورة يس .

(٧) الآية ٢٠ من سورة الذاريات .

وإلى دراسة الجيولوجيا في قول الله : ( ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها .. )<sup>(١)</sup> .

وإلى دراسة الكيمياء والفيزياء في قول الله : ( وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد .. )<sup>(٢)</sup> .

ولو ذهبنا نستقصي أوامر القرآن وحثه على العلم والتعلم وتفضيله العلماء على غيرهم ، وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الموطن لاحتجنا إلى كتاب بل إلى كتب .

وكما بدأ القرآن في النزول بكلمة العلم وتفضيله ( اقرأ باسم ربك ) .

كان افتداء الأسارى في بدر تعليم أولاد المسلمين القراءة والكتابة وهكذا كانت السنة الشريفة مع القرآن تبياناً وهداية إلى العلم . وهكذا كان شأن العلم في الإسلام .

فهل بعد هذه المنزلة نغض من شأنه ، ونقول إنه يكفي منه القليل ، والله يقول : ( قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون )<sup>(٣)</sup> .

إن هذه الدعوة الأثيمة إلى التقليل من فضل العلم ، هي دعوة إلى الأمية والبداية باسم الإسلام ، وفيها تحريض للشباب بالانصراف وهجر دراستهم في المدارس والجامعات والامتناع عن استيعاب العلوم ، علوم الدين وعلوم الدنيا ، وهي الدعوة التي أوى إليها بعض الشباب الذين غرر بهم هؤلاء المفسلون ، ونسى أولئك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لعبد الله بن عباس رضى الله عنهما بقوله : ( اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل ) وفي هذا الرد على الدعوة للانصراف عن العلوم الشرعية . وقد روى عن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال ( أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتعلم السريانية ) وهذه دعوة من رسول الله لأحد أصحابه ليتعلم لغة أخرى غير العربية ، وقال زيد ابن ثابت أيضاً : ( أمرني رسول الله أن أتعلم له كلمات من كتاب يهود .

(١) من الآية ٢٧ من سورة طه .

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الحديد .

(٣) من الآية ٦ من سورة الزمر .

وقال : إني والله لا آمن يهود على كتابي قال زيد : فما مربى نصف شهر حتى تعلمته له ، قال : فلما تعلمته كان إذا كتب إلى يهود كتبت إليهم وإذا كتبوا له قرأت كتابهم<sup>(١)</sup> .

### نابليون والأزهر وعلمائه :

جاء في ص ٢٣ من الكتيب : وهناك مجاهدون منذ بداية دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي عصور التابعين حتى عصور قريبة ، لم يكونوا علماء ، وفتح الله على أيديهم أمصاراً كثيرة ، ولم يحتاجوا بطلب العلم أو بمعرفة علم الحديث وأصول الفقه ، بل إن الله سبحانه وتعالى جعل على أيديهم نصراً للإسلام لم يقم به علماء الأزهر يوم أن دخل نابليون وجنوده الأزهر بالخيول والتعال ماذا فعلوا بعلمهم أمام تلك المهزلة ؟ .

وبهذا بلغ هذا الكتيب حداً مفراطاً في الخط من شأن العلم وجهاد العلماء إذا أهملنا علوم الحديث والفقه وأصول الفقه والتفسير والعقيدة ، وكل هذه العلوم الأصلية في الشريعة المنبثقة عن القرآن والسنة .

فما هو قوام هذا الدين ، وكيف يتعرف المسلمون أحكام الدين ؟ .

إن الرسول صلى الله عليه وسلم مكث بعد الرسالة نحو ثلاث عشرة سنة في مكة يعلم أتباعه أصول الدين وعلومه ، ولم يبدأ جهاده إلا بعد أن استقرت في قلوب جمهرة من أصحابه ، كانوا هم القادة في العلم والمرجع في الفتوى . ثم أليس في القرآن : ( فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم . . )<sup>(٢)</sup> وأليس فيه : ( فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون )<sup>(٣)</sup> . .

أبعد هذا نغض من شأن علم الحديث وأصول الفقه وغيرهما من علوم

(١) سنن الترمذي ج ٤ ص ١٦٧

(٢) من الآية ١٢٢ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ٧ من سورة الانبياء .

الدين ، ونقض كذلك من شأن علوم الحياة التي حث عليها القرآن حسبما تقدمت الإشارة إلى بعض أوامره في شأنها .

سيحان الله : هذا بهتان عظيم .

إن الكتيب يعيب على الأزهر وعلمائه بادعائه أنهم لم يعملوا شيئاً حين دخل نابليون وجنوده الأزهر بخيلهم ونعالمهم ، متجاهلاً التاريخ المسطور الأمين بوصف جهاد العلماء وقيادتهم لشعب مصر ، ومطاردتهم للاستعمار ومنذ عهد نابليون ومن قبله ومن بعده ، وهل خرج نابليون وأتباعه مدحورين إلا بجهاد الشعب بقيادة الأزهر ؟

وكان هذا هو الجهاد المشروع الذى أفتى به العلماء وقادوه من الأزهر ومن غير الأزهر ، وليس ذلك الجهاد الذى يستعمل فيه السلاح في غير موضعه ، أو يجاهد في غير عدو ، فيقتل المواطنين عدواناً وظلماً ، ويدعى لنفسه حق تكفير المسلمين واستباحة دماهم .

( ج ) التعامل مع غير المسلمين والاستعانة بهم :

في ص ٤٣ نقل الكتيب بعض الأحاديث في النهي عن الاستعانة بالمشرک والتعامل معه وهذا — كما تقدم — من باب : الإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعض ، وشرع الإسلام كل لا يتجزأ ، فلا بد حين نستقي حكماً ونستنبطه من القرآن والسنة أن نستوفي كل النصوص المؤدية إلى الحكم صحيحاً بمعرفه أهل الاختصاص والعلم بالأحكام .

وإذا رجعنا إلى سنة الرسول صلى الله عليه وسلم نجده قد استعان في هجرته بعبد الله بن أريقط وهو مشرك ، وقد اتخذ دليلاً لرحلة الهجرة يرشده إلى الطريق ، وقد رافقه حتى وصل إلى المدينة ، أليس هذا استعانة من الرسول بمشرك لم يتبع دينه بعد ؟ . ولما دخلت بلاد الفرس والروم في الإسلام ودون عمر بن الخطاب الدواوين ونقل عنهم بعض نظمهم الإدارية استعان في ذلك ببعض خبرائهم وهم على دينهم ، أليس هذا استعانة بغير المسلمين من أمير المؤمنين الذى ملأ الأرض عدلاً ، وكان القرآن ينزل مؤيداً لما اقترحه ورآه في كثير من أمور الدين والدنيا ؟ .

فالأصل في الإسلام التعامل مع الناس جميعاً ، المسلم وغير المسلم فيما لا يخالف نصاً صريحاً من كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو حكماً أجمع عليه المسلمون .

وبالإضافة إلى ماسبق من عمل الرسول صلى الله عليه وسلم واتخاذة مشركاً دليلاً ورائداً لرحلة الهجرة ، فقد ثبت في السنة وفي السيرة الشريفة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قبل دعوة يهودى لتناول الطعام في بيته ومعه السيدة عائشة قبل نزول آية الحجاب ، وقد قبل هدية امرأة يهودية وكانت الهدية شاة مسمومة . ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعه مرهونة عند يهودى ، وعمل على بن أبي طالب على يثر ليهودى بتمرات ، وعقد الرسول صلى الله عليه وسلم معاهدة مع اليهود بعد هجرته مباشرة ، وظل على عهده ومعاهدته لهم حتى تقضوها هم ، وجرى تعامل المسلمين في هذا العهد مع غيرهم من المخالفين في الدين في التجارة والزراعة وغيرهما ولم ينزعوا عن جيرانهم وكيف ينزعون والقرآن قد نزل وقال الله سبحانه لهم فيه : ( لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين )<sup>(١)</sup> . وقال : ( اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان . . )<sup>(٢)</sup> هل هناك إباحة للتعامل أكثر من تبادل الطعام بين المسلمين وغير المسلمين من أهل الكتاب وحل نسائهم زوجات للرجال من المسلمين ؟ كل ذلك ما لم يرد نص صريح في القرآن والسنة يمنع التعامل في شأن ما مع غير المسلمين ، ومن المأثور وإعمالاً لهذه الآية الكريمة : ( خالط الناس ودينك لا تنكلمه ) ويوضح هذا ويؤازره الحديث الشريف الذى رواه الترمذى وابن ماجه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : — ( الذى يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من

(١) الآية ٨ من سورة المائدة .

(٢) من الآية الخامسة من سورة المائدة .

الذى يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم .. (١) .

#### (د) الخدمة في الجيش :

إن الجيش هو عدة البلاد ، وهو المنوط به حاية أمنها الخارجى والداخلى ، وهو فى الجملة معهود إليه من الشعب بحماية الأرض والعرض وهو البديل المشروع للبيعة التى كانت تعقد بين أفراد المسلمين وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم للقتال ، فقد كان عهده معهم أن يمنعوه ( أى يدافعون عنه ) مما يمنعون منه أولادهم ونساءهم ، حتى إذا ما استقرت دولة المسلمين كان لها الجيش المنظم المتفرغ لهذه المهام ، وهذا نوع من الجهاد فإن المراقبة فى سبيل الله من الجهاد وحراسة الحدود والثغور من الجهاد فى سبيل الله ، وفى الحديث الشريف : ( عينان لا تمسهما النار عين بكت من خشية الله ، وعين باتت تحرس فى سبيل الله . ) . رواه الترمذى .

هل هناك وجه للمقارنة بين جيش مصر ، والتتار ؟

إن المفارقة ظاهرة حتى من تلك النبذ التى ساقها كتيب ( الفريضة الغائبة ) نقلا من فتاوى ابن تيمية .

إذ كيف نقارن بين جيش مصر الذى له فى كل معسكر مسجد وإمام يقيم بهم شعائر الإسلام ، ويصومون رمضان ، ويتلون القرآن ، ويقدمون أنفسهم فداء لاسترداد الأرض وتطهير العرض هاتفين فى كل موطن وموقع : الله أكبر . وبين التتار الذين وصفهم ابن تيمية بقوله : قد شاهدنا عسكرهم ، فرأينا جمهورهم لا يصلون ، ولم نر فى عسكرهم مؤذنا ولا إماما ، وقد أخذوا من أموال المسلمين وذرايعهم وخربوا من ديارهم ما لا يعلمه إلا الله . الخ . ماسبقت الإشارة إلى بعضه وموضعه من فتاويه ، وتاريخهم المظلم على ما تقدمت الإشارة إليه نقلا عن ابن الأثير المؤرخ .

---

(١) ج ٢ من أحياء الدين للغزالي مع تخريج الحافظ العراى للأحاديث .



تاسعاً : أفكار سياسية منحرفة عن الاسلام وخارجة عنه :

إن مستقى هذا الكتيب ومورده في جملته أفكار طائفة الخوارج ، وهم جماعة من أتباع علي بن أبي طالب رضى الله عنه خرجوا عليه بعد قبوله التحكيم في الحرب التي كانت بينه وبين معاوية بن أبي سفيان في شأن الخلافة ، ثم انقسم هؤلاء الخوارج من بعد ذلك إلى نحو عشرين فرقة ، كل واحدة منها تكفر الآخرى ، وقد سموا بهذا الاسم : إما - على حسب زعمهم وأوهامهم - لخروجهم في سبيل الله ، وإما للخروج على الأمة والجماعة ، وهذا هو واقع التسمية ، لأنهم في جملة مذاهبهم قد حكموا بالكفر على سيدنا علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه وعلى ابنه الحسن والحسين ، سبى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وابن عباس وأبي أيوب الأنصارى ، كما أكفروا أيضاً عائشة وعثمان وطلحة والزبير ، وأكفروا كل من لم يفارق علياً ومعاوية بعد التحكيم وأكفروا كل مسلم ارتكب ذنباً<sup>(١)</sup> .

وهي في ذات الوقت أفكار استشرافية ، روجها المستشرقون وأتباعهم في مصر وغيرها من بلاد المسلمين ، محرفين الكلم عن مواضعه ، مطلقين على بعض آيات القرآن عناوين لا تحملها ولا تصلح لها ، متأولين آياته ، بما يطابق أغراضهم وأهواءهم ، ابتغاء فتنة في الدين يثيرونها بين الناس حتى تلتبس عليهم الأمور ، فهم كمثل الشيطان إذ قال للإنسان اكفر ، فلما كفر قال إني بريء منك .

هؤلاء الخوارج - في تاريخهم القديم وما أشبه الليلة بالبارحة - لما طلبوا من عبد الله بن الزبير حين أرادوا الانضمام إليه في قتاله مع الأمويين بعد أن أكفروا على بن أبي طالب والزبير وطلحة ، لما طلبوا منه البراءة من هؤلاء رد عليهم بقوله : إن الله أمر - وله العزة والقدرة - في مخاطبته أكفر الكافرين وأعنى العاتين بأرق من هذا القول ، فقال لموسى وأخيه صلى الله عليهما :

(١) كتاب الفرق بين الفرق للبغدادى المتوفى سنة ٤٢٩ هـ ص ١٦٢ .

( اذهبوا إلى فرعون إنه طغى فقولوا له قولاً لينا لعله يتذكر أو يخشى )<sup>(١)</sup>  
فهم الآن يذيعون هذه الأفكار التي انطلمست<sup>(٢)</sup> ، ولم تبق إلا في بطون الكتب  
يقرؤها الدارسون لتاريخ الفرق .

هذا : ولا ينبغي أن يطلق على هؤلاء الذين اتخذوا هذا الكتيب منهجا  
وصف الجماعة الإسلامية ، أو المتطرفين في الدين أو المتعصبين له ، لأن  
الدين لا ينحرف ، وإنما ينحرف عنه ، ومن تطرف في الدين فقد انحرف  
عنه ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لأولئك نفر من أصحابه  
الذين ذهبوا إلى بيوتهم يسألون عن عبادته ، فلما أخبروا بها عدوها قليلة ،  
وقال أحدهم مالنا وله ، لقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ،  
أما أنا : فإني أصوم ولا أفطر ، وقال آخر : وأنا أقوم الليل ولا أنام  
وقال ثالث : وأنا أعتزل النساء ولا أتزوج ، فلما قابلهم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : قال لهم أنتم الذين قلتم البارحة كذا وكذا قالوا : نعم ، فقال لهم :  
أما أنا فأقوم وأنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء فن رغب عن سنتي فليس  
منى ) . هؤلاء لم ينحرفوا عن الدين ، فلم يتركوا العبادة ولكنهم تغالوا فيها  
فردهم الرسول إلى الصواب ، إلى العمل الوسط ، الذي يستدعون به طاعة  
ربهم ، والقيام بفرائضه ، يحلون الحلال ويحرمون الحرام . .

#### عاشراً : هل الجهاد فريضة غائبة ؟

إن الجهاد ماض إلى يوم القيامة : والجهاد قد يكون قتالا ، وقد يكون  
مجاهدة للنفس والشیطان . وإذا أمعنا النظر البصير في آيات القرآن الكريم  
وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم في شأن الجهاد بالقتال نجد أوامرها  
في هذا موجهة إلى قتال الكفار الذين تربصوا بالإسلام ونبي الإسلام ،  
وأرادوا إطفاء نور دعوته والقضاء عليه ، ولم يكن قتالا لنشر هذه الدعوة  
وإكراه الناس على الدخول فيها قسراً وجبراً — كما سلف — .

وللذلك لا نجد في القرآن ولا في السنة الأمر بالقتال موجهاً ضد المسلمين أو

(١) الإيتان ٤٣ و ٤٤ من سورة طه .

(٢) كتيب العقد الفريد ج ٢ ص ٣٦٤ .

ضد المواطنين من غير المسلمين ، إذ قد سمي الإسلام هؤلاء أهل الذمة ، لهم مالنا وعليهم ما علينا من حقوق وواجبات ، وأمر المسلمين بترك أهل الكتاب وما يدينون ، فيما يخص العقيدة والعبادة . فإذا حدث ما يستدعي القتال دفاعاً عن الدين والبلاد ، فذلك ما يدعو إليه الإسلام ويحرص عليه ، ويقوم به الجيش الذي استعد وأعد وأنيطت به هذه المهام ، وهذا هو الجهاد قتالاً ويكون الجهاد بمجاهدة النفس والشیطان ، وهذا هو نوع الجهاد المستمر الذي ينبغي على كل إنسان ، وعلى المسلم بوجه الخصوص أن يجاهد نفسه حتى يصلح من أمرها ، وتنطبع على الخير والبر والأمانة والوفاء بالعهد ، ومغالبة الشيطان والشر ، سعيّاً إلى طاعة الله ومَرْضاته ، وأداء فرائضه ، والانتباه عما نهى الله ورسوله عنه .

ولا يكون الجهاد بكفر المسلمين ، أو بالخروج على الجماعة والنظام الذي ارتضته في نطاق أحكام الإسلام .

ولا يكون الجهاد بتأويل آيات القرآن الكريم وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ما لا يحتمله ألفاظها وتحميلها معاني لا تحتويها مبانيها ، وإلا كان تحريفاً للكلم عن مواضعه ، وهو مما نهى الله سبحانه وتعالى عنه .

ولا يكون الجهاد بقتل النفس التي حرم الله قتلها ، لأن له نطاقاً حدده الله .

ولئنما الجهاد في مواضعه ماض إلى يوم القيامة ، جهاد بالقتال إذا لزم الأمر دفاعاً عن دين الله وعن بلاد المسلمين ، وعن النفس وعن المال وعن العرض ، وجهاد للنفس حتى تكون في طاعة الله ومجاهدة للشيطان ، فليس الجهاد فريضة غائية ، ولكنه فريضة ماضية إلى يوم القيامة في حدود أوامر الله وكما فسر رسول الله قوله سبحانه : ( وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبِعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ) (١) . صدق الله العظيم . . . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) الآية ١٥٣ من سورة الانعام .

. . . . .

[ نص كتاب الفريضة الغائبة (١) ]

بسم الله الرحمن الرحيم

« ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق ولا يكونوا كالذين أوتوا الكتاب من قبل فطال عليهم الأمد فقست قلوبهم وكثير منهم فاسقون » من سورة الحديد .  
قال عبد الله بن المبارك حدثنا صالح المري عن قتادة عن ابن عباس قال : ان الله استبطأ قلوب المؤمنين فعاتبهم على رأس ثلاث عشرة من نزول القرآن فقال « ألم يأن للذين آمنوا » الآية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله . أما بعد :

فان اصدق الحديث كتاب الله تعالى وخير الهدي هدى محمدا صلى الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار .  
● أما بعد :

فان الجهاد في سبيل الله بالرغم من أهميته القصوى وخطورته العظمى على مستقبل هذا الدين فقد أهمله علماء العصر وتجاهلوه بالرغم من علمهم بأنه السبيل الوحيد لعودة ورفع صرح الاسلام من جديد أتر كل مسلم مايهوى من افكاره وفلسفاته على خير طريق رسمه الله سبحانه وتعالى لعزة العباد ...

والذي لاشك فيه : هو ان طواغيت هذه الأرض لن تزول الا بقوة السيف ولذلك يقول صلى الله عليه وسلم : بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له وجعل رزقي تحت ظل رمحي وجعل الذلة والصغار على من خالف أمرى ومن تشبه بقوم فهو منهم » . أخرجه الامام احمد عن ابن عمر .

ويقول ابن رجب : « قوله صلى الله عليه وسلم بعثت بالسيف » يعني ان الله بعثه داعيا بالسيف الى توحيد الله بعد دعائه بالحجة فمن لم يستجب الى التوحيد بالقرآن والحجة والبيان دعى بالسيف .  
هديه صلى الله عليه وسلم في مكة :

ويخاطب رسول الله صلى الله عليه وسلم طواغيت مكة وهو بهسا ( استمعوا يا معشر قريش ، أما والذي نفس محمدا بيده لقد جئتكم بالذبح ) فأخذ القوم كلمته حتى ما فيهم رجل الا كانوا على رأسه طير واقع وحتى ان أشدهم عليه ذلك ليلقاه بأحسن ما يجد من القول حتى انه ليقول : انطلق

---

(١) آتينا ان ننقل نص الكتاب كما ورد في الأصل ، دون التعرض لتصحيح الأخطاء ما عدا ما ورد في آيات القرآن الكريم .

يا ابا القاسم راشدا فوالله ما كنت جهولا ورسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله ( لقد جئتمكم بالذبح ) قد رسم الطريق القويم الذى لا جدال فيه ولا مدهانة مع أئمة الكفر وقادة الضلال وهو في قلب مكة .

### الاسلام مقبل :

واقامة الدولة الاسلامية واعادة الخلافة قد بشر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فضلا عن كونها امر من أوامر المولى جل وعلا واجب على كل مسلم بذل قصارى جهده لتنفيذه .

( ا ) يقول عليه الصلاة والسلام : « ان الله زوى لى الارض غرايت مشرقها ومغربها وان امتى سيبلغ ملكها ما زوى لى منها » رواه مسلم وابو داود وابن ماجه والترمذى . وهذا لم يحدث الى الآن . حيث ان هناك بلادا لم يفتحها المسلمون فى اى عصر مضى الى الآن وسوف يحدث ان شاء الله .

( ب ) ويقول عليه الصلاة والسلام : ( ليلغن هذا الامر ما بلغ الليل والنهار ولا يترك الله بيت مدر ولا وبر الا اخذه هذا الدين بعز عزيز أو بذل ذليل عزا يعز به الله الاسلام وذلا يذل به الكفر ) رواه احمد والطبرانى وقال الهيثمى رجاله رجال الصحيح - المدر : اهل القرى والأمصار .

الوبر : اهل البوادي والمدن القرى .

( ج ) وفى الحديث الصحيح يقول ابو قبيل : كنا عند عبد الله بن عمرو ابن العاص وسئل اى المدينتين تفتح أولا القسطنطينية أو رومية ؟ فمدعا عبد الله بصندوق له حلق فخرج منه كتابا . قال : فقال عبد الله : بينما نحن حول رسول الله صلى الله عليه وسلم تكذب اذ سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم اى المدينتين تفتح أولا يعنى القسطنطينية أو رومية ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مدينة هرقل تفتح أولا القسطنطينية » . رواه احمد والدارمى ( رومية ) هى روما كما فى ( معجم البلدان ) وهى عاصمة ايطاليا اليوم .

وقد تحقق الفتح الاول على يد محمد الفاتح العثمانى وذلك بعد اكثر من ثمانمائة سنة من اخبار النبى صلى الله عليه وسلم بالفتح وسيحقق الفتح الثانى باذن الله ولابد ولتعلن نباه بعد حين .

( د ) تكون النبوة فيكم ما شاء الله ان تكون ثم يرفعها اذا شاء الله ان يرفعها ثم تكون خلافة على منهاج النبوة ، فتكون ما شاء الله ان تكون ثم يرفعها اذا شاء ان يرفعها ثم تكون ملكا عارضا فيكون ما شاء الله ان يكون ثم يرفعها اذا شاء ان يرفعها ثم تكون ملكا جبريا فتكون ما شاء الله ان تكون ثم يرفعها اذا شاء ان يرفعها ثم تكون خلافة على منهاج النبوة تعمل فى الناس بسنة النبى ويلقى الاسلام جرانة فى الارض يرضى عنها ساكن السماء وساكن الارض لا تدع السماء من قطر الا صبته مدرارا ولا تدع الارض من نباتها ولا بركاتها شيئا الا اخرجته « ذكره حذيفة مرفوعا ورواه الحافظ العرأتى من طريق احمد وقال هذا حسن صحيح .

والملك العارض قد انتهى والملك الجبرى هو عن طريق الانقلابات التى يحصل أصحابها على الحكم رغم ارادة الشعب ...

والحديث من البشرات بعودة الاسلام فى العصر الحالى بعد هذه الصحوة الاسلامية وينبىء ان لهم مستقبلا باهرا من الناحية الاقتصادية والزراعية .

### الرد على اليائسين :

ورد بعض اليائسين على هذا الحديث وهذه البشرات بحديث النبى صلى الله عليه وسلم عن انس : « اصبروا غاته لا يأتى زمان الا الذى بعده شرمه حتى تلقوا ربكم سمعت هذا من نبيكم عليه الصلاة والسلام » قال الترمذى حسن صحيح .. ويقولون لا داعى لاضاعة الجهد والوقت فى احلام .. وهنا نذكر قول النبى صلى الله عليه وسلم : « امتى امة مباركة لا تدرى اولها خير ام آخرها » رواه ابن عساکر عن عمرو بن عثمان اشتر السيوطى الى حسنه ولا تناقض بين الحديثين حيث ان خطاب النبى صلى الله عليه وسلم موجه الى جيل الصحابة حتى يلقوا ربهم ... وليس الحديث على عبويه بل هو من العام المخصوص ، وايضا بدليل احاديث المهدي الذى يظهر . فى آخر الزمان ويملا الأرض قسطا وعدلا بعد ان ملئت ظلما وجورا .

ويشر الله طائفة من المؤمنين بقوله عز وجل : ( وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكن لهم دينهم الذى ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم انما يعبدوننى لا يشركون بى شيئا ) من الآية ٥٥ سورة النور والله لا يخلف الميعاد . نساله جل وعلا ان يجعلنا منهم .

### اقامة الدولة الاسلامية

هو فرض انكره بعض المسلمين وتغافل عنه البعض مع ان الدليل على فرضية قيام الدولة واضح بين فى كتاب الله تبارك وتعالى فالله سبحانه وتعالى يقول : « وان احكم بينهم بما انزل الله » ويقول : ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون » . ويقول جل وعلا فى سورة النور عن فرضية احكام الاسلام : « سورة انزلناها وفرضناها » ومنه فان حكم اقامة حكم الله على هذه الأرض فرض على المسلمين وتكون احكام الله فرضا على المسلمين فبالنظر الى قيام الدولة الاسلامية فرض على المسلمين لان مالم يتم الواجب الا به فهو واجب وايضا اذا كانت الدولة لن تقوم الا بقتال فوجب علينا القتال .

ولقد اجمع المسلمون على فرضية اقامة الخلافة الاسلامية . واعلان الخلافة يعتمد على وجود النواة وهى الدولة الاسلامية . ومن مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية . فعلى كل مسلم السعى لاعادة الخلافة بجد لكيلا يقع تحت طائلة الحديث . والمقصود بالبيعة البيعة الخلافة .

## الدار التي نعيش فيها

ويبدو هنا تساؤل : هل نحن نعيش في دولة اسلامية ؟ من شروط الدولة ان تملوها احكام الاسلام وافتي الامام ابو حنيفة ان دار الاسلام تتحول الى دار كفر اذا توافرت ثلاثة شروط مجتمعة :

١ - ان تملوها احكام الكفر .

٢ - ذهاب الامان للمسلمين .

٣ - المتاخمة أو المجاورة ... وذلك بان تكون تلك الدار مجاورة لدار الكفر بحيث تكون مصدر خطر على المسلمين وسببا في ذهاب الأمن .

وافتي الامام محمد والامام ابو يوسف صاحبيا ابي حنيفة بأن حكم الدار تابع للأحكام التي تملوها فان كانت الأحكام التي تملوها هي احكام الاسلام ( فهي دار اسلام ) وان كانت الأحكام التي تملوها هي احكام كفر ( فهي دار كفر ) . بدائع الصنائع جزء ١ - وافتي شيخ الاسلام بن تيمية في كتابه الفتاوى الجزء الرابع ( كتاب الجهاد ) عندما سئل عن بلد تسمى ماريدين كانت تحكم بحكم الاسلام ثم تولى امرها اناس اقلوا فيها حكم الكفر هل هي دار حرب أو سلم ؟ فأجاب ان هذه مركب فيها المعنيان فهي ليست بمنزلة دار السلم التي يجري عليها احكام الاسلام ولا بمنزلة دار الحرب التي اهلها كفار بل هي قسم ثالث يعامل المسلم فيها بما يستحق ويعامل الخارج عن شريعة الاسلام بما يستحقه ... والحقيقة انه لهذه الأقوال لا نجد تناقضا بين اقوال الأئمة فأبو حنيفة وصاحبه لم يفكروا ان اهلها كفار ... فالسلم ان يستحق السلم والحرب ان يستحق الحرب ... فالدولة تحكم بأحكام الكفر بالرغم من ان اغلب اهلها مسلمون .

## الحاكم بغير ما أنزل الله

والاحكام التي تملو المسلمين اليوم هي احكام الكفر بل هي قوانين وضعها كفار وسيروا عليها المسلمين ويقول الله سبحانه وتعالى : في سورة المائدة : « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون » ( ٤٤/٥ ) فبعد ذهاب الخلافة نهائيا عام ١٩٢٤ واقتلاع احكام الاسلام كلها واستبدالها بأحكام وضعها كفار .. أصبحت حالتهم هي نفس حالة التتار . كما ثبت في تفسير ابن كثير لقوله سبحانه وتعالى في سورة المائدة ( ٥٠/٥ ) « أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون » .

قال ابن كثير : ينكر الله تعالى على من خرج عن حكم الله المحكم المشتعل على كل خير النهاى عن كل شر وعدل الى ما سواه من الآراء والاهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله كما كان اهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يصنعونها بأرائهم واهوائهم وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن ملهم جنكيزخان الذي وضع لهم الياسق وهو عبارة عن كتاب مجموع من احكام قد اقتبسها من شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملة الاسلامية وغيرها وفيها كثير من الاحكام اخذها من مجرد نظره وهواه فصارت شرعا متبعا يقدمونه على الحكم بكتاب الله وسنة رسول الله

صلى الله عليه وسلم فمن فعل ذلك كافر يجب قتاله حتى يرجع الى حكم الله ورسوله فلا يحكم سواه من كثير ولا قليل ، ابن كثير الجزء الثانى ص ٦٧ وحكام العصر قد تعددت أبواب الكفر التى خرجوا بها عن ملة الاسلام بحيث أصبح الأمر لا يشتبه على كل من تابع سيرتهم . هذا بالإضافة الى قضية الحكم . ويقول شيخ الاسلام ابن تيمية فى كتاب الفتاوى الكبرى باب الجهاد ص ٢٨٨ الجزء الرابع : ومعلوم بالاضطراد من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين أن من سوغ اتباع غير دين الاسلام أو اتباع شريعة غير شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وهو ككفر من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض الكتاب . كما قال تعالى : «ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا أولئك هم الكافرون حقا واعتدنا للكافرين عذابا مهينا » الآيتان ١٥٠ ، ١٥١ من سورة النساء .

### حكام المسلمين اليوم فى ردة عن الاسلام

فحكام هذا العصر فى ردة عن الاسلام تربوا على موائد الاستعمار سواء الصليبية أو الشيوعية أو الصهيونية . فهم لا يحلمون من الاسلام إلا الاسماء وان صلى وصام وادعى أنه مسلم . وقد استقرت السنة بأن عقوبة المرتد اعظم من عقوبة الكافر الاصلى من وجوه متعددة : منها أن المرتد يقتل وان كان عاجزا عن القتال بخلاف الكافر الاصلى الذى ليس هو من أهل القتال فانه لا يقتل عند أكثر العلماء كابى حنيفة ومالك وأحمد ولهذا كان مذهب الجمهور أن المرتد يقتل كما هو مذهب مالك والشافعى وأحمد . ومنها أن المرتد لا يرث ولا يترك ولا تؤكل ذبيحته بخلاف الكافر الاصلى الى غير ذلك من الاحكام . واذا كانت الردة عن أصل الدين اعظم من الكفر بأصل الدين فالردة عن شرائعه اعظم من الكفر بأصل الدين فالردة عن شرائعه اعظم من خروج الخارج الاصلى عن شرائعه . ويقول ابن تيمية ص ٢٩٣

وقد استقرت السنة بأن عقوبة المرتد اعظم من عقوبة الكافر الاصلى من وجوه متعددة منها . أن المرتد يقتل بكل حال ولا يضرب عليه جزية ولا تعد له ذمة بخلاف الكافر الاصلى ومنها . أن المرتد يقتل وان كان عاجزا عن القتال بخلاف الكافر الاصلى الذى ليس هو من أهل القتال فانه لا يقتل عند أكثر العلماء كابى حنيفة ومالك وأحمد ولهذا كان مذهب الجمهور أن المرتد يقتل كما هو مذهب مالك والشافعى وأحمد ومنها أن المرتد لا يرث ولا يترك ولا تؤكل ذبيحته بخلاف الكافر الاصلى الى غير ذلك من الاحكام واذا كانت الردة عن أصل الدين اعظم من الكفر بأصل الدين فالردة عن شرائعه اعظم من الكفر وخروج الخارج الاصلى عن شرائعه . اذا فما موقف المسلمين من هؤلاء ؟

يقول ابن تيمية ايضا فى نفس الباب ص ٢٨١ :

كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة فانه يجب قتالها باتفاق أئمة المسلمين وان تكلمت بالشهادتين فاذا أقرروا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلوات الخمس وجب قتالهم حتى يصلوا وان امتنعوا عن



الزكاة وجب قتالهم حتى يؤدوا الزكاة كذلك ان امتنعوا عن صيام شهر رمضان أو حج البيت العتيق وكذلك ان امتنعوا عن تحريم الفواحش أو الزنا أو الميسر أو الخمر أو غير ذلك من محرمات الشريعة ، وكذلك ان امتنعوا عن الحكم في الدماء والأموال والأعراض والأبضاع ونحوها بحكم الكتاب والسنة، كذلك ان امتنعوا عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وجهاد الكفار الى أن يسلموا ويؤدوا الجزية عن يد وهم صاغرون وكذلك ان اظهروا البدع المخالفة للكتاب والسنة واتباع السلف مثل أن يظهروا الاحاد في أسماء الله وآياته أو التكذيب بآيات الله وصفاته والتكذيب بقدره وقضائه أو التكذيب بما كان عليه جماعة المسلمين على عهد الخلفاء الراشدين أو الطعن في السابقين الاولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم باحسان أو مقاتلة المسلمين حتى يدخلوا في طاعتهم التي توجب الخروج عن شريعة الاسلام وامثال هذه الأمور قال تعالى : « وقتلوهم حتى لا تكون غفنة ويكون الدين كله لله » ولهذا قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فأنفوا بحرب من الله ورسوله » وهذه الآيات نزلت في أهل الطائفة لما دخلوا في الاسلام والتزموا بالصلاة والصيام ولكن امتنعوا عن ترك الربا فبين الله أنهم محاربون له ولرسوله اذا لم ينتهوا عن الربا والربا هو أخسر ما حربه الله وهو ما لا يؤخذ برضا صاحبه فاذا كان هؤلاء محاربين لله ورسوله يجب جهادهم فكيف لمن يترك كثيرا من شعائر الاسلام أو أكثرها كالقتار وقد اتفق علماء المسلمين على أن الطائفة ان امتنعت عن بعض واجبات الاسلام الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها اذا تكلموا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلاة والزكاة وصيام شهر رمضان أو حج البيت العتيق أو عن الحكم بينهم بالكتاب والسنة أو عن تحريم الفواحش أو الخمر أو نكاح ذوات المحارم أو عن استحلال النفوس والأموال بغير حق أو الربا أو الميسر أو الجهاد للكفار أو عن ضربهم الجزية على أهل الكتاب ، ونحو ذلك من شرائع الاسلام غانهم يقاتلون عليها حتى يكون الدين كله لله .

### المقارنة بين التتار وحكام اليوم

١ — واضح من قول ابن كثير في تفسير قوله تعالى: « أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون » ص ٦ بهذا الكتاب أنه لم يفرق بين كل من خرج عن الحكم بما أنزل الله أي من كان وبين التتار . . وفي الحقيقة أن كون التتار يحكمون بالياسق الذي اقتبس من شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملة الاسلامية وغيرها وفيها كثير من الاحكام اخذها من مجرد نظره وهواه . . فلا شك أن الياسق أقل جرما من شرائع وضعها الغرب لا تبت للاسلام بصلة ولا لاي من الشرائع .

٢ — وفي سؤال موجه الى شيخ الاسلام بن تيمية من مسلم غيور . يقول السائل واصفا حالهم للامام هؤلاء التتار الذين يقدمون الى الشام مرة بعد مرة وقد تكلموا بالشهادتين ولم يبقوا على الكفر الذي كانوا عليه في اول الامر فهل يجب قتالهم وما حكم من قد اخرجوه معهم كرها ( أي أنهم يضمون المسلمين الى صفوف جيشهم كرها « التجنيد الاجباري » ) وما حكم من يكون مع عسكريهم من المنتسبين الى العلم والفقه والتصوف ونحو ذلك وما يقال فيمن زعم أنهم مسلمون والمقاتلون لهم مسلمون وكلاهما ظالم

فلا يقاتل مع أحدهما .. ( وهى نفس الشبهة ) الموجودة الآن وسوف يتم توضيحها إن شاء الله . الفتاوى الكبرى ص ٢٨٠ ، ٢٨١ مسألة ( ٥١٦ ) .

٣ - ويقول ابن تيمية في وصف التتار ( ولم يكن معهم في دولتهم مولى لهم إلا من كان من شر الخلق أما زنديق منافق لا يعتقد دين الإسلام في الباطن أى أن يظهر الإسلام وأما من هؤلاء من هو شر أهل البدع كالرافضة والجهمية والأتاحرية ونحوهم ) وهم من أصحاب البدع ( وأما من أفجر الناس وأفسقهم وهم في بلادهم مع تمكنهم لا يحجون البيت العتيق وإن كان فيهم من يصلى ويصوم فليس الغالب عليهم أقام الصلاة وإيتاء الزكاة .. ليس ذلك هو الكائن ؟

٤ - وهم يقاتلون على ملك جنكيز خان ( اسم ملكهم ) فمن دخل في طاعتهم جعلوه وليهم وإن كان كافرا ، ومن خرج عن ذلك جعلوه عدوا لهم وإن كان من خيار المسلمين لا يقاتلون على الإسلام ولا يضعون الجزية والصغار بل غاية كثير من المسلمين منهم من أكبر أمرائهم ووزرائهم أن يكون المسلم عندهم كمن يعظمونه من المشركين من اليهود والنصارى . الفتاوى ص ٢٨٦

**ملحوظة :** ليست هذه الصفات هى نفس الصفات لحكام العصر هم وحاشيتهم الموالية لهم الذين عظموا أمر الحكام أكثر من تعظيمهم لخالفهم .

٥ - وفي صفحة ٢٨٧ يضيف شيخ الإسلام واصفا الموالين لجنكيزخان فيكتب بن كان فنيا يظهره من الإسلام يجعل محمدا جنكيز خان والأفهم مع أظهارهم للإسلام يعظمون أمر جنكيز خان كما يقاتلون المسلمين بل أعظم أولئك الكفار يبدلون له الطاعة والانقياد ويحملون اليه الأموال ويقرون له بالنبابة ولا يخالفون ما يأمرهم به إلا كما يخالف الخارج عن طاعة الإمام للإمام وهم يحاربون المسلمين ويعادونهم أعظم معادة ويطلبون من المسلمين الطاعة لهم وبذل الأموال والدخول في ما وضعه لهم الملك الكافر المشرك المشابه لفرعون أو النمرود ونحوهم بل هو أعظم فسادا في الأرض منهما .

٦ - ويضيف ابن تيمية ويقول : ( من دخل في طاعتهم الجاهلية وسنتهم الكفرية كان صديقهم ومن خالفهم كان عدوهم ولو كان من أنبياء الله ورسله وأوليائه ) ص ٢٨٨ .

٧ - ويضيف شيخ الإسلام متكلماً عن القضاء في عصر التتار فيقول : ( وكذلك وزيرهم السفية الملقب بالرشيد يحكم على هذه الاصناف ويقدم شرار المسلمين كالرافضة والملاحدة على خيار المسلمين أهل العلم والايمان حتى يتولى قضاء القضاة من كان أقرب الى الزندقة والاحاد والكفر بالله ورسوله .. بحيث تكون موافقة للكفار والمنافقين من اليهود والقرامطة والملاحدة والرافضة على ما يريدون أعظم من غيره ويتظاهرون من شريعة الإسلام بما لابد له منه لأجل من هناك من المسلمين حتى أن وزيرهم هذا الخبيث الملاحد المنافق صنف مصنفا مضمونه « ان النبي صلى الله عليه وسلم رضى بدين اليهود والنصارى وأنه لا ينكر عليهم ولا يذمون ولا يبهون عن دينهم ولا يؤمرون بالانتقال الى الإسلام واستدل الخبيث الجاهل بقول الله تعالى في سورة الكافرون : « قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون

ما اعبد ولا انا عابد ما عبدتم ولا ائتتم عابدون ما اعبد لكم دينكم ولى دين « وزعم ان هذه الآية تقتضى انه يرضى دينهم . قال وهذه الآية محكمة ليست منسوخة . . ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ الفتاوى الكبرى غسبحان الله . اليس مصنف وزير التتار هو نفس مصنف ( الاخاء الدينى ) و ( مجمع الاديان ) بل الآخر انقطع واجرم . .

### مجموعة فتاوى لابن تيمية تفيد في هذا العصر

ومن هنا يجدر بنا ان ننقل بعض فتاوى ابن تيمية في حكم هؤلاء . . وكنا قد ذكرنا فتواه في حكم بلدة ( ماردين ) التى كان يحكمها التتار بقوانين تجمع ما بين شريعة اليهود والنصارى وجزء من الاسلام وجزء من العقل والهوى فقال : اما كونها دار حرب او سلم فهى مركبة فيها المعنيان ليست بمنزلة دار السلم التى تسرى عليها احكام الاسلام لكون جندها مسلمين ولا بمنزلة دار الحرب التى اهلها كفار بل هى قسم ثالث يعامل المسلم فيها بما يستحقه ويقاتل الخارج عن شريعة الاسلام بما يستحقه .

### ما هو حكم اعانتهم ومساعدتهم ؟

يقول شيخ الاسلام ابن تيمية ردا على هذا السؤال ص ٢٨٠ ( باب الجهاد ) : « واعانة الخارجين عن شريعة دين الاسلام محرمة سواء كانوا اهل ( ماردين ) او غيرهم والمقيم بها ان كان عاجزا عن اقامة دينه وجبت الهجرة عليه والا استجبت ولم تجب . ومساعدتهم لعدو المسلمين بالانفس والأموال محرمة عليهم ويجب عليهم الاقتلاع عن ذلك بأى طريق أمكنهم من تغيب أو تعريض أو مصادعة فإذا لم يكن إلا بالهجرة تعينت» ويضيف ابن تيمية قاصدا اهل ماردين الذين يعاونون ( التتار « السلطة الحاكمة » ) . . ( ولا يحل سبهم عموما بالنفاق بل السب والرمى بالنفاق يقع على الصفات المذكورة في الكتاب والسنة . فيدخل فيها بعض اهل ماردين وغيرهم ) اى ليس كلهم .

### حكم الجنود المسلمين الذين يرفضون الخدمة في جيش التتار

ص ٢٨٠ مسألة (٥١٣) في رجل جندى وهو يريد الا يخدم ( الجواب ) اذا كان للمسلمين به منفعة وهو قادر عليها لا ينبغي له ان يترك ذلك لغير مصلحة راجعة على المسلمين . . بل كونه مقدما في الجهاد الذى يجعله الله ورسوله افضل من التطوع بالعبادة كصلاة التطوع والحج وصيام التطوع والله اعلم . .

### حكم اموالهم

مسألة (٥١٤) اذا دخل التتار الشام ونهبوا اموال النصارى والمسلمين ثم نهب المسلمون التتار وسلبوا القتلى منهم . . فهل المأخوذ من اموالهم وسلبهم حلال ام لا ؟ ( الجواب ) كل ما اخذ من التتار يخمس ويباح الانتفاع به ( ومعنى يخمس اى غنيمة ) .

## حكم قتالهم

يقول ابن تيمية في ص ٢٩٨ مسألة (٢١٧) .. قتال التتار الذين قدموا الى بلاد السلام واجب بالكتاب والسنة فان الله يقول في القرآن : « وتقاتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » والدين هو الطاعة فإذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله . وجب القتال حتى يكون الدين كله لله ولهذا قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله » وهذه الآية نزلت في اهل الطائف لما دخلوا في الاسلام والتزموا الصلاة والصيام ولكن امتنعوا عن ترك الربا بين الله اثمهم محاربون له ولرسوله فإذا كان هؤلاء محاربين لله ولرسوله يجب جهادهم فكيف بمن يترك كثيرا من شرائع الاسلام او أكثرها كالتتار وقد اتفق علماء المسلمين على ان الطائفة الممتنعة اذا امتنعت عن بعض الواجبات الاسلامية الظاهرة فانه يجب قتالها اذا تكلموا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلاة والزكاة او صيام شهر رمضان او حج البيت العتيق او عن الحكم بينهم بالكتاب والسنة او عن تحريم الفواحش أو الخمر أو تكاح ذوات المحارم أو استحلال ذوات النفوس والأموال بغير الحق أو الربا أو الميسر أو الجهاد للكفار أو عن ضربهم الجزية على اهل الكتاب ونحو ذلك من شرائع الاسلام فانهم يقاتلون عليها حتى يكون الدين كله لله . وقد ثبت في الصحيحين ان عمر لما ناظر ابا بكر في مائتي الزكاة . قال له ابو بكر : كيف لا اقاتل من ترك الحقوق التي أوجبها الله ورسوله وان كان قد أسلم كالزكاة وقال له فان الزكاة من حقها والله لو منعوني قتال بغير كانوا يؤدونها لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها .

قال عمر غيا هو الا ان رايت قد شرح الله صدر ابي بكر للقتال فعلمت انه الحق وقد ثبت في الصحيح غير مرة ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الحوارج وقال فيهم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرعون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية اينما لقيتموهم فاقتلوهم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة لكن ادركتهم لأقتلهم قتل عاد .

وقد اتفق السلف والائمة على قتال هؤلاء واول من قاتلهم على بن ابي طالب رضى الله عنه ومازال المسلمون في صدر خلافة بنى امية وبنى العباس مع الابرار وان كانوا ظلمة وكان الحجاج ونوابه ممن يقاتلونه فكل ائمة المسلمين يأمرهم بقتالهم والتتار واشباههم ( أمثال حكام اليوم ) أعظم خروجاً عن شريعة الاسلام من مائتي الزكاة والحوارج من اهل الطائف الذين امتنعوا عن ترك الربا فمن شك في قتالهم فهو اجهل الناس بدين الاسلام وحيث وجب قتالهم قوتلوا وأن كان منهم المكره ..

### هل قتالهم قتال بغى

يقول ابن تيمية ص ٢٨٣ باب الجهاد ( فقد يتوهم البعض ان هؤلاء التتار من اهل البغى المتأولين ويحكم فيهم بمثل هذه الاحكام كما ادخل

في هذا الحكم باتمى الزكاة والخوارج وسننين فساد هذا التوهم ان شاء الله ويقول ابن تيمية في ص ٢٩٦ : كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون حرمة فهو شهيد، فكيف يقتل هؤلاء الخارجين عن شرائع الاسلام المحاربين لله ولرسوله الذين صولهم وبغيهم اقل ما فيهم فان قتال المعتدين الصائين ثابت بالسنة والاجماع وهؤلاء صائلون معتدون على المسلمين في انفسهم واموالهم وحرمة من شر البغاة المتأولين الظالمين ولكن من زعم انهم يقاتلون كما تقاتل البغاة المتأولون ان يكون لهم تاويل سائغ خرجوا به ولهذا قالوا ان الامام يرأسهم فان ذكروا شبهة بينها وان ذكروا مظلمة ازالها غاي شبهة لهؤلاء المحاربين لله ولرسوله الساعين في الارض فسادا للخارجين عن شرائع الدين انهم ليقولون انهم اقوم بدين الاسلام علما وعملا من هذه الطائفة .

### حكم من والاهم ضد المسلمين

يقول ابن تيمية في ص ٢٩١ باب الجهاد : ( وكل من نفر اليهم من امراء العسكر وغير الامراء فحكمه حكمهم وفيهم من الردة عن شرائع الاسلام بقدر ما ارتد عنه من شرائع الاسلام واذا كان السلف قد سموا مائى الزكاة مرتدين مع كونهم يصومون ويصلون ولم يكونوا يقاتلون جماعة المسلمين فكيف بمن صار مع اعداء الله ورسله قاتلا للمسلمين » . ويقول ابن تيمية ص ٢٩٣ ( وبهذا يتبين ان من كان مسلما الاصل هو شر من الترك الذين كانوا كفارا فان المسلم الاصلى اذا ارتد عن بعض شرائعه اسوأ حالا ممن لم يدخل بعد في تلك الشرائع مفتقها او متصوفا او تاجرا او كاتباً او غير ذلك فهؤلاء شر من الترك الذين لم يدخلوا في تلك الشرائع واصروا على الكفر ولهذا يجد المسلمون من ضرر هؤلاء على الدين ما لا يجدونه من ضرر اولئك ويتقادون للاسلام وشرائعه وطاعة الله ورسوله اعظم انقياد من هؤلاء الذين ارتدوا عن بعض الدين وناقضوا في بعض وان تظاهروا بالانتمساب الى العلم والايمان ) .

### حكم من يخرج للقتال في صفوفهم مكرها

يقول ابن تيمية ص ٢٩٢ أيضا ( فانه لا ينضم اليهم طوعا من المظهرين الاسلام الا متافق او زنديق او فاسق فاجر ومن اخرجوه معهم مكرها فانه يثبت على نيته ونحن علينا ان نقاتل العسكر جميعه اذ لا يميز المكره من غيره ) ..

تحذير للمكره .. ويقول ابن تيمية محذرا المكره في ص ٢٩٥ باب الجهاد ( المكره على القتال في الفتنة ليس له ان يقاتل بل عليه افساد سلاحه وان يصبر حتى يقتل مظلوما فكيف بالمكره على قتال المسلمين مع الطائفة الخارجة عن شرائع الاسلام كمائى الزكاة والمرتدين ونحوهم فلا ريب ان هذا يجب عليه اذا اكره على الحضور ان لا يقااتل وان قتله المسلمون ... وان اكرهه بالقتل ليس حفظ نفسه بقتل ذلك المعصوم أولى من العكس فليس له ان يظلم غيره فيقتله لئلا يقتل هو ) .

## آراء وأهواء

ولكن هناك آراء في الحقل الاسلامي لازالة هؤلاء الحكام واقامة حكم الله عز وجل فما قدر هذه الآراء من الصحة .

## الجمعيات الخيرية

هناك من يقول اننا نقيم جمعيات تابعة للدولة تدفع الناس الى اقامة الصلاة وابتاء الزكاة وأعمال الخير ... والصلاة والزكاة وأعمال الخير تلك أوامر من الله عز وجل لا يجب علينا التفریط فيها ولكن اذا تساعلنا هل كل هذه الأعمال والعبادات هي التي سوف تقيم دولة الاسلام ؟ فالاجابة الفورية بدون ادنى تفكير هي .. لا .. هذا بالإضافة الى أن هذه الجمعيات خاضعة أصلا للدولة ومقيدة بسجلاتها وتسير بأوامرها .

## الطاعة والتربية وكثرة العبادة

وهناك من يقول ان علينا أن ننشغل بطاعة الله وبتربية المسلمين وعلينا بالاجتهاد في العبادة لأن كل هذا الذل الذي نعيش فيه من ذنوبنا ومن أعمالنا سلب علينا ويستدل أحيانا بالحكمة القائلة عن مالك بن دينار يقول الله عز وجل ( انا الله ملك الملوك قلوب الملوك بيدى فمن أطاعنى جعلتهم عليه رحمة ومن عصانى جعلتهم عليه نعمة فلا تشغلوا أنفسكم بسبب الملوك ولكن تبوا الى أعطفهم عليكم ) .

والحقيقة من ظن أن هذه الحكمة هي ناسخة لفريضة الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقد أهلك نفسه وأهلك من أطاعه واستمع له .. ومن يريد حقا أن ينشغل بأعلى درجات الطاعة وأن يكون في قمة العبادة فعليه بالجهاد في سبيل الله وذلك مع عدم إهمال بقية أركان الاسلام . ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصف الجهاد بأنه ذروة سنام الاسلام ويقول صلى الله عليه وسلم . ( من لم يغز أو تحدثه نفسه بالغزو مات ميتة جاهلية أو على شعبة من نفاق ) ولذلك يقول المجاهد في سبيل الله عبد الله بن المبارك الذي أبكى الفضيل .

يا عباد الحرمين لو أبصرتنا لعلبت انك بالعبادة طعب من كان يخضب خداه بدبوعه فنحورنا بدمائنا نتخضب ويقول البعض : ان الانشغال بالسياسة يقضى القلب ويلهى عن ذكر الله .. وأمثال هؤلاء كأنها يتجاهلون قول النبي صلى الله عليه وسلم « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر .. » والحق يقول : من يتكلم بهذه الفلسفات إما أنه لا يهتم بالاسلام أو هو جبان لا يريد أن يقف بصلابة مع حكم الله .

## قيام حزب اسلامي

وهناك من يقول : ان علينا أن نقيم حزبا اسلاميا في قائمة الاحزاب الموجودة وفي الحقيقة أن هذا يزيد الجمعيات الخيرية بكونه حزبا يتكلم

في السياسة بالإضافة الى ذلك فان الهدف الذى قام من اجله تحطيم دولة الكفر سوف يكون العمل عن طريق الحزب هو عكسه وهو بناء دولة الكفر فهم يشاركونهم في الآراء ... ويشاركون في عضوية المجالس التشريعية التى تشرع من دون الله .

### الاجتهاد من اجل الحصول على المناصب

وهناك من يقول ان على المسلمين الاجتهاد من اجل الحصول على المناصب فتملأ المراكز بالطبيب المسلم والمهندس المسلم وبذلك يسقط النظام الكافر وحده وبدون مجهود ويتكون الحاكم المسلم .. والذى يسمع هذا الكلام لأول وهلة يظنه خيالا او مزاحا ولكن الحقيقة ان بالحقل الاسلامى من يفلسف الامور بهذه الطريقة وهذا الكلام بالرغم من انه لا دليل له من الكتاب والسنة فان الواقع حائل دون تحقيقه .. فمهما وصل الامر الى تكوين اطباء مسلمين ومهندسين مسلمين فهم ايضا من بناة الدولة ولن يصل الأمر الى توصيل أى شخصية مسلمة الى منصب وزارى الا اذا كان مواليا للنظام موالاة كاملة .

### الدعوة فقط وتكوين قاعدة عريضة

ومنهم من يقول : ان الطريق لاقامة الدولة هو الدعوة فقط واقامة قاعدة عريضة وهذا لا يحقق قيام الدولة بالرغم من ان البعض جعل هذه النقطة اساس تراجعه عن الجهاد والحق ان الذى سيقم الدولة هم القلة المؤمنة .. والذين يستقيمون على امر الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم دائما قلة بدليل قول الله عز وجل « ولقليل من عبادى الشكور » وقوله سبحانه « وان تطع أكثر من فى الأرض يضلوك عن سبيل الله » وتلك سنة الله فى أرضه .. فمن أين سنأتى بهذه الكثرة المأمولة .. ويقول سبحانه « وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين » .

والاسلام لا ينتصر بالكثرة ماله سبحانه وتعالى يقول « كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله » ويقول سبحانه « ويوم حنين اذ أعجبكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا وضاقت عليكم الأرض بما رحبت » .. ويقول صلى الله عليه وسلم :

« ولينزعن الله الهبة من قلوب أعدائكم وليقذفن فى قلوبكم الوهن » وذلك بعد ان سأله صلى الله عليه وسلم « أو من قلة نحن يومئذيارسول الله قال بل انتم يومئذ كثير ولكن غثاء كغثاء السيل » .

ثم كيف تنجح الدعوة هذا النجاح العريض وكل الوسائل الاعلامية الآن تحت سيطرة الكفرة والفسقة والمحاربين لدين الله ... فالسعى المفيد حقا هو من اجل تحرير هذه الأجهزة الاعلامية من ايدى هؤلاء ... ومعلوم انه بمجرد النصر والتكبيك تكون هناك استجابة فيقول سبحانه وتعالى « اذا جاء نصر الله والفتح ورايت الناس يدخلون فى دين الله افواجا » .

ويجدر بنا فى استعراض هذه النقطة الرد على من يقول انه لا بد ان يكون الناس مسلمين حتى نطبق الاسلام عليهم كى يستجيبوا له وكى

لا نفشل في تطبيقه والذي يتشدد بهذا الكلام فهو انما يتم الاسلام بالنقص والعجز دون أن يشعر فهذا الدين الصالح للتطبيق في كل زمان ومكان وقادر على تسيير المسلم والكافر والفاسق والصالح والعالم والجاهل .. وإذا كان الناس يعيشون تحت احكام الكفر فكيف بهم اذا وجدوا انفسهم تحت حكم الاسلام الذي هو كله عدل .

وقد اخطأ الفهم من يفهم كلامى هذا بمعنى التوقف عن الدعوة ( دعوة الناس الى الاسلام ) فالأساس هو أن نأخذ الاسلام ككل ولكن ذلك رد على من جعل قضيته هى تكوين القاعدة العريضة وانشغل عن الجهاد بل من أجلها أوقفه وعطله .

### الهجرة

وهناك من يقول : ان الطريق لاقامة الدولة الاسلامية هو الهجرة الى بلد أخرى واقامة الدولة هناك ثم العودة مرة أخرى فاتحين ، ولتوفير جهد هؤلاء فعليهم أن يقيموا دولة الاسلام ببلدهم ثم يخرجوا منها فاتحين ... وهل هذه الهجرة شرعية أم لا ؟ . للاجابة على هذا التساؤل ندرس أنواع الهجرة الواردة في السنة في تفسير حديث فمن كانت هجرته الى الله ورسوله كانت هجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته الى ما هاجر اليه ، يقول ابن حجر : والهجرة الى الشيء الانتقال اليه عن غيره ، وفي الشرع « ترك ما نهى الله عنه » وقد وقعت في الاسلام على وجهين :

الأول : الانتقال من دار الخوف الى دار الأمن كما في هجرى الحبشة .  
ابتداء الهجرة من مكة الى المدينة .

الثاني : الهجرة من دار الكفر الى دار الإيمان وذلك بعد أن استقر النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهاجر اليه من أمكنه ذلك من المسلمين . ولا عجب في ذلك فان هناك من يقول انه سوف يهاجر الى الجبل ثم يعود فيلتقى بفرعون كما فعل موسى وبعد ذلك يخسف الله بفرعون وجنوده الأرض .. وكل هذه الشطحات ما نتجت الا من جراء ترك الاسلوب الصحيح والشرعى الوحيد لاقامة الدولة الاسلامية . اذا : فما هو الاسلوب الصحيح؟ يقول الله تعالى « كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم » ويقول سبحانه « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله » .

### الانشغال بطلب العلم

وهناك من يقول : ان الطريق الآن هو الانشغال بطلب العلم ، وكيف نجاهد ولسنا على علم وطلب العلم فريضة ولكننا لم نسمع بقول واحد يبيح ترك أمر شرعى أو فرض من فرائض الاسلام بحجة العلم خاصة اذا كان هذا الفرض هو الجهاد فكيف نترك فرض عين من أجل فرض كفاية .. ثم كيف يتأتى أن نكون قد تعلمنا أقل السنن والمستحبات وننادى بها ثم نترك فرضاً عظمه الرسول صلى الله عليه وسلم ثم الذى تعمق في العلم الى درجة انه عرف الصغيرة والكبيرة كيف يمر عليه قدر الجهاد



وعقوبة تأخيره أو التقصير فيه .. ومن يقول ان العلم جهاد عليه ان يعلم ان الفرض هو القتال لأن الله سبحانه وتعالى يقول ... « كتب عليكم القتال » ومعلوم ان رجلا شهد الشهادتين بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نزل ميدان القتال فقاتل حتى قتل قبل ان يفعل شيئا سواء في العلم أو في العبادة فبشره رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا العمل القليل بالأجر الكثير . وحدود العلم ان من علم فرضية الصلاة فعليه ان يصلى ، ومن علم فرضية الصيام فعليه ان يصوم كذلك ، ومن علم فرضية الجهاد فعليه ان يجاهد ومن يصرح بعدم علمه بأحكام الجهاد فعليه ان يعرف ان احكام الاسلام سهلة وميسرة لمن أخلص النية لله فعلى هذا ان ينوى الجهاد في سبيل الله ويعد ذلك فأحكام الجهاد تدرس بسهولة ويسر وفي وقت قصير قصير جدا والامر لا يحتاج الى .. ومن أراد ان يزداد من العلم فوق هذا الحد فليس هناك حكر على العلم فالعلم متاح للجميع اما تأخير الجهاد بحجة طلب العلم فذلك حجة لا حجة له .. وهناك مجاهدون منذ بداية دعوة النبي صلى الله عليه وسلم وفي عصور التابعين حتى عصور قريبة لم يكونوا علماء وفتح الله على أيديهم أمصارا كثيرة ولم يحتجوا بطلب العلم أو بمعرفة علم الحديث وأصول الفقه بل ان الله سبحانه وتعالى جعل على أيديهم نصرا للإسلام لم يقم به علماء الأزهر يوم ان دخل نابليون وجنوده الأزهر بالخيول والتعالم ماذا فعلوا بعلمهم امام تلك المهزلة .. فالعلم ليس هو السلاح الحاد والقاطع الذي سوف يقطع دابر الكافرين ولكن هذا السلاح الذي ذكره لنا المولى عز وجل في قوله « قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين » ونحن لا نحتر قدر العلم والعلماء بل ننادى به ولكن لا نحتج به في التخلي عن غرائض شرعها الله .

### بيان ان امة الاسلام تختلف عن الأمم الأخرى في امر القتال

يوضح الله تعالى ان هذه الأمة تختلف عن الأمم الأخرى في امر القتال ففي الأمم السابقة كان الله سبحانه وتعالى ينزل عذابه على الكفار واعداء دينه بالسفن الكونية كالخسف والفرق والصبحة والريح .. وهذا الوضع يختلف مع امة محمد صلى الله عليه وسلم فאלله سبحانه وتعالى يخاطبهم قائلا لهم « قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين » أى أنه على المسلم اولا ان ينفذ الامر بالقتال بيده ثم بعد ذلك يتدخل الله سبحانه وتعالى بالسفن الكونية وبذلك يتحقق النصر على أيدي المؤمنين من عند الله سبحانه وتعالى .

### الخروج على الصلح

جاء في صحيح مسلم بشرح النووي عن جنادة بن ابى أمية قال دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض فقلنا حدثنا اصلحك الله بحديث ينفع الله به سمعته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعناه فكان فيها أخذ علينا ان بايعنا على السمع والطاعة في منسطينا ومكرها وعسرنا ويسرنا واثرة علينا وان لا ننزع الامر اهلنا قال الا ان تروا كفرا بواحا عندكم من الله

فيه برهان . وبواح : أى ظاهر والمراد بالكفر هنا المعاصى . معنى عندكم من الله فيه برهان أى تعلمونه من دين الله . ويقول النسوى فى شرح الحديث ( قال القاضى عياض أجمع العلماء على أن الإمامة لا تتمتع لكافر وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل قال وكذا لو ترك إقامة الصلوات والدعاء إليها وكذلك قال عند جمهورهم المبدعة .. قال وقال بعض البصريين تعتقد له وتسند له لأنه متأول .. قال القاضى لو طرأ عليه كفر وتغيير للشرع أو بدعة خرج عن حكم الولاية وسقطت طاعته ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب امام عادل ان أمكنهم ذلك الا لطائفة وجبت عليهم القيام بخلع الكافر ( صحيح مسلم — باب الجهاد ) وهذا الباب هو أيضا رد على القائلين بأنه لا يجوز القتال الا تحت خليفة أو أمير .

ويقول ابن تيمية ( كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها باتفاق ائمة المسلمين وان تكلمت بالشهادتين ) .

( الفتاوى الكبرى باب الجهاد ص ٢٨١ ) .

### العدو القريب والعدو البعيد

وهناك قول بأن ميدان الجهاد اليوم هو تحرير القدس كارض مقدسة والحقيقة ان تحرير الاراضى المقدسة أمر شرعى واجب على كل مسلم ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف المؤمن بأنه كيس فطن أى أنه يعرف ما ينفع وما يضر ويقدم الحلول الحاسمة الجزرية وهذه نقطة تستلزم توضيح الآتى :

اولا — ان قتال العدو القريب أولى من قتال العدو البعيد .

ثانيا : ان دماء المسلمين التى مستنزفة حتى وان تحقق النصر فالسؤال الآن هل هذا النصر لصالح الدولة الاسلامية القائمة ؟ أم ان هذا النصر هو لصالح الحكم الكافر القائم وهو تثبيت لأركان الدولة الخارجة عن شرع الله .. وهؤلاء الحكام انما ينتهزون فرصة انكار هؤلاء المسلمين الوطنية فى تحقيق أغراضهم الغير اسلامية وان كان ظاهرها الاسلام فالقتال يجب ان يكون تحت راية مسلمة وقيادة مسلمة ولا خلاف فى ذلك .

ثالثا : ان أساس وجود الاستعمار فى بلاد الاسلام هم هؤلاء الحكام فالبدء بالقضاء على الاستعمار هو عمل غير مجد وغير مفيد وما هو الا مضيق للوقت . فعلى ان نركز على قضيتنا الاسلامية وهى اقامة شرع الله أولا فى بلدنا وجعل كلمة الله هى العليا .. فلاحظ ان ميدان الجهاد الاول هو اقتلاع تلك القيادات الكافرة واستبدالها بالنظام الاسلامى الكامل ومن هنا تكون الانطلاقة .

### الرد على من يقول ان الجهاد فى الاسلام للدفاع فقط

ويجدر بنا فى هذا الصدد الرد على من قال ان الجهاد فى الاسلام للدفاع وان الاسلام لم ينتشر بالسيف وهذا قول باطل رده عدد كبير ممن

يبرز في مجال الذنوة الإسلامية والصواب يجب به رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما سئل « أى الجهاد في سبيل الله .. قال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » فالقتال في الإسلام هو لرفع كلمة الله في الأرض سواء هجوما أو دفاعا .. والإسلام انتشر بالسيف ولكن في وجه أئمة الكفر الذين حجبهوا عن البشر ، وبمعد ذلك لا يكره أحد .. فواجب على المسلمين أن يرفعوا السيوف في وجوه القادة الذين يجربون الحق ويظهرون الباطل والا لن يصل الحق الى قلوب الناس واقرأ معي رسالة النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل .. عن ابن عباس في صحيح البخارى ونصها .

بسم الله الرحمن الرحيم : من محمد عبد الله ورسوله الى هرقل عظيم الروم : سلام على من اتبع الهدى — اما بعد : فاني ادموك بدعاية الاسلام .. اسلم تسلم يؤتلك الله اجره من ثوابه فان توليت فاني ادموك عليك اثم الاريسين « قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا اربابا من دون الله فان تولوا فقولوا اشهدوا باننا مسلمون » ونضيف نص رسالة النبي صلى الله عليه وسلم الى كسرى ايضا . بسم الله الرحمن الرحيم : من محمد رسول الله الى كسرى عظيم فارس .. سلام على من اتبع الهدى وأمن بالله ورسوله وشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله وادعوك بدعاء الله فاني انا رسول الله الى الناس كافة لأنذر من كان حيا ويحيى القول على الكافرين اسلم تسلم فان أبيت فان اثم المجوس عليك ( أخرجه بن جرير عن طريق ابن اسحاق ) .

وأخرج البيهقي نص رسالة الرسول الى أهل نجران وهي : باسم اله ابراهيم واسحاق ويعقوب : من محمد النبي رسول الله الى اسقف نجران وأهل نجران : سلام عليكم . فاني احمدا اليكم اله ابراهيم واسحاق ويعقوب اما بعد : فاني ادموك الى عبادة الله من عبادة العباد .. وادعوك الى ولاية الله من ولاية العباد .. فان أبيتم فالجزية .. فان أبيتم فقد أدنتمكم بحرب والسلام .

وقد أرسل صلى الله عليه وسلم رسائل مشابهة الى الموقس والى ملك اليمامة والى المنذر بن ساوى عظيم البحرين والى الحارث بن ابي شمر الفسائي والى الحارث بن عبد كلال الحميري والى ملكى عمان وغيرهم .

#### آية السيف

ولقد تكلم اغلب المفسرين في آية من آيات القرآن وسموها آية السيف وهي قول الله سبحانه وتعالى : « فاذا انسلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصوهم واقعدوا لهم كل مرصد » . قال الحافظ بن كثير في تفسير الآية ( قال الضحاك بن مزاحم : انها نسخت كل عهد بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أحد المشركين وكل عقد ومدة . وقال العوفي عن ابن عباس في هذه الآية : لم يبق لأحد من المشركين عهد ولا ذمة منذ نزلت براءة .

ويقول الحافظ محمد بن أحمد بن محمد بن جزى الكلبي صاحب تفسير التسهيل لعلوم التنزيل ( وتقدم هنا ما جاء من نسخ مسألة الكفار والمغو

عنهم والاعراض والصبر على اذاهم بالامر بقتالهم ليغنى ذلك عن تكراره في مواضعه فانه وقع منه في القرآن مائة وأربع عشرة آية من أربع وخمسين سورة نسخ ذلك كله بقوله : « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » ( كتب عليكم القتال ) .

وقال الحسين بن فضل فيها : هي آية السيف نسخت هذه كل آية في القرآن فيها ذكر الاعراض والصبر على اذى الاعداء . فالمعجب ممن يستدل بالآيات المنسوخة على ترك القتال والجهاد .

وقال الامام أبو عبد الله محمد بن حزم المتوفى سنة ٥٦ هـ في الناسخ والمنسوخ « باب الاعراض عن المشركين » ( في مائة وأربع عشرة آية في ثمان وأربعين سورة نسخ الكل بقوله عز وجل : « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » وسنذكرها في مواضعها ان شاء الله تعالى ) . . انتهت .

ويقول الامام المحقق أبو القاسم هبة الله بن سلامة : « اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم » ( الآية الثالثة هي الآية الثالثة وهي الناسخة ولكن نسخت من القرآن مائة آية وأربعاً وعشرين ثم صار آخرها ناسخاً لأولها وهي قوله تعالى : « فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم » ) ( كتاب الناسخ والمنسوخ ) .

### فاذا لقيتم الذين كفروا ضرب الرقاب

وقال السدي والضحاك : ان آية السيف منسوخة بآية « فاذا لقيتم الذين كفروا فغصب الرقاب حتى اذا اثخنتموهم فغسبوا الرقاب » فماذا بعد واما فداء » وهي اشد على المشركين من آية السيف وقال قتادة بالعكس ولا اعلم احداً خالف القول بالمنسوخ سوى السيوطي قال في كتاب الاتفاق ( الامر حين الضعف والقلة بالصبر بالصنيع ثم نسخ بايجاب القتال وهذا في الحقيقة ليس نسخاً بل هو من قسم المنسا كما قال تعالى « أو ننسأها » . . فالتسا هو الامر بالقتال الى ان يقوى المسلمون وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الاذى وبهذا يضعف ما لهج به كثيرون من ان الآية في ذلك منسوخة بآية السيف وليس كذلك بل هو المنسا . . وقال ذكر جماعة ان ما ورد من الخطاب والتوقيت والغاية مثل قوله في البقرة « فاعفوا واصفحوا حتى ياتي الله بآمره » حكم غير منسوخ لانه مؤجل باجل . انتهى كلام السيوطي .

وبالرغم من مخالفة السيوطي لكل الاقوال السابقة مما لا يدع مجالاً للشك بان الصواب هو الاخذ بالقول الاول . فبالاضافة الى ذلك فانه قد اخطأ من فهم ان القول بعدم نسخ آيات العفو والصفح يعنى تعطيل فريضة الجهاد والامر بالمعروف والنهي من المنكر . . أو اسقاط فرض الجهاد فرسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « الجهاد ماض الى يوم القيامة » ويقول الأستاذ عبد الوهاب خلاف في كتاب علم اصول الفقه ص ٢٢٧ فان كونه ماضياً الى يوم القيامة يدل على انه باق ما بقيت الدنيا . وتعطيل الجهاد بحجة المنسا ليس ايقافاً للغزو فقط ولكنه ايقافاً لنية الغزو ايضاً وخطورة ذلك في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لم يغز ا وتحذته نفسه بالغزو مات ميتة جاهلية » والامر المتفق عليه ان المسلمين كى يجاهدوا لابد لهم من قوة ولكن كيف تتحقق هذه القوة

وأنت معطل لفرض الجهاد والله سبحانه وتعالى يقول: «ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة ولكن كره الله انبعاثهم فثبطهم» فكذلك لا تريد الخروج يثبطه تركك للعدة فالمسلم الذي أوقف فرض الجهاد انى له ان يأخذ بأسباب القوة ويقول صلى الله عليه وسلم: «إذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة، وتركوا الجهاد في سبيل الله، وأخذوا أذناب البقر أنزل الله عليهم من السماء بلاء فلا يرفعه عنهم حتى يراجعوا دينهم» .

### مواقف المسلمين في القتال

جيوش المسلمين على مر العصور قليلو العدد والعدة ويواجهون جيوشاً أضعافهم ويحتج البعض بأن تلك خصوصية للرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام والرد على ذلك هو أن وعد الله بالنصر دائم مادامت السموات والأرض ومن الممكن أن تطلع على ما حدث مع ظهير الدين بابر الذي واجه الملك الهندوكى (دانا سنجى) وجيشه عشرون ألفاً وجيش الملك الهندوكى مائتا ألف وانتصر القائد المسلم بعد توبته عن شرب الخمر .. وغيره كثيرون ..

### المجتمع المكى والمجتمع المدنى

وهناك من يدعى أننا نعيش في مجتمع مكى مجتهداً في ذلك كى يحصل على رخصة بترك الجهاد في سبيل الله فإن من يضع نفسه في مجتمع مكى لكى يترك فريضة الجهاد فعليه أن يترك الصوم والصلاة وأن يأكل الزبا لأن الربا لم يحرم الا في المدينة .. والصواب هو أن مكة هى فترة نشأة الدعوة وقول الله سبحانه وتعالى «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً» قد نسخ كل هذه الأفكار التثبئية بحجة أننا مكيون فنحن لا نبداً كما بدأ النبو صلى الله عليه وسلم ولكن نأخذ بما انتهى به الشرع .. ونحن لسنا في مجتمع مكى ولسنا أيضاً في مجتمع مدنى ولكى نعرف المجتمع الذى نعيش فيه راجع فصل (الدار التى نعيش فيها) .

### القتال الآن فرض على كل مسلم

والله سبحانه وتعالى عندها فرض الصيام قال: «كتب عليكم ذلك كى يحصل الصيام» وفى أمر القتال قال: «كتب عليكم القتال» أى أن القتال فرض وذلك رد على من قال أن الفرض هو الجهاد ومن هنا يقول اننى اذا قتمت بواجب الدعوة فقد أدبت الفرض لأن ذلك جهاد . واذا خرجت في طلب العلم فأنا في سبيل الله حتى أرجع بنص الحديث فبذلك فقد أدبت الفرض .. فالفرض واضح بالنص القرآنى أنه القتال أى المواجهة والدم . والسؤال الآن: متى يكون الجهاد فرض عين ؟ يتعين الجهاد في ثلاثة مواضع :  
أولاً : اذا التقى الزحفان وتقابل الصفاان حرم على من حضر الانصراف وتعين عليهم المقام لقوله تعالى: «يا ايها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيراً» وقوله تعالى: «يا ايها الذين آمنوا اذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار» .

ثانياً : اذا نزل الكفار ببلد تعين على اهله قتالهم ودفعهم .  
ثالثاً : اذا استغفر الإمام قوماً لزيمهم النفر لقوله تعالى: «يا ايها الذين آمنوا ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم الى الأرض

أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل .  
الا تنفروا يعضدكم غزبا اليها ويستبدل قوما غيركم ولا تضروه شيئا والله  
على كل شيء قدير » وقال صلى الله عليه وسلم : « اذا استنفرتم  
فانفروا » .. انتهى .

وبالنسبة للاقطار الاسلامية فان العدو يقيم في ديارهم بل أصبح العدو  
يمتلك زمام الأمور وذلك العدو هم هؤلاء الحكام الذين انتزعوا قيادة المسلمين  
ومن هنا مجاهدتهم فرض عين هذا بالإضافة الى أن الجهاد الاسلامي اليوم  
يحتاج الى قطرة عرق كل مسلم .  
واعلم انه اذا كان الجهاد فرض عين فليس هناك استئذان للوالدين  
في الخروج للجهاد كما قال الفقهاء فمثله كمثله الصلاة والصوم ..

### مراتب الجهاد وليست مراحل الجهاد

الواضح أن الجهاد اليوم فرض عين على كل مسلم وبالرغم من ذلك  
نجد أن هناك من يحتج بأنه يحتاج الى تربية نفسه وأن الجهاد مراحل فهو  
مازال في مرحلة جهاد النفس ويستدل على ذلك بقول الامام بن القيم ..  
الذي قسم الجهاد الى مراتب :

- ١ - جهاد النفس .
- ٢ - جهاد الشيطان .
- ٣ - جهاد الكافر والمنافقين .

وهذا الاستدلال ينبيء من خلفه اما جهل كامل أو جبن فاحش . ذلك  
لأن ابن القيم قسم الجهاد الى مراتب ولم يقسمه الى مراحل .. والا فلعيننا  
أن نتوقف عن مجاهدة الشيطان حتى تنتهي من مرحلة جهاد النفس والحقيقة  
أن الثلاثة مراتب تسير سويا في خط مستقيم ونحن لا ننكر أن اقوانا ايماننا  
واكثرنا مجاهدة لنفسه اكثرنا ثباتا .. ولكن من يدرس السيرة يجد أنه  
عندما ينادى منادى الجهاد كان الجميع يتفر في سبيل الله حتى مرتكبي  
الكبيرة وحديثي العهد بالاسلام ويروى أن رجلا اسلم أثناء القتال ونزل  
في المعركة فقتل شهيدا فقال صلى الله عليه وسلم : « عمل قليل واجبر  
كثير » ..

وقصة أبو محجن الثقفي الذي كان يدهن الخمر وبلاؤه في حرب فارس  
مشهور وذكر بن القيم أن حديث « رجعنا من الجهاد الأصفر الى الجهاد  
الأكبر .. قيل ما الجهاد الأكبر يا رسول الله .. قال جهاد النفس »  
انه حديث موضوع ( المنار للسيف ) وما قصد بوضع هذا الحديث الا التقليل  
من شأن القتال بالسيف لشغل المسلمين عن قتال الكفار والمنافقين .

### خشية الفشل

وهناك قول باننا نخشى أن نقيم الدولة ثم بعد يوم أو يومين يحدث  
رد فعل مضاد يقضي على كل ما اتجزأه .  
والرد على ذلك هو أن اقامة الدولة الاسلامية هو تنفيذ لأمر الله  
ولسنا مطالبين بالنتائج والذي يتشدد بهذا القول الذي لا فائدة من ورائه  
الا تثبيط المسلمين عن تادية واجبههم الشرعي باقامة شرع الله قد نسي  
انه بمجرد سقوط الحكم للكافر فكل شيء سوف يصبح بأيدي المسلمين  
مما يستحيل معه سقوط الدولة المسلمة . ثم ان قوانين الاسلام ليست

قاصرة ولا ضعيفة عن اخضاع كل مفسد في الارض خارج عن امر الله .. وبالإضافة الى ذلك فان قوانين الله كلها عدل لن تجد سوى كل ترحاب حتى ممن لا يعرف الاسلام ولتوضيح موقف المنافقين في عدائهم للمسلمين ليظلمن الذين يخشون الفضل بقول المولى في سورة الحشر : « ألم تر الى الذين نافقوا يقولون لإخوانهم الذين كفروا من أهل الكتاب لئن أخرجتم لنخرجن معكم ولا نطيع فيكم أحدا أبدا وإن قوتلتهم لننصركم والله يشهد انهم لكاذبون لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم ليولن الأدبار ثم لا ينصرون » . وهذا وعد الله فانهم ( المنافقين ) اذا راوا ان القوة في صف الاسلام سوف يعودون مذعنين فلا تنخدع لهذه الأصوات فانها سرعان ما تخد وتضطئء .. وموقف المنافقين سوف يكون موقف كل أعداء الاسلام ويقول الله تعالى : « ان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم » .

### القيادة

وهناك من يحتج بعدم وجود قيادة تقود مسيرة الجهاد وهناك من يعلق امر الجهاد بوجود أمير أو خليفة .. والقائلون لهذا القول هم الذين ضيعوا القيادة وأوقفوا مسيرة الجهاد والرسول صلى الله عليه وسلم يحض المسلمين في أحاديثه على تكوين القيادات .. يروى أبو داود في كتاب الجهاد قال صلى الله عليه وسلم : « إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم » ومن هنا تدرك أن قيادة المسلمين بأيديهم هم الذين يظهرونها ويقول صلى الله عليه وسلم : « من استعمل على عصاة وفيهم من هو أرضى لله منه فقد خان الله ورسوله وجاعة المسلمين » رواه الحاكم ورمز السيوطي الى صحته .

فينبغي أن تكون للأحسن اسلاها ويقول صلى الله عليه وسلم لأبي ذر « انك ضعيف وانها امانة » وينبغي أن تكون للاقوى والامر نسبي، وما نستنتج أن قائد المسلمين فليس هناك حجة أن يدعى فقدان القيادة فانهم يستطيعون أن يخرجوا من أنفسهم القيادة . وإذا كان في القيادة شيء من القصور فما من شيء إلا ويمكن اكتسابه .. أما أن تفقد بحجة فقدان القيادة فهذا لا يجوز ..

وقد نجد ففيها ولكن ليس عالما بأحوال الزمان والقيادة والتنظيم وقد نجد العكس ولكن كل هذا لا يعفينا من إيجاد القيادة وأن نخرج انسابا لقيادتنا في وجود الشورى والنواقص يمكن استكمالها . والآن لم تعد هناك حجة لمسلم في ترك مربية الجهاد الملقاة على عاتقه فلا بد من البدء وبكل جهد في تنظيم عملية الجهاد لإعادة الاسلام لهذه الأمة وإقامة الدولة واستئصال طواغيت لا يزيدون عن كونهم بشر لم يجدوا أمالهم من يقيمهم بأمر الله سبحانه وتعالى .

### البيمة على القتال والموت

أخرج البخاري عن سلمة رضى الله عنه قال : بايعت النبي صلى الله عليه وسلم ثم عدلت الى ظل الشجرة فلما حف الناس قال يا ابن الأكواع ألا تباع . قلت بايعت يا رسول الله . قال : أيضا . فبايعته الثانية

فقلت له : يا أبا سلمة على أى شيء كنتم تباعون يومئذ . قال على الموت وأخرجه أيضا مسلم والترمذى .  
وأخرج البخارى ص ١٥ { أيضا عن عبد الله بن زيد رضى الله عنه قال : لما كان زمن الحرة أتاه فقال له ان ابن حنظلة يبيع الناس على الموت فقال : لا أبيع على هذا أحدا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرجه أيضا مسلم فى العين ص ١٥ والبيهقى .  
والرواية السابقة تفيد جواز البيعة على الموت ولسنا بصدد دراسة موقف عبد الله بن زيد . وهناك فارق بين بيعة الموت والبيعة المطلقة للخليفة فقط وليس معنى ذلك ان أمير الجند لا يطاع فمقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اطاعنى فقد اطاع الله ومن عصانى فقد عصى الله ومن يطع الأمير فطاعنى ومن يعصى الأمير فقد عصانى ( متفق عليه ) .  
وعن ابن عباس فى قوله تعالى « اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » نزلت فى عبد الله بن حذافة بعثه رسول الله فى سرية أى كان أمير جهاد . »

### التحريض على الجهاد فى سبيل الله

ولا يجب على المسلم الا ان يعد نفسه للجهاد فى سبيل الله فرسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ( انتدب الله لمن خرج فى سبيل الله لا يخرج فى الجهاد فى سبيل الله وإيمان بى وتصديق برسولى فهو على ضامن أن ادخله الجنة أو أرجعه الى مسكنه الذى خرج منه نائلا ما نال من أجر أو غنية ) متفق عليه .  
ويقول صلى الله عليه وسلم : من سال الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وان مات على فراشه . رواه مسلم والبيهقى عن أبى هريرة وجاء رجل رسول الله فقال دلنى على عمل يعدل الجهاد قال لا أجده . قال هل تستطيع ؟ اذا خرج المجاهد ان تدخل مسجدا ففقوم ولا تفتر وتصوم ولا تفطر قال ومن يستطيع ذلك . قال ابو هريرة ان فرض المجاهد ليستن ( يتحرك ) فى طوله يكتب له حسنات . رواه البخارى . ويقول صلى الله عليه وسلم : « للشهيد عند الله ست خصال . يغفر له من أول دفعة دم ، ويرى مقعده من الجنة ، ويجار من عذاب القبر ويأمن الفزع الأكبر ، ويحلى حلية الايمان ، ويزوج من الحور العين ، ويشفع فى سبعين من أقاربه ( الترمذى ) .

### عقوبة ترك الجهاد

ترك الجهاد هو السبب فيما يعيش فيه المسلمون اليوم من ذل ومهانة وتفقر وتزق فقد صدق نبيهم قول المولى عز وجل « يا أيها الذين آمنوا ما لكم اذا قيل لكم انفروا فى سبيل الله اثاقلتم الى الأرض ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة الا قليل . الا تنفروا يعذبكم عذابا أليها ويستبدل قوما غيركم ولا تضره شيئا والله على كل شيء قدير » سورة التوبة .

ويقول ابن كثير فى تفسير هذه الآيات ( هذا شروع فى عتاب من تخلف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة تبوك حين طابت الثمار والظلال فى شدة الحر وحجارة القيط فقال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا



ما لكم اذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اناقاتكم الى الارض » اى اذا دعيتم للجهاد في سبيل الله « اناقاتكم الى الارض » اى تكسلتم وملتم الى المقام في الدعة والخفض وطيب الثمار » ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة » ما لكم فعلتم رضا منكم بالدنيا بدلا من الآخرة ثم زهد ببارك وتعالى في الدنيا ورغب في الآخرة فقال : « فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل » ثم تواعد الله تعالى من ترك الجهاد فقال : « الا تنفروا يعذبكم عذابا اليها » قال ابن عباس استنفر رسول الله صلى الله عليه وسلم حيا من العرب فقتلوا عنه فأمسك الله عنهم القطر فكان عذابهم « ويستبدل قوما غيركم » اى لنصرة نبيه واقامة دينه . كما قال تعالى : « وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا امثالكم » ( ولا تضروه شيئا ) اى ولا تضروا الله شيئا بتوليكم عن الجهاد وتناقلكم عنه .

ويقول صلى الله عليه وسلم : « اذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتباعدوا بالعينة . وتركوا الجهاد في سبيل الله ، وأخذوا اذنان البقر أنزل عليهم من السماء بلاء فلا يرفعهم عنهم حتى يرجعوا دينهم » ، ولا يجب على مسلم ان يرضى ان يكون الآن في صفوف النساء كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جهادهم في الحج والعمرة .

### شبهات فقهية والرد عليها

هناك من يخشى الدخول في هذا النوع من القتال محتجا بأن الذين يواجهونه هم جنود فيهم المسلم وغيرهم الكافر . فكيف نقاتل مسلمين ؟ ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان القتال والمقتول في النار . ولقد تعرض شيخ الاسلام ابن تيمية لنفس السؤال فكانت مسألة من مسائل الفتاوى الكبرى . ( ٥١٧ ) في أجناد يمتنعون عن قتال التتار ويقولون ان فيهم من يفرج مكرها ( والجواب ) يقول ابن تيمية : ( فمن شك في قتالهم فهو أجهل الناس بدين الاسلام وحيث وجب قتالهم قوتلوا وان كان فيهم المكره باتفاق المسلمين كما قال العباس لما أسر يوم بدر يا رسول الله انى خرجت مكرها فقال النبى صلى الله عليه وسلم : « أما ظاهرك فكان علينا وأما سريرتك فالى الله . » وقد اتفق العلماء على ان جيش الكفار اذا تترسوا اى احتوا بين عندهم من أسرى المسلمين وخيف على المسلمين الضرر اذا لم يقاتلوا فانهم يقاتلون وان افضى ذلك الى قتل المسلمين الذين تترسوا بهم وان لم يخف على المسلمين ففي جواز القتال المفضى الى قتل هؤلاء المسلمين قولان مشهوران للعلماء وهؤلاء المسلمون اذا قتلوا كانوا شهداء ولا يترك الجهاد الواجب لأجل من يقتل شهيدا فان المسلمين اذا قاتلوا الكفار فمن قتل من المسلمين يكون شهيدا ومن قتل شهيدا وهو فى الباطن لا يستحق القتل لأجل مصلحة الاسلام كان شهيدا .

وقد ثبت فى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال : « يغزو جيش من الناس فبينما هم ببداء من الأرض اذ خسف بهم فقبيل يا رسول الله وفيهم المكره فقال يبعثون على نياتهم » فإذا كان العذاب الذى ينزله الله بالجيش الذى يغزو المسلمين ينزله بالمكره وغيره فكيف بالعذاب الذى يعذبهم الله به او بايدى المؤمنين كما قال تعالى : « قل هل تترصون بنا الا احدى الحسنيين ونحن نعلم اننا لا نقدر على التمييز بين المكره وغيره من عدده او بايدينا » ونحن نعلم اننا لا نقدر على التمييز بين المكره وغيره

فاذا قتلناهم بأمر الله كنا في ذلك باجورين ومعذورين وكانوا هم على نياتهم فمن كان مكرها لا يستطيع الامتناع فانه يحشر على نيته يوم القيامة فاذا قتل لاجل قيام الدين لم يكن ذلك باعظم من قتل من يقتل من عسكر المسلمين واما اذا هرب احدهم فان من الناس من يجعل قتالهم بمنزلة قتال البغاة المتاولين وهؤلاء اذا كان لهم طائفة ممتنعة فعل يجوز اتباع مدبرهم وقتل اسيرهم والاجهاز على جريحهم على قولين للعلماء مشهورين فقيل لا يفعل ذلك لان منادى على بن ابي طالب نادى يوم الجمل لا يتبع مدبر ولا يجهز على جريح ولا يقتل اسير وقيل بل يفعل ذلك لانه يوم الجمل لم يكن لهم طائفة ممتنعة وكان المقصود من القتال دفعهم فلما اندفعوا لم يكن الى ذلك حاجة بمنزلة دفع الصائم وقد روى انه يوم الجمل وصفين كان امرهم بخلاف ذلك فمن جعلهم بمنزلة البغاة المتاولين جعل فيهم هذين القولين .. والصواب ان هؤلاء ليسوا من البغاة المتاولين فان هؤلاء ليس لهم تأويل ساخن اصلا وانما هم من جنس الخوارج المارقين وامتنع الزكاة واهل الطائف ونحوهم ممن قوتلوا على ما خرجوا عنه من شرائع الاسلام وهذا موضع اشتبه على كثير من الناس من الفقهاء .

### اسلوب القتال المناسب

مع تقدم الزمن وتطور البشرية يبدو تساؤل .. لا شك ان اساليب القتال الحديثة قد تختلف شيئا ما عن اساليب القتال في عهد النبي صلى الله عليه وسلم .. فما هو اسلوب قتال المسلم في العصر الحديث ؟ وهل له ان يعمل عقله ورأيه ؟

### مخادعة الكفار من فنون القتال في الاسلام

يقول : ( الحرب خدعة ) ويقول النووي في شرح الحديث ( اتفق العلماء على جواز خداع الكفار في الحروب كيفما يمكن الخداع الا ان يكون فيه نقض عهد او امان فلا يحل ) ومعلوم انه لا عهد بيننا وبينهم حيث انهم محاربون لدين الله سبحانه وتعالى والمسلمون احرار في اختيار اسلوب القتال المناسب على ان تتحقق الخدعة وهي النصر باقل الخسائر وايسر السبل .

### اسلوب القتال في غزوة الاحزاب

بعد ان نجح سياسة اليهود في تاليب الاحزاب الكافرة على النبي صلى الله عليه وسلم ودعوته . واصبح الوضع خطيرا ، رسم المسلمون على عجل خطة فريدة لم تسمع العرب عنها من قبل ، فهم لا يعرفون الا قتال الميادين المكشوفة ، وتلك الخطة اشار بها الفارسي وهي حفر خندق عميق يحيط بالدينة من ناحية السهل ويغسل بين المدافعين والمغربين ، فاسلوب القتال ليس وحيا ولا سنة ثابتة ولكن المسلم له ان يعمل عقله ويدبر ويخطط والامر يعود فيه للمشورة .

### الكذب على الأعداء

وقد صح في الحديث جواز الكذب في ثلاثة اشياء .. قال الطبري : انها يجوز من الكذب في الحرب المعارضة دون حقيقة الكذب فانه لا يحل ..

هذا كلامه .. والظاهر هو اباحة حقيقة نفس الكذب لكن الاختصار على التعريض افضل والله اعلم ( سلم شرح النووي ) .

### تخطيطات اسلامية

ومن خلال دراسة السرايا يخرج المسلم بتخطيطات اسلامية وخدم قتالية تمضي احكامها على كثير من المسلمين ونذكر على سبيل المثال :

١ - سرية مقتل كعب بن الأشرف في السنة الثالثة من الهجرة : في صحيح البخارى عن جابر بن عبد الله قال صلى الله عليه وسلم من لعكب ابن الأشرف غانه قد آذى الله ورسوله فقام محمد بن مسلمة فقال يا رسول الله اتحب ان تقتله . قال نعم . قال : فاذن لى ان اتول شيئا ( وهو استئذان من النبى صلى الله عليه وسلم بأن يتكلم كلاما وحتى لو كان منافيا للإيمان وذلك لأظهار الكفر أمام كعب بن الأشرف فاذن له ) .

قال صلى الله عليه وسلم : قل : فأتاه محمد بن مسلمة فقال ان هذا الرجل ( يقصد النبى صلى الله عليه وسلم قد سالنا صدقة وقد عنانا وهذا القول ظاهره انكار الصدقة والتعدى على النبى صلى الله عليه وسلم وهذا كفر ) .. وهذا يفيد بانه من الممكن للمسلم اظهار موالاته الكلمة للعدو في الحرب ولو وصل الامر الى اظهار الشرك والكفر .

وانى قد أتيتك استسلفك .. قال : وايضا والله لملته ، قال انا قد اتبعناه فلا نحب ان ندعه حتى ننظر الى شيء يصير شأنه وقد أردنا ان تسلفنا وسقا او وسقين ، فقال كعب نعم : ارهنونى ، قالوا اى شيء تريد ؟ قالوا ارهنونى نساعكم .. قالوا كيف نرهك نساعنا وأنت لاجل العرب ؟ قال ارهنونى إيمانكم .. قالوا كيف نرهك إيماننا فيسب أحدهم فيقال رهن بوسق او وسقين هذا عار علينا .. ولكننا نرهك الامة ( اى السلاح ) .. فواعده ان يأتيه فجاءه ليلا ومعه أبو نائلة وهو أخو كعب من الرضاعة فدعاهم الى الحصن فنزل اليهم .. فقالت له امراته أين تخرج هذه الساعة ! فقال انما هو محمد بن مسلمة وأخى أبو نائلة وقال غير عمرو : فقالت له اسمع صوته كأنه يقطر ، قال انما هو أخى محمد بن مسلمة ورضيعى أبو نائلة ان الكريم اذا دعى الى طعنة بليل لأجاب .

قال ويدخل محمد بن مسلمة ومعه رجلان ميل لسفيان سماهم عمرو قال ( الحارث بن بشر ، وعياد بن بشر ) قال عمرو فقال محمد بن مسلمة اذا جاء فاني قاتل ( اى جابى بشعره ) فاشبهه ماذا رابتونى استبكت من رأسه فدوتكم فاضربوه ( وذلك هى طريقة للمكمن من قتله حيث انه كان ضخم الجثة قوى البنية ) وفى هذه القصة من الفوائد فى فن القتال الكثير وقد زعم بعض المستشرقين ومن فى قلوبهم مرض ان مقتل كعب بن الأشرف كان غدرا وخيانة له .. والرد عليهم هو ان ذلك الكافر قد نقض عهده وأبعن فى ايداء المسلمين وقد جاء اليهود الى النبى صلى الله عليه وسلم بعد مقتل كعب بن الأشرف فقالوا يا محمد : قد طرق اى قتل صاحبنا اللبلة وهو سيد من ساداتنا قتل غيلة بلا جرم ولا حدث علينا .. قال صلى الله عليه وسلم انه لو قر كبا تد غيره ممن هو على مثل رايه ما اغتيل ، ولكنه آذانا وهجانا بالشعر ولم يفعل هذا أحد منكم الا كان للسيف . ( الصارم المسلول على شاتم الرسول ص ٧١ لابن تيمية ) .

٢ - سرية عبد الله الى ابي سفيان ، وكانت في السنة الرابعة وسببها ان النبي بلغه ان شعبان بن خالد الهذلي يقيم بعمره وانه يجوع الجوع لحرب المسلمين فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله ابن انيس الجهني بقتله . قال عبد الله قلت يا رسول الله انعته ( صفه لى ) حتى أعرفه فقال صلى الله عليه وسلم : « انك اذا رأيته اذكرك الشيطان وآية ما بينك وبينه ذلك » قال : واستاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أقول ( هو نفس اذن محمد بن مسلمة ) فأذن لى ثم قال لى ( انتسب الى خزاعة ) ( وهذا كذب ولكنه مباح ) .

قال عبد الله : فعرفته تبعث ( أى بوصف ) رسول الله صلى الله عليه وسلم وشعرت بالخوف منه فقلت صدق رسول الله . قال عبد الله وكان وقت العصر قد دخل حين رأيته فخشيت ان تكون بينى وبينه محادثة تشغلنى عن الصلاة فصليت وأنا أمشي نحوه أومىء ايماء برأسى . فلما انتهيت اليه قال ممن الرجل ؟ قلت من خزاعة . سمعت بجمعك لحمد فجنك لاكون مملك ( وفى هذا القول اظهار الموالاة ) قال : أجل انى لاجمع له قال عبد الله فمضيت معه وحدثته فاستحلى حديثى وانشدته وقلت عجبا لما أحدث محمد من هذا الدين المحدث فارق الآباء وسفه احلامهم ( وهذا القول كثر ) . قال ( ابي سفيان ) انه لم يلق أحد يشبهنى ، وهو يتوكأ على عصا يهد الأرض حتى انتهى الى خباته وتفرق عنه أصحابه الى منازل قريبة منه وهم يطبقون به ، فقال : هلم يا اخا خزاعة فدنوت منه . فقال اجلس . قال عبد الله فجلست معه حتى اذا هذا الناس ونابوا اغترته فقتلته وأخذت رأسه ثم خرجت وتركت ظلماته منكبات عليه . فلما قدمت المدينة وجدت رسول الله عليه الصلاة والسلام فلما رأيته : قال : افلح الوجهه . قلت افلح وجهك يا رسول الله ، ثم وضعت الرأس بين يديه وأخبرته خبرى .

٣ - قصة نعيم بن مسعود في غزوة الاحزاب : لما جاء نعيم ابن مسعود مسلماً أوصاه ان يكتم اسلامه وردده على المشركين يوقع بينهم . فذهب نعيم الى بنى قريظة وقال لهم على هيئة النصيحة لا تقاتلوا مع القوم ( يقصد قريشا وغطفان ) حتى تأخذوا رهنا من اشرافهم يكونون بأيديكم . وذلك بعد ان ائتمهم ان قريشا وغطفان بصفتهم ليسوا من اهل المدينة فان حدث شيء لحقوا ببلادهم وتركوهم للنبي صلى الله عليه وسلم فقالوا له : لقد اشرت بالراى . ثم اتى قريشا واخبرهم ان يهود بنى قريظة قد ندموا على تحالفهم معهم وارسلوا الى محمد يقولون : ( هل يرضيك ان نأخذ لك من القليلتين رجلا من اشرافهم . فترضب أعناقهم ) . واتى غطفان فقال مثل ذلك . فارسل أبو سفيان ورعوس غطفان الى بنى قريظة عكرمة بن ابي جهل في نفر من قريش وغطفان فقالوا لهم : ( اغدوا للقتال حتى نناجز محمدا ) فأجابوا ان هذا يوم السبت لا نعمل فيه شيئا ولن نقاتل معكم حتى تعطونا رهنا من رجالكم يكونون بأيدينا ثقة لنا فاننا نخشى ان اشتد عليكم القتال ان تنتشروا الى بلادكم . فلما رجعت الرسل قالت قريش وغطفان ( والله الذى حدثكم به نعيم بن مسعود لحق ) انا والله لا ندفع اليكم رجلا واحدا من رجالنا . فقاتل بنو قريظة ان الذى ذكر لكم نعيم لحق . ومن هنا انشعب نعيم الفرقة في صفوف الاحزاب .

## نقطة هامة :

جواز انغماس المسلم في صفوف الكفار ان كان في ذلك مصلحة للمسلمين : يقول ابن تيمية في باب الجهاد صفحة ٢٩٦  
وقد روى مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم قصة اصحاب الأخدود .. وفيها ان الغلام امر بقتل نفسه لاجل مصلحة الدين ولهذا جوز الائمة الاربعة ان ينغمس المسلم في صف الكفار وان غلب على ظنه انهم يقتلونه اذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين . ويعنى كلام ابن تيمية جواز انغماس المسلم في صفوف الجيش الكافر وان ادى ذلك الى قتله حتى قبل ان يرى بعينه الفائدة من انغماسه .

## الدعوة قبل القتال

جواز الاغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الاسلام من غير اذار روى الامام مسلم عن بن عدى قال : كتبت الى نافع اسئلة عن الدعوة قبل القتال قال : فكتب الى : انها كان ذلك في اول الاسلام .. قد اغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بنى المصطلق وهم غارون واتعابهم تسقى على الماء فقتل مقاتلتهم وسبى سبيهم واصاب يومئذ قال يحي احسبه قال جويرية او قال البيته ابنة الحارث .  
الشرح : قال النووي في هذا الحديث جواز الاغارة على الكفار الذين بلغتهم الدعوة بغير اذار بالاغارة وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب حكاها المازرى القاضى . احدها : يجب الانذار مطلقا قال مالك وغيره .. وهذا ضعيف .. والثاني : لا يجب مطلقا وهذا اضعف منه او باطل ، والثالث يجب ان لم تبلغهم الدعوة ولا يجب ان بلغتهم لكن يستحب ، وهذا هو الصحيح وبه قال نافع مولى ابن عمر والحسن البصرى والثورى والليث والشافعى وأبو ثور وابن المنذر والجمهور .. وقال ابن المنذر وهو قول أكثر أهل العلم .. انتهى ( مسلم شرح النووى ) .

## جواز تبيت الكفار ورميهم وان ادى الى قتل ذراريهم الاغارة ليلا

عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة قال قلت : يا رسول الله انا نصيب في البيان من ذرارى المشركين ( ذريتهم ) قال : هم منهم .. ( رواه مسلم ) .  
الشرح : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حكم صبيان المشركين الذين يبيعون فيصاب من نسائهم وصبيانهم بالقتل فقال هم من آبائهم اى لا باس لان احكام آبائهم جارية عليهم في الميراث وفي النكاح وفي القصاص والديات وغير ذلك والمراد اذا لم يتعدوا من غير ضرورة .. انتهى .. ( مسلم شرح النووى باب الجهاد ) .

## الكف عن قصد النساء والرهبان والشيخ بالقتل

عن ابن عمر قال : وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازى النبي صلى الله عليه وسلم فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان والشيوخ ( رواه الجماعة الا النسائى ) .  
ويروى احمد وأبو داود أنه في احدى الغزوات مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على مقتولة مما اصابته المقدمة فوقفوا ينظرون اليها يعنى

وهم يتعجبون من خلقها حتى لحقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما كانت هذه لتقاتل . فقال لاحدهم الحق خالدًا فقل له لا تقتلوا ذرية ولا عسيفا ( اى اجبرا ) ..

وحديث ابن عباس السابق في جواز قتل الذرارى لا يتناقض مع هذا الحديث حيث أن لكل منهما حالة تختلف عن الأخرى .

### الاستعانة بمشرك

عن عائشة رضى الله عنها قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان بجرة الوبرة أدركه رجل قد كان يذكر منه جراً ونجدة فرح أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين راوه فلما أدركه قال الرسول الله صلى الله عليه وسلم : تؤمن بالله ورسوله قال : لا . فقال : أرجع فلن نستعين بمشرك .. قال ثم مضى حتى اذا كنا بالشجرة أدركنا الرجل فقال له كما قال أول مرة فقال له النبى صلى الله عليه وسلم كما قال أول مرة فقال : أرجع فلن نستعين بمشرك قالت : ثم رجع فأدركنا بالبيداء فقال له كما قال أول مرة تؤمن بالله ورسوله قال : نعم . فقال له صلى الله عليه وسلم فانتطلق ( رواه مسلم ) .. يقول النووى : قد جاء حديث آخر أن النبى صلى الله عليه وسلم استعان بصفوان بن أمية قبل اسلامه فآخذ طائفة من العلماء بالحديث الأول على إطلاقه وقال الشافعى وآخرون أن الكافر حسن الراى فى المسلمين ودعت الحاجة الى الاستعانة به استعين والا فيكره .

وحمل الحديثين هذين الحالتين ، واذا حضر الكافر بالاذن رضخ له ولا يسهم له وهذا هو مذهب مالك والشافعى وأبو حنيفة والجمهور وقال الزهرى والأوزاعى يسهم له والله أعلم .. انتهى .. ( مسلم بشرح النووى ) باب الجهاد .

ويقول مالك فى الاستعانة بالمشركين والكفرة « الا أن يكونوا خداما للمسلمين فيجوز » .. وقال أبو حنيفة يستعان بهم ويعاونون على الإطلاق متى كان الاسلام هو الغالب الجارى عليهم فان كان حكم الشرك هو الغالب كره .

وقال الشافعى يجوز وذلك بشرطين : أحدهما أن يكون بالمسلمين قلة ويكون المشركون كثرة .

والثانى : أن يعلم من المشركين حسن راى فى الاسلام وميل اليه ومتى استعان بهم رضخ لهم ولم يسهم ( اى أعطاهم مكافأة ولم يشركهم فى سهام المسلمين من الفدية ) .

### جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها

روى الامام مسلم عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق نخل بنى النضير وقطع وهى البويرة زاد قتبية وابن رافع فى حديثهما فأنزل الله عز وجل : « ما قطعتم من لينة أو تركتوها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين » ( مسلم شرح النووى الجزء ١٢ ) . قال النووى فى شرح الحديث : فى هذا الحديث جواز قطع شجر الكفار وإحراقه ( مسلم شرح النووى باب الجهاد ) .

### من خشي الأسر فله أن يستأمر وله أن يقاتل حتى يقتل

عن أبي هريرة ( بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم غرة رهطا عينا . وأمر عليهم عاصم بن ثابت الأنصاري ، غانطلقوا حتى إذا كانوا بالهذأة وهو بين عسفان ومكة ذكروا لبني لحيان فنفروا لهم قريبا من مائتي رجل كلهم رام ، فالتصوا أثرهم فلما رأهم عاصم وأصحابه لجئوا إلى مدغد وأحاط بهم القوم ، فقاتلوا لهم أنزلوا وأعطوا بأيديكم ولكم العهد والميثاق أن لا قتل منكم أحدا ، قال عاصم بن ثابت أمير السرية : أما أنا فوالله لا أنزل اليوم في ذمة كافر ، اللهم خبر عنا نبيك ، فرمهم بالنبل فقتلوا عاصمها في سبعة ، فنزل إليهم ثلاثة وهطر بالعهد والميثاق منهم : حبيب الأنصاري ، وابن دثنة ورجل آخر ، فلما استمكنوا منهم أطلقوا أوتار قسيهم فأوثقوهم فقتل الرجل الثالث : هذا أول القدر والله لا أصحبكم أن لى في هؤلاء لأسوة يريد القتلى ، فجروه وعالجوه على أن يصحبهم فأبى ، فقتلوه وانطلقوا . بخبيب وابن دثنة حتى باعوهما بمكة بعد وقعة بدر ، وذكر قصة قتل حبيب ، إلى أن قال استجاب الله لعاصم بن ثابت يوم أصيب . فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه خبرهم وما أصيبوا ( مختصر لأحمد والبخارى وأبو داود .

### تنظيم الجيش المسلم

✽ عن عمار بن ياسر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يستحب للرجل أن يقاتل تحت راية قومه » رواه أحمد .  
✽ وعن البراء بن عازب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انكم ستلقون العدو غدا وإن شعاركم حم لا ينصرون » رواه أحمد .  
✽ وعن الحسن بن قيس بن عباد قال : « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون الصوت عند القتال » رواه أبو داود .

### الأوقات التي يستحب الخروج فيها للفرو

عن كعب بن مالك ( أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج في يوم الخبيس في غزوة تبوك وكان يحب أن يخرج يوم الخبيس ) متفق عليه .  
وعن النعمان بن مقرن ( أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا لم يقاتل في أول النهار أخر القتال حتى تزول الشمس وتهب الرياح وينزل النصر ) رواه أحمد وأبو داود وصححه البخارى . وقال : « انتظر حتى تهب الأرواح وتحضر الصلوات » .

### استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو وأدعية القتال

من أدعيته صلى الله عليه وسلم في القتال « اللهم منزل الكتاب ومجرى السحاب وهازم الأحزاب اهزمهم وانصرنا عليهم » ( صحيح مسلم ) .

### أمر هام يجب التنبيه عليه

الإخلاص في الجهاد في سبيل الله : والإخلاص هو تجريد قصد التقرب إلى الله عز وجل من جميع الشوائب .. وقيل هو نسيان رؤية الخلق بدوام النظر إلى الخالق .

وفي باب تلبس إبليس على الغزاة يذكر الإمام ابن الجوزي « قد لبس إبليس على خلق كثير فخرجوا إلى الجهاد ونيتهم الجاهة والرياء

ليقال فلان غاز وربما كان المقصود أن يقال شجاع أو كان طلب الغنيمة  
وانها الأعمال بالنيات » .

عن أبي موسى قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :  
يا رسول الله ارايت الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء فأى  
ذلك فى سبيل الله فقال صلى الله عليه وسلم : من قاتل لتكون كلمة الله هى  
العليا فهو فى سبيل الله . أخرجاه وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال  
ايكم أن تقولوا مات فلان شهيدا أو قتل شهيدا فإن الرجل ليقاتل ليغنم  
ويقاتل ليذكر ويقاتل ليرى مكانه . وبالإسناد عن أبي هريرة رضى الله عنه  
قال : أول الناس يقضى فيه يوم القيامة ثلاثة : رجل استشهد فأتى به  
فعرفه نعمة فعرفها فقال : ما عملت فيها قال قاتلت فيك حتى قتلت قال  
كذبت ولكنك قاتلت حتى يقال هو جرى فقد قيل ثم أمر به فسحب على  
وجهه والقي فى النار . ورجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن فأتى به فعرفه  
نعمه فعرفها . فقال ما عملت فيها فقال تعلمت فيك العلم وعلمته وقرأت  
القرآن فقال كذبت ولكنك تعلمت ليقال هو عالم فقد قيل وقرأت القرآن ليقال  
هو قارئ فقد قيل ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي فى النار .  
ورجل وسع الله عليه فأعطاه من أصناف المال كله فأتى به فعرفه  
نعمه فعرفها فقال ما عملت فيها فقال ما تركت من سبيل أنت تحبه أن ينفق  
فيها الا أنفقت فيها لك قال كذبت ولكنك فعلت ليقال أنك جواد فقد قيل  
ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقي فى النار ( تفرد بأخراجه مسلم ) .  
وبإسناد مرغوع عن أبي حاتم الرازى قال سمعت عبده بن سليمان  
يقول : كنا فى سرية مع عبد الله بن المبارك فى بلاد الروم فصادفنا العدو  
فلما التقى الصفان خرج رجل من العدو فدعا الى البراز فخرج اليه رجل  
فطارده ساعة فطعنه فقتله ثم آخر فقتله ثم دعا الى البراز فخرج اليه رجل  
فطارده ساعة فطعنه الرجل فقتله فازرحم الناس عليه فكنت فيمن أرحم عليه  
فاذا هو ملثم بكه فأخذت بطرف كبه فهددته فاذا هو عبد الله بن المبارك  
فقال : وأنت يا أبا عمر ومن يمتنع علينا قلت فانتظروا رحيمكم الله الى هذا السيد  
المخلص . كيف خاف على أخلاصه برؤية الناس له ومدحهم اياه فمستر نفسه .  
وقد كان إبراهيم بن آدم يقاتل فاذا اغتتموا لم يأخذ شيئا من الغنيمة ليوفر له  
الأجر وقد لبس ابليس على المجاهد اذا غنم . غربا اخذ من الغنيمة  
ما ليس له فلما أن يكون قليل العلم يرى أن اموال الكفار مباحة أن اخذها  
ولا يدرى أن الغلول من الغنائم معصية . وفى الصحيحين من حديث أبي هريرة  
قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خيبر ففتح الله علينا .  
فلم تغنم ذهابا ولا ورقا غنمنا المتاع والطعام والثياب . ثم انطلقنا الى الوادى  
ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد له فلما نزلنا قام عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يحل رجلاه فمرى بسهم فكان فيه حتفه . فلما قلنا له  
هنيئا له الشهادة يا رسول الله فقال كلا والذى نفس محمد بيده ان الشملة  
تلقه عليه نارا اخذها من الغنائم يوم خيبر لم تصبها المقاسم قال فغزع  
الناس فجاء رجل بشارك أو شراكين فقال : أصبته يوم خيبر فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم شراك من نار أو شراكين من نار .

وقد يكون الغازى عالما بالتحريم الا انه يرى الشئ فلا يصبر عنه  
وربما ظن أن جهاده يدفع عنه ما فعل . وما هنا يتبين أثر الايمان والعلم .



روينا بإسناد عن هبيرة بن الأشرف عن أبي عبيدة العنبري قال : لما هبط المسلمون المداين وجمعوا الاقتباس الذين معه . ما رأينا مثل هذا قط . أتبل رجل بحق معه فدفعه الى صاحب الاقتباس فقال الذين معه : ما رأينا مثل هذا قط ما يعذله ما عندنا ولا ما يقاربه فقال له هل اخذت منه شئينا ؟ فقال : أما والله لولا ما أتيتكم به . فعرفوا ان للرجل شئنا فقالوا : من أنت فقال والله لا أخبركم لتحدوني ولا أغريكم لتقرظوني ولكن أحمد الله وأرضى بثوابه فأتبعوه رجلا حتى انتهى الى أصحابه فسأل عنه فإذا هو عامر بن عبد قيس .

### هناك من يتم استبعادهم عن الطريق

فأنتهوا ان للشدائد أهلا وفروا ما ترين الأهواء فهو بطلب منهم الانتهاء عن الفى ويدعوهم الى الإفصاح عما ستروه من دافع حب الراحة وتجنب المشقة وهو نفسه الدافع الذى حكاه القرآن عن المخلفين في سورة التوبة اذ يقول الله تعالى « فرح المخلفون بمقتدعهم خلاف رسول الله وكرهوا أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله وقالوا لا تنفروا في الحر قل نار جهنم أشد حرا لو كانوا يفقهون » . « ان هؤلاء لهم نموذج في ضعف الهمة وطراوة الإرادة وكثيرون هم الذين يشفقون من المتاعب وينفرون من الجهد ويؤثرون الراحة الرخيصة على الكدح الكريم ويفضلون السلامة الذليلة على الخطر العزيز وهم يتساقطون اعياء خلف الصغوف الجادة الزاحفة العارفة بتكاليف الدعوات ولكن هذه الصغوف تظل في طريقها المملوء بالعقبات والأشواك لأنها تترك بفطرتها ان كفاح العقبات والأشواك غطرة في الانسان وانه الذ وأجل من القعود والتخلف والراحة البليدة التي بالرجال » ، في ظلال القرآن ٢٦/١٠ « هؤلاء الذين آثروا الراحة على الجهد في ساعة العسرة وتخلفوا عن الركب في أول مرة هؤلاء لا يصلحون للكفاح ولا يرجون إجهاد ولا يجوز ان يؤخذوا بالتقاضى ولا أن يتاح لهم شرف الجهاد الذين تخلفوا عنه وهم راضين ، « فان رجعت الله الى طائفة منهم فاستأذنوك للخروج فقل لن تخرجوا معي أبدا ولن تقاتلوا معي عدوا انكم رضيتم بالقعود أول مرة فأتعدوا مع الخالفين » ( ان الدعوات في حاجة الى طبائع صلبة مستقيمة ثابتة مصحة تصمد في الكفاح الطويل الشاق والصف الذى يتخلله الضعاف والمسترخون لا يصمد لأنهم يخلونهم في ساعة الشدة فيشيعون فيه الخذلان والضعف والاضطراب فالذين يضعفون ويتخلفون يجب نذهم بعيدا عن الصف وقاية لهم من التخلخل والهزيمة والتسالم مع هؤلاء جنابة على الصف كله .

### فناوى الفقهاء في تنقية الصف

كان للسلف أقوال كثيرة في ذلك . فمثال كلام السلف الأول : من ذلك استعراض الإمام الشافعى في كتاب الام لحوادث المنافقين المتتالية عن المشاركة في الغزوات النبوية الكريمة وتنبيه الى من يشتهر في اجيال المسلمين بعد ذلك بمثل ما وصف به أولئك المنافقون فإنه يقاس عليهم ويعاقب بمثل ما عوقبوا به .

يقول الشافعى : ( غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم فغزا معه من يعرف نفاقه فأنزل يوم أحد عنه بثلاثمائة ثم شهدوا معه يوم الخندق

فتكلموا بما حكى الله عز وجل من قولهم ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا  
ثم غزا النبي صلى الله عليه وسلم بنى المصطلق فشهد معه عدد فتكلموا  
بما حكى الله من قولهم ونفاقهم ثم غزا غزوة تبوك قوم منهم نفروا ليلة  
العقبة ليقتلوه فوثقه الله شرهم وتخلف آخرون منهم فيمن بحضرته ثم  
انزل الله بغزوة تبوك من اخبارهم فقال : « ولو ارادوا الخروج لاعدوا له  
عدة ولكن كره الله انيبعائهم فثبطهم وقيل اقعدوا مع القاعدن » .

قال الشافعى : فاعظم الله لرسوله اسرارهم وخبر السامعين لهم  
وايئائهم ان يفتنوا من معه بالكذب والارجاف والتخذيل لهم فاعبره انه كره  
انبيعائهم فثبطهم اذا كانوا على هذه النية وكان فيهم ما دل على ان الله  
امر ان يمنع من عرف بما عرفوا به من ان يغزوا مع المسلمين لانه ضرر  
عليهم .

يقول الشافعى : فمن شهر بمثل ما وصف الله المنافقين لم يحل للامام  
ان يدعه يغزو معه لطلبه فتنة وتخذيله ايهم وان فيهم من يستمع له  
بالغفلة والقرابة والصداقة وان هذا قد يكون ضررا عليهم من كثير من  
عدهم « الامام الشافعى ٨٩/٤

واستمر الفقه على هذا حتى استلم رايته بن قدامة المقدسى فقال :  
( ولا يصطحب الامر معه مخزلا وهو الذى يثبط الناس عن غزو ويزهدهم  
فى الخروج اليه والقتال والمشيقة مثل ان يقول الحر او البرد الشديد  
والمشيقة شديدة ولا تؤمن هزيمة هذا الجيش واشباه هذا ولا مرجفا وهو  
الذى يقول قد هلكت سرية المسلمين ومالهم من مدة ولا طاعة لهم بالكفار والكفار  
لهم قوة ومدد وصبر ولا يثبت لهم احد ونحو هذا ولا من يعين على المسلمين  
بالتجسس للكفار واطلاعهم على عورات المسلمين ومكاتبتهم باخبارهم  
ودلائهم على عوراتهم او ايواء جواسيسهم ، ولا من يوقع العداوة بين  
المسلمين ويسعى بالفساد لقوله تعالى : « ولكن كره الله انيبعائهم فثبطهم  
وقيل اقعدوا مع القاعدن لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا ولاوضعوا  
خلاكم بيغونكم الفتنة » ولان هؤلاء مضرة على المسلمين فيلزمه منعهم  
المغنى لابن قدامة ٣٥١/٨ » .

### غرور الفقيه يمنع تأميره

اننا نجد في فقه عمر بن عبد العزيز رحمه الله ما يسوغ ابعاد الصادق  
صاحب الخير من المسئولية اذا كان فيه نوع من حب الظهور والخيلاء سدا  
للخريعة وصيانة له من احتمالات الافتتان والجناية على نفسه وعلى الدعوة .  
فقد روى ان الراشد الخامس لما ولى الخلافة ارسل الى ابي عبيد  
الزجى وكان فقيها ثقة فى الحديث من شيوخ الازعاعى ومالك وممن يستعين  
به الخليفة سليمان بن عبدالمك فقال له عمر هذا الطريق الى فلسطين وانت  
من أهلها فالحق بها فقبل له بالمرء المؤمن لو رايت ابا عبيد وتشيره للخير  
فقال ذاك احق الافقة كان ابهة للعامة ، تهذيب التهذيب ١٥٨/١٢  
ولقادة جماعات المسلمين هذا اليوم ان يقولوا لكل داعية يتطلع  
للسمعة والجاه والمكانة الاجتماعية المرموقة مثل الذى قاله عمر لابي عبيد .  
وينبغي ان : قد اخطأت بداية الطريق الى مرارك فمريت بديار دعوة  
التواضع والبذل والالتزام الخططى هذه الطريق الى ديار اشكالك فالحق بهم .  
فالحق بهم ..

استدراك  
استدراك لما ورد من أخطاء بالمجلد التاسع والمجلد العاشر  
( من الفتاوى الإسلامية )

الخطا	الصواب	الصحيفة	السطر
لضروة	لضرورة	٣٢٦٣	٧
ادارة	امارة	٣٢٩٤	١٣
نفس	نفس	٣٣٢٣	١٩
تدخل دون الفائدة	دون الفائدة تدخل	٣٣٤٣	٨
بسببه	بسبب	٣٣٨٦	٣
مبتدىء	مبتدأ	٣٣٨٦	٦
خسبها	حسبها	٣٤١١	١٠
النحت	أما النحت	٣٤٥٥	٩
ابن	بن	٣٤٥٧	٥
فانفقل	فانفل	٣٤٦٠	١٨
تعرض نصوصها	نتعرض نصوصها	٣٤٧٦	١٢
تقرير التقديم	تقريراً لتقديم	٣٥٠٩	٢٠
فاجتنبوه	فاجتنبوه	٣٥١٣	١٧
بين الحق	بين الرأس	٣٦٠٣	٢٥
عاقته	عاقبته	٣٦٠٦	١٢
عدم نكر	عدم معرفة نكر	٣٦١٦	٥
دات	ذات	٣٦٣٦	٢
معاون وسائل	معان ووسائل	٣٧١٧	١٣
الاقتضاء	لاقتضاء	٣٧٢٢	١
اكثر في الأرض	اكثر من في الأرض	٣٧٧٣	٢١



الفهارس



## فهرس الآيات القرآنية - المجلد العاشر

نص الآية	اسم سورة	اسم الآية	ترتيب الآية
«أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا» (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ»	الكهف	٧٩	٣٤٤٠
«مَنْعَهُمْ إِلَّا لِيَقْرُبُونَآ إِلَى اللَّهِ ذُلًّا» (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَلِمَنْ هِيَ لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ۖ) (قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»	النساء	٣	٣٤٥٤
«قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»	الحج	٤٦	٣٤٥٦
«قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»	العنكبوت	٩٠	٣٤٥٦

نص الآية	اسم السورة	منه الآية	رقم الفتوى
<p>(( أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ ط فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ))</p> <p>(( أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَكَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ))</p> <p>(( فَصَلْ لَكُمْ مَآحِرَ عَلَيْهِمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ))</p> <p>(( يَعْمَلُونَ لَهُمْ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرِبٍ وَتَمَثَّلَ ))</p> <p>(( وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ هَمًّا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِوَمِنْ التِّجْرَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ))</p> <p>(( * يَلْبِثِي إِدَمَ خَدُّوْا زَيْنَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ))</p>	الروم	٩	٣٤٥٦
	فاطر	٤٤	٣٤٥٦
	الأنعام	١١٩	٣٤٥٧
	سبا	١٣	٣٤٥٧
	الجمعة	١١	٣٤٦٠
	الأعراف	٣١	٣٤٦٤



نص الآية	الاسم	من	مصحف
<p>«وَلَا تَقُولُوا لِمَا</p> <p>تَصِفُ أَلْسِنَتُكَ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا</p> <p>عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ»</p> <p>«قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ</p> <p>مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا</p> <p>خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نَفْصِلُ لِقَوْمٍ</p> <p>يَعْلَمُونَ ﴿٣٤٦﴾ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا</p> <p>وَمَا بَطَنٌ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ</p> <p>يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٤٧﴾»</p> <p>«وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ»</p> <p>«* يَا أَيُّهَا آدَمُ خُذْ مَا زَيَّنَّاكَ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا</p> <p>وَأَشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿٣٤٨﴾»</p> <p>«وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ</p> <p>مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا</p> <p>مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ</p> <p>زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ</p>	التحفة	١١٦	٣٤٦٦
<p>«وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ»</p> <p>«* يَا أَيُّهَا آدَمُ خُذْ مَا زَيَّنَّاكَ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا</p> <p>وَأَشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿٣٤٨﴾»</p> <p>«وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ</p> <p>مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا</p> <p>مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ</p> <p>زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ</p>	الاعراف	٣٢٦٣٢	٣٤٦٧
<p>«وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ»</p> <p>«* يَا أَيُّهَا آدَمُ خُذْ مَا زَيَّنَّاكَ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا</p> <p>وَأَشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿٣٤٨﴾»</p> <p>«وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ</p> <p>مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا</p> <p>مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ</p> <p>زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ</p>	الاعراف	١٥٧	٣٤٦٧
<p>«وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ»</p> <p>«* يَا أَيُّهَا آدَمُ خُذْ مَا زَيَّنَّاكَ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا</p> <p>وَأَشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿٣٤٨﴾»</p> <p>«وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ</p> <p>مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا</p> <p>مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ</p> <p>زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ</p>	الاعراف	٣١	٣٤٧٠
<p>«وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ»</p> <p>«* يَا أَيُّهَا آدَمُ خُذْ مَا زَيَّنَّاكَ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا</p> <p>وَأَشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿٣٤٨﴾»</p> <p>«وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ</p> <p>مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا</p> <p>مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ</p> <p>زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ</p>	النور	٣١	٣٤٧٠

نص الآية	سورة	آية	رقم الآية
<p>أَوْ أَبْنَاءٍ أَوْ إِخْوَانٍ أَوْ بَنِي إِخْوَانٍ أَوْ بَنِي أَخَوَاتٍ أَوْ نِسَاءٍ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّائِبِينَ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ۖ وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٣١﴾</p> <p>((يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ وَبَنَاتِكُمْ وَسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنَ جَلْبِيبِهِنَّ ۚ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ ۖ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا))</p>	النور	٣١	٣٤٧٠
<p>((قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ۖ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ۚ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ))</p>	الأعراب	٥٩	٣٤٧٠
<p>((إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تُسْمِعُ الْعُمْمَ الدُّعَاءَ ۖ إِذَا وَلَوْ سَدُّوا عَنْكَ صُلُوبَهُمْ ۖ وَتَا أَنْتَ بِهَدْيِ الْعُمَى عَنِ ضَلَالَتِهِمْ ۚ</p>	الأعراف	٣٢	٣٤٧١
<p>وَلَوْ سَدُّوا عَنْكَ صُلُوبَهُمْ ۖ وَتَا أَنْتَ بِهَدْيِ الْعُمَى عَنِ ضَلَالَتِهِمْ ۚ</p>	الأنعام	٨٠ ٨١ ٨٢	٣٤٧١

نص الآية	الاسم	رقم الآية	رقم الصفحة
إِنْ تُسْمِعْ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِعَاقِبَتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ ﴿٣٤٧١﴾	العلق	٨٠	١٨٦
﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكِ إِنَّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾	البقرة	٣٠	٣٤٧٤
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾	النساء	٥٩	٣٤٧٤
﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾	المائدة	١	٣٤٧٥
﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾	البقرة	١٧٢	٣٤٧٥
﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى ۖ عَبْدًا	العلق	٩-١٤	٣٤٨٠
إِذَا صَلَّى ۚ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَىٰ			
أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَىٰ ۚ أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ۚ			
أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ ۚ﴾			
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا	المائدة	٩٠	٣٤٩١
إِنَّمَا اتَّخَفْتُمُوهَا وَمِنْهَا لَشَيْءٌ يُرْجَىٰ ۚ فَاذْكُرُوا			

نص الآية	الاسم السري	رقم الآية	رقم الصفحة المفتوى
«لَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ»	البقرة	١٧٣	٣٤٩٢
«وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَيَالِ الَّذِينَ إِحْسَنَّا»	النساء	٣٦	٣٤٩٥
«وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿٣٥﴾»	لقمان	٣٤	٣٤٩٥
«لَمَنِ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ»	الشورى	٤٠	٣٤٩٥
«يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنَّ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَرِيعُ الْحِسَابِ»	المائدة	٤	٣٤٩٧
«وَلَمَّا إِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴿٢٠﴾»	المائدة	٢	٣٤٩٧
«حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَازِيرِ وَمِمَّا أَهَلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيغَةُ	المائدة	٣	٣٤٩٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ	الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ	الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ	بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
٣٤٩٧	٣	الطَّائِفَةُ	وَمَا أَكَلَ السَّعْبُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصَبِ وَإِنَّ تَسْتَفْسِمُوا بِأَلْأَزْلَمِ ذَلِكُمْ فَسُقِ الْيَوْمَ بِئْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تُحْشَوْهُمْ وَآخِشُوا الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِيَّائِي فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣٤٩٧﴾
٣٤٩٩	١٩٥	البَقَرَةُ	« وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ »
٣٤٩٩	٢٩	النِّسَاءُ	« وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٣٤٩٩﴾ »
٣٥٠٩	١٩١	البَقَرَةُ	« وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ »
٣٥١٠	٩١/٩٠	الطَّائِفَةُ	« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا اتَّخَذْتُمُ الْمُشْرِكِينَ وَلِلْمُشْرِكِينَ الْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٣٥١٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيُصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَبِهُونَ »

نص الآية	اسم سورة	رقم الآية	رقم مجلد
«وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ»	الحاسدة	٢	٣٥١٥
«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ»	النساء	٤٣	٣٥١٦
«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ»	البقرة	٢٦٧	٣٥١٧
«يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ»	المؤمنون	٥١	٣٥١٧
«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ»	البقرة	١٧٢	٣٥١٧
«فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَالِغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ»	الأنعام	١٤٥	٣٥١٩
«وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ»	الأنعام	١١٩	٣٥١٩
«إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ»	الحج	١٠٦	٣٥١٩
«وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ»	المؤمنون	٣	٣٥٢٠
«وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا»	الفرقان	٧٢	٣٥٢٠

نص الآية	الاسم السورة	الآية الرقم	الترجمة الصفحة
﴿ وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ ﴾	القصص	٥٥	٣٥٢٠
﴿ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾	النساء	٣٨	٣٥٢١
﴿ وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيضٌ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴾	الزمر	٣٦	٣٥٢٢
﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾	المحذرة	١٣	٣٥٢٣
﴿ لَا تَحْجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾	المجادلة	٢٢	٣٥٢٤
﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ يُخَيِّطُ لِمَنْ يُشَاءُ ﴾	الأنفال	٩٤	٣٥٢٤
﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنْ كَثُرُوا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمْ يُسْمِعُوا ﴾	الحاقة	٣٢	٣٥٣١

نص الآية	الاسم	الآية	مزمع
«وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زُبُورًا»	الانجيل	٥٥	٣٥٣٥
«إِنَّمَا آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ»	البقرة	٢٨٥	٣٥٣٦
«لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ»	يوسف	١١١	٣٥٣٦
«لَا وَاحِدًا إِلَّا أُمُّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِي»	القصاص	٧	٣٥٣٧
«لَا أَشْدَدُ بِهِ أَرَى ﴿٦٦﴾ وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي ﴿٦٧﴾»	طه	٣٦٣١	٣٥٣٧
«وَمَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ» النور	النور	٥١	٣٥٤١
«وَحَلَّلُوا أَبْنَاءَهُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ»	النساء	٢٣	٣٥٤٤
«وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ»	النساء	٢٢	٣٥٤٤
«* وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ»	الانجيل	٧٠	٣٥٥٩
«وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ»	الانعام	١٢١	٣٥٦٠



نص الآية	الاسم الوردة	الاسم الوردة	الاسم الوردة
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِنَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ »	١٣٠	٣٥٦١	آل عمران
« وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنِ مَقْبُوضَةً فَإِنْ مِنْ بَعْضِكُمْ بَعْضٌ فليؤدِّ الَّذِي أُوْتِمِنَ أَمَلَتُهُ وَلِيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْنُتُمْوا الشَّهَدَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فإِنَّهٗ إِثْمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ »	١٨٨	٣٥٧٦	البقرة
« وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُلِّتَ ﴿١٠٠﴾ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴿١٠١﴾ »	٩٦٨	٣٥٨٤	التكوير
« وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا »	٣	٣٥٨٥	الرعد
« وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيُسْقِيهِ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ »	٩	٣٥٨٥	فاطر
« وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ »	٢١١	٣٥٨٦	البقرة
« قُلِ الْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَيْمَانِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرُهم »	٣١٦٣	٣٥٨٨	النور

نص الآية	الاسم للمادة	رقم الصفحة
<p>خَيْرٌ مَّا يَصْنَعُونَ ﴿٣٥٨﴾ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ  مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا  مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُجُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ  زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ  أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ  أَخُوذِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ  النَّسَبِ غَيْرِ أُولَى الْأَرْزَاقِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الْوَلَدِ الَّذِينَ  لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ  لِيُعْلَمَ مَا يَخْفَيْنَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ  الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٣٥٩﴾</p> <p>﴿٣٦٠﴾ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ  الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٣٦١﴾</p> <p>﴿٣٦٢﴾ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴿٣٦٣﴾</p> <p>﴿٣٦٤﴾ فَلْيُؤَدِّ الَّذِينَ أُؤْتِمِنُوا أَمْنَهُمْ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُمْ ﴿٣٦٥﴾</p> <p>﴿٣٦٦﴾ فَإِنْ أَعْتَزَلْتُمْ فَلَمْ يُفْعَلْ لَكُمْ وَالْقَوَا أَلَبُّوا إِلَيْكُمْ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ جَعَلَ  اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْكُمْ سَبِيلًا ﴿٣٦٧﴾</p>	النور	٣٥٨٨
	الاحزاب	٣٥٩٢
	البقرة	٣٦٠٠
	البقرة	٣٦١٥
	النساء	٣٦٢٢

نص الآية	اسم البقرة	رقم الآية	رقم الصفحة
«* وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْعَلْهَا وَتَوْكَلْ عَلَى اللَّهِ ۚ»	الأنفال	٦١	٣٦٢٢
«فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا»	النساء	٥٩	٣٦٢٢
«إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»	النور	٥١	٣٦٢٢
«يُنَادِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُ شُعْبًا وَقَبَائِلَ لَتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ»	الحجرات	١٣	٣٦٢٣
«يُنَادِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا رَقِيبًا ﴿١٠﴾»	النساء	١	٣٦٢٣
«وَاللَّهُ الْعَزِيزُ الرَّسُولُ ۚ وَالْمُؤْمِنِينَ»	المجادلة	٨	٣٦٢٧

نص الآية	الاسم	الآية	الترقيم
« قَا اسْتَقْنُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ »	الدوية	٧	٣٦٢٨
« اِلَّا الَّذِيْنَ عٰهَدْتُمْ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوْكُمْ شَيْْئًا وَّلَمْ يَظْهَرُوْا عَلَيْكُمْ اٰحَدًا فَاْتَمَمُوا اِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ لِاَنَّ مُدَّتِهِمْ اِنَّ اِلٰهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِيْنَ »	الدوية	٤	٣٦٢٨
« وَاِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَاَنْبِذْ اِلَيْهِمْ عَلٰى سَوَآءٍ اِنَّ اِلٰهَ لَا يُحِبُّ الْاَخْلَآئِيْنَ ﴿٥٨﴾ »	الأفغان	٥٨	٣٦٢٨
« وَاَوْفُوا بِعَهْدِ اِلٰهِ اِذَا عٰهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْاَيْمٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اِلٰهَ عَلَيْكُمْ كَفِيْلًا اِنَّ اِلٰهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُوْنَ ﴿٥٩﴾ وَلَا تَكُوْنُوا كَالَّذِيْ نَقَضَتْ غَزَاهُمْ بَعْدَ قُوَّةٍ اَنْكَسٰ تَخْذُوْنَ اَيْمٰنَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ اَنْ تَكُوْنُ اُمَّةٌ هِيَ اَرْبٰى مِنْ اُمَّةٍ اِنَّمَا يَبْلُوْكُمْ اِلٰهُ بِهِ وَلِيَبَيِّنَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيٰمَةِ مَا كُنْتُمْ فِيْهِ تَخْتَلِفُوْنَ ﴿٦٠﴾ »	الغزل	٩٢٦٩١	٣٦٢٩
« قُلْ يٰٓاَهْلَ الْكِتٰبِ تَعَالَوْا اِلٰى كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ اَلَّا نَعْبُدُ اِلَّا اِلٰهًا وَلَا نَشْرِكُ بِهِ شَيْْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا	العمرك	٦٤	٣٦٢٩

نص الآية	سورة	آية	موضع
بَعْضُ أَرْبَابٍ مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿١﴾	ال عمران	٦٤	٣٦٢٩
﴿ أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجِدْ لَهُم مَّا يَنَالِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهِنِينَ ﴾	التغ	١٢٥	٣٦٢٩
﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾	التوبة	٧١	٣٦٣٠
﴿ وَلَتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ ﴾	ال عمران	١٠٤	٣٦٣٠
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُخْرِجْ أَقْدَامَكُمْ ﴾	محمد	٧	٣٦٣١
﴿ وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴿١٥﴾ ﴾	الاعراف	٨٥	٣٦٢٣

نص الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
«فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِئَتٌ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٩﴾»	التوبة	١٢٩	٣٦٣٤
«وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴿١٣٠﴾»	التوبة	١٣٠	٣٦٣٤
«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴿١٣١﴾»	النساء	٩٤	٣٦٣٤
«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٣٢﴾»	المجادلة	١	٣٦٣٥
«بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ ۖ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ۖ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ ﴿١٣٣﴾»	يونس	٣٩	٣٦٣٥
«وَلَوْ رَدُّهُ إِلَى الرُّسُولِ ۖ وَالْأَوَّلِ ۖ أَمَرَ مِثْلُ هَٰذَا لَئَلَّامِينَ لَّعَلَّهُم يَسْتَغْفِرُونَ ﴿١٣٤﴾»	النساء	٨٣	٣٦٣٥
«لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴿١٣٥﴾»	الأحزاب	٢١	٣٦٣٥

نص الآية	اسم السورة	اسم الآية	ترجمة الفتوى
((إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضُ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ))	الأنعام	٥٧	٣٦٣٥
((وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا))	آل عمران	١٠٣	٣٦٣٥
((فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ))	الأنفال	١	٣٦٣٦
((إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ))	هود	٨٨	٣٦٣٦
((ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ))	الممتحنة	١٠	٣٦٣٦
((إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا))	الممتحنة	١٠	٣٦٣٦
((إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ))	الأنبياء	٩٢	٣٦٤٦
((لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ))	البقرة	٢٥٦	٣٦٤٧
((وَاللَّهُ مِنْ وَرَاءِهِمْ مُحِيطٌ))	البقرة	٢٥٠	٣٦٤٨
((وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً))	الأنفال	٢٥	٣٦٤٩
((وَقَالَ أَذْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ))	يوسف	٩٩	٣٦٤٩

نص الآية	الاسم للمرة	رقم الآية	رقم صحيح الافتوى
«وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتْلَىٰ النِّسَاءَ الَّتِي لَا تَنْتَوْنَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَغِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ آلِ الدِّينِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَىٰ بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا ﴿٣٦٥﴾»	النساء	١٢٧	٣٦٥١
«وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعٌ سُبُلَاتٍ خُضِرَ وَأُخْرَىٰ يَأْسُوتُ يَتَأْتِيهَا أَمْلَاءٌ أُفْتُونَنِي فِي رُءُوسِي إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءُوسَا تَعْبُرُونَ ﴿٣٦٥﴾»	يوسف	٤٣	٣٦٥١
«فَاسْتَفْتَيْهِمْ أَهْمَ أَشَدَّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَّازِبٍ ﴿٣٦٥﴾»	الصفوات	٢١	٣٦٥١
«يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴿٣٦٧﴾»	عاشرة	١٥	٣٦٧٠
«تَزَلَّ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿٣٦٧﴾»	الشعراء	١٩٤٤١٩٣	٣٦٧٠
«عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿٣٦٧﴾»	البقرة	٢٥٣	٣٦٧٠
«وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ ﴿٣٦٧﴾»			



نص الآية	الاسم	الآية	رقم الصفحة
« وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا »	المشورى	٥٢	٣٦٧١
« وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ			
الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا » (٥٥)	البراء	٨٥	٣٦٧١
« وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ »	النساء	٢٩	٣٩٧١
« إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ »	المائدة	١١٦	٣٦٧١
« كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ »	القصاص	٨٨	٣٦٧١
« وَوَفَّيْتُ كُلَّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ »	آل عمران	٩٥	٣٦٧٣
« يَوْمَ نَجْذِ كُلَّ نَفْسٍ مَاعْمَلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا »	آل عمران	٣٠	٣٦٧٣
« يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ »	الكهف	١٠٥	٣٦٧٣
« كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ » (٥٦)	المدثر	٣٨	٣٦٨٣
« يَتْلَاهُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ » (٥٧) أَرْجِعْ إِلَيَّ			
رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً »	الفجر	٢٨٦٢٧	٣٦٧٣
« وَتُوفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَاعْمَلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ » (٥٨)	النحل	١١١	٣٦٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم	الاسم	نص الآية
٣٦٧٤	الإبراهيم	« وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ۝ »
٣٦٧٥	المائدة	« وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ۝ »
٣٦٧٥	البقرة	« وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَىٰ هُنَّ دَرَجَةٌ ۝ »
٣٦٧٥	النساء	« أَلِرِّجَالُ كَوَامِلُونَ عَلَى النِّسَاءِ ۝ »
٣٦٧٧	البقرة	« فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ۝ »
٣٦٧٧	البقرة	« نِسَاءُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَاتُوا حُرِّمَاتِي أُنِي شَتَمْتُ ۝ »
٣٦٨٣	العنكبوت	« إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ۝ »
٣٦٨٤	المائدة	« قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ ۝ »
٣٦٨٤	النساء	« يٰأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۝ »
٣٦٨٤	النساء	« ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝ »

رقم الصفحة	رقم الآية	اسم السورة	نص الآية
٣٦٨٥	٧	الحديد	﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ﴾
٣٦٨٦	١٧٩	البقرة	﴿وَلَا تَكْرِ فِي الْفِصَاصِ حَيوةً﴾
٣٦٨٧	٩	الاسراء	﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّذِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُكُمْ عَلَىٰ أَنْ تُعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾
٣٦٨٧	٨	الماثية	﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾
٣٦٨٩	١٩	غافر	﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ﴾
٣٦٨٩	٧	المجادلة	﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ ﴿١١﴾ هَبْازْ مَشَاءَ بَمِسْمِ ﴿١٢﴾ مَنَاجِ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أُنْجِمِ ﴿١٣﴾﴾
٣٦٩٠	١١٤	الفلم	﴿وَيَلِّ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُّعْزَةً ﴿١٤﴾ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ﴿١٥﴾﴾
٣٦٩٠	٢٤١	الاحزاب	﴿*﴾ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾
٣٦٩١	٥٨	النساء	

نص الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ» «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ»	المائدة	١	٣٦٩٢
«* فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٥٦﴾ رَبَّنَا ءَامِنَا بِمَا أَنْزَلْتَ وَأَتَّبِعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتَبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴿٥٧﴾ وَمَكْرُؤًا وَّمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ﴿٥٨﴾ إِذْ قَالَ اللَّهُ لِعِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَى وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الذُّنُوبِ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَى مَرَجِعِكَ فَاحْكُمْ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ»	الحج	٧٨	٣٦٩٢
«وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِمَّنْ مَالَهُمْ	آل عمران	١١٠	٣٦٩٣
	آل عمران	٥٥-٥٢	٣٦٩٥
	النساء	١٥٧-١٥٨	٣٦٩٥

نص الآية	الاسم السر	م الآية	م السر
<p>يَهْدِيهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَعَ الظَّالِمِينَ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴿١٦٧﴾ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٨﴾</p> <p>(( وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي آلِهَتَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١٦٩﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَادُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ))</p> <p>(( وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٧٠﴾ ))</p> <p>(( مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا ))</p> <p>(( وَمَا أَنتُمْ بِالْمُسْلِمِينَ فَخُذُوهُ وَمَنْ نَهَكَ عَنْهُ فَأْتُوهُ ))</p> <p>(( إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾ ))</p> <p>(( وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا وَعَرَبِيًّا ))</p>	النساء	١٥٨٦١٥	٣٦٩٠
<p>إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٧٠﴾</p> <p>(( مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا ))</p> <p>(( وَمَا أَنتُمْ بِالْمُسْلِمِينَ فَخُذُوهُ وَمَنْ نَهَكَ عَنْهُ فَأْتُوهُ ))</p> <p>(( إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾ ))</p> <p>(( وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا وَعَرَبِيًّا ))</p>	المائدة	١١٧٤١٣	٣٦٩٦
<p>إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٧٠﴾</p> <p>(( مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا ))</p> <p>(( وَمَا أَنتُمْ بِالْمُسْلِمِينَ فَخُذُوهُ وَمَنْ نَهَكَ عَنْهُ فَأْتُوهُ ))</p> <p>(( إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾ ))</p> <p>(( وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا وَعَرَبِيًّا ))</p>	البقرة	١٩٥	٣٧٠٤
<p>إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٧٠﴾</p> <p>(( مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا ))</p> <p>(( وَمَا أَنتُمْ بِالْمُسْلِمِينَ فَخُذُوهُ وَمَنْ نَهَكَ عَنْهُ فَأْتُوهُ ))</p> <p>(( إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾ ))</p> <p>(( وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا وَعَرَبِيًّا ))</p>	الانعام	١٩٠	٣٧٢٤
<p>إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٧٠﴾</p> <p>(( مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا ))</p> <p>(( وَمَا أَنتُمْ بِالْمُسْلِمِينَ فَخُذُوهُ وَمَنْ نَهَكَ عَنْهُ فَأْتُوهُ ))</p> <p>(( إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾ ))</p> <p>(( وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا وَعَرَبِيًّا ))</p>	الحشر	٧	٣٧٢٤
<p>إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٧٠﴾</p> <p>(( مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا ))</p> <p>(( وَمَا أَنتُمْ بِالْمُسْلِمِينَ فَخُذُوهُ وَمَنْ نَهَكَ عَنْهُ فَأْتُوهُ ))</p> <p>(( إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾ ))</p> <p>(( وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا وَعَرَبِيًّا ))</p>	يوسف	٢	٣٧٢٩
<p>إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٧٠﴾</p> <p>(( مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا ))</p> <p>(( وَمَا أَنتُمْ بِالْمُسْلِمِينَ فَخُذُوهُ وَمَنْ نَهَكَ عَنْهُ فَأْتُوهُ ))</p> <p>(( إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾ ))</p> <p>(( وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا وَعَرَبِيًّا ))</p>	الرعد	٣٧	٣٧٢٩

نص الآية	الاسم الورقة	رقم الآية	مجموع الفتوى
« وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ »	٤	٣٧٢٩	٣٧٢٩
« وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا »	١٧	٣٧٢٩	٣٧٢٩
« وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا »	١٣٦	٣٧٣١	٣٧٣١
« * قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ »	١٤٠	٣٧٣١	٣٧٣١
« إِنْ اللَّهُ لَا يَقْرَأُ بِشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرْ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا »	١١٦	٣٧٣١	٣٧٣١
« وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرُسُلَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ »	١٤	٣٧٣٣	٣٧٣٣
« إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا قُلُوبُهُ يُوَدِّعُ اللَّهُ سَعَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا »	١١٦	٣٧٣٤	٣٧٣٤
« مَتَابًا »	١١٦	٣٧٣٤	٣٧٣٤

نص الآية	الاسم	الآية	رقم الصفحة الفتوى
« وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ آتَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامُ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَامٌ كَثِيرٌ »	النساء	٩٤	٣٧٣٤
« فَسَعَوْا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ »	الأنبياء	٧	٣٧٣٥
« أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴿٣٨﴾ »	يونس	٩٩	٣٧٣٨
« وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيَّةَ ءَأَسْلِمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَمَا عَمَّا عَلَيْكَ الْبَلَّغُ وَاللَّهُ بِصِيرُ بَالِعِيَادٍ »	ال عمران	٩٠	٣٧٣٨
« إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ »	المقصص	٥٦	٣٧٣٨
« فَإِنَّ لِلَّهِ تُحْمَسُهُ »	الأنفال	٤١	٣٧٣٨
« وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَّغُ الْمُبِينُ ﴿٧٤﴾ »	المائدة	١٢	٣٧٤٠
« وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَّغُ الْمُبِينُ ﴿٧٥﴾ »	النعايم	١٢	٣٧٤٠

نص الآية	اسم السورة	متم الآية	متم الصفحة
(وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٧﴾)	الأنبياء	١٧	٣٧٤١
(فِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَئِن لَّمْ يَكُنْتَ فَعَلًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ﴿١٨﴾)	آل عمران	١٥٩	٣٧٤١
(وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿١٩﴾)	التهم	٤	٣٧٤١
(فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴿٢٠﴾)	النساء	٦٥	٣٧٤١
(وَنُزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَاهُوشَةً وَرَحْمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢١﴾)	الإبراهيم	٨٢	٣٧٤١
(وَلَا يُزِيدُ الْظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴿٢٢﴾)			
(وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا ۚ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٣﴾)	الأنعام	١٥٥	٣٧٤١
(وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٢٤﴾)	التولك	٨٩	٣٧٤١
(مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ۚ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴿٢٥﴾)	النساء	٨٠	٣٧٤٢
(فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٦﴾)	النور	٦٣	٣٧٤٢



نص الآية	اسم سورة	سورة الآية	رقم الصفحة
«إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»	المور	٥١	٣٧٤٢
«وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٤﴾»	المائدة	٤٤	٣٧٤٢
«وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ»	المائدة	٤٥	٣٧٤٢
«وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤٧﴾»	المائدة	٤٧	٣٧٤٢
«فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَفْسَكُ»	البقرة	٥٤	٣٧٤٣
«فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴿٤٨﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٤٩﴾»	الماعون	٥٤	٣٧٤٥
«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَءُوا الصَّلَاةَ وَأنْتُمْ سُكَرَىٰ»	النساء	٤٣	٣٧٤٥
«لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ»	الأحزاب	٢١	٣٧٤٥
«فَإِذَا أَنسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَلَّوْهُمْ وَآخَصِرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ۚ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَوَدَّؤُوا الزَّكَاةَ فَغَلُّوا سَبِيلَهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٠﴾»	التوبة	٥	٣٧٤٦

نص الآية	اسم السورة	رقم الآية	ترجمته الضوئية
<p>((أَلَا تَقْتُلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدءُكُمْ وَأَوَّلُ مَرَّةٍ أَخَذْتُمْ فَلَئِنَّ أَهْلَ أَهْلٍ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٣٧﴾))</p> <p>((إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقْلَمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ))</p> <p>((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴿٣٨﴾ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴿٣٩﴾))</p> <p>((كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴿٤٠﴾ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ))</p> <p>((أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٤١﴾ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ))</p> <p>((وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ))</p>	التوبة	١٣	٣٧٤٦
التوبة	٧	٣٧٤٧	
المائدة	١	٣٧٤٧	
الكهف	٥	٣٧٤٨	
البقرة	٨٥	٣٧٤٩	
النحل	٥٩	٣٧٤٩	
آل عمران	١٥٩	٣٧٤٩	
التوبة	٣٨	٣٧٤٩	

نص الآية	الاسم للمؤلف	الرقم الاسمي	الصفحة
« وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ »	ق	٤٥	٣٧٥٠
« أَفَرَأَيْتُمْ رِبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ❶ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ❷ أَفَرَأَيْتُمْ رِبِّكَ الْأَكْرَمَ ❸ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ❹ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ »	الملوك	١-٥	٣٧٥٢
« وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا »	البقرة	٣١	٣٧٥٢
« سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ »	فصلت	٥٣	٣٧٥٣
« * أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ »	محمد	١٠	٣٧٥٣
« فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ ❶ أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ❷ ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ❸ »	على	٢٤-٢٦	٣٧٥٣
« أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْآيِلِ كَيْفَ خُلِقَ ❶ »	الغاشية	١٧	٣٧٥٣
« وَآيَةٌ لَهُمُ الْيَلِيلُ تَسْلُخُ مِنْهُ النَّهَارُ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ »	يس	٣٧	٣٧٥٣
« وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ ❶ »	الزاريات	٢٠	٣٧٥٣
« وَمِنْ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيْضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا »	فاطر	٢٧	٣٧٥٤
« وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ »	الحديد	٢٥	٣٧٥٤

نص الآية	سورة	آية	ترجمہ
« قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ »	الزمر	٩	٣٧٥٤
« فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧﴾ »	النبياء	٧	٣٧٥٥
« لَا يَنْهَكَ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يَقْتُلُواكَ فِي الدِّينِ وَلَمْ يَخْرُجُوا مِنْ دِينِكَ أَنْ تَبْرُوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ »	المحجۃ	٨	٣٧٥٧
« أَذْهَبَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ﴿٦٠﴾ فَقُولَا لَهُ قَوْلَا لَيْسَ لَعَلَّهُ رِيئَظٌ أَوْ يَخْشَىٰ »	طہ	٤٤٦٤٣	٣٧٦٠
« وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَأَتْبَعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّيْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ »	الأنعام	١٥٣	٣٧٦١

## فهرس الأحاديث الواردة بالجلد العاشر

الصحيفة

نص الحديث

- ( ان دباعكم وأموالكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا  
في بلدكم هذا ) . . . . . ٣٤٤٠
- ( من أخذ شبرا من الأرض ظلما طوقه الله من سبع أرضين . . . ٣٤٤١
- ( لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه ) . . . . . ٣٤٤١
- ( على اليد ما أخذت حتى تؤديه ) . . . . . ٣٤٤١
- ( عن عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم تزوجها  
وهى بنت سبع سنين وزفت اليه وهى بنت تسع ولعبها معها  
ومات عنها وهى بنت ثمان عشرة سنة ) . . . . . ٣٤٥٧
- ( عن عائشة رضى الله عنها . كنت اللعب بالبنيات عند النبى صلى  
الله عليه وسلم وكان لى صواحب يلعبن معى فكان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذا دخل ينقمعن منه ( أى يتخفين حياء منه ،  
فيسر بهن « أى يرسلهن ويبيعهن » الى ليلعبن معى ) . . . ٣٤٥٧
- عن جابر بن سمرة : ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
يخطب قائما ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائما . فمن نباك أنه كان  
يخطب جالسا فقد كذب . فقد والله صليت معه أكثر من ألفى  
صلاة ) . . . . . ٣٤٦٠
- ( عن جابر بن عبد الله : أنه كان يخطب قائما يوم الجمعة فجاءت  
عير من الشام فأنفقت الناس إليها حتى لم يبق الا اثنا عشر رجلا  
فأنزلت هذه الآية ) . وفى رواية ( أنهم كانوا اذا نكحوا تضرب لهم  
الجوارى بالمزامير فيشتد الناس اليهم ويدعون رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قائما ) . . . . . ٣٤٦٠
- ( عن عائشة رضى الله عنها أنها زفت امرأة من الانصار الى رجل  
من الانصار فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ( أما كان  
معكن من لهو فأن الانصار يعجبهم اللهو ) . . . . . ٣٤٦١
- ( كل لهو يلهو به المؤمن فهو باطل الا ثلاثة ملاعبة الرجل أهله  
وتأديبه فرسه ورميه عن قوسه ) . . . . . ٣٤٦١

( تابع ) فهرس الأحاديث الواردة بالجلد العاشر

الصحيفة

نص الحديث

- ٣٤٦٢ . . . . . ( انما الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى )
- ٣٤٦٣ . . . . . ( اعلنوا النكاح واضربوا عليه بالدف )
- ٣٤٦٤ . . . . . ( اياكم والجلوس بالطرقات . فقالوا يا رسول الله مالنا من مجالسنا بد نتحدث فيها فقال : فاذا أبيتم الا المجلس فأعطوا الطريق حقه قالوا : وما حق الطريق يا رسول الله قال غص البصر وكف الاذى ورد السلام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر )
- ٣٤٦٥ . . . . . ( عن ابي الاحوص عن ابيه قال : ( اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب دون (يعنى غير لائق) فقال لك مال ؟ قال نعم . قال من اى المال قال : قد آتاني الله من الابل والغنم والخيول والرقيق قال : فاذا آتاك الله فليمر اثر نعمة الله عليك وكرامته )
- ٣٤٦٦ . . . . . ( عن عائشة رضى الله عنها قالت ان اسماء بنت ابي بكر رضى الله عنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق ( تظهر ما تحتها من جسدها ) فأعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لها : يا اسماء ان المرأة اذا بلغت المحيض لم يصلح ان يرى منها الا هذا وهذا وأشار الى وجهه وكفيه )
- ٣٤٦٧ . . . . . ( لا طاعة لبشر فى معصية الله )
- ٣٤٦٨ . . . . . ( من اطاعنى فقد اطاع الله ومن اطاع امرئ فقد اطاعنى )
- ٣٤٦٩ . . . . . ( اسمعوا واطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زبيبة ما اقام فيكم كتاب الله )
- ٣٤٧٠ . . . . . ( خالفوا المشركين ووفروا للحى واحفوا الشوارب )
- ٣٤٧١ . . . . . ( احفوا الشوارب واعفوا للحى )
- ٣٤٧٢ . . . . . ( عشر من الفطرة : قصى الشارب واعفاء اللحية والسواك واستنشاق الماء وقص الأظفار وغسل البراجم وتنف الأبط وحلق العانة وانتقاص الماء ) قال بعض الرواة : ونسيت العاشرة الا ان تكون المضمضة )
- ٣٤٧٣ . . . . . ( كل مسكر خمر وكل خمر حرام )
- ٣٤٧٤ . . . . . ( ما اسكر كثيره فقليله حرام )
- ٣٤٧٥ . . . . . ( عن النعمان بن بشير قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم ( اعدلوا بين ابنائكم . اعدلوا بين ابنائكم . اعدلوا بين ابنائكم )

## ( تابع ) فهرس الاحاديث الواردة بالجلد العاشر

الصحيفة

نص الحديث

- عن جابر قال : ( قالت امرأة بشر انحل ابني غلاما ) ( اى اعطه عبدا )  
 واشهد لى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقال : ان ابنة فلان ( اى زوجته وسماها )  
 سألتنى ان اتحل ابنها غلامى . فقال : له اخوة ؟ قال نعم : قال :  
 فكلهم اعطيت مثل ما اعطيت ؟ قال لا . قال فليس يصلح هذا  
 وانى لا أشهد الا على حق ) . . . . . ٣٤٩٤
- وفى رواية ( لا تشهدنى على جور ان لبنك عليك من الحق ان تعدل  
 بينهم ) . . . . . ٣٤٩٤
- عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : جاء رجل الى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فقال ( يا رسول الله . من أحق بحسن صحابتي ؟  
 قال : أمك قال ثم من ؟ قال أمك . قال ثم من ؟ قال أمك . قال :  
 ثم من ؟ قال أبوك ) . . . . . ٣٤٩٥
- ( أحسن الى من أساء اليك ) . . . . . ٣٤٩٥
- روى البخارى ومسلم أن ثعلبه قال : ( قلت يا رسول الله أتأ  
 بارض صيد أصيد بقوسى وبكلبى الذى ليس بمعلم وبكلبى المعلم  
 فما يصلح لى ؟ فقال الرسول ما صدت بقوسك فذكرت اسم الله  
 عليه فكل . وما صدت بكلبك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل  
 وما صدت بكلبك غير المعلم فذكرت كذابه فكل )  
 ( اذا رميت بسهمك فاذكر اسم الله عليه فاذا وجدته ميتا فكل  
 الا ان تجده قد وقع فى الماء فمات فانك لا تدري الماء قتله أو سهلك )  
 عن أسامة بن شريك قال : ( جاء أعرابى فقال : يا رسول الله  
 أنتداوى ؟ قال نعم فان الله لم ينزل داء الا أنزل له شفاء عليه  
 من علمه وجهله من جهله ) . . . . . ٣٤٩٩
- وفى لفظ ( قالت الأعراب يا رسول الله الا نتداوى ؟ قال : نعم عباد الله  
 تداووا فان الله لم يضع داء الا وضع له شفاء أو دواء الا داء  
 واحدا قالوا : يا رسول الله وما هو ؟ قال . الهرم ) . . . . . ٣٤٩٩
- عن جابر قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أبى  
 ابن كعب طبيبا فقطع منه عرقا ثم كواه ) . . . . . ٣٥٠٢
- عن عرفة قال : ( أصيب أنفى يوم الكلاب فى الجاهلية فاتخضت  
 أنفا من ورق ( نخضة ) فأتنت على غامرنى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ان اتخذ أنفا من ذهب ) . . . . . ٣٥٠٢

## ( تابع ) فهرس الأحاديث الواردة بالجلد العاشر

الصحيفة

نص الحديث

- عن عروة بن الزبير أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أم سلمة  
أخبرتها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وفي البيت مخنث  
وهو المؤنث من الرجال وأن لم تعرف منه الفاحشة . فإن كان ذلك  
فيه خلقه فلا لوم عليه ، وعليه أن يتكلف إزالة ذلك وإن كان  
يقصد منه فهو المذموم ( . . . . . ) ٣٥٠٢
- عن أنس رضي الله عنه قال ( لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء وقال أخرجوهم من  
بيوتكم فأخرج النبي صلى الله عليه وسلم فلانا وأخرج عمر فلانا ) ٣٥٠٣
- عن أم سلمة رضي الله عنها قالت ( نهى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن كل مسكر ومفتر ) . . . . . ٣٥١٢
- ( إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء  
فاجتنبوه ) . . . . . ٣٥١٣
- ( لترك ذرة مما نهى الله عنه أفضل من عبادة الثقلين ) . . . ٣٥١٣
- ( إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام ) . . . ٣٥١٤
- ( إن من حيس العنكب أيام القطاف حتى يبيعه ممن يتخذه خمرًا فقد  
يقحم في النار ؟ ) . . . . . ٣٥١٤
- ( لعن الله الخمر وثساربيها وساقبيها وبائعها ومبتاعها وعاصرها  
ومعتصرها وأكل ثمنها وحاملها والمحويلة إليه ) . . . ٣٥١٤
- ( إن الله حرم الخمر وثمنها وحرم الميتة وثمنها وحرم الخنزير وثمنه ) ٣٥١٦
- ( إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيبا ، إن الله تعالى أمر المؤمنين  
بما أمر به المرسلين فقال ( يا أيها الرسل كلوا من الطيبات  
واعملوا صالحا » وقال « يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات  
ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون » . ثم ذكر الرجل  
يطيل السفر أشعث أغبر يمد يده إلى السماء يارب يارب :  
ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام فأنى  
يستجاب له ) . . . . . ٣٥١٨
- عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال : ( والذي نفسي بيده لا يكسب عبد مالا من حرام فينفق  
منه فيبارك له فيه ولا يتصدق فيقبل منه ولا يتركه خلف ظهره  
إلا كان زاده في النار ، إن الله لا يحو السيئ بالسيئ ولكن  
يحو السيئ بالحسن إن الخبيث لا يحو الخبيث ) . . ٣٥١٨



( تابع ) فهرس الأحاديث الواردة بالجلد العاشر

المصحفة

نص الحديث

- ( من كسب مالا حراما فتصدق به لم يكن له أجره وكان أجره « يعنى  
أثمه وعقوبته » عليه ) . . . . . ٣٥١٨
- ( من أصاب مالا من مائم فوصل به رحمه أو تصدق به أو أنفق في  
سبيل الله جبع ذلك جمعا ثم قذف به في نار جهنم ) . . . ٣٥١٨
- عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ( إذا خرج الحاج حاجا بنفقة طيبة ووضع رجله في الغرز  
« ركاب من جلد » فنادى لبيك اللهم لبيك نادى مناد من السماء  
لبيك وسعديك زادك حلال وراحتك حلال وحجك مبرور غير  
مأزور . وإذا خرج بالنفقة الخبيثة « أى المال الحرام » فوضع  
رجله في الغرز فنادى لبيك ناداه مناد من السماء لا لبيك ولا سعديك  
زادك حرام وحجك مأزور غير مبرور ) . . . . . ٣٥١٨
- ( استماع الملاحى معصية والجلوس عليها فسق ) . . . . . ٣٥٢٠
- ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على مائدة  
يشرب عليها الخمر ) . . . . . ٣٥٢٠
- ( إنما مثل الجلوس الصالح والجلوس السوء كحامل المسك ونافخ  
الكير فحامل المسك إما أن يحذيك — يعطيك — وإما أن تبتاع منه  
وإما أن تجد منه ريحا طيبة . ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك  
وإما أن تجد منه ريحا خبيثة ) . . . . . ٣٥٢١
- عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول ( من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم  
يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان ) .  
عن تميم الدارى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( الدين  
النصيحة : قاله له ثلاثا . قال : قلنا لمن يا رسول الله ؟ قال :  
لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ) . . . . . ٣٥٢٣
- عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول ( ان القوم اذا راوا المنكر فلم يغيروه هم  
الله بعقاب ) . . . . . ٣٥٢٣
- عن أنس أنه قال ( ان الله تعالى سائل كل راع عما استرعاه أحفظ  
ذلك أم ضيع حتى يسأل الرجل عن أهل بيته ) . . . . . ٣٥٢٧
- ( من رأى في المنام فقد رأى فان الشيطان لا يتمثل بى ) . . . ٣٥٣٥

## ( تابع ) فهرس الأحاديث الواردة بالجلد العاشر

نص الحديث	الصحيفة
وفي رواية ( من رأى في المنام قسيرانى في اليقظة ولكنها رأى في اليقظة ولا يتمثل الشيطان بى ) . . . . .	٣٥٣٥
( أنا خيار من خيار ) . . . . .	٣٥٣٧
( لعن الله الخمر وشاربها وساقها وبتاعها ومبتاعها وعاصرها ومعتمرها وحاملها والمحمولة اليه ) . . . . .	٣٥٤١
( عم الرجل صنو أبيه ) . . . . .	٣٥٤٤
عن بهز بن حكيم عن جده قال : ( قلت يا رسول الله عورتنا ما نأتى منها وما نذر قال : احفظ عورتك الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قيل : اذا كان القوم بعضهم في بعض ؟ قال : ان استطعت الا يرينها أحد فلا يرينها . قيل : اذا كان أحدنا خاليا ؟ قال : الله أحق أن ان يستحيا منه الناس ) . . . . .	٣٥٤٦
( اياكم والدخول على النساء . فقال رجل من الأنصار يا رسول الله أفرأيت الحمى ؟ قال الحمى — الموت ) . . . . .	٣٥٤٧
( الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور متشابهات لا يدرك كثير من الناس أمن الحلال هي أم من الحرام ، فمن تركها استبرأ لدينه وعرضه فقد سلم . ومن واقع شسينا منها يوشك أن يواقع الحرام . كما أن من يرمى حول الحمى أو شك أن يواقع . الا وإن لكل ملك حمى الاوان حمى الله محاربه ) . . . . .	٣٥٤٧
( ملعون من أتى امراته في دبرها وفي لفظ ( لا ينظر الله الى رجل جامع امراته في دبرها ) . . . . .	٣٥٥١
( عن خزيمة بن ثابت رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يأتى الرجل امراته في دبرها ) . . . . .	٣٥٥١
عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والتبر بالتبر والبر بالبر والشعر بالشعر والملح بالملح الا سواء بسواء عينا بعين فمن زاد أو استزاد فقد أربى ) . . . . .	٣٥٥٤
عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لا سبق الا في خوف أو نصل أو حافر ) . . . . .	٣٥٧٨
( عن ابن عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم سبق بالخيول وراهن ) وفي رواية ( سبق بين الخيل وأعطى السابق ) . . . . .	٣٥٧٨

## ( تابع ) فهرس الأحاديث الواردة بالمجلد العاشر

الصحيفة

نص الحديث

- عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال  
( من أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يأمن أن يسبق فهو قمار )  
( الخيل ثلاثة . فرس يربطه الرجل في سبيل الله فثم أجر وركوبه  
أجر وعاريته أجر وعلفه أجر ، وفرس يغلق فيه الرجل ويراهن  
فثمने وزر وعلفه وزر وركوبه وزر ، وفرس للبطنة فعسى أن يكون  
سدادا من الفقر ان شاء الله ) . . . . . ٣٥٧٩
- لا تزول قدم ابن آدم يوم القيامة من عند ربه حتى يسأل عن خمس  
عن عمره فمِمَ أمناه وعن شبابه فمِمَ أبلاه وماله من أين اكتسبه وفيم  
أنفقه وماذا عمل فيها علم ) . . . . . ٣٥٨٠
- ( ما أسكر كثيره فقليله حرام ) . . . . . ٣٥٨١
- عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ( أن النظرة سهم من سهام إبليس مسموم من  
تركها مخافتى إبدلته إيمانا يجد حلاوته في قلبه ) . . . . . ٣٥٨٨
- عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال  
( ان كتب على ابن آدم حظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة . فزنا  
العينين النظر وزنا اللسان النطق ، وزنا الإذنين الاستماع ، وزنا  
اليدين البطش وزنا الرجلين الخطى ، والنفس تمنى وتشتهى  
والفرج يصدق ذلك أو يكذبه ) . . . . . ٣٥٨٨
- ( أطب طعمتك تستجب دعوتك ) . . . . . ٣٥٨٩
- ( عن عائشة رضى الله عنها ان اسماء بنت أبى بكر دخلت على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق فأعرض عنها  
وقال : يا اسماء ان المرأة اذا بلغت الحيض لم يصلح لها أن يرى  
منها الا هذا وهذا وأشار الى وجهه وكفيه ) . . . . . ٣٥٨٨
- ( عن أبى حميد الساعدي رضى الله عنه قال : ) استعمل النبى صلى  
الله عليه وسلم رجلا من الأزد يقال له ابن اللتبية على الصدقة .  
فلما قدم قال هذا لكم وهذا اهدى الى . قال : فقام رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال اما بعد : فأتى استعمل  
الرجل منكم على العمل مما ولانى الله فأتى خيقول : هذا لكم وهذا  
هدية أهديت لى ، افلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تاتيه هديته  
ان كان صادقا ؟ والله لا يأخذ أحد منكم شيئا بغير حقه الا لقي  
الله يحمله يوم القيامة فلا أعرفن أحدا منكم لقي الله يحبل بعمير له  
رغاء او بقرة لها خوار او شاة تيعر ( اى تصيح ) ثم رفع يديه  
حتى رأى بياضا أبطيه يقول : اللهم هل بلغت ) . . . . . ٣٥٩١

( تابع ) فهرس الأحاديث الواردة بالجلد العاشر

الصحيفة

نص الحديث

- عن أم سلمة رضى الله عنها قالت ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر ) روى أن قوما سألوا الرسول صلى الله عليه وسلم عن لحم يأتيهم من ناس لا يدرون أسموا اسم الله عليه أم لا ؟ فقال صلى الله عليه وسلم ( سموا الله أنتم وكلوا ) ٣٦٠٠
- ( عن عدى بن حاتم قال : قلت يا رسول الله غانى أرمى بالمعراض الصيد فاصيب فمات إذا رميت بالمعراض فخرقه فكله . وإن أصابه بعرضه فلا تأكله ) ( وفى رواية فأنه وقيد ) . . . . . ٣٦٠٢
- ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا أو ظفرا ) . ٣٦٠٤
- ( ما أحل الله فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله عافيته فإن الله لم يكن لينسئ شيئا ) . . . ٣٦٠٦
- ( أن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها وحد حدودا فلا تعتدوها وسكت عن أشياء من غير نسيان فلا تبحثوا عنها ) وفى لفظ ( وسكت عن كثير من غير نسيان فلا تتكفوها رحمة لكم فاقبلوها ) . . . . . ٣٦٠٦
- عن سلمان أن النبى صلى الله عليه وسلم سئل عن الجبن والسمن والفراء التى يصنعها غير المسلمين فقال : ( الحلال ما أحل الله فى كتابه . والحرام ما حرم الله فى كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه ) . . . . . ٣٦٠٦
- فى الصحيحين ( أن النبى صلى الله عليه وسلم توضأ من مزادة امرأة مشركة ولم يسألها عن دباغها ولا عن غسلها ) . . . . . ٣٦٠٦
- عن الحسن بن على رضى الله عنهما قال : حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ( دع ما يريبك الى ما لا يريبك ) . . ٣٦٠٨
- ( ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ) . . . . . ٣٦١١
- ( أن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحكم شفرته وليرح ذبيحته ) . ٣٦١١
- ( إذا ذبح لأحدكم فليجهز ) . . . . . ٣٦١١
- ( عن أنس رضى الله عنه أن يهودية أهدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم شاة مسمومة فأكل منها ) . . . . . ٣٦١٤
- ( كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل ) . . . . . ٣٦٢٧
- ( كلكم راع ومسئول عن رعيته ، الإمام راع ومسئول عن رعيته ) . ٣٦٣٠

( تابع ) فهرس الأحاديث الواردة بالجلد العاشر

نص الحديث	الصفحة
( ما من أمي أحد ولي من أمر الناس شيئا لم يحفظهم بما يحفظ به نفسه الا لم يجد رائحة الجنة ) . . . . .	٣٦٣٠
( ان الله يحب الرفق في الأمر كله ) . . . . .	٣٦٣٢
( ان الله جعل السلام تحية لآمتنا وأمانا لاهل نمتنا ) . . . . .	٣٦٣٢
( أنصر أخاك ظالما أو مظلوما ) . . . . .	٣٦٣٢
( المسلمون يد على من سواهم ويسعى بذمتهم أدناهم ) . . . . .	٣٦٣٢
( المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا ) . . . . .	٣٦٣٣
( المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ) . . . . .	٣٦٣٣
( ... فان لم تقدر فدع الناس من الشر فانها صدقة تصدقت بها على نفسك ) . . . . .	٣٦٣٤
( لا تدابروا ولا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تقاطعوا وكونوا عباد الله اخوانا. المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يحرمه ولا يخذله ، بحسب المرء من الشر ان يحقر أخاه المسلم ) . . . . .	٣٦٣٥
( يا أيها الناس ان ربكم واحد وان اباكم واحد كلكم لآدم وآدم من تراب وليس لعربي على أعجمي ولا لأعجمي على عربي ولا لأحر على أبيض ولا لأبيض على أحر فضل الا بالتقوى ) . . . . .	٣٦٤٦
( من قذف ذميا حد له يوم القيامة بسياط من نار ) . . . . .	٣٦٤٦
( من آذى ذميا فقد آذاني ) . . . . .	٣٦٤٦
( من ظلم معاهدا أو انتقصه حقه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فأنا خصمه يوم القيامة ) . . . . .	٣٦٤٦
( اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك السلام فحينا ربنا بالسلام ) ( ان العلماء ورثة الأنبياء وان الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وانما ورثوا العلم ) . . . . .	٣٦٤٨
( ان المؤمن ينزل به الموت ويعاين ما يعاين يود لو خرجت نفسه والله تعالى يحب لقائه وان المؤمن تصعد روحه الى السماء فتأتيه ارواح المؤمنين فيستخبرونه عن معارفه من اهل الدنيا ) . . . . .	٣٦٦٩
( تحابوا بذكر الله وروحه ) . . . . .	٣٦٧٠
( اللهم الرفيق الأعلى ) . . . . .	٣٦٧٢
( مر النبي صلى الله عليه وسلم على قبرين فقال انهما ليعدن با وما يعذبان في كبير ثم قال : بلى أما أحدهما فكان يسعى بالنعمة وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله ) . . . . .	٣٦٧٣

( تابع ) فهرس الأحاديث الواردة بالجلد العاشر

الصحيفة

نص الحديث

- ( من عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل منكم أحد أطلع اليوم مسكينا ؟ فقال أبو بكر دخلت المسجد فإذا أنا بسائل فوجدت كسرة خبز في يد عبد الرحمن فأخذتها فدفعتها إليه ) . . . . . ٣٦٧٤
- ( ان لكم من نسائكم حقا وان لنسائكم عليكم حقا ) . . . . . ٣٦٧٥
- ( استوصوا بالنساء خيرا فانها هن عندكم عوان ليس تملكون منهن شيئا غير ذلك الا أن ياتين بفاحشة مبينة . فان فعن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح فان أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا ان لكم من نسائكم حقا ولنسائكم عليكم حقا . فاما حقتكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لن تكرهون وحقتن عليكم ان تحصنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن ) . . . . . ٣٦٧٨
- ( كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ) وفيه ( والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسئولة عن رعيتها ) . . . . . ٣٦٧٨
- ( لا ضرر ولا ضرار ) . . . . . ٣٦٨٤
- ( انما الاعمال بالنيات وانما لكل ما نوى ) . . . . . ٣٦٨٩
- ( ان الله يحب البصر النافذ عند ورود الشبهات ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات ) . . . . . ٣٦٩١
- روى مسلم ( يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله تعالى فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلما ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكرمته الا باذنه ) . . . . . ٣٦٩١
- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكما عدلا فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويفيض المال حتى لا يقبله أحد ، حتى تكون السجدة الواحدة خيرا من الدنيا وما فيها . . . ) . . . . . ٣٦٩٩
- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ( كسر عظم الميت ككسره حيا ) روى أبو هريرة رضى الله عنه ( سبحن الله المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا ) . . . . . ٣٧٠٨
- روى ابن عباس رضى الله عنهما ( لا تنجسوا موتاكم فان المؤمن ليس ينجس حيا ولا ميتا ) . . . . . ٣٧٠٨

( تابع ) فهرس الأحاديث الواردة بالمجلد العاشر

الصحيفة

نص الحديث

- ٣٧٢٢ . . . . . ( اد الامانة الى من اثبتك ولا تخن من خاتك )  
 ( والذى نفسى بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى  
 تحابوا . الا ادلكم على امر اذا انتم فعلتموه تحاببتم . افشوا  
 السلام بينكم ) . . . . . ٣٧٢٣  
 عن عمران بن حصين ( ان رجلا جاء الى النبی صلى الله عليه وسلم  
 فقال السلام عليكم : قال النبی صلى الله عليه وسلم : عشر ثم  
 جاء آخر فقال : السلام عليكم ورحمة الله ، فقال النبی صلى الله  
 عليه وسلم عشرون ثم جاء آخر فقال : السلام عليكم ورحمة الله  
 وبركاته فقال النبی صلى الله عليه وسلم ثلاثون ) . . . ٣٧٢٣  
 ( خير الاسلام ان تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن  
 لم تعرف ) . . . . . ٣٧٢٤  
 ( ثلاث من اصل الايمان الكف عن قال لا اله الا الله لا نكفره بذنب  
 ولا نخرجه من الاسلام بعمل والجهاد ماض منذ بعثنى الله الى ان  
 يقاتل آخر امتى الدجال ، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل .  
 والايمان بالاقدار ) . . . . . ٣٧٢٤  
 قال صلى الله عليه وسلم في تعريف الايمان ( ان تؤمن بالله وملائكته  
 وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره ) . . . ٣٧٢٩  
 ( اللهم ثبت قلبى على دينك ) . . . . . ٣٧٢٨  
 ( هلا شققت عن قلبه ) . . . . . ٣٧٢٨  
 ( الاسلام ان تشهد الا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله ، واقام  
 الصلاة ، وايتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان ) . . ٣٧٣٠  
 ( امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا الا اله الا الله ويؤمنوا بى  
 وبما جئت به ، فاذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم واموالهم  
 الا بحقتها ، وحسابهم على الله ) . . . . . ٣٧٣١  
 ( يخرج من النار من قال لا اله الا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن  
 شعيرة ، ثم يخرج من النار من قال لا اله الا الله وكان في قلبه من  
 الخير ما يزن برة ، ثم يخرج من النار من قال لا اله الا الله وكان  
 في قلبه من الخير ما يزن ذرة ) . . . . . ٣٧٣١  
 ( ذاك جبريل اثنى فقال : من مات من امتلك لا يشرك بالله شيئا دخل  
 الجنة ، قلت وان زنى وان سرق قال وان زنى وان سرق ) . . ٣٧٣٢

( تابع ) فهرس الأحاديث الواردة بالجلد العاشر

الصحيفة

نص الحديث

- ٣٧٣٢ . . . . . ( كان غلام يهودى يخدم النبى صلى الله عليه وسلم ، فمرض ، فأتاه النبى صلى الله عليه وسلم يعوده فثقت عند رأسه ، فقال له اسلم . فنظر الغلام الى أبيه وهو عنده . فقال له أبوه : اطع أبا القاسم فاسلم فخرج النبى صلى الله عليه وسلم وهو يقول : الحمد لله الذى أنقذه من النار ) . . . . .
- ٣٧٣٣ . . . . . ( أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعة : الا نشرك بالله شيئا ولا نسرق ولا نزنى ولا نقتل أولادنا ولا يعرضه بعضنا بعضا ( أى لا يرم أحدنا الآخر بالكذب والبهتان ) فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أتى منكم حدا فأقيم عليه فهو كفارة له ، ومن ستر الله عليه فأمره الى الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له ) . . .
- ٣٧٣٤ . . . . . ( ثلاث من اصل الايمان : وعد منها : الكف عن قال لا اله الا الله ، لا نكفره بذنوب ، ولا نخرجه من الاسلام بعمل .. ) . . .
- ٣٧٣٤ . . . . . ( لا يرمى رجل رجلا بالفسق ، او يرميه بالكفر الا ارتدت عليه ، ان لم يكن صاحبه كذلك ) . . . . .
- ٣٧٣٥ . . . . . ( سمع النبى صلى الله عليه وسلم قوما يتمارون فى القرآن فقال : انما هلك من كان قبلكم بهذا شربوا كتاب الله بعضه ببعض ، وانما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضا ، ولا يكذب بعضه بعضا ، فما علمتم منه فقولوا ، وما جهلتم منه فكلوه الى عالمه ) . . .
- ٣٧٣٦ . . . . . ( بعثت بالسيف بين يدى الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له . وجعل رزقى تحت ظل رمحى ) . . . . .
- ٣٧٣٦ . . . . . ( استمعوا يا معشر قريش اما الذى نفس محمد بيده لقد جئتمكم بالذبح ) . . . . .
- ٣٧٣٦ . . . . . ( رجعنا من الجهاد الأصغر الى الجهاد الأكبر الا وهو جهاد النفس ) . . . . .
- ٣٧٣٧ . . . . . ( جاهدوا المشركين بأموالكم وأبدانكم والسنة ) . . . . .
- ٣٧٣٧ . . . . . ( المجاهد من جاهد نفسه فى طاعة الله عز وجل ) . . . . .
- ٣٧٣٩ . . . . . ( فكأنها ذبح بغير سكين ) . . . . .
- ٣٧٣٩ . . . . . ( كل شيء فى البحر مذبوح ) . . . . .
- ٣٧٤٠ . . . . . ( ذبح الخمر الملح والشمس ) . . . . .
- ٣٧٤١ . . . . . ( تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما . كتاب الله وسنة رسوله ) . . . . .



## ( تابع ) فهدس الأحاديث الواردة بالجلد العاشر

الصحيفة

نص الحديث

- ١ خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ، وتصلون عليهم ، ويصلون عليكم ، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم ، وتلعنونهم ويلعنونكم . قال قلنا يا رسول الله : أفلا ننابذهم ؟ قال : لا : ما أقاموا فيكم الصلاة . لا : ما أقاموا فيكم الصلاة تصلون عليهم ) ٣٧٤٤
- ( يكون عليكم أمراء تطمئن إليهم القلوب وتلين لهم الجلود ، ثم يكون عليكم أمراء تشمئز منهم القلوب وتقشعر منهم الجلود . ففسال رجل : أنقائهم يا رسول الله ؟ قال لا : ما أقاموا فيكم الصلاة ) ٣٧٤٤
- ( أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا اله الا الله ، فإذا قالوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحقها ) . . . . . ٣٧٤٧
- ( لا يخل دم امرئ مسلم الا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان . أو زنا بعد احصان . أو قتل نفس بنفس ) . . . . . ٣٧٤٧
- ( من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع ) . . . . . ٣٧٥٣
- ( فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم ) . . . . . ٣٧٥٣
- ( اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل ) . . . . . ٣٧٥٤
- قال زيد بن ثابت ( أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اتعلم السريانية ) . . . . . ٣٧٥٤
- قال زيد بن ثابت أيضا ( أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اتعلم له كلمات من كتاب يهود وقال : انى والله لا آمن يهود على كتابى قال زيد : فما مر بى نصف شهر حتى تعلمته له ، قال : فلما تعلمته كان اذا كتب الى يهود كتبت اليهم واذا كتبوا له قرأت كتابهم ) . . . . . ٣٧٥٥
- ( الذى يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من الذى يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم ) . . . . . ٣٧٥٧
- ( عينان لا تمسهما النار عين بكت من خشية الله ، وعين باتت تحرس في سبيل الله ) . . . . . ٣٧٥٨
- ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأولئك النفر من أصحابه الذين ذهبوا الى بيوته يسألون عن عبادته . فلما أخبروا بها عدوها قليلة وقال أحدهم : مالنا وله لقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر أما أنا فأنى أصوم ولا افطر وقال آخر : وأنا أقوم الليل ولا أنام وقال ثالث : وأنا اعتزل النساء ولا أتزوج فلما قابلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم : أنتم الذين قلتم البارحة كذا وكذا قالوا نعم فقاتل لهم : أما أنا فأتقوا وأنام وأصوم وافتطر وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس منى ) . . . . . ٣٧٦٠

## المراجع التي وردت بالمجلد العاشر

### أولا : التفسير :

الجامع لأحكام القرآن — للقرطبي  
أحكام القرآن — لابن العربي  
تفسير الألوسي — للقاضي محمد الألوسي  
تفسير الطبري — لابن جرير الطبري  
أحكام القرآن — للجصاص  
تفسير ابن كثير — لابن كثير الدمشقي  
تفسير الفخر الرازي — للرازي  
تفسير أبو السعود بهامش الفخر الرازي

### ثانيا : الحديث :

صحيح الترمذي — للإمام الترمذي  
السماع — لابن القيسرائي  
صحيح البخاري بشرح إرشاد الساري — للقسطلاني  
صحيح البخاري بشرح عمدة القاري  
نيل الأوطار — للشوكاني  
شرح السنة — للبيهقي  
موطأ مالك — للإمام مالك  
شرح معاني الآثار — للطحاوي  
فتح الباري شرح صحيح البخاري — لابن حجر  
معالم السنن — للخطابي  
سبل السلام — للصنعاني  
الترغيب والترهيب — للمنذري  
التعريف بأسباب ورود الحديث — لابن حمزة الدمشقي  
السنن الكبرى  
سنن ابن ماجه  
سنن أبي داود  
الكنز الثمين في معرفة أحاديث النبي الأمين

## تابع ( المراجع التي وردت بالمجلد العاشر )

### ثالثا : من كتب اصول الفقه :

الموافقات — للشاطبي  
المستصفى — للغزالي

### رابعا : من كتب الفقه العام :

اغاثة اللهفان من مصايد الشيطان — لابن القيم  
احياء علوم الدين — للغزالي  
قواعد الاحكام في مصالح الانام — للعز بن عبد السلام  
زاد المعاد — لابن القيم  
الاموال — لأبى عبيد  
تبصرة الحكام — لابن فرحون  
الافصح عن معانى الصحاح — لابن هبيرة

### خامسا : من كتب الفقه الحنفى :

بدائع الصنائع — للكاسانى  
مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر  
الدر المختار — للجصمكى وحاشية  
رد المحتار — لابن عابدين  
المبسوط — للسرخسى  
فتح القدير — للكمال بن الهمام  
الفتاوى الخانية  
الاسمعاف  
البحر الرائق — شرح كنز  
الدقائق — لابن نجيم المصرى

### سادسا : من كتب الفقه الحنبلى :

المغنى — لابن قدامة  
الروض المربع — للبهوتى  
شرح زاد المستقنع — للحجاوى  
اعلام الموقعين — لابن القيم  
السياسة الشرعية — لابن تيمية

## تابع ( المراجع التي وردت بالمجلد العاشر )

فتاوى ابن تيمية — لابن تيمية  
رسالة الحسبة — لابن تيمية  
الاختبارات — لابن تيمية  
الفروع — لابن مفلح

### سابعاً : من كتب الفقه الزيدى :

الروض النضر — شرح مجبوع  
الفقه الكبير — للشيخ ابن صالح السياغى

### ثامناً : من كتب الفقه الظاهرى :

المحلى لابن حزم

### تاسعاً : من كتب الشيعة :

المختصر النافع — ( شيعة امامية )  
جواهر الكلام

### عاشراً : من كتب القانون :

القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩  
قانون الموارث ٧٧ لسنة ١٩٤٣  
قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦  
القانون المدنى ١٣١ لسنة ١٩٤٨  
القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢  
القانون ١٠٣ لسنة ١٩٥٨  
قانون الاجراءات الجنائية

### حادى عشر : من الكتب المتنوعة والبحوث :

الفتاوى — للشيخ شلتوت  
الفصل فى المال والنحل — لابن حزم  
عمر بن الخطاب — لأبى الفرج الجوزى  
الفرق بين الفرق — للبغدادى

## تابع ( المراجع التي وردت بالمجلد العاشر )

العقد الفريد

تاج العروس ( لغة )

لسان العرب لابن منظور ( لغة )

معجم الفاظ القرآن الكريم ( لغة )

المصباح المنير ( لغة )

فتوح البلدان للبلاذري ( تاريخ )

النقود القديمة الاسلامية — للمقريزي ( تاريخ )

الخطط التوفيقية — لعلي باشا مبارك ( تاريخ )

صنع السكة في الاسلام — للدكتور عبد الرحمن فهمي ( تاريخ )

تقويم النيل — لامين باشا سامي ( تاريخ )

رسالة تحرير الدرهم والمنقال

دائرة المعارف الكبرى

## فهرس موضوعات الفتاوى الاسلاميه ( المجلد العاشر )

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(١٢٧٦)	ميراث الهدى . . . . .	٣٤٣٥

### من احكام الغصب

(١٢٧٧)	عقار مفتصب . . . . .	٣٤٣٩
--------	----------------------	------

### من احكام التامين

(١٢٧٨)	التامين ضد الحريق محرم شرعا . . . . .	٣٤٤٥
--------	---------------------------------------	------

### من احكام المباحات

(١٢٧٩)	اغامة المتاحف وعرض التماثيل . . . . .	٣٤٥٣
(١٢٨٠)	حكم سماع الموسيقى . . . . .	٣٤٥٩
(١٢٨١)	الزى الجامعى وهل يجوز الحضور بالجلباب . . . . .	٣٤٦٩
(١٢٨٢)	اطلاق اللحي . . . . .	٣٤٧٨
(١٢٨٣)	المغاء الوقف الاهلى وسنده . . . . .	٣٤٨١
(١٢٨٤)	التداوى بالخمر . . . . .	٣٤٩١
(١٢٨٥)	تفضيل الابن البار بالمال وحرمان العاق منه . . . . .	٣٤٩٣
(١٢٨٦)	الصيد الواقع فى الماء . . . . .	٣٤٩٦
(١٢٨٧)	نزول المريض على رأى الأطباء . . . . .	٣٤٩٨
(١٢٨٨)	جراحة تحويل الرجل الى امرأة وبالمكس جائزة للضرورة . . . . .	٣٥٠١

### من احكام المنوعات

(١٢٨٩)	المخدرات انتاجا وتجارة وربحا وتعاطيا محرمة شرعا . . . . .	٣٥٠٧
(١٢٩٠)	رسم الإنسان عاريا « موديل » . . . . .	٣٥٢٥
(١٢٩١)	خطف الأطفال والاتك والاعتداء على عرضهم . . . . .	٣٥٢٨

( تابع ) فهرس موضوعات الفتاوى الإسلامية — المجلد العاشر

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(١٢٩٢)	تمثيل شخصيات الانبياء محرم شرعا . . . . .	٣٥٣٤
(١٢٩٣)	مشروب الكينا بأنواعها وأسمائها داخل في نطاق الخمر . . . . .	٣٥٣٩
(١٢٩٤)	عورة المرأة . . . . .	٣٥٤٢
(١٢٩٥)	كهربية الحيوان قبل ذبحه . . . . .	٣٥٤٨
(١٢٩٦)	تحريم اتيان الرجل زوجته في غير الموضع المشروع . . . . .	٣٥٥٠
(١٢٩٧)	حكم تفاوت وزن الدنانير والدراهم في ربوية التعامل . . . . .	٣٥٥٢
(١٢٩٨)	حكم دفن موتى المسلمين مع المسيحيين . . . . .	٣٥٥٥
(١٢٩٩)	هجر الزوجة مدة طويلة محرم شرعا بشرط تضررها . . . . .	٣٥٥٦
(١٣٠٠)	أكل لحم الأنمى . . . . .	٣٥٥٨
(١٣٠١)	القرض بفائدة حرام شرعا . . . . .	٣٥٦١
(١٣٠٢)	التعويض عن اخلاء الأرض الزراعية غير جائز شرعا . . . . .	٣٥٦٣
(١٣٠٣)	الفوائد وتعليق الصور في المنازل . . . . .	٣٥٦٥
(١٣٠٤)	كتابة شيء من القرآن بقصد الشفاء غير جائزة . . . . .	٣٥٦٧
(١٣٠٥)	يحرّم العربون عند عدم اتمام الصفقة . . . . .	٣٥٧٠
(١٣٠٦)	المراهقات من قبيل القمار المحرم شرعا . . . . .	٣٥٧٤
(١٣٠٧)	تعاطى المخدرات بالحقن محرم شرعا . . . . .	٣٥٨١
(١٣٠٨)	الاحتفال بوفاء النيل بالقاء عروس فيه ليس من الدين في شيء . . . . .	٣٥٨٣
(١٣٠٩)	كسب مصفف شعر المرأة حرام . . . . .	٣٥٨٧
(١٣١٠)	حكم الاسلام فيما يهدى الى الحكام . . . . .	٣٥٩٠
(١٣١١)	الجواهر المخدرة حرام شرعا . . . . .	٣٥٩٣

من احكام الذبائح واللحوم المستوردة

(١٣١٢)	حكم أكل الطيور واللحوم المستوردة . . . . .	٣٥٩٩
(١٣١٣)	هل يجب أن يستقبل الذابح بذبيحته القبلة . . . . .	٣٦٠٧
(١٣١٤)	ما ذبح على الشريعة الإسلامية ومدى موافقته للشريعة الإسلامية . . . . .	٣٦٠٩
(١٣١٥)	ذبائح اليهود والنصارى . . . . .	٣٦١٦

من احكام اتفاقية السلام

(١٣١٦)	اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل وأثرها . . . . .	٣٦٢١
--------	--	------

( تابع ) فهرس موضوعات الفتاوى الإسلامية — المجلد العاشر

رقم الفتوى الموضوع الصفحة

من احكام مرض الموت والتصرف فيه

٣٦٣٩ . . بيع في الصحة للوارث وفي مرض الموت لباقي الورثة . . ٣٦٣٩

مسائل متنوعة

- ٣٦٤٥ . . . . . أحداث الزاوية الحمراء (١٣١٨)  
٣٦٥٠ . . . . . مهام دار الافتاء بالقاهرة (١٣١٩)  
٣٦٦٨ . . . . . الروح والنفس (١٣٢٠)  
٣٦٨١ . . . . . دور الشريعة الاسلامية في تحقيق اهداف المجتمع (١٣٢١)  
٣٦٩٤ . . . . . احوال النبي عيسى عليه السلام (١٣٢٢)  
٣٧٠٢ . . . . . نقل الاعضاء من انسان الى آخر (١٣٢٣)  
٣٧١٦ . . . . . الحيل المشروعة (١٣٢٤)  
٣٧٢٣ . . . . . تحية الاسلام (١٣٢٥)  
٣٧٢٦ . . . . . كتاب الفريضة الغائبة والرد عليه (١٣٢٦)





---

رقم الإيداع / ٥٢١٥ / ١٩٨٢

---

الترقيم الدولي ٦-١٣-٠٠٣-٠١٧٧ ISBN

---









Bibliotheca Alexandrina



0598239